

Al-Iktissad Wal-Aamal
ARAB BUSINESS MAGAZINE
Issue 330 / Year 29 / June 2007
حزيران / يونيو 2007 / السنة التاسعة والعشرون / العدد 330

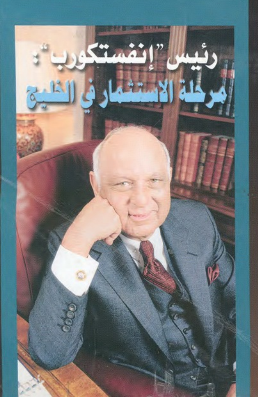


أين ينفق الخليج ملياراته الجديدة

ملتقى تونس الاقتصادي



ملتقى قطر الاقتصادي



رئيس "إنفستكورب": مرحلة الاستثمار في الخليج



الوزير علي الجراح الصباح: أولوية الكويت لحقول الشمال.. و الغاز



سلطنة عُمان: الفورة الهادئة



ISSN 1991-2404
9 771991 240003 06

١٠ مليارات دولار

للإسهام في النهضة العلمية والثقافية

إيماناً من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بضرورة تطوير البنية الأساسية للمعرفة وفتح أوسع الأبواب أمام المبدعين والمفكرين العرب، فقد أوعز بإنشاء مؤسسته الرائدة للتنمية البشرية بوقف قدره ١٠ مليارات دولار. وتتجلى رسالة المؤسسة في دعم العقول والقدرات العربية الشابة وإنشاء مراكز الأبحاث العلمية وبعثات الدراسات العليا في أعرق الجامعات والمعاهد العالمية... وتلك البداية.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

www.mbrfoundation.ae

هذا العدد

تطل "الاقتصاد والأعمال"، مجموعة ومجلة، على شهر يونيو الجاري وكأنها في حالة "استراحة المحارب"، وذلك بعد شهور خمسة انقضت من هذا العام كانت حافلة بالنشاط والإنجاز وفي ظروف غير مريحة أقلّه لبنانياً.

فمنذ مطلع العام الحالي نظّمت المجموعة خمسة مؤتمرات، شكّل كل منها حدثاً بحد ذاته محققاً نجاحاً كبيراً، إن على صعيد المشاركين نوعية وعدداً، وإن على صعيد خلق دينامية إضافية في مجتمع الأعمال العربي والترويج لمناخ وفرص الاستثمار. وما يجدر التنويه به هو تنظيم ثلاثة مؤتمرات كبيرة في شهر واحد: مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن، منتدى الاقتصاد العربي في بيروت، وملتقى قطر الاقتصادي الثاني.

أما على صعيد النشر، فإن مجلة "الاقتصاد والأعمال" لم تكن أقل نشاطاً، فهي واكبت هذه الفترة وأصدرت خلال خمسة أشهر 5 أعداد منتظمة و7 أعداد خاصة.

و"استراحة المحارب" بالنسبة للمجموعة ليست سوى ضغط أقل نسبياً، سواء في المقر الرئيسي للمجموعة أو في مكاتبها في الخارج. إذ بدأ الإعداد لنشاط مكثّف خلال الفصل الأخير من هذا العام، حيث سيتم عقد أربعة مؤتمرات في الرياض وتونس وعمّان والقاهرة.

بالنسبة لهذا العدد، فإنه يتناول، في موضوع الغلاف، الخيارات المتاحة أمام دول الخليج لتوظيف الفوائض المالية للفورة النفطية الجديدة، حيث تتّجه هذه الدول إلى إعادة تكوين احتياطاتها المالية، وكذلك إلى الاستثمار في الأسواق الدولية، ولكن في مجالات وشركات واعدة، إضافة إلى بناء شراكات مع الشركات الأجنبية لإقامة مشروعات في الأسواق الخليجية وفي الدول الآسيوية.

كما يتضمن العدد تغطية لحدثين مهمين نظمتهما مجموعة **الاقتصاد والأعمال**، هما ملتقى قطر الاقتصادي الثاني ومنتدى الاقتصاد العربي، إضافة إلى سلسلة من الموضوعات القطرية والقطاعية.

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: اميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: iktissad@iktissad.com

www.iktissad.com

Advertising contact:
E-mail: advert@iktissad.com
Fax: +961 1 863958
Contact person: Fawaz Kaddouh

سعر العدد
- لبنان 6000 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
- السعودية 25 ريالا • الكويت 2 دينار • البحرين 2,5 دينار
- قطر 25 ريالا • الامارات 25 درهما • عمان 2.5 ريال
- اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
- تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهما

- FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
- CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS • CANADA $ 11
- AUSTRALIA $ 10 Aus • U.S.A. $ 8

الاشتراك السنوي:
الدول العربية 80 $
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100 $
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150 $

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات


164


94


146


172

افتتاحية

6 "الاقتصاد والأعمال" تقود صناعة المؤتمرات

اقتصاد وأعمال

هل يؤثر ارتباط الدينار الكويتي بالدولار على الوحدة النقدية الخليجية؟



الغلاف

38 أين تنفق دول الخليج ملياراتها الجديدة؟
45 ملتقى قطر الاقتصادي: النجاح والاستمرارية
62 منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ 15: رسالة دعم عربي إلى لبنان

مقال

82 هل تنجح الأمم المتحدة في ضبط الشرق الأوسط؟

مقابلة

84 الوزير علي الجراح الصباح: أولوية الكويت لحقول الشمال والغاز
86 الرئيس التنفيذي لـ"إنفستكورب": مرحلة الاستثمار في الخليج

شركات

92 المركز المالي الكويتي: استيعاب صدمة البورصات ومرحلة جديدة من التوسع

اقتصاد عربي

94 عبد الرحمن الجريسي: الطفرة السعودية تستمر ربع قرن
96 "أرامكو – سابك": بين التكامل والتنافس
102 افتتاح المرحلة الأولى من "مرفأ البحرين المالي"
116 هيئة مركز قطر المالي: 50 رخصة في عامين والرقم إلى تصاعد
118 تدفق استثماري خليجي نحو تونس
120 سلطنة عُمان: الفورة الهادئة

تعاون عربي

138 الشركة العربية للاستثمار: نموذج لنجاح العمل العربي المشترك
140 السعودية – الإمارات والأبواب المفتوحة
146 اجتماعات الغرفة الإسلامية في موريتانيا: خطة لنهوض أمة

عقار

148 رئيس شركة طموح: نساهم في تطوير "نيو أبو ظبي"
150 "تعمير" تتوسع إلى السنغال وتكثف نشاطها في الأردن ودبي

تأمين

160 الرئيس التنفيذي لـ"أكسا الخليج": نتطلع إلى 10 في المئة من السوق الخليجية

سياحة

164 وزير السياحة الأردني: قوانين وإجراءات جديدة لتشجيع السياحة

اقتصاد جديد

172 رئيس مجلس إدارة "إنتل": التعليم مفتاح التنمية
174 اجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات: التشديد على الشراكة مع القطاع الخاص

سيارات

180 الجيل الجديد من "بي أم دبليو X5": بُعد آخر في صناعة السيارات

نقل جوي

183 "الملكية الأردنية" تنضم إلى تحالف Oneworld
184 "طيران ناس": إقلاع ناجح في 4 اتجاهات

"الاقتصاد والأعمال"

تقود صناعة المؤتمرات

في أقل من شهر واحد نظّمت مجموعة "الاقتصاد والأعمال" ثلاثة مؤتمرات عربية كبرى ناجحة بدأت في اليمن (22 أبريل) وتبع ذلك منتدى الاقتصاد العربي في بيروت (4 –5 مايو) ثم في الدوحة (21 مايو).

اللفت في هذا الإنجاز ليس في عدد المؤتمرات بل في أنها عقدت في أوقات متقاربة جداً وفي أقاص متباعدة من العالم العربي، الأمر الذي أظهر قدرة المجموعة على تحريك فريقها التنظيمي بسرعة فائقة من مكان إلى آخر والاهتمام بكافة النواحي والتفاصيل العملية لهذه المؤتمرات في فترة قصيرة. ويكفي أن نذكر أن مؤتمر اليمن ينظّم للمرة الأولى في ذلك البلد وهو أول مؤتمر على هذا النطاق يعقد في صنعاء أصلاً. واليمن بلد مختلف تماماً ويثير تحديات كبرى لأي جهة منظمة بدليل أن جهات عدة حاولت تنظيم هذا الحدث لكنها واجهت صعوبات وتأخيراً متكرراً جعلت الحكومة اليمنية والامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تدعوان "الاقتصاد والأعمال" لأخذ المبادرة وتحمّل مسؤولية الحدث. وبالفعل كان الحدث اليمني حدثاً ناجحاً بامتياز يمنياً وعربياً، إذ تمكنت "الاقتصاد والاعمال" وفي فترة قصيرة (خمسة أسابيع) من تنظيم المؤتمر وتسويقه وتأمين المتحدثين وأعلى نوعية من المشاركين الذين لا يعرف الكثير منهم اليمن، وكانت الحصيلة استقطاب نحو 500 مشارك من الخليج والبلدان العربية الاخرى ونحو 800 مشارك من داخل اليمن، وأصبحت مشكلة مؤتمر اليمن ليس استقطاب المستثمرين بل إيجاد الغرف الفندقية التي امتلأت حتى آخرها.

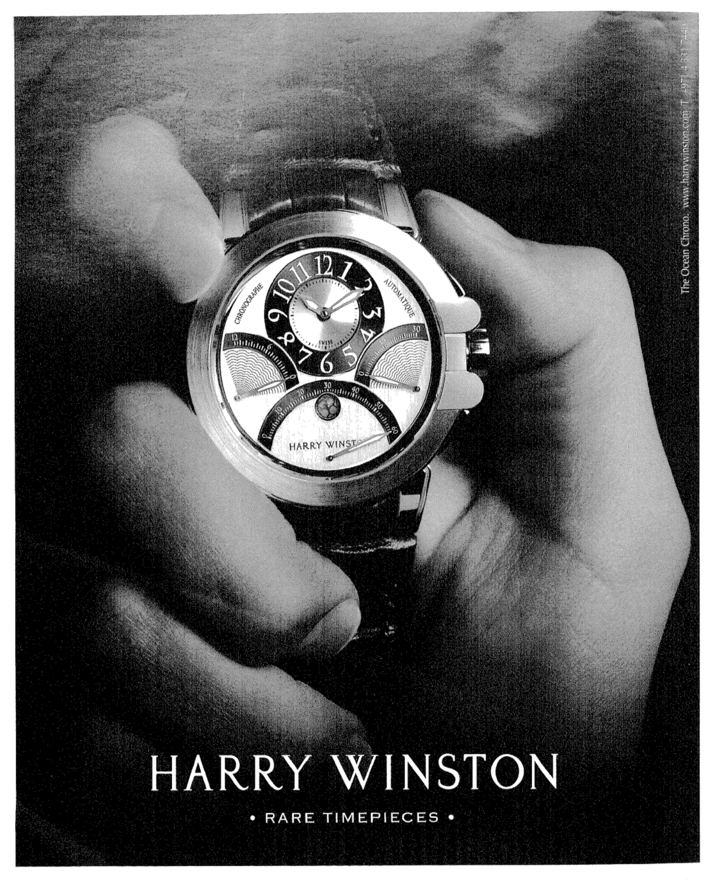
في لبنان ينعقد "منتدى الاقتصاد العربي" سنوياً في بيروت ويشكّل في حدّ ذاته أهم حدث اقتصادي واستثماري سنوي في لبنان، لكن المنتدى انعقد هذا العام في ظروف يعرفها الجميع وعلى مقربة من ساحات الاعتصام وخطوط الفصل التي ويا للأسف تشلّ منذ نحو ستة أشهر قلب العاصمة. على الرغم من ذلك حقق المنتدى هذا العام، وكما في كل السنوات السابقة نجاحاً كبيراً ونجحت "الاقتصاد والأعمال" في استقطاب أعداد غفيرة من المستثمرين العرب الذين شك البعض ربما في إمكان استجابتهم في هذا الظرف الصعب. في قطر أيضاً حضر الملتقى مستثمرون ومشاركون من 34 دولة وارتفع عدد الذين سجلوا للمشاركة في المؤتمر إلى 1600 شخص حضر منهم 1300.

في هذه الأثناء، تستعدّ المجموعة لتنظيم خمسة مؤتمرات كبرى في أقل من خمسة أسابيع في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الجاري وهي: ملتقى السعودية للاستثمار في 29 و30 اكتوبر، وملتقى تونس الاقتصادي في 9 و10 نوفمبر وملتقى الأردن الاقتصادي في 18 و19 نوفمبر والملتقى العربي الدولي للسياحة(أوتي) في 6 ديسمبر في بيروت وملتقى القاهرة للاستثمار في 9 و10 ديسمبر. وهنا أيضاً تجدر الإشارة إلى أن الملتقى السعودي ينظّم لأول مرة وكذلك ملتقى تونس بينما ينعقد ملتقى القاهرة للمرة الثانية بعد النجاح الكبير الذي تحقق في الدورة الأولى. أما ملتقى السياحة فإنه ينعقد سنوياً منذ العام 2003.

هذا التتابع في المؤتمرات والأحداث الاقتصادية التي تنظمها "الاقتصاد والأعمال" يعكس في الحقيقة تحول المجموعة إلى بيت الخبرة الأول في العالم العربي في هذا المجال. ويشمل ذلك مجموعة كبيرة من الميزات التي تنفرد بها المجموعة التي رافقت وما زالت ترافق تطور الاقتصاد العربي منذ 30 عاماً تقريباً، ومن أهم تلك الميزات معرفتها العميقة بالواقع الاقتصادي العربي وبالحكومات وقطاعات الأعمال والشركات وخبرتها الطويلة في صناعة المؤتمرات ثم قدراتها الضخمة ليس فقط على صعيد تسويق الأحداث الاقتصادية وتحويلها إلى مناسبات ناجحة ومتكررة بل قدرتها على إطلاق الأحداث التي تعقد للمرة الأولى وبالتالي إدخال بلد بكامله (كما حدث في اليمن وفي غيره) إلى سوق ترويج الاستثمارات وهو ما يحتاج دوماً إلى توسط صحيح وشبكة علاقات وخبرة، وإلى دور صلة الوصل الجامعة الذي بات الصفة الأولى لمجموعة الاقتصاد والأعمال في العالم العربي. ومن الميزات التي تساعد المجموعة على النجاح تلو النجاح في كافة الأحداث الاقتصادية التي تنظمها الخبرة الكبيرة المتراكمة في مجال التنظيم ولوجيستيات المؤتمرات ومعالجة مشكلات اللحظة الأخيرة بحيث يجري المؤتمر بسلاسة تامة ويشعر المشاركون والرعاة والحكومات المضيفة والمتحدثون كلهم بالرضى التام في وقت تكون ماكينة المجموعة تعمل خلف كواليس الحدث بجهد وبكد وإرهاق أحياناً لكي تسير الأمور كلها وفق البرنامج الموضوع. كل ذلك يفسر هذه الثقة المتزايدة بـ"الاقتصاد والأعمال" وتلاقي اقتراحاتها دوماً بالترحيب ومدّ يد التعاون على كافة المستويات لإنجاح الحدث الذي تكون طرفاً فيه. وهذه الثقة الراسخة من الحكومات ومن المستثمرين هي التي تفسر الطلب الكبير والمتزايد على مؤتمرات "الاقتصاد والأعمال" والتي بات عدد ما تنظمه المجموعة مباشرة نحو 14 أو 15 حدثاً في السنة جميعها يلاقي النجاح ويتجه المعنيون به إلى طلب تكراره أو جعله حدثاً دورياً.

أخيراً فإن مجموعة "الاقتصاد والأعمال" قد نجحت في قطاع المؤتمرات كما نجحت قبل نحو 30 عاماً في تأسيس مجلة "الاقتصاد والأعمال" الأم وفي إطلاق العديد من المبادرات الإعلامية وفي جميع هذه الحالات كان النجاح دوماً وليد الرؤية الواضحة والتصميم والإخلاص في العمل والخدمة، وعلى هذا النهج سنبقى بإذن الله.

"الاقتصاد والاعمال"


The Ocean Chrono. www.harrywinston.com T +971 4 331 7441
CHRONOGRAPHE
AUTOMATIQUE
HARRY WINSTON
HARRY WINSTON
• RARE TIMEPIECES •

"إعمار الأردن" تكشف عن مشروع "سماره" على شاطئ البحر الميت



الملك عبد الله الثاني يستمع من محمد علي العبّار لشرح عن المشروع

كشفت شركة إعمار الأردن عن النموذج المجسّم لمشروع "سماره منتجع وشاطئ البحر الميت"، وذلك بحضور الملك **عبد الله الثاني** الذي استمع إلى شرح ملخّص حول أبرز مميّزات المشروع قدمّه رئيس مجلس إدارة "إعمار" **محمّد علي العبّار**.

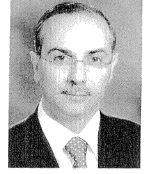
ويعدّ المشروع الذي تعمل على تنفيذه شركة البحر الميت للسياحة والاستثمار العقاري، مشروعاً مشتركاً بين "إعمار الأردن" ومجموعة من المستثمرين الأردنيين والعرب، وتبلغ تكلفته 354 مليون دينار أردني (500 مليون دولار).

وقال **العبار**: "إن "إعمار الأردن" تسعى لتنفيذ مشاريعها بما ينسجم والرؤية الحكيمة للملك **عبد الله الثاني**، الذي كان لمبادراته أثر كبير في تقوية اقتصاد المملكة وجعلها مقصداً مثالياً للاستثمارات الكبرى".

ويعتبر مشروع "سماره" متعدد الاستخدام، المشروع الأول من نوعه على مستوى المملكة، وهو يتميّز بموقعه على شاطئ البحر الميت، ويضم مجموعة متكاملة من المرافق السكنية والتجارية والترفيهية، كما يحتضن المشروع مئات من الشقق السكنية والفلل الفاخرة بالإضافة إلى نادٍ وملعب غولف كامل التجهيزات.

وينسجم تأسيس "إعمار الأردن"، الشركة المملوكة بالكامل من قبل "إعمار العقارية"، مع خطط "إعمار في التوسّع الجغرافي بهدف تحقيق رؤية الشركة للعام 2010 في أن تصبح من أكثر الشركات قيمة على مستوى العالم.

"تعمير" الأردنية تتحوّل إلى شركة قابضة



خالد الوزني

صادقت الهيئة العامة غير العادية للشركة الأردنية للتعمير على توصيات مجلس الإدارة بتحويل الشركة إلى شركة قابضة، وتوسيع نشاطاتها، فيما أقرّت الجمعية في جلستها العادية تقرير مجلس الإدارة والتقرير المالي وميزانية العام الماضي، بالإضافة إلى خطة العمل للعام 2007.

وتضمّنت التوصيات تحويل "الأردنية للتعمير" إلى شركة قابضة تندرج تحت مظلّتها كافة المشاريع والشركات التابعة، وتعديل غايات الشركة لتتماشى مع التوسّع الاستثماري التطويري الذي تنتهجه الشركة .

واستعرض مدير عام الشركة **خالد الوزني** أهم إنجازات العام المنصرم والتي تجلّت في وصول أعمال البناء والمبيعات في مشاريع الشركة إلى مراحل متقدّمة. وأبرز هذه المشاريع: "ضاحية الأندلسية" جنوب عمّان، "منتجع البحر الأحمر" في العقبة و"ضاحية الروضة" في الزرقاء، إضافة إلى إبرام اتفاقيات لمشاريع عملاقة مثل مشروع "مدينة الجيزة السكنية" الذي يقام بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ويضمّ أكثر من 16 ألف وحدة سكنية بحجم استثماري يصل إلى 900 مليون دولار، ومشروع "مدينة المشتى الصناعية" بتكلفة تقارب المليار دولار، ومشاريع "قرى المعلمين" في كلٍّ من الزرقاء والعقبة، وتأسيس شركتين تكون إحداها للرهن العقاري، وأخرى لإدارة العقارات. وأشار **الوزني** إلى اتفاقيات التمويل التي وقّعت مع 5 بنوك محلية، وإلى اتفاقيات مع شركاء عرب لإطلاق مشاريع عملاقة في دول عربية آسيوية وأفريقية، وذلك خلال استعراضه لخطة عمل العام 2007.

من جانبه، أوضح رئيس مجلس الإدارة المهندس **خالد الدحلة** أنّ العام 2006 كان عاماً حافلاً بالإنجازات تتوّج بأرباح قياسية تجاوزت كلّ التوقّعات وبلغت 30 مليون دينار.

إلى ذلك، وقّعت شركة تعمير العقارية الدولية اتفاقية شراكة ستراتيجية مع شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية، تقوم بموجبه "تعمير" بتطوير 3 مشاريع مشتركة في مدينة عمّان، كما تعمل شركة تعمير حالياً على تطوير عدد من المشاريع النوعية في دولة الإمارات بما فيها مشروع "مدينة السلام" في إمارة أم القيوين، ومشروع "قرية الأميرة" في إمارة عجمان، وتشيّد في مرسى دبي أعلى برج سكني في العالم هو "برنسس تاور" وبرج "إيليت رزيدنس" اللذان يطلّان على مشروع "نخلة جميرا"، إضافة إلى مشاريع تنموية وسكنية وسياحية في العاصمة اليمنيّة صنعاء ومدينة عدن، فضلاً عن مشروع "مدينة الهناء" في ليبيا.

"فينشر كابيتال بنك": مجمّع لصناعة الأسمدة في الأردن

أعلن "فينشر كابيتال بنك – البحرين" عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة مناجم الفوسفات وشركة الأسمدة والكيماويات الأردنية العربية لإنشاء مجمّع لصناعة الأسمدة الكيميائية في منطقة الوادي الأبيض جنوب الأردن.

وأشاد عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في "فينشر كابيتال بنك" **عبد اللطيف محمد جناحي** بالإتفاق، مشدداً على أهمية العلاقات المميزة بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية".

أما رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية **وليد الكردي** فقال: "يستهدف المشروع ترسيخ دعائم العمل الاقتصادي المشترك وتوظيف الاستثمار العربي في الأردن انسجاماً مع رؤية الملك **عبدالله الثاني** لناحية استقطاب الاستثمارات إلى الأردن.

من جانبه، قال رئيس هيئة المديرين لشركة الأسمدة والكيماويات الأردنية العربية **خالد المناصرة** أن الجدوى الاقتصادية للمشروع تستند الى توفّر خامات الفوسفات الأردنية ومادة البوتاس من شركة البوتاس العربية.

ملتقى تونس الاقتصادي 9 و10 نوفمبر 2007

فرص الاستثمار في المشاريع والسوق المالية

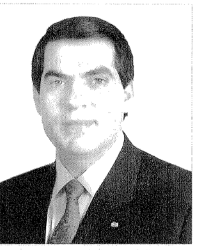
ينعقد **ملتقى تونس الاقتصادي** يومي 9 و10 نوفمبر 2007، وتنظمه هيئة السوق المالية في تونس ومجموعة الاقتصاد والأعمال، بالتعاون مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

يتزامن انعقاد الملتقى مع البدء بتنفيذ مخطط التنمية الحادي عشر في تونس الذي يوفّر فرصاً كبيرة للاستثمار، سواء من خلال المشروعات الكبرى التي تعرضها الدولة في قطاعات البنى التحتية والتطوير العقاري والسياحي، أو في مجال الشراكة مع القطاع الخاص التونسي الذي بات له دور أساسي في مخططات التنمية.

يتوقّع أن يشارك في الملتقى عدد من المسؤولين العرب والأجانب ورؤساء مجموعات استثمارية عربية كبرى، خصوصاً أن تونس شهدت في الآونة الأخيرة دخول بعض هذه المجموعات في مشاريع مختلفة تقدر كلفتها بمليارات الدولارات. وستقوم وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بعرض عدد من المشاريع الكبرى المعدة للاستثمار، وبعرض الفرص التي ستنشأ من متابعة برنامج الخصخصة، حسب ما أفاد الوزير **النوري الجويني**، الذي سبق وتحدّث في أكثر من مناسبة عن مخطط التنمية الجديد وأهدافه وبرامجه.

وينتظر أن يشارك في الملتقى عدد من المصارف العربية والأجنبية والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، لا سيما أن هيئة السوق المالية في تونس هي شريك في تنظيم الملتقى، وترغب بالتعريف بمزايا الاستثمار في البورصة والإعلان عن البدء بنشاط السوق البديلة. والهيئة هي سلطة الإشراف والرقابة على عمليات البورصة والسوق المالية، لكن رئيستها **زينب قلوز**، تسعى إلى تفعيل عمل الهيئة ليشمل جوانب الترويج والتطوير.

وستوجه الجهات الرسمية في تونس والهيئات المنظمة للملتقى الدعوة إلى كبار الشخصيات الاقتصادية والسياسية العربية للمشاركة في الملتقى، لا سيما قادة هيئات التمويل وكبريات المجموعات الاستثمارية من مختلف البلدان العربية، إضافة الى المستثمرين الحاليين في تونس وإلى عدد كبير من المؤسسات العربية الخاصة.



الرئيس زين العابدين بن علي

كما يوجّه رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية **الهادي الجيلاني** دعوة خاصة لرؤساء اتحادات الغرف العربية وإلى شخصيات أجنبية تمثل منظمات أرباب العمل في أوروبا والبحر المتوسط وغيرها.

يناقش المؤتمر على مدى يومين أهم الجوانب المتعلقة بالاقتصاد التونسي وآفاقه المستقبلية، في ضوء دخول اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي مرحلة التطبيق الكامل، واتجاه تونس نحو محيطها المغاربي والعربي، في وقت يسجل الاقتصاد التونسي نسب نمو عالية تعتبر الأكبر عربياً.

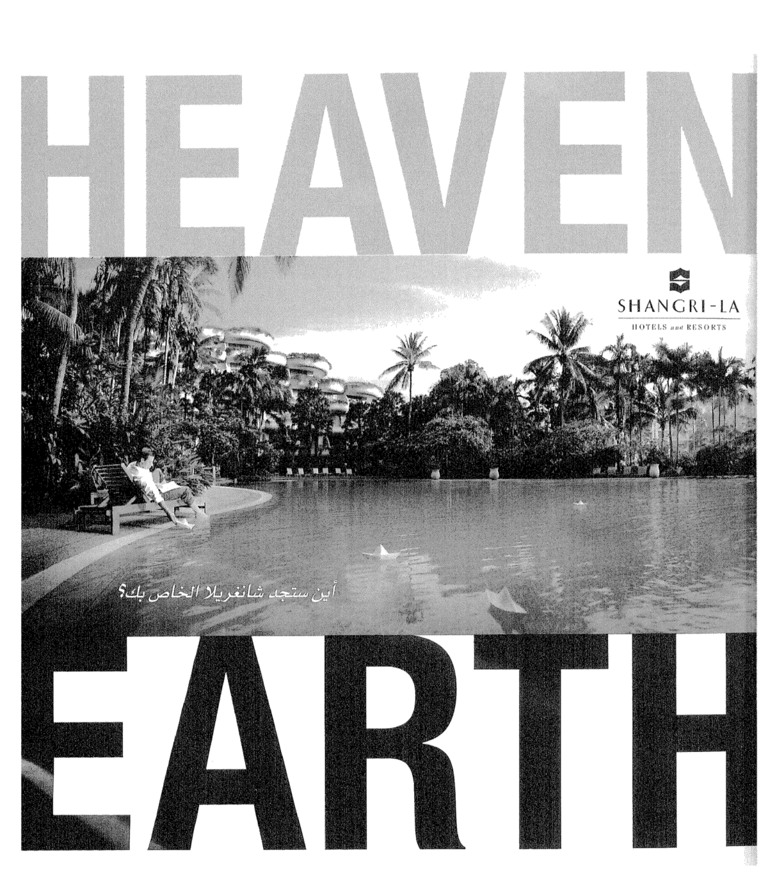
كما يتناول الملتقى مناخ الاستثمار في تونس والحوافز المقدمة للمستثمرين وقدرة القطاع الخاص التونسي على مواكبتهم ومشاركتهم في مختلف المجالات. ويتم عرض مجموعة من المشاريع الكبرى التي ترغب الحكومة تلزيمها عبر مناقصات دولية. وفي هذا المجال تعرض تونس مشاريع مهمة في البنى التحتية من طرقات سريعة وجسور ومحطات كهرباء ومطارات وموانئ ومجمّعات سياحية ومدن مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويخصص الملتقى محوراً مستقلاً للسوق المالية في تونس، يركّز على مزايا الاستثمار في السوق والحوافز المقدمة للمستثمرين، والفرص التي يتوقع أن تنشأ من خلال إدراج شركات كبرى تمثل قطاعات ستراتيجية مثل الاتصالات والنقل الجوي والإسمنت والكهرباء. وفي جانب آخر، تسلّط هيئة السوق المالية الضوء على السوق البديلة التي يفترض أن يبدأ العمل بها قريباً لما توفّر من مزايا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وفرصاً للاستثمار للصناديق والأفراد.

ويتضمن برنامج المؤتمر محوراً خاصاً بالتجارب الاستثمارية التي شهدتها تونس سابقاً، يستعرض تجربة المستثمرين وكيفية تعاطي الجانب التونسي مع المستثمر الأجنبي. وشهدت تونس تجارب ناجحة لمجموعات استثمارية عربية، بدأت، قبل عقود، مع الكويتيين، وتطوّرت مع الاستثمار السعودي بشقيه العام والخاص، خصوصاً من جانب مجموعة دله البركة التي استثمرت في قطاعات البنوك والتجارة والتطوير العقاري والتأمين والزراعة والصحة. وإلى ذلك هناك تجارب حديثة أهمها للإماراتيين وخصوصاً دبي، وللقطريين الذين دخلوا مؤخراً في أكثر من قطاع.

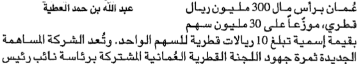
ويتيح المؤتمر للمشاركين فرصة للتفاعل مع أصحاب القرار من الحكومة والقطاع الخاص التونسي، إلى جانب كبرى المؤسسات العربية والأجنبية؛ كما يتيح لهم التعرّف على مناخ وفرص الاستثمار، وعلى الكثير من نقاط القوة التي تملكها تونس والتي توفّر عناصر النجاح لأي مشروع استثماري وأهمها علاقات تونس مع دول الاتحاد الأوروبي، والخبرة المتوفّرة للتونسيين في التعامل مع الأسواق الأوروبية.

ولا بدّ من الإشارة أخيراً إلى الاهتمام الذي يلقاه الملتقى من جهات عربية وأجنبية لا سيما من مديري صناديق الاستثمار في أميركا وأوروبا والعالم العربي، فضلاً عن اهتمام المؤسسات التونسية الحكومية والخاصة، حيث بادرت مجموعة كاطقو متعددة النشاط الى اختيار الرعاية الماسية للملتقى، فيما اختارت شركة فيناكورب المتخصصة بالهندسة المالية وادارة الأصول وصناديق الاستثمار واستقطاب المستثمرين الرعاية البلاتينية، إضافة إلى عدد من المؤسسات الأخرى التي أبدت رغبتها في رعاية الملتقى. ■


HEAVEN
SHANGRI-LA
HOTELS and RESORTS
أين ستجد شانغريلا الخاص بك؟
EARTH

تأسيس شركة قطر وعُمان للاستثمار


عبد الله بن حمد العطية



"قطر وعُمان للاستثمار" شركة استثمارية جديدة تمّ تأسيسها مناصفة بين كلّ من دولة قطر وسلطنة عُمان برأس مال 300 مليون ريال قطري، موزّعاً على 30 مليون سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 ريالات قطرية للسهم الواحد. وتُعد الشركة المساهمة الجديدة ثمرة جهود اللجنة القطرية العُمانية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة في قطر **عبد الله بن حمد العطية**.

وقد اكتتب المؤسّسون وهم: "جهاز قطر للاستثمار" و"حكومة سلطنة عُمان" بـ12 مليون سهم، وتمّ دفع قيمتها بالكامل، مضافاً إليها نسبة 3 في المئة مقابل رسوم تأسيس واكتتاب وإصدار. وسوف يتمّ طرح باقي الأسهم البالغ عددها 18 مليون سهم للاكتتاب العام مناصفةً بين كلّ من دولة قطر وسلطنة عُمان، وقد تمّ اختيار بنك قطر الوطني كمدير للإصدار والوسيط المعتمد لبيع وتسويق إصدار أسهم الشركة.

وقّع الاتفاقية بين شركة قطر وعُمان للاستثمار وبنك قطر الوطني كل من الشيخ **عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني** بوصفه رئيس اللجنة التأسيسية للشركة، و**محمد علي الخليفي** عن بنك قطر الوطني. وأوضح **آل ثاني** أنّ الشركة "تهدف إلى استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار المتاحة في دولة قطر وسلطنة عُمان، ومن ضمنها إقامة المشاريع الصناعية والخدماتية والتجارية والسياحية والزراعية والعقارية وغيرها بما يحقق التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في كلا البلدين".

ومن المتوقّع طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام خلال الشهر المقبل، علماً أنّ النظام الأساسي للشركة يُجيز مساهمة غير مواطني قطر وسلطنة عُمان بعد قيد أسهم الشركة في الأسواق المالية بما يتّفق والقوانين والأنظمة المعمول بها في هذه الأسواق.

CPC: منطقة صناعية في الرياض


د. فيصل العقيل

مُواكبةً للطلب المتزايد على مواد البناء والإنشاءات في المملكة العربية السعودية، كشفت شركة مواد الإعمار القابضة CPC النقاب عن خطةٍ لإنشاء منطقة صناعية جنوب الرياض على مساحة 200 ألف متر مربع، حسب ما أشار مدير إدارة تطوير الأعمال والمتحدث الرسمي بإسم الشركة د.**فيصل العقيل**، مصرحاً أن تكلفة المشروع تبلغ نحو 150 مليون ريال.

كما كشف **العقيل** أن CPC اشترت قطعة أرض تبلغ مساحتها 840 ألف متر مربع في منطقة بحرة، بين مدينتي جدّه ومكة، حيث تمّ تأسيس شركة بحرة لحديد التسليح على مساحة 40 ألف متر مربع، بطاقةٍ إنتاجية ستصل إلى 100 ألف طن سنوياً. لافتاً إلى مُفاوضاتٍ جارية مع الحكومة المصرية لتطوير قطعة أرض صناعية بمساحة 1,5 مليون متر مربع على مرحلتين، الأولى تشمل البنية التحتية بتكلفة 120 مليون جنيه، والثانية تتضمن إنشاء المصانع بكلفة 240 مليوناً.

"المجموعة القابضة" تفتتح مكتباً جديداً في مسقط

افتتحت "المجموعة القابضة" (تي أتش جي)، الرائدة في مجال العلاقات الإعلامية والاتصال، مكتباً جديداً في مسقط.

تضمّ "المجموعة القابضة"، شركتي الإعلان "تيم يونغ أند روبيكام" و"إنترماركتس"، وشركتي "أصداء" و"بولارس" المتخصصتين في مجال العلاقات العامة، وشركة "وندرمان" المتخصصة في مجال التسويق المباشر، و"ميديا إدج: سيا"، الذراع المتخصصة في شراء المساحات الإعلانية.

توفّر "المجموعة القابضة"، التي بلغت عائداتها 636 مليون دولار في العام 2006، خدماتها في سلطنة عُمان، من خلال فرق عمل متخصصة في خدمة العملاء، والتصميم الإبداعي، والإعلام، والعلاقات العامة، وبدعم كامل من قبل 57 مكتباً تابعاً للمجموعة في مختلف أنحاء مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستطاع مكتب المجموعة في عُمان إرساء أسس علاقات وطيدة مع عدد من أبرز المؤسسات والعلامات التجارية في السلطنة، بينها بنك مسقط وشركة النفط العُمانية ومجموعة سعود بهوان.


جوزيف غصوب

وفي المناسبة، يقول الرئيس التنفيذي للمجموعة القابضة **جوزيف غصوب**: "تتميّز السلطنة بالتزامها المتواصل بالتطوير المستمر وتطبيق أرقى معايير الجودة. وفي وقت تشهد عُمان نمواً مطرداً، يأتي إطلاق مكتبنا الجديد بهدف تعزيز حضورنا في السلطنة".


د. روبير عيد

عبد الله محمد صالح

تصويب

وقع خطأ غير مقصود في العدد الأخير من "الاقتصاد والأعمال" (العدد 320، مايو 2007)، فنشر خطأ اسم رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني عبد الله محمد صالح، تحت صورة عضو مجلس الإدارة المنتدب للبنك العربي الوطني الدكتور روبير عيد. لذا اقتضى التصويب والاعتذار.

"هيئة تشجيع الاستثمار في الأردن" تفتتح مكتباً في الكويت


د.معن النسور

افتتحت هيئة تشجيع الاستثمار في الأردن أول مكاتبها الخارجية في الكويت، وهي "خطوة أولى تهدف إلى إقامة مراكز دائمة للتواصل مع مجتمع الأعمال ولتعريف المستثمرين بالفرص التي تقدمها البيئة الاستثمارية في المملكة الأردنية"، حسب مدير عام الهيئة د.**معن النسور**.

حضر حفل افتتاح المكتب وزير التجارة الكويتي **فلاح الهاجري**، ووزير الصناعة والتجارة الأردني **سالم الخزاعلة**.

أكّد د.**النسور** أنّ السبب وراء اختيار الكويت لافتتاح أول مكتب تمثيلي لـ"هيئة تشجيع الاستثمار في الأردن" هو أنّ الكويت تعتبر الأولى بين الدول المستثمرة في الأردن، إذ تبلغ الاستثمارات الكويتية في المملكة زهاء 6 مليارات دينار، تليها السعودية ثمّ البحرين والإمارات العربية المتحدة. وكشف أنّ حجم الاستثمارات الكلّية في الأردن بلغ في العام 2006 نحو 1,833 مليار دينار أردني، مقابل 749 مليوناً في العام 2005، وبنسبة نموّ بلغت 144,7 في المئة.

وأوضح د.**النسور** أنّ 75 في المئة من الاستثمارات غير الأردنية جاءت من دول الخليج العربي، إذ تمّ تأسيس 520 مشروعاً جديداً برؤوس أموال إجمالية بلغت 1,490 مليار دينار.

وكان د.**النسور** كشف عن توجّه لإقامة مدينة طبّية متكاملة في الأردن باستثمار كويتي يستهدف جذب السياحة العلاجية إلى الأردن، وتقديم أفضل الخدمات الصحّية للمرضى من الوطن العربي والعالم.

"العقبة" تتحول إلى بوابة ستراتيجية ولوجيستية متكاملة


عماد فاخوري

قال الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة **عماد فاخوري**: "أن العقبة تحوّلت من بوابة مرور إلى العراق، إلى بوابة ستراتيجية ولوجيستية متكاملة بفضل مقوماتها وخدمات القيمة المضافة التي تقدمها لكافة الشركات والمؤسسات ذات العلاقة مع العراق.

وأعلن عن جهوزية منطقة العقبة الاقتصادية لاستقبال كافة أنواع البضائع جواً وبحراً وبراً ونقلها إلى العراق أو تخزينها أو إعادة تصديرها. وأعلن عن بدء رحلات الشحن الجوي من العقبة إلى العراق مباشرة".

وأوضح **فاخوري** أن شركة التطوير فرغت من تجهيز مساحات واسعة من الأراضي للصناعات الخفيفة والثقيلة وتوفير كافة متطلبات البنية التحتية لها، كما تمّ إنجاز مجمع شركة تطوير العقبة للمخازن والصناعات على مساحة 1500 دونم بالاشتراك مع الشركة الوطنية العقارية الكويتية. وأضاف أنه تمّ تجهيز 70 ألف متر مربع كمستودعات للتخزين على الطريق الخلفي إلى جانب أراض بمئات الدونمات لخدمة الصناعات بمختلف أنواعها إضافة إلى ما تقدمه مدينة العقبة الصناعية الدولية المؤهلة بكامل مرافقها.

وأشار إلى أن الشركة وقّعت عقوداً لمشاريع استثمارية على مدار السنوات الثلاث الماضية بقيمة 8,3 مليارات دولار، وأن عدداً من هذه المشاريع وجد طريقه إلى التنفيذ فيما يجري العمل في البعض الآخر.

وقال إن شركة التطوير تنوي إنشاء أرصفة مينائية جديدة جنوب مدينة العقبة للمساهمة خلال السنوات الخمس المقبلة بمضاعفة حجم المناولة في الموانئ من 30 مليون طن الى 60 مليوناً، مستعرضاً برنامج إعادة تأهيل الموانئ والخطة التي تنفذها شركة التطوير منذ 3 سنوات بكلفة 100 مليون دولار.

"مالتي فورمز": مصنع لواجهات الألمنيوم في الأردن

أعلنت شركة مالتي فورمز العاملة في مجال صناعات الألمنيوم والتابعة لـ"إعمار للصناعة والاستثمار"، عن خططها لتأسيس مصنع لواجهات الزجاج والألمنيوم في الأردن.

ويبلغ حجم استثمار "مالتي فورمز" في المرحلة الأولى من المشروع 73,5 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار). ومن المقرر أن يبدأ المصنع الذي سيقام في منطقة المفرق الاقتصادية الخاصة، مرحلة الانتاج خلال فترة تتراوح بين 10 أشهر إلى عام واحد من تاريخ توقيع الاتفاق.

وتم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء المصنع بين رئيس مجلس إدارة "مالتي فورمز" **محمد علي الهاشمي**، ووزير العمل الاردني ورئيس مجلس إدارة شركة المفرق التنموية **باسم السالم**. وستقوم "مالتي فورمز" بموجبها بإنشاء وحدة تصنيع متطورة في منطقة المفرق الاقتصادية الخاصة.


محمد علي الهاشمي

وقال **الهاشمي**: "تتماشى هذه الاتفاقية مع خططنا الهادفة إلى التوسع الإقليمي" وأشار إلى أنّ منطقة المفرق التنموية توفّر فرصاً كبيرة تنعكس بشكل إيجابي على نمو الاقتصاد المحلي الأردني.

من جهته، توقّع العضو المنتدب لشركة مالتي فورمز **فراس رفاعي** أن يصل حجم العمليات في قطاع الانشاءات في الاردن إلى نحو 10 مليارات دولار خلال السنوات الأربع المقبلة. وتوقّع أن يبلغ حجم عائدات الشركة خلال السنة الأولى من العمل نحو 257 مليون درهم إماراتي (70 مليون دولار).


© 2006 Ebel

عقد بين "إعمار المدينة الاقتصادية" ومجموعة بن لادن


د.عبد الرؤوف مناع والمهندس عمر بن محمد بن لادن

وقّعت شركة إعمار المدينة الاقتصادية، عقداً مع مجموعة بن لادن السعودية لتطوير العمليات الإنشائية في أول المجمّعات السكنية في مشروعها العملاق مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

وقّع العقد العضو المنتدب لشركة إعمار المدينة الاقتصادية **د. عبد الرؤوف مناع**، ورئيس مجموعة بن لادن السعودية المهندس **عمر بن محمد بن لادن**. ويتضمن العقد بناء شقق سكنية حديثة مع جميع الخدمات والحدائق والمرافق العصرية الملحقة بها.

وقال **د. مناع**: "في ظل تسارع وتيرة الأعمال في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، نعمل الآن على ترسية ومنح عقود الإنشاء والتطوير لمختلف مراحل المشروع الذي يؤسّس لمرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي في المملكة".

أما **المهندس بن لادن** فقال: "لا شك أن ارتباطنا كشركة سعودية، بهذا المشروع العملاق، الذي يشكّل أكبر استثمارات القطاع الخاص في المملكة، يؤكد مرة أخرى سعينا الدائم إلى القيام بدور مهم في حركة التطوّر المتسارع والنهضة الاقتصادية الشاملة التي تشهدها المملكة".

31 مليون دولار أرباح "صروح" خلال الربع الأوّل

منير حيدر

أعلنت "صروح العقارية" عن تحقيق أرباح تشغيلية صافية بلغت 113,7 مليون درهم (31 مليون دولار) وذلك خلال الربع الأول من العام 2007.

ووصلت مبيعات الشركة من الأراضي والفيللات والشقق خلال هذه الفترة إلى 1,6 مليار درهم (435 مليون دولار). وجاء ذلك نتيجة زيادة الاستثمار في المبيعات والتسويق، إضافة إلى إبرام بعض العقود مع كبريات المؤسسات المالية، لتقديم التمويل لمشتري عقارات "صروح" والتي وصل بعضها إلى توفير التمويل بنسبة 97 في المئة.

وأشار رئيس مجلس إدارة "صروح" **سعيد عيد الغفلي** إلى أنّ النتائج التي حققتها الشركة تعود إلى عاملين أساسيين: الأداء القوي في المبيعات، والسيولة النقدية الكبيرة.

وقد زادت أصول الشركة بنسبة 10 في المئة عن مستوياتها في ديسمبر 2006، وبقي المركز النقدي الصافي للشركة على حاله تقريباً عند معدل 1,3 مليار درهم (353 مليون دولار) على الرغم من حجم الاستثمارات التي ضخّت في المشاريع المتنوعة.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة صروح **منير حيدر** إلى أنه تمّ وضع التصوّرات لكافة المنشآت بحيث تأخذ في الاعتبار التأثير البصري والمظهر الجمالي لهذه المنشآت؛ "والهدف هو التأكيد على الهوية المميّزة لكل منطقة من خلال مظهرها وشكلها الخاص".

إنشاء جمعية مجلس رجال الأعمال السوري


أعضاء مجلس الإدارة

تمّ في دمشق تشكيل جمعية مجلس رجال الأعمال السوري، وهي جمعية خاصة غير سياسية وغير ربحية تهدف إلى توفير مناخ من التبادل الاجتماعي والثقافي والمهني المحترف بين رجال الأعمال وعائلاتهم وتساعدهم على تطوير حياتهم وهواياتهم وعلى إظهار صورة إيجابية عن المجتمع السوري. كما تهدف إلى التواصل مع رجال الأعمال السوريين المغتربين وترغيبهم على الاستثمار داخل سورية والمساعدة في تأهيل وتطوير الشباب السوري ليصبحوا قادرين على استلام مواقع وظيفية عالية.

وتمّ اختيار **هيثم جود** (رئيساً لمجلس إدارة الجمعية)، و**حسن بعلبكي** (نائباً للرئيس)، و**ناجي شاوي** (أميناً للسر) و**ندى أسعد** (خازناً)، إلى جانب 7 أعضاء، هم: **باسل الحموي، حسان دبس، سامر عطار، نوار سكر، عماد الفاضل، محمد عمر شورى ومجد سليمان.**

"أدار" تؤسّس شركة للخدمات العقارية

عايض القحطاني

أكّد الرئيس التنفيذي لشركة الأولى للتطوير العقاري، والرئيس التنفيذي لشركتها التابعة "أدار للخدمات العقارية" المؤسّسة حديثاً **عايض بن فرحان القحطاني**، أن القطاع العقاري السعودي دخل مرحلة جديدة مع إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، مُتوقّعاً أن تتجاوز السوق العقارية في المملكة بأقرب فرصة حجمها الحالي البالغ 1,2 تريليون ريال.

وأشار **القحطاني** إلى أنّ "أدار" ستُباشر تقديم خدماتها لعدد من المشاريع في السعودية تبلغ تكاليفها مليار ريال في مختلف القطاعات المُرتبطة بالنشاط العقاري كالتثمين والتسويق وإدارة المرافق والصيانة، كاشفاً عن قيام تحالف ستراتيجي بين "أدار" وشركة الخرافي ناشيونال لتقديم تلك الخدمات التي تفتقد إليها السوق السعودية والخليجية بشدّة.

"قطر للبترول" تفوز بمشروع مصفاة الصخيرة في تونس

تمّ أواخر مايو الماضي في تونس توقيع مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع مصفاة تكرير النفط في منطقة الصخيرة التونسية، التي فازت به شركة قطر للبترول بعد مناقصة دولية شاركت فيها شركات عدة من دول الخليج والهند وبريطانيا وايطاليا، على أن تتولى الشركة عمليات الإنشاء والصيانة لمدة 30 عاماً، ويتوقع أن تصل كلفة المشروع إلى ملياري دولار.

جرى التوقيع على المذكرة، خلال زيارة إلى تونس قام بها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة القطري **عبد الله بن حمد العطية**، ووقع المذكرة عن الجانب التونسي وزير الطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة **عفيف شلبي**.

إثر التوقيع، أشار **العطية** إلى الشفافية العالية التي اتسم بها التعامل مع الجانب التونسي، وأكد أن إنجاز المصفاة سيبدأ قبل نهاية السنة الحالية، لتصبح جاهزة خلال 3 سنوات على الرغم من خصوصياتها الفنية العالية. واعتبر أن هذا المشروع يشكّل تأسيساً لمرحلة جديدة من التعاون بين البلدين، لا سيما أن تونس تملك إمكانات مهمة لصناعة الأسمدة الازوتية وسيكون هذا القطاع موضع اهتمام قطر في الفترة المقبلة.

وأضاف الوزير أن الاتفاقية "ممتازة ونوعية"، وهي أول اتفاقية توقعها قطر مع دولة عربية في مجال تكرير النفط وإنتاج البتروكيميائيات والأسمدة الكيميائية عالية الجودة التي تعدّ شركة قطر للبترول، أبرز المتخصصين فيها في العالم. وأشار إلى أن "قطر للبترول" تملك خبرة دولية عالمية في مجال البتروكيميائيات، مؤكداً أن الهدف من الاتفاقية ليس استغلال المصفاة فحسب، بل إنشاء مجمع للبتروكيميائيات حول المصفاة.

بدوره، اعتبر الوزير **عفيف شلبي** أن مذكرة التفاهم هي محطة مهمة في علاقات البلدين، وأشار إلى أن المصفاة ستنتج نحو 6 ملايين طن من المشتقات النفطية سنوياً، يخصص نصفها للاستهلاك المحلي ويتجّه النصف الباقي الى أسواق التصدير. وأكد أن المشروع سيكون ناجحاً نظراً لموقع مصفاة الصخيرة المتاز، باعتباره يقع على مقربة من الأسواق الأوروبية.

وخلال وجوده في تونس زار الوزير **عبد الله بن حمد العطية** القصر الحكومي حيث استقبله الوزير الأول **محمد الغنوشي**. وصرّح **العطية** بأن اللقاء كان مثمراً وتناول البحث مشروع المصفاة والعلاقات التونسية القطرية.

كما عقد الوزير **العطية** اجتماعاً مع وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس **المنذر الزنايدي**، حيث جرى البحث في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين، وفي تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والشراكة، وأعرب **العطية** عن رغبة بلاده بتنمية الاستثمارات القطرية في تونس.

العمادي رئيساً تنفيذياً لـ "مدينة الطاقة قطر"


هشام العمادي

أعلنت "مدينة الطاقة قطر" عن تعيين **هشام إسماعيل عبد الرحمن العمادي** رئيساً تنفيذياً للمدينة. وكان **العمادي** شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي منذ شهر سبتمبر 2006، وكان نجاحه في إدارة المشروع الأول من نوعه، والذي يعتبر أول تجمّع متكامل لأعمال الطاقة في المنطقة، سبباً لترقيته إلى المنصب الأول في الشركة.

يحمل **العمادي** شهادتي البكالوريوس والماجستير في الهندسة الميكانيكية من جامعة تكساس – الولايات المتحدة الأميركية، واحتل مناصب قيادية متعددة في مجال الطاقة والاستثمار، حيث عمل كباحث أول وخبير في الاستثمار الصناعي، واكتسب خبرة كبيرة في مجال الطاقة. ومن إنجازاته وضع برنامج تقويم صناعي لجميع دول مجلس التعاون، بهدف المساعدة في تحسين وتطوير قطاع الطاقة، الأمر الذي يعكس شغفه بهذه الصناعة.

"الاستثمارات التقنية" تخطط لزيادة رأس مالها إلى مليار ريال


عبد الرحمن مازي

رغم أنه لم يمض على تأسيسها أقل من عامين، تسعى شركة الاستثمارات التقنية لزيادة رأس مالها الى مليار ريال مع نهاية هذا العام، نظراً لما تستشفه من فرص متاحة للاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة.

ويشير العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة **عبد الرحمن مازي** إلى أن هدف الشركة (وهي مساهمة مقفلة تأسست في اكتوبر 2005 برأس مال 600 مليون ريال) الاستثمار في شركات ومشاريع تعنى بالاتصالات وتقنية المعلومات والصناعات المعرفية الأخرى مثل Nanotechnology وBiotechnology"، ويضيف: "إن نشاطنا يمتدّ من السعودية ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن ولبنان وسورية"، ويلفت إلى "أنّ اولوية الاستثمار في أي بلد هو حسب الترتيب المذكور".

ويتابع: "نحرص في استثماراتنا على تجنب المنافسة بين المشاريع والشركات التي سيتمّ الدخول فيها، وسنعمل على خلق التكامل في ما بينها لما سندخله من قيمة مضافة على هذه الشركات بما لدينا من خبرة ومعرفة بأسواق المنطقة".

ويلفت العضو المنتدب إلى "قيام شركة الاستثمارات التقنية بالاكتتاب في شركة "سيرياتل موبايل تيليكوم" وبحصة تعدّ الأكبر بين المكتتبين".

وعن امكانية التحوّل الى مساهمة عامّة، يلفت **مازي** الى "أنّنا نفكّر بهذا الموضوع بقوّة، ونحن نتوقّع أن نحقّق ذلك مع نهاية العام 2008 أو بداية العام 2009، وذلك بعد أن نكون استكملنا الاجراءات النظامية"، مشيراً إلى "التوجّه لمضاعفة رأس المال الحالي إلى مليار ريال مع نهاية هذا العام لما نتلمسه من إمكانيات وفرص متاحة في أسواق المنطقة".

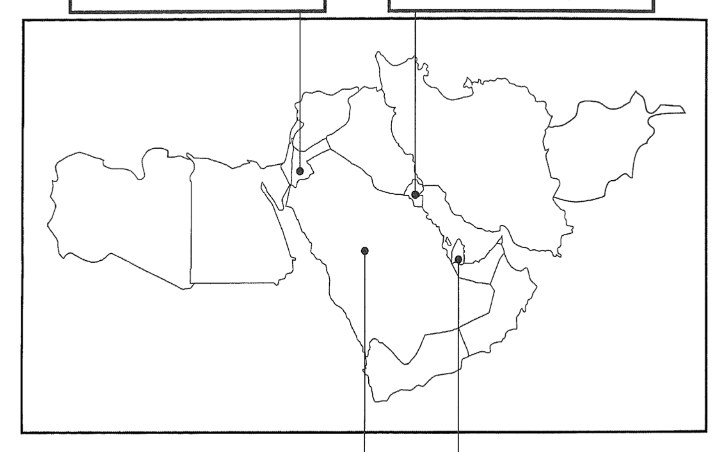
أخبار الشرق الأوسط من دي اتش ال

DHL

الاقتصاد والاعمال

الكويت: ربط الدينار بسلة عملات
قرر بنك الكويت المركزي العودة مجددا الى ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات بدلا من الدولار، وذلك في مسعى لتجنب الانعكاسات السلبية لتراجع سعر صرف الدولار.

الأردن: توقيع مشاريع بـ 2.5 مليار دولار
وقعت الحكومة الاردنية على هامش منتدى الاقتصاد العالمي نحو 24 مشروعا مع مجموعة شركات عالمية. وتبلغ قيمة المشاريع نحو 2.5 مليار دولار.



قطر: ارتفاع صادرات الغاز الى اوروبا
يتوقع مسؤولون قطريون ان تبلغ صادرات قطر السنوية من الغاز المسال الى اوروبا نحو 21 مليون طن مع نهاية سنة 2008.

السعودية: 84 مليار مساعدات للدول النامية
قال مسؤولون سعوديون ان قيمة المنح غير المستردة والقروض الميسّرة التي قدمتها السعودية للبلدان النامية في العقود الثلاثة الماضية بلغت نحو 84 مليار دولار.

هل يؤثّر فكّ ارتباط الدينار الكويتي بالدولار على الوحدة النقدية الخليجية

شكّل قرار الكويت فكّ ربط عملتها بالدولار مفاجأة للأوساط المصرفية والمالية الخليجية، رغم كثرة الحديث مؤخراً حول احتمال رفع قيمة بعض العملات الخليجية تجاه الدولار، إذ اعتبر أنّ القرار لا يتماشى مع الاتجاه العام نحو الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعملة الخليجية الموحّدة المقرر تحقيقها مبدئياً في العام 2010. وتبع ذلك إعلان سلطنة عُمان عن قرارها بعدم الانضمام إلى الوحدة النقدية التي من شأنها أن تحدّ من سياستها النقدية والمالية بالإضافة إلى عدم تمكّنها من الالتزام ببعض المتطلبات التقنية والتشريعية في الموعد المحدد.

وأعلن البنك المركزي الكويتي أنّ خطوته تهدف إلى السيطرة على التضخّم المحلي الناتج عن ارتفاع كلفة بعض المستوردات بسبب تراجع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى. وأكّد عدد من المسؤولين الكويتيين أنّ فكّ ربط الدينار الكويتي بالدولار لا يعني التخلّي عن مشروع الوحدة النقدية الخليجية، بل إنّه تدبير مرحلي لمساعدة السلطات النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية. غير أنّ ذلك ينعكس على التطلعات بالنسبة للعملات الخليجية الأخرى، حيث كان قرار ربط سعر صرفها بالدولار إحدى الخطوات الرئيسية الممهدة للوحدة النقدية وإصدار العملة الواحدة. وقد تخلّت الكويت في العام 2003 عن سلّة العملات التي كانت ربطت الدينار الكويتي بها استعداداً للوحدة النقدية الخليجية لتمتثل بالدول الخليجية الأخرى لجهة توحيد السياسات النقدية استعداداً لتوحيدها. والواقع أنّ عدداً من الدول الآسيوية التي تشهد اقتصاداتها ازدهاراً في الفترة الأخيرة تشهد أيضاً ضغوطاً مماثلة لرفع سعر صرف عملاتها مقابل الدولار الأميركي وفي مقدّمها الصين والهند.

وكان رفع أسعار صرف العملات الخليجية حديث الأوساط المالية والنقدية في الأشهر القليلة الماضية، في ظل ارتفاع معدلات التضخّم في دول الخليج خصوصاً في الإمارات وقطر وتراجع القدرة الشرائية للعملات الخليجية نتيجة ذلك. وقد سجلت بعض المضاربات في عدد من أسواق المنطقة خصوصاً في الكويت للاستفادة من إمكانية ارتفاع أسعار صرف هذه العملات. غير أنّ التوقّعات سرعان ما تبدّلت حين تبيّن بعد بضعة أيام من تحرير ربط الدينار الكويتي عن الدولار بأنّ سعر صرف الدينار لم يرتفع كثيراً تجاه الدولار حيث لم يتجاوز 0,37 في المئة، بل وتقلّص الفرق قليلاً في الأيام التالية إلى 0,355 في المئة ليبدو أنه يتّجه نحو الاستقرار في المرحلة المقبلة، وسط تأكيد السلطات النقدية في أكثر من بلد خليجي أنّها سوف تحافظ على الربط الثابت لعملاتها بالدولار.

وقد أخذ الخبراء الاقتصاديون يبرزون الأسباب التي تدعم الحفاظ على ارتباط العملات الخليجية بالدولار، حيث أشار البعض إلى أنّ ذلك يحفظ استقرار أسعار صرف هذه العملات الذي طالما تمتّعت به. كما أنّ الضغوط التضخمية ليست كبيرة في عدد من بلدان الخليج إذ هي أقل من 10 في المئة، ما عدا في الإمارات وقطر حيث حصة التضخّم المستورد محدودة جداً. فإنّ التضخّم القائم حالياً في بلدان الخليج يعزى بصورة خاصة إلى فائض السيولة وارتفاع الإنفاق الحكومي في مقابل قلّة العرض النسبي. كذلك، فإنّ معظم الإيرادات الحكومية في منطقة الخليج تأتي من الصادرات النفطية المقوّمة بالدولار حسب الأسعار الدولية، وبالتالي فإنّ أيّ ارتفاع في قيمة العملات الخليجية من شأنه تخفيض قيمة هذه الإيرادات بالعملات المحلية، كما قد ينعكس سلباً على موازين المدفوعات في بلدان الخليج.

من الناحية القطاعية، يعتبر أيّ ارتفاع في قيمة العملات الخليجية مضراً للحركة السياحية التي أصبحت ناشطة جداً في الإمارات بشكل خاص وأيضاً للصادرات غير النفطية التي تسعى دول خليجية عدّة إلى تعزيزها لتخفيف اعتمادها على النفط. أضف إلى ذلك أنّ عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية تعوّض في المقابل عن الانخفاض الحاصل في سعر صرف الدولار الأميركي. في المقابل، يرى بعض المحللين النقديين أنّ فكّ الارتباط بالدولار الأميركي قد يكون عاملاً أساسياً يسهم في تحقيق الوحدة النقدية بين دول الخليج إذ إنّه يمنحها حرية أكبر في إقرار سياساتها النقدية المستقلة والخاصة بها، علماً بأنّ سعر صرف العملات الخليجية مستقرٌّ تجاه العملة الأميركية منذ أكثر من 30 عاماً.

ويرى المراقبون ان هذه التطورات لاتعني ان الوحدة النقدية لن تتحقق وحتى في موعدها المقرر، اذ اكدت السلطات النقدية في دول خليجية عدة التزامها التام باستحقاق العام 2010. وتشكل تجربة الوحدة النقدية الأوروبية نموذجاً في هذا المجال، حيث تمت بنجاح على الرغم من بقاء أحد أهم الاقتصاديات الأوروبية، بريطانيا، خارجها. كما أنه من المهم الانتباه إلى الأهداف الرئيسية من إنشاء عملة خليجية موحدة، هي أهداف ذات توجه داخلي تركز على التكامل ما بين الاقتصاديات الخليجية المختلفة وترمي إلى تسهيل التعامل في ما بينها لتحقيق وحدة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي المتزايد. لذلك، وفي غياب أي قرار ستراتيجي مثل استبدال الدولار الأميركي كعملة لتسعير النفط ومشتقاته، لن يؤثر موضوع الوحدة النقدية كثيراً على أسعار صرف العملات الخليجية في المدى القريب خصوصاً وأن ليس هناك استخدام دولي لهذه العملات سواء في التبادل التجاري أو في الاحتياطيات النقدية. ■

"أَجْمَكان" - الرياض بـ 6 مليارات ريال

أطلق ائتلاف استثماري يضم مجموعة الشعلة القابضة السعودية، وشركة تعمير القابضة (مقرها الإمارات)، وشركة الأرض للتطوير والاستثمار العقاري، مشروعاً عقارياً عملاقاً في حي الخزامى شمال غرب العاصمة السعودية الرياض، تحت مُسمّى "أجْمَكان" المُستمد من جملة "أجمل مكان".

وتبلغ كلفة المشروع نحو 6 مليارات ريال، ويقع على أرض تفوق مساحتها 1,7 مليون متر مربع، ويشتمل على منطقة مُتكاملة تتألف من مبان تجارية وفلل وقصور وفندق 5 نجوم.

وأشار الرئيس التنفيذي لمجموعة الشعلة القابضة الأمير **عبد العزيز بن مشعل بن عبد العزيز** إلى أن "الهدف من هذا الائتلاف هو بناء شراكة ستراتيجية طويلة المدى"، كاشفاً عن وجود "مشاريع مُشتركة مُقبلة بمختلف مناطق المملكة، كما هناك دراسات لامتداد نشاطات الائتلاف إلى الدول العربية المُجاورة في القريب العاجل". في حين أكّد رئيس مجلس إدارة تضامن شركتيّ "التعمير" و"الأرض" المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي** أن "مشروع "أجمكان" سيُشكّل نواةً لمشاريع أكبر قادمة بالتحالف مع مجموعة الشعلة القابضة".



الأمير مشعل بن عبد العزيز مُتوسطاً الأمير عبد العزيز بن مشعل والمهندس أحمد الراجحي

"أملاك": التركيز على التمويل العقاري وتصفية تدريجية لبقية الأنشطة

خلال إعادة تقييم عام لأداء شركة أملاك للتمويل، يؤكّد رئيس مجلس الإدارة **ناصر الشيخ** أنّ "أملاك" ستعود للتركيز على قطاع التمويل الإسلامي العقاري الذي يعتبر ركيزة نشاطها الأساسي، وذلك بعد أن تشتتت جهود الشركة خلال العامين الماضيين. فقد وسّعت "أملاك" مروحة نشاطاتها خارج إطار التمويل العقاري، وعلى الرغم من الأداء الجيّد الذي تحققه بعض هذه الأعمال إلاّ أنّه سوف يصار إلى إلغائها، بحسب ما يوضح **الشيخ** تمهيداً لإعادة التركيز على قطاع التمويل العقاري.



ناصر الشيخ

وتشمل خطة الشركة للسنوات الثلاث المقبلة إطلاق منتجات عدّة لتمويل الأفراد والتوسّع الجغرافي إلى أسواق مجاورة.

ويشير **الشيخ** في جلسة مناقشة مع الصحافيين إلى أنّ حجم أعمال "أملاك" في الخارج خلال السنوات الثلاث المقبلة ستكون أكبر من حجم أعمالها في الإمارات. ويلفت في هذا الإطار إلى أنّ "أملاك" هي أوّل شركة تمويل إسلامي يرخّص لها في مصر حيث من المقرّر أن تبدأ نشاطها في شهر يوليو المقبل. كذلك أبرمت الشركة تحالفاً في السعودية مع مجموعة دلّه البركة والبنك السعودي للإستثمار، وهي تفاوض حالياً حكومات 4 دول هي: المغرب، تركيا، سورية وباكستان.

أما في سوق أبو ظبي، فقد أبرمت "أملاك" عقود تمويل حصريّة مع شركة صروح بالإضافة إلى عقود مع 3 مطوّرين جدد سوف يتمّ الإعلان عنها قريباً. ومعظم عقود التمويل التي تبرمها "أملاك" مع المطوّرين هي عقود حصريّة، وقد بلغ عدد عقود التمويل في حقيبتها العام الماضي نحو 20 عقداً، يرتقب أن ترتفع إلى 50 في نهاية هذا العام. أما حجم التمويل العقاري نهاية العام 2006 فقد بلغ 11 مليار درهم (3 مليارات دولار) وتتوقّع الشركة أن يرتفع إلى 18 مليار درهم (4,8 مليارات دولار) نهاية العام 2007.

كذلك تنتظر الشركة ردّ المصرف المركزي بشأن تحوّلها إلى مصرف إسلامي، وهو أمر يعتبره **الشيخ** "تحدّياً ليس بالسهل" لكن من شأنه أن ينعكس توفيراً في الكلفة.

تغطية اكتتاب "ديار العقارية" بمعدل يفوق 14 مرة

زاك شاهين

أعلنت شركة ديار العقارية، المملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي، أن عملية الاكتتاب العام بأسهم الشركة وقيمتها 3,178 مليارات درهم، حققت نجاحاً كبيراً، حيث تمت تغطية عملية الاكتتاب بما يزيد على 14 مرة، مستقطبة مستثمرين من الأفراد والشركات التجارية والمؤسسات من دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

وكانت عمليات الاكتتاب الأولي، لإدراج الشركة في سوق دبي المالية، قد انتهت في 16 مايو 2006. وبلغ عدد المكتتبين 85 الف مكتتب، فيما زادت قيمة المبالغ المكتتب بها على 45 مليار درهم. وقد عيّنت "ديار" شركة شعاع كابيتال مديراً رئيسياً لعملية الاكتتاب ومديراً حصرياً لعمليات السجل.

وعلق الرئيس التنفيذي لشركة ديار زاك **شاهين** على عملية الاكتتاب قائلاً: "ما من شك أن الطلب الكبير الذي حظيت به أسهم "ديار"، يبرهن على الإمكانات التي يتمتع بها القطاع العقاري وعلى الثقة التي وضعها المستثمرون في قدرات الشركة".

وزير الاقتصاد الفلسطيني: خطة استثمارية لما بعد الحصار

يقول وزير الاقتصاد الفلسطيني **زياد شكري الظاظا** أنّ الحصار الإسرائيلي المفروض على المناطق الفلسطينية أدّى إلى رفع معدلات البطالة إلى 51,5 في المئة، وإلى جعل 68 في المئة من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، مؤكّداً أنّ "الممر الإجباري لأيّ خطة إنقاذية للاقتصاد الفلسطيني يكمن في كسر الحصار وفتح المعابر وإدخال الأموال والبضائع إلى الشعب الفلسطيني".

وبعد أن أشار إلى "سرقة الاحتلال الإسرائيلي، لأموال الضرائب والجمارك العائدة للحكومة الفلسطينية"، والتي قدّر حجمها حتى الآن "بما يفوق 700 مليون دولار"، يوضح أنّ وزارته تعمل "في ظلّ ظروف بالغة الصعوبة كي لا ينهار الاقتصاد الفلسطيني انهياراً كاملاً وشاملاً، وتتصرف بالنُذر القليل المقتصر على الإيرادات المحلية التي لا تتعدى 20 إلى 30 مليون دولار شهرياً".

ويؤكّد **الظاظا** أنّ "الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى خطة طوارئ عاجلة، تتطلّب ما بين 300 إلى 500 مليون دولار لدفع أجور موظفي القطاع العام التي لم تُدفع منذ فترة طويلة، ولترميم الطرق وآبار المياه ومحطات الكهرباء التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي".

ويلفت إلى أنّ وزارة الاقتصاد الفلسطينية "تحضّر مجموعة من الإجراءات والمشاريع التنموية لما بعد فتح المعابر. وتشمل هذه المشاريع كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية والبنية التحتية، وإطلاق خطط تطوير القطاع الصناعي والنهوض بقطاع الخدمات العامة والسياحة الدينية وسواها". مُقدّراً "حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه المشاريع بنحو مليارين إلى 3 مليارات دولار"، ويتحدّث عن "سعي الحكومة الفلسطينية للتخفيف من الارتباط القائم بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني".



من اليسار: فراس طلاس، ناصيف ساويرس، د.مصطفى الكفري وأكرم العجة

بمشاركة "أوراسكوم المصرية" أول شركة خاصة لإنتاج الإسمنت في سورية

أُعلن في دمشق، الشهر الماضي، عن إطلاق الشركة السورية للإسمنت كأوّل شركة خاصة لإنتاج الإسمنت، وهي شركة مشتركة سورية – مصرية يبلغ رأس مالها 5 مليارات ليرة (ما يعادل 400 مليون دولار). ويتوزّع رأس المال بنسبة 75 في المئة لشركة أوراسكوم المصرية للإنشاء والصناعة، و25 في المئة لمجموعة ماس الاقتصادية السورية. ومن المقرر أن تبدأ الشركة الجديدة بالإنتاج العام 2009، بطاقة 2 مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى 3 ملايين، وسوف يقام مصنعها في محافظة حلب.

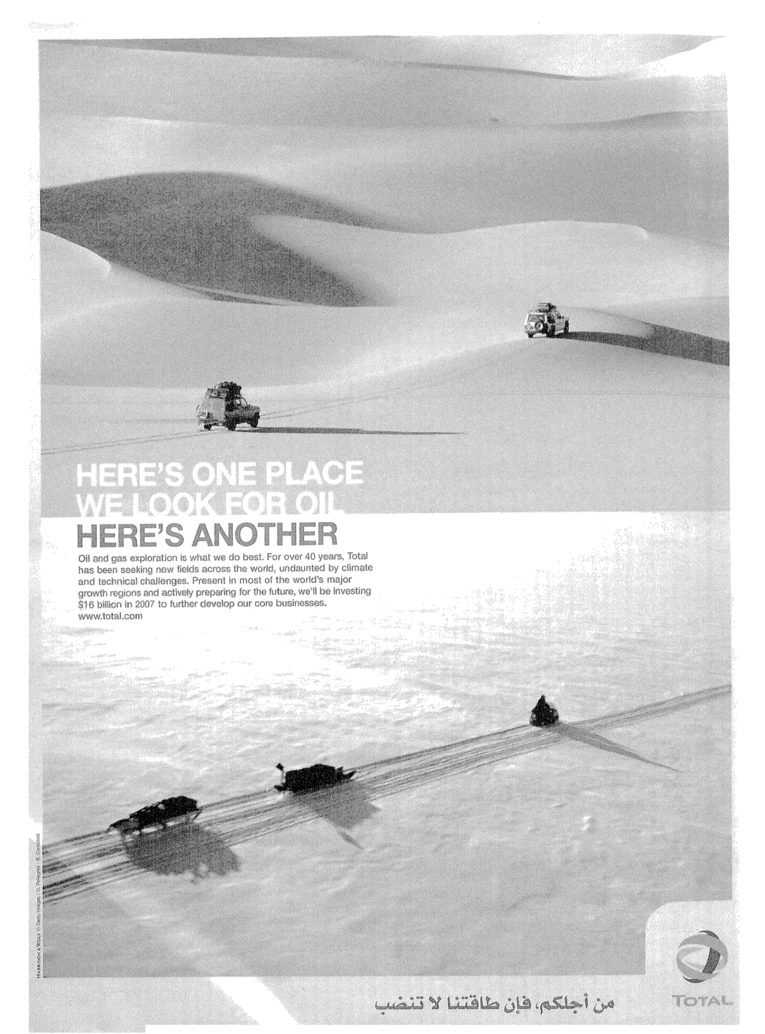
رئيس مجلس إدارة مجموعة ماس الاقتصادية **فراس طلاس**، وصف المشروع بأنه الأول لإنتاج الإسمنت في سورية يملكه القطاع الخاص، وقال: "إنّ المشروع سوف يساهم في التنمية الصناعية والعقارية داخل سورية. ولأنّه من أهم وأكبر الاستثمارات فإنّ إنتاجه سوف يوفّر مادة الإسمنت ويخفّض أسعار هذه المادة المرتفعة حالياً في السوق المحلية، بحيث تصبح الأسعار مماثلة لما هو في الدول المجاورة". وتابع **طلاس** أنّ إنتاج المشروع سوف يلبّي في البداية احتياجات السوق السورية فقط، ولاحقاً سوف يتمّ تصدير الفائض منه إلى دول الجوار. موضحاً أنّ المشروع سوف يوفّر مع بدء تنفيذه 1800 فرصة عمل، يبقى منها عند تشغيله ألف فرصة.

وأكّد طلاس أنّ الصعوبات التي كانت تواجه إقامة مشاريع الإسمنت الخاصة في سورية قد انتهت وباتت من الماضي، ويبقى على الحكومة السورية العمل على إزالة الصعوبات الإدارية وتوفير مناخ استثماري إيجابي لقطاع الإسمنت. مشيراً إلى أنّ الصعوبات كانت تتمثّل سابقاً في حصر بيع الإسمنت بمؤسسة عمران الحكومية، التي كانت تتولى هي تحديد الأسعار، ما جعل الخسارة من نصيب أية شركة إسمنت خاصة.

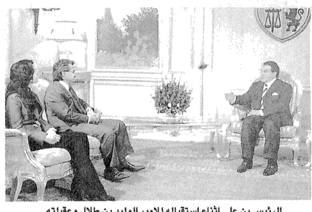
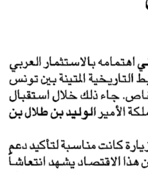
أما العضو المنتدب في شركة أوراسكوم **ناصيف ساويرس** فأوضح أنّ شركته على دراية بوضع السوق السورية لأنها كانت ولا تزال أكبر مصدّر إسمنت إلى هذه السوق، وقال: "إنّ إنتاج الشركة الجديدة سوف يوفّر على "أوراسكوم" تكاليف شحن صادراتها إلى سورية". مشيراً إلى أنّ "أوراسكوم" أنجزت، خلال السنوات التسع الماضية، أكثر من 17 خط إنتاج من الإسمنت، وهي تخطط ليصل مجموع إنتاج هذه الخطوط إلى 40 مليون طن نهاية العام 2009، مع بدء الشركة السورية للإسمنت بالإنتاج. وأضاف أنّ خطة "أوراسكوم" المقبلة في سورية ستكون في مجال الصناعات المكملة لشركة الإسمنت، وبالتحديد في مجال إنتاج الخرسانة الجاهزة وتصنيع عبوات الإسمنت، إلى جانب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

وأوضح مدير هيئة الاستثمار في سورية **د.مصطفى الكفري** أنّ حصر بيع وتسعير مادة الإسمنت بمؤسسة عمران الحكومية، منع 32 مشروعاً خاصاً لإنتاج هذه المادة من رؤية النور. واليوم، بعد تذليل هذه الصعوبات هناك 5 مشاريع خاصة استلمت الأراضي المخصصة لها وهي تواصل العمل لاستيراد الآلات والأجهزة المطلوبة لقيام مصانعها.

يُشار إلى أنّ سورية تستورد حالياً 30 في المئة من احتياجاتها من مادة الإسمنت، وقد بلغ استهلاكها في العام 2006 نحو 6,2 ملايين طن، تمّ استيراد 2 مليون طن منها.


HERE'S ONE PLACE
WE LOOK FOR OIL
HERE'S ANOTHER
Oil and gas exploration is what we do best. For over 40 years, Total has been seeking new fields across the world, undaunted by climate and technical challenges. Present in most of the world's major growth regions and actively preparing for the future, we'll be investing $16 billion in 2007 to further develop our core businesses.
www.total.com
من أجلكم، فإن طاقتنا لا تنضب
TOTAL

الرئيس بن علي يستقبل الأمير الوليد بن طلال

الرئيس بن علي اثناء استقباله للامير الوليد بن طلال وعقيلته

أكد الرئيس **زين العابدين بن علي** اهتمامه بالاستثمار العربي في تونس عموما وبالعلاقات والروابط التاريخية المتينة بين تونس والمملكة العربية السعودية بشكل خاص. جاء ذلك خلال استقبال الرئيس بن علي لرئيس مجموعة المملكة الأمير **الوليد بن طلال بن عبد العزيز** وعقيلته.

اثر اللقاء قال الأمير **الوليد** أن الزيارة كانت مناسبة لتأكيد دعم مسيرة الاقتصاد التونسي، معتبراً أن هذا الاقتصاد يشهد انتعاشاً وازدهاراً بفضل قيادة الرئيس بن علي ومتابعته الدؤوبة للشأن الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة ثانية وخلال زيارته الى تونس آخر مايو الماضي، تسلم الأمير الوليد بن طلال شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة 7 نوفمبر في قرطاج إضافة الى ميدالية الجامعة.

وقد أعرب الأمير **الوليد بن طلال** خلال كلمة ألقاها بالمناسبة عن تقديره العميق ومحبته لتونس رئيسا وحكومة وشعباً معبّراً عن اعتزازه بالتكريم الذي حظي به وجدد دعمه لتونس في مسيرتها التنموية وخصوصاً البرنامج الوطني لدعم الأسرة التونسية، مؤكداً على عمق العلاقات التونسية السعودية.

عدنان يوسف رئيساً لاتحاد المصارف العربية




عدنان يوسف

تمّ ما كان بات معروفاً منذ فترة، فجرى اختيار **عدنان يوسف** رئيساً لاتحاد المصارف العربية، خلفاً للدكتور **جوزف طربيه** الذي ترأس الاتحاد لدورتين متتاليتين.

وجاء تشكيل المجلس على النحو الآتي:

عدنان يوسف رئيساً (ممثلاً للمصارف البحرينية)، **محمد بركات** نائباً للرئيس (ممثلاً المصارف المصرية)، والأعضاء: **د.ميشيل مارتو** (الأردن) **سليمان المزروعي** (الإمارات)، **عيسى الحيدوسي** (تونس)، **عبد الرحمن بن خلفة** (الجزائر)، **عبد الكريم أبو النصر** (السعودية)، **د. ملهم ديبو** (سورية)، **حاتم عبدالله الزبير** (السودان)، **د. عدنان بن حيدر بن درويش** (عمان)، **مازن أبو حمدان** (فلسطين)، **حمد بن ناصر آل ثاني** (قطر)، **حمد عبد المحسن المرزوق** (الكويت)، **د. جوزف طربيه** (لبنان)، **د. محمد بيت المال** (ليبيا)، **نور الدين عماري** (المغرب)، **المنشي محمد ولد الصالح** (موريتانيا)، **أحمد محمد علي الخاوي** (اليمن)، **ومحمد بن يوسف** (المصارف المشتركة).

واستحدث الاتحاد لجنة تنفيذية واختار **د. طربيه** رئيساً لها **وحاتم الزبير** نائباً للرئيس.

وعدنان **يوسف** يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ويحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من بريطانيا. وكان شغل مناصب قيادية عدة من قبل في المؤسسة المصرفية العربية (20 عاماً) ثم التحق ببنك البحرين الإسلامي عضواً في مجلس الإدارة ورئيساً تنفيذياً لمدة عامين، قبل أن يصبح عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية العام 2004.

وعدنان يوسف مشارك فاعل في البنوك التابعة للمجموعة، وهو رئيس لبنوك المجموعة في كل من: الجزائر، الأردن، تركيا، لبنان، جنوب أفريقيا، وهو نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في البحرين، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك التمويل المصري السعودي في مصر، وعضو مجلس إدارة بنك البركة السوداني في السودان.

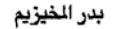
"بيتك - البحرين" ينشئ "بيتك - الأردن"

بدر المخيزيم

كشف بيت التمويل الكويتي – البحرين (بيتك – البحرين) عن خطة لتأسيس مصرف استثماري في الأردن بقيمة 50 مليون دولار. وسيكون المصرف شركة تابعة بشكل كامل لـ"بيتك– البحرين" وسيُطلق عليه اسم بيت التمويل الكويتي – الأردن (بيتك– الأردن). وأعلن عن هذه الخطة خلال مؤتمر صحفي على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد، مؤخراً، في الأردن.

وبالمناسبة أعرب رئيس مجلس إدارة "بيتك – البحرين" **بدر المخيزيم** عن ترحيبه بخطط تأسيس "بيتك – الأردن". وأشار إلى أن "بيتك– الأردن" سيكون جزءاً من شبكة "بيتك– العالمية" في كل من الكويت، البحرين، تركيا وماليزيا، ما يمنح "بيتك – الأردن" شبكة واسعة ونفاذاً جيداً إلى المصادر المالية وغيرها من المصادر التي تؤدي إلى تحقيق الأغراض الرئيسية للاستثمار في الاقتصاد الأردني.

من ناحيته قال مدير عام "بيتك– البحرين" **عبد الحكيم الخياط**: "يسر "بيتك– البحرين" الإعلان عن خطط تأسيس "بيتك – الأردن"، ويعكس هذا الأمر التزامنا بتوسيع استثماراتنا وتنميتها إقليمياً وعالمياً". وسيعمل "بيتك – الأردن" في نشاطات استثمارية مباشرة، واستشارات استثمارية، واستثمارات في صناعات السوق الرئيسية.



"المركز" مستشار إدراج "الشبكة الآلية للتوزيع" في بورصة الكويت

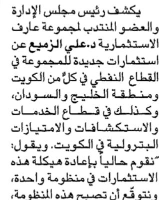

ضرار الغانم

أعلن المركز المالي الكويتي عن حصوله على موافقة إدارة سوق الكويت للأوراق المالية لبدء تداول أسهم شركة الشبكة الآلية للتوزيع في السوق الرسمية ضمن قطاع الخدمات، بصفته مستشار الإدراج. وسوف يكون رمز التداول باللغة العربية "شبكة آلية"، وباللغة الإنكليزية Vending Net.

تأسست شركة الشبكة الآلية للتوزيع "الشبكة" في العام 2000 كشركة متخصصة بأعمال البيع والتوزيع عن طريق معدّات البيع الآلي للمواد الاستهلاكية والمطبوعات. وتقوم ستراتيجيتها على تأمين المشاركة في تأسيس وإدارة شركات متخصصة في مجالها.

ومن ضمن أنشطة شركة الشبكة الآلية للتوزيع جريدة الوسيط الكويتية، وهي صحيفة إعلانية أسبوعية تصدر باللغة العربية؛ وجريدة الوسيط كلاسيفايد CLASSIFIED الكويتية وهي أيضاً صحيفة إعلانية أسبوعية تصدر باللغة الإنكليزية؛ ودليل الصفحات الصفراء YELLOW PAGES، وهو الدليل التجاري الرسمي لوزارة المواصلات في دولة الكويت. كما تمتلك "الشبكة" نسبة 42,5 في المئة من أسهم شركة زيما العالمية للتوزيع الآلي المتخصصة في تقديم الحلول المبتكرة لإدارة الأعمال إلكترونياً، ونسبة 96 في المئة من شركة المركبة لنقل البضائع التي تعمل في توريد وتشغيل المعدّات والآليات الثقيلة وأعمال النقل البرّي داخل الكويت وخارجها.

مجموعة "عارف" تدشّن مشاريع بترولية في الخليج والسودان




د.علي الزميع

يكشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة عارف الاستثمارية **د.علي الزميع** عن استثمارات جديدة للمجموعة في القطاع النفطي في كلٍّ من الكويت ومنطقة الخليج والسودان، وكذلك في قطاع الخدمات والاستكشافات والامتيازات البترولية في الكويت. ويقول: "نقوم حالياً بإعادة هيكلة هذه الاستثمارات في منظومة واحدة، ونتوقّع أن تصبح هذه المنظومة، في الربع الثالث من هذا العام، أحد أكبر المجمّعات الاستثمارية البترولية في منطقة الخليج، برأس مال لا يقل عن 75 مليون دينار كويتي".

وكانت الجمعية العمومية غير العادية لمجموعة عارف وافقت على رفع رأس مال الشركة من 43,855 مليون دينار كويتي إلى 48,240 مليوناً؛ كما أقرّت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 35 في المئة، وأسهم منحة بنسبة 10 في المئة عن السنة المالية 2006.

شهد العام 2006 تميّز مجموعة عارف في عدد من القضايا الرئيسية، وهي: الدخول بقوة إلى عدد من الأسواق الإقليمية مثل: السعودية، السودان، مصر، البحرين والمغرب؛ الانتقال إلى مرحلة المشروعات الكبرى، حيث حققت، مع شركاتها التابعة، فرصاً استثمارية متنامية من خلال هذه المشروعات، فضلاً عن قدرتها على حشد أموال المستثمرين لتوفير كمٍّ كبير من رؤوس الأموال والخبرات اللازمة لهذه المشروعات الكبرى.

ويشير **د.الزميع** إلى استمرار مجموعة عارف في تنمية وتطوير شركاتها الزميلة والتابعة، والبالغ عددها 34 شركة تعمل في مختلف الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال تأسيس شركات جديدة والاستحواذ على شركات قائمة.

"عسير": لاستثمار 1,3 مليار ريال

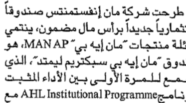
بهدف تعزيز محفظتها الاستثمارية وتنويع أنشطتها، أعلنت شركة عسير السعودية عن نيّتها ضخ 1,3 مليار ريال خلال الفترة المقبلة كاستثماراتٍ في قطاعاتٍ حيوية، تتضمّن البتروكيميائيات والتطوير العقاري والتمويل والصناعات الغذائية المحفوظة.

ويتزامن إعلان الشركة عن هذه الاستثمارات مع طرحها أسهم حقوق أولوية للاكتتاب لزيادة رأس مالها إلى 1,264 مليار ريال، من 812,5 مليوناً، حيث ستخصص "عسير" حصيلة الاكتتاب لتمويل مشاريعها المستقبلية وتحالفاتها الستراتيجية، لاسيما في مجال التطوير والتمويل العقاري الذي سينال حصة الأسد من هذه الاستثمارات بواقع 600 مليون ريال، يليه قطاع البتروكيميائيات حيث ستضخ الشركة 190 مليون ريال. ومن ثم قطاع صناعة مواد البناء، عبر استثمارها 61 مليون ريال في شركة إسمنت الجوف كمُساهم مُؤسِّس. أما في قطاع الصناعات الغذائية المحفوظة، فستسعى "عسير" إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة لتدعيم استثماراتها القائمة في هذا المجال، والمتمثلة بشركتيّ "حلواني إخوان" و"الربيع السعودية للأغذية المحدودة"، إذ يُتوقّع أن تصل استثمارات الشركة في هذا القطاع خلال المرحلة القريبة المقبلة إلى أكثر من 260 مليون ريال.


عبدالله صالح كامل، رئيس شركة عسير

"مان إنفستمنتس" تطرح صندوقاً جديداً


أنطوان مسعد



طرحت شركة مان إنفستمنتس صندوقاً استثمارياً جديداً برأس مال مضمون، ينتمي لعائلة منتجات "مان إيه بي" MAN AP، هو صندوق "مان إيه بي سبكتريم ليمتد"، الذي يجمع للمرة الأولى بين الأداء المثبت لبرنامج AHL Institutional Programme مع تخصيص جزء كبير من استثماراته لشركة بيزووتر، وهي الشركة المتخصصة في إدارة استراتيجيات ماكرو العالمية الكمية ومقرّها سان فرانسيسكو. ويوزّع الصندوق الأموال أيضاً على 4 محافظ تعتمد أسلوب "مان غلوبال ستراتيجيز" لكي توفّر مزيداً من الفرص لجني الأرباح والتنويع.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة مان إنفستمنتس الشرق الأوسط **أنطوان مسعد**: "يسرنا أن نتيح للمستثمرين فرصة الاستفادة من قدرات Bayswater، وذلك لأول مرة كجزء أساسي من منتج استثماري مهيكل.

ويتوفّر صندوق "مان إيه بي سبكتريم ليمتد" بفئتين من السندات هي الدولار الأميركي، واليورو، وهما يستهدفان تحقيق عوائد سنوية تتراوح ما بين 13 و16 في المئة (للسندات من فئة الدولار الأميركي) و11 و14 في المئة (للسندات من فئة اليورو).

"كوركاب" تُطلق صندوقاً إسلامياً

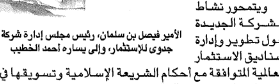

خالد حسن راشد

أطلقت "كوركاب" صندوقاً استثمارياً إسلامياً في الملكية الخاصة بقيمة 150 مليون دولار. وسيموّل هذا الصندوق الاستثمارات في الشركات الخاصة ذات النشاط المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعن الصندوق الجديد، قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة "كوركاب" **خالد حسن راشد**: "نحن فخورون بالإعلان عن أول صندوق من سلسلة صناديقنا للاستثمار الإسلامي في الملكية الخاصة. إنّ باب الاستثمار في الصندوق مفتوح لفترة محددة أمام المؤسسات المالية وكبار المستثمرين المتخصصين بحد أدنى مقداره 3 ملايين دولار".

وتوقّع "أن تتفوق الاستثمارات الإسلامية في الملكية الخاصة على استثمارات الملكية الخاصة التقليدية خلال السنوات الخمس المقبلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن تتعدى قيمتها حاجز الـ 41 مليار دولار بحلول العام 2011".

البنك المغربي للتجارة الخارجية يطلق "صندوق المغرب للاستثمار في قطاع السياحة"


جلول عياد

أتاحت شركة "BMCE كابيتال"، التابعة لـ البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE)، ثاني أكبر البنوك الخاصة في المغرب، فرصة أمام المؤسسات والمستثمرين الذين يتخذون من دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً لأعمالهم، للاكتتاب في "صندوق المغرب للاستثمار في قطاع السياحة".

ومن المتوقع أن يقفل الصندوق على اكتتابات بقيمة 250 مليون دولار، الأمر الذي سيسمح له بالاستثمار بمشاريع سياحية وعقارية بقيمة تقدر بأكثر من 600 مليون دولار، ويتم حالياً التفاوض على مشاريع بقيمة تقدر بنحو 300 مليون دولار.

ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في مشاريع التنمية حيث خصصت لها نسبة 20 في المئة من رأس مال الصندوق النهائي، كما ستخصص نسبة ما بين 15 و20 في المئة لتطوير مشاريع متكاملة الخدمات.

ويقول رئيس مجلس إدارة "BMCE كابيتال"، والعضو المنتدب لـ"صندوق المغرب للاستثمار في قطاع السياحة" **جلول عياد**: "يتوقع أن ينمو قطاعا السياحة والعقار بما يفوق 6 أضعاف بحلول العام 2012 ليصل حجم الاستثمار إلى أكثر من 20 مليار دولار".

إطلاق شركة رسل - جدوى

الأمير فيصل بن سلمان، رئيس مجلس إدارة شركة جدوى للإستثمار، وإلى يساره أحمد الخطيب

وقّعت شركة جدوى للإستثمار السعودية مع مجموعة "رسل" الاستثمارية (Russell) عقداً لإنشاء شركة رسل – جدوى لصناديق الاستثمار الشرعية.

ويتمحور نشاط الشركة الجديدة حول تطوير وإدارة صناديق الاستثمار العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسويقها في الدول الإسلامية وحول العالم.

وصرّح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة جدوى للإستثمار **أحمد الخطيب** أن اختيار "رسل" كشريك جاء بعد دراسة عميقة وبحث مُستفيض عن شركات الاستثمار العالمية، ونظراً لما تتمتع به من خبرات واسعة وباع طويل في مجال إدارة الاستثمار، حيث تفوق قيمة الأصول التي تُديرها "رسل" حالياً 200 مليار دولار.

مُشيراً إلى أن شركة رسل – جدوى ستطرح قريباً صندوقين استثماريين عالميين بالتوافق مع المعايير الشرعية، يستثمر أحدهما في أسواق الأسهم العالمية المتطورة، بينما يستثمر الثاني في أسواق أسهم الدول النامية.

"دبي للاستثمار" تتملك في البنك الإسلامي الآسيوي

أعلنت "دبي للاستثمار" عن تملكها 5 في المئة من أسهم "البنك الإسلامي الآسيوي" الذي تمّ تأسيسه مؤخراً في سنغافورة ليكون أول مصرف يعمل بالتوافق مع الشريعة الإسلامية. وبلغت قيمة هذه الصفقة 25 مليون دولار. وسيبدأ البنك تعاملاته المصرفية برأس مال مدفوع يبلغ 500 مليون دولار، وهو سيعمل كمؤسسة تابعة لـ"بنك التنمية السنغافوري" (DBS)، أكبر مصرف في منطقة جنوب شرق آسيا من حيث الأصول.

وتعدّ "دبي للاستثمار" واحدة من عدد من المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط الذين حصلوا على 40 في المئة من أسهم البنك "الإسلامي الآسيوي"، فيما يتملك "بنك التنمية السنغافوري" نسبة 60 في المئة المتبقية.



خالد بن كلبان

وقال العضو المنتدب وكبير المسؤولين التنفيذيين في شركة دبي للاستثمار خالد بن كلبان "إن البنك سيوفّر خدمات مبتكرة لرجال الأعمال في 15 دولة، بينها بروناي واندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفيليبين. ويعتبر البنك إحدى أكبر المؤسسات التي توفّر الخدمات المالية في قارة آسيا، فضلاً عن إتاحة المجال للاستفادة من مزايا التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتسلط هذه الخطوة الضوء على التزام "دبي للاستثمار" تنويع نشاطاتها في إطار استراتيجيتها الرامية إلى التوسّع جغرافياً في قطاعات مختلفة، حيث يأتي هذا المشروع في إطار الاستثمارات المالية التي تؤلف 43 في المئة من استثمارات الشركة".

"العربي كابيتال" في مركز دبي المالي



من اليمين: إبراهيم سعد وناصر الشعالي

أعلنت شركة العربي كابيتال، الذراع المصرفية الاستثمارية، المُنشأة حديثاً، لمجموعة البنك العربي، أنها حصلت على رخصة من سلطة دبي للخدمات المالية للعمل كهيئة مرخصة في مركز دبي المالي العالمي.

ومن خلال مقرّها الإقليمي الجديد في مركز دبي المالي العالمي، ستقدم "العربي كابيتال" في البداية خدمات استشارية ومصرفية إستثمارية في جميع دول منطقة الخليج. ولدى الشركة التي أنشئت العام الماضي خطط لتقديم خدمات إدارة صناديق الاستثمارات الخاصة وإدارة الأصول في المستقبل القريب.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة **إبراهيم سعد**: "سيتيح مركز دبي المالي العالمي لشركة العربي كابيتال، نطاقاً كبيراً من الفرص وسيقدم لنا منصة عمل نستطيع الانطلاق منها للوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء والمستثمرين".

وبدوره، قال الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي **ناصر الشعالي**: "لم يحدث قط من قبل أن شهدت المنطقة هذا الطلب المتزايد على الخدمات الاستشارية المصرفية والاستثمارية. ولا شك أن شركة مثل "العربي كابيتال"، التي تدعمها مؤسسة مصرفية عريقة كمجموعة البنك العربي، ستلعب دوراً حيوياً لتلبية هذا الطلب المتزايد لتلك الخدمات. ونحن نتطلع إلى العمل سوياً مع الشركة لضمان مزيد من النمو الاقتصادي للمنطقة على المدى البعيد".

أرباح "شعاع كابيتال" تنمو بنسبة 198 في المئة خلال 5 سنوات

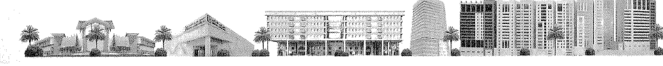
بلغ صافي أرباح شركة شعاع كابيتال للسنة المالية 2006 (انتهت في 31 مارس 2007) 71 مليون دولار، متراجعةً بنسبة 27 في المئة عن العام المالي المنصرم، وبلغ العائد على حقوق الملكية نسبة 19 في المئة، في حين ارتفعت أرباح الربع الرابع من السنة المالية بنسبة 90 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى 24 مليون دولار. وبذلك بلغ النمو في الأرباح لفترة السنوات الخمس الماضية نسبة 198 في المئة.

أما نسبة مساهمة مجالات عمل "شعاع كابيتال" الرئيسية في دخل الشركة فتوزّعت على الشكل التالي: 14 في المئة للصيرفة الاستثمارية، 11 في المئة خدمات الوساطة، و9 في المئة إدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية، و56 في المئة الشركات التابعة والاستثمارات المباشرة لحساب الشركة، و10 في المئة من مصادر أخرى.

وكانت "شعاع كابيتال" قامت خلال عامها المالي 2006، برفع حصتها في شركة أموال إلى 47 في المئة، ونسبة ملكيتها في شركة الإمارات للأسهم والسندات إلى 95 في المئة، كما قامت ببيع حصتها البالغة 35 في المئة في شركة الوطنية العُمانية للاستثمار القابضة، إلى شركة دبي المالية. كما حصلت "شعاع كابيتال" مؤخراً على ترخيص هيئة السوق المالية في السعودية لممارسة خدمات الاستثمار المصرفي داخل المملكة، من خلال شركتها التابعة "شعاع كابيتال السعودية". بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإدارة صفقات صيرفة استثمارية تعادل قيمتها 3,7 مليارات درهم، وتأسيس صندوق "جيتواي" العربي الإسلامي، وهو أول صندوق مطابق للشريعة الإسلامية تديره الشركة.

وفي إطار سعيها إلى دخول أسواق القارة الهندية، قامت "شعاع كابيتال" بالاستثمار بحصة تعادل 20 في المئة في شركة باير كابيتال بارتنرز وهي شركة مقرّها مركز دبي المالي العالمي تقوم بالاستثمار في وإدارة استثمارات لحساب عملائها في كل من أسواق الهند ومجلس التعاون الخليجي. وفي الإطار نفسه قامت "شعاع كابيتال" بالاستثمار بحصة في شركة إيدلفيس كابيتال وهي شركة استثمار مصرفي ومركزها مدينة بومباي في الهند.

نستضيفكم بشغف



• أبراج المريديان الفندقية - مكة المكرمة • فندق مريديان - مكة المكرمة • أجنحة راديسون ساس الملكية - جدة • مجمع شرى الصنائي - الرياض • مجمع البستان - الرياض

لضيافة بشغف.. هي حرفة «المتحد» وسر تفوقها! فمن خلال مجموعتها المتميزة من الفنادق الراقية ومراكز التسوق المتكاملة، تتجاوز خدماتُ المتحد المألوفَ العاديّ لتقديم الجديد والفريد. لا يكفي المتحد ولا يرضي طموحاتها التميُّز في التجهيزات والإمكانات؛ بل تضع تميُّز الخدمة ولطف المعاملة في صلب كل أعمالها حتى تكتمل أصول الضيافة.



الرقم المجاني 800 124 7700
www.almuttahed.com

إنطلاق رحلات "كورال بلو" بين مصر وأوروبا



من اليسار: وزير السياحة زهير جرانه وبلحسن الطرابلسي

احتفلت شركة كورال بلو للطيران بانطلاق رحلاتها بين أوروبا ومصر، وبالمناسبة دعا رئيس مجموعة "كارطقو" ورئيس شركة كورال بلو **بلحسن الطرابلسي** إلى حفل استقبال في القاهرة حضره حشد من المسؤولين ورجال الأعمال ورؤساء البعثات الديبلوماسية والفنانين والإعلاميين.

وزير السياحة المصري **زهير جرانه**، الذي حضر الاحتفال، أعرب عن سعادته بانطلاق رحلات "كورال بلو"، وشكر **الطرابلسي** على مشروعه الذي سيخدم السياحة في مصر، وقال إن المؤشرات الأولى لنشاط "كورال بلو" مشجّعة للغاية، إذ نجحت في نقل أكثر من 10 آلاف مسافر في شهر واحد وبطائرة واحدة. إن هذه الشراكة التونسية المصرية في مجال الخدمات السياحية والنقل الجوي هي بادرة إيجابية ومحطة مهمة في مسيرة التعاون بين البلدين".

ونوّه **الطرابلسي** بالتعاون الذي أبدته الوزارات المختصة في مصر وخصوصاً وزارتي السياحة والطيران المدني، وكذلك بالجهود التي بذلها فريق عمل الشركة وشركائها في مصر ممثلين برجل الأعمال **نبيل ساويروس**.

وقال: "أتينا إلى مصر معتمدين على الخبرة التي اكتسبناها من خلال نشاط شركة كارطقو للطيران التي تخدم حركة السياحة في تونس منذ بضع سنوات. ونؤكد أننا سنحرص على الإفادة من هذه الخبرات وعلى احترام قواعد الأمن والسلامة في "كورال بلو"، وسنتعاون مع فريق عمل متميز من المصريين بشكل شبه كامل كما ستعتمد "كورال بلو" على أفضل الكفاءات في صناعة النقل الجوي".

والمعروف أن مجموعة "كارطقو" تأسست في تونس منذ منتصف التسعينات، ويتوزّع نشاطها على قطاعات عدة أهمها السياحة الفندقية والخدمات السياحية والنقل الجوي والتطوير العقاري والاتصالات والمعلوماتية والصناعات الميكانيكية.

ومطلع العام 2006 تمّ إدراج سهم "كارطقو" في بورصة تونس، كما نجح **بلحسن الطرابلسي** في شراء فندق ومجمع البلاس الكائن في قمرت شمال العاصمة التونسية لينضم إلى مجموعة فنادق كارطقو. ويعتبر الفندق من أهم الفنادق في منطقة ضفاف قرطاج، وتمّ إعداد برنامج تحديث وتأهيل لجميع مرافقه وخدماته وموارده البشرية.

وقال **الطرابلسي** لـ"الاقتصاد والأعمال" أن مجموعة "كارطقو" اكتسبت خبرات عالية من خلال نشاط شركة كارطقو للطيران، وهي عقدت مؤخراً تحالفاً مع شركة خاصة للنقل الجوي السياحي في تونس يرأسها **عزيز ميلاد**، إيماناً منها بأهمية التعاون وعدم تشتيت الجهود والتنافس على سوق ضيقة في الأساس خصوصاً في عصر التكتلات الكبرى وفي ظل احتدام المنافسة الدولية". وقال إن "هذا الأمر شجعنا على التوسّع نحو مصر لتأسيس شركة كورال بلو ونحن على ثقة بأن التعاون بين "كورال بلو" ومجموعة "كارطقو" سيشمل الكثير من النشاطات وستكون له فوائد جمة للطرفين".

اتفاقية تعاون بين "الميدل إيست" و"التونسية"

من اليمين: نبيل الشتاوي ومحمد الحوت

تمّ التوقيع على اتفاقية تعاون بين شركة طيران الشرق الأوسط ومؤسسة الخطوط التونسية، تخوّل الشركة اللبنانية القيام بعمليات الحجز وبيع التذاكر لفائدة الخطوط التونسية.

تمّ ذلك خلال زيارة قام بها رئيس "الميدل إيست" **محمد الحوت** إلى تونس آخر شهر أبريل الماضي التقى خلالها رئيس الشركة التونسية **نبيل الشتاوي** وكبار المديرين هناك.

وأشار **الشتاوي** إلى أنّ هذه الاتفاقية تأتي في إطار عدد من الاتفاقات التي سوف تعقدها شركة الطيران التونسية مع شركات عربية للنقل الجوي وفقاً لدراسة أعدّها "الاتّحاد العربي للنقل الجوي" تهدف إلى تعزيز التعاون بين شركات الطيران العربية. ومؤكداً أنّ "الخطوط التونسية" على استعداد لتوسيع التعاون مع "الميدل إيست" في جميع المجالات.

بدوره، أعرب **محمد الحوت** عن ارتياحه لهذه الاتفاقية التي تعتبر خطوة متقدّمة للتعاون بين الشركتين، لاسيما وأنّ "الخطوط التونسية" تتمتّع بمواصفات عالية للأمن والسلامة، داعياً إلى تسهيل الحصول على التأشيرة بين البلدين لتنشيط حركة التبادل السياحي.

يُشار إلى أنّ "الخطوط التونسية" تسلّمت مؤخراً طائرة جديدة من طراز "إيرباص 319" مخصصة للرحلات المتوسطة والطويلة، وهي باشرت تشغيلها على خط تونس بيروت منذ مطلع الشهر الماضي.

منح كارلوس غصن لقب "فارس الإمبراطورية البريطانية"


كارلوس غصن

تسلّم كارلوس غصن، المدير التنفيذي لشركة نيسان، لقب "فارس الإمبراطورية البريطانية" في حفل أقيم في السفارة البريطانية في اليابان، حيث سلم السفير البريطاني في اليابان غصن اللقب بحضور أكثر من 100 مدعو من كبار الشخصيات. وقال **غصن**، معلقاً على منحه اللقب، "إن الفضل يعود إلى دعم موظفي نيسان المتواصل لأعمال الشركة في بريطانيا والذين يبلغ عددهم 5500 موظف".

ويمنح لقب فارس الإمبراطورية البريطانية من قبل الملكة **اليزابيث**، وهو من أعلى الألقاب التي تعطى لغير البريطانيين. يذكر أن **غصن** هو ثاني شخصية في "نيسان" تمنح هذا اللقب بعد **تاكاشي إشيهارا** الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة نيسان عند حصوله على اللقب العام 1999.

وقال المدير التنفيذي لدى نيسان الشرق الأوسط **تورو هاسيجاوا** أن إنجازات **غصن** كثيرة، ومن أهمها تحويل شركة نيسان إلى أكثر شركات السيارات ربحيّة في العالم وتأثيراً في نمو أسواق السيارات في العديد من البلدان.

يُذكر أن حجم استثمارات نيسان في بريطانيا يبلغ نحو 4,5 ملايين دولار منذ بناء مصنعها في العام 1984 في منطقة ساندرلاند. ويؤمن المصنع 60 في المئة من حاجة سوق السيارات المباعة في أوروبا و20 في المئة من حاجة السوق البريطانية.

محمد عمر عبد الله والدور الجديد

محمد عمر عبد الله

تمّ مؤخراً تعيين **محمد عمر عبد الله** وكيلاً لـ"دائرة التخطيط والاقتصاد" في إمارة أبو ظبي، بعد أن شغل لسنوات عدّة منصب مدير عام "غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي"، وترك فيها بصمات يشهد لها مجتمع الأعمال في أبو ظبي وفي الإمارات.

ويأتي اختيار **محمد عمر عبد الله** إلى هذا المنصب الجديد من قِبَل القيادة السياسية ليعكس مدى الثقة بخبرة وكفاءة الشخص، ومدى التنويه بما حققه من نجاح في "غرفة أبو ظبي" وليضيف إليه نجاحاً جديداً في دائرة التخطيط والاقتصاد.

وتبرز أهمية المسؤولية الجديدة التي يضطلع بها **محمد عمر عبد الله**، من خلال الدور المنوط بالدائرة، لاسيّما بعد الدمج الذي جمع فيها الاقتصاد والتخطيط معاً، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تلعب فيها الدائرة دوراً محورياً في تحقيق الرؤية الاقتصادية المتكاملة التي وضعتها حكومة أبو ظبي، والتي من أجلها أجرت عملية إعادة هيكلة للإدارات والدوائر الرسمية.

ومما لا شكّ فيه أنّ خبرة الوكيل الجديد بالقطاع الخاص وبهمومه ومطالبه التي اكتسبها من خلال موقعه في "غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي"، تبدو أمراً مطلوباً في "دائرة التخطيط والاقتصاد" على اعتبار ان الخطة الاقتصادية المقرّرة سيكون للقطاع الخاص في أبو ظبي دور أساسي حيوي فيها، وبالتالي فإنّ **محمد عمر عبد الله** وفي موقعه الجديد قادر على تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

تبقى الإشارة إلى أنّ **محمد عمر عبد الله** يتمتّع بقدرة إدارية متميّزة، وبشخصية هادئة تتسم بالحنكة والحكمة والقدرة على تشغيل الذين يعملون معه.

البنك العربي

دينا شومان

أطلق البنك العربي حملة إعلامية وإعلانية تهدف إلى ترسيخ الهوية الجديدة التي تؤكّد قوته وثباته ومظهره العصري، وتدلّ على تميّزه وتبنيه مفهوماً جديداً في خدمة عملائه وتنمية أعمالهم، على اعتباره مؤسسة شعارها خدمة عملائها.

ويتألف الشعار الجديد للبنك العربي من 5 دوائر ترمز إلى تواجده في 5 قارات حول العالم، ويبيّن اهتمامه الذي يتمحور حول العميل وتلبية متطلباته الاقتصادية وتنمية أعماله على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

وكان البنك العربي بدأ تطبيق الحلة الجديدة على فروعه، حيث بدأ بعضها باستقبال عملائه وقد اكتسى حلّته العصرية الجديدة. ويترافق سعي البنك للتجدد في المظهر مع اهتمام بالمضمون أيضاً تجلى في تقديم منتجات جديدة ومتطوّرة تواكب الإنجاز وتعبّر عن خطط البنك ليكون في الطليعة دائماً وأينما وجد، وذلك بفضل أسرته العريضة من العملاء سواء أكانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات مالية. وتأتي مواكبة البنك للتميّز والتفوّق تحقيقاً لرؤيته الستراتيجية المتمثلة في أن يصبح البنك الأول على مستوى الشرق الأوسط، وهي رؤية ينفّذها البنك عبر محاور رئيسية أهمها: تنمية رأس المال ومضاعفة الأرباح، والتركيز على جودة الخدمة والمنتج المصرفي، وتكريس الصلابة والبقاء في الصدارة، وتقديم خبراته النابعة من معرفته بأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتقول نائب مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة– المدير العام **دينا شومان**: "إنّ البنك العربي، وعلى مدى 76 عاماً، قدّم صوراً متلاحقة من النموّ والقوة والتطوّر في الصناعة المصرفية، ودعم اقتصادات الدول التي يعمل فيها".

وبفضل جهوده الدؤوبة والمتواصلة عبر الأجيال أصبح البنك العربي مؤسسة ضخمة تمتد عبر القارات الخمس، وتهدف إلى تفعيل التجارة بين الدول العربية والعالم، وتشكيل جسر يربط الشرق بالغرب".





مجموعة الملز: توسّع على كل الجبهات



أحمد السرّي

تسعى مجموعة الملز، بموازاة تحوُّلها إلى شركة مُساهمة مُقفلة، للحصول على رخصة إدارة أموال من هيئة سوق المال السعودية للاستثمار في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، بهدف إنشاء كيان عملاق في هذا المجال على مستوى العالم العربي، كما يصرح لـ"الاقتصاد والأعمال" الشريك التنفيذي في المجموعة **أحمد السرّي**.

وقد تأسّست مجموعة الملز العام 2000 كشراكةٍ بين **السرّي** ود. **عبد العزيز جزار** ود. **فهد المبارك**، ويتركّز نشاطها حول الاستثمار كرأس مال جريء (Venture Capital) في شركات تكنولوجيا المعرفة المحلية والإقليمية والدولية.

ويُؤكّد **السرّي** أنه "حالما نحصل على رخصة من هيئة سوق المال للعمل كمدير أموال، سنُباشر بإنشاء صندوق بحجم 250 مليون ريال للاستثمار في شركاتٍ ناشئة حديثاً أو قائمة تعمل في مجال التقنية والاتصالات، حيث سنقوم بتغذيتها مالياً وتنميتها وتطويرها ومن ثم الخروج منها خلال 3 أو 4 سنوات بعائدٍ جيد".

ويلفت **السرّي** إلى استحواذ "الملز" مُؤخراً على شركة رؤية التطوير نُظم المعلومات وخدمات الحاسب الآلي من مجموعة صافولا التي كانت تملكها بالكامل، "وسنعمل على تنميتها عبر تملّك شركاتٍ أخرى أو دمجها فيها لتصبح كياناً إقليمياً عملاقاً". وقد استعنّا بصندوق "إنجازات كابيتال" (مقرُّه دبي) لوضع استراتيجية شركة رؤية وتحديد أهدافها المستقبلية".

ويُشير **السرّي** إلى توقيع مجموعة الملز حديثاً مُذكرة تفاهم بمبلغ 100 مليون ريال مع شركة سيرة للتطوير العقاري، المطوّرة لـ"مدينة المعرفة الاقتصادية" في المدينة المنوّرة بكلفةٍ إجمالية تفوق 25 مليار ريال، وذلك "لإنشاء صندوق مُشترك للاستثمار في المنطقة الوسطى من "المدينة" حيث ستتواجد الصناعات المعرفية". مُنوّهاً بأن "المشروع ما زال في مراحله الأولية ويحتاج إلى عامين على الأقل لتتبدّى ملامحه على أرض الواقع". مُعرباً عن تفاؤله بنجاح "مدينة المعرفة الاقتصادية" في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية "إلى حدٍّ كبير، إذا قدّمت الحكومة التسهيلات اللازمة بما يخصّ الحوافز والتشريعات والقوانين، لاسيما لجهة منح التأشيرات للأجانب والسماح لغير السعوديين بتملّك العقار".

"السدحان": المُنافسة بالماركات الخاصة



ماهر عساف

تُتابع شركة السدحان التجارية السعودية إطلاق المزيد من العلامات التجارية الخاصة بها (Private Labels)، وجديدها في هذا المجال: "بركة" للمُنتجات الغذائية و"ليلي" لمُنتجات العناية الشخصية، لتنضمّا إلى ماركات "بونيتو" للملابس والأحذية الرجالية والنسائية والولادية، و"فورس تيك" للمُنتجات الإلكترونية، و"أفينيو" للوازم المنزلية.

ويوضح مدير العلامات التجارية الخاصة في "السدحان" **ماهر عساف** أنّ "الهدف من ذلك يكمن في توفير خيارات أكبر من المُنتجات مضمونة الجودة وبأسعار تنافسية لعملائنا. حيث يصل سعر مُنتجات "ليلي" مثلاً إلى نصف قيمة المُنتجات المثيلة التابعة لماركات عالمية".

ويُنوّه **عساف** بأنّه "رغم بعض الصعوبات التي نواجهها في عمليات الإنتاج والتغليف، وجرّاء الإجراءات القانونية المُعقّدة إلى حدٍّ ما التي تحكم نشاط إطلاق العلامات التجارية الخاصة، إلاّ أننا نواصل طرح مزيد من هذه المُنتجات التي توفّر على العميل ما نسبته 35 في المئة من قيمة المُنتجات المماثلة".

ويُؤكّد **عساف** أنه "سوف يتمّ طرح مُنتجات "السدحان" الخاصة خارج المملكة في القريب العاجل بهدف تثبيتها كعلامة تجارية مستقلة، كما سوف يتمّ أيضاً طرح عدد من المُنتجات الجديدة، لاسيما الغذائية منها كـ: لحم التونا، العسل، صلصة الطماطم، العصائر المُشكّلة، المعكرونة، الرز، الفواكه المُجفّفة والمعلبات".

مُجمّع للألمنيوم في مدينة جازان الاقتصادية

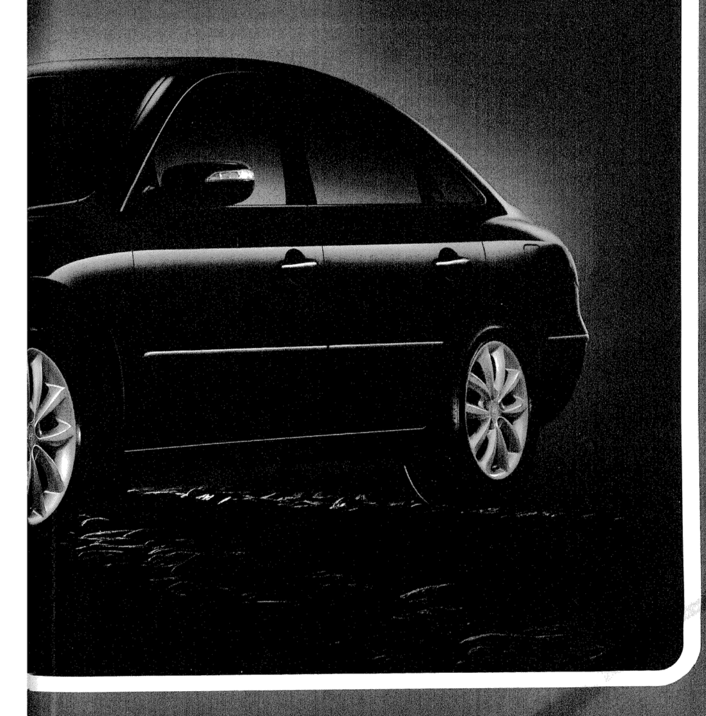


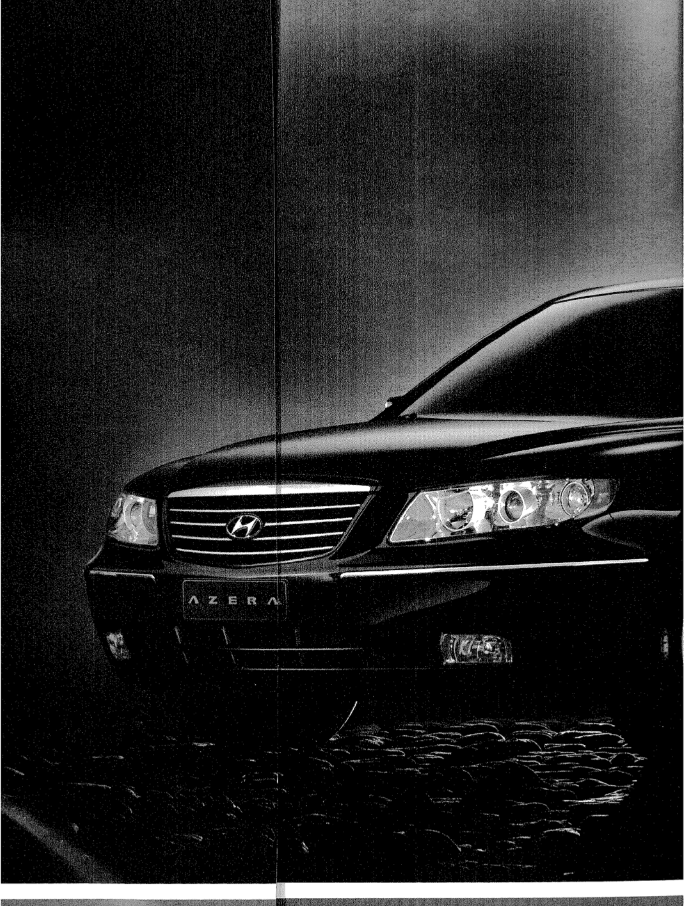
وقّعت شركة وسترن واي للتطوير الصناعي (WWIDC) السعودية ثلاثة اتفاقات مُختلفة مع شركة جيرالد للمعادن الأميركية (Gerald Metals Inc) ومُؤسساتها التابعة، أصبحت بموجبها الأخيرة أحد المستثمرين الرئيسيين في مُجمّع شركة وسترن واي للألمنيوم الذي سيُقام في مدينة جازان الاقتصادية بكلفة 4 مليارات دولار.

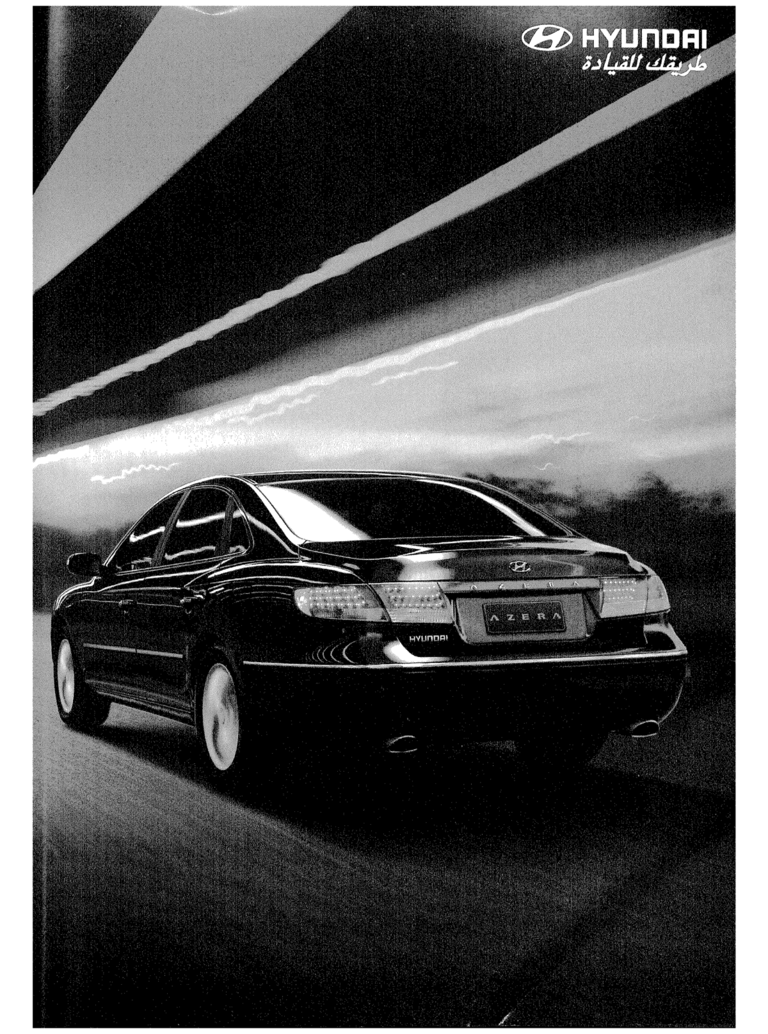
وتأتي هذه الاتفاقيات عقب توقيع صفقتين مع شركتين صينيتين مملوكتين للدولة؛ هما: المؤسسة الوطنية الصينية لصناعة الآلات والمعدات (Sinomach)، وشركة الصناعات المعدنية اللاحديدية الصينية للهندسة والتعهدات الخارجية (NFC)، للدخول كشركاء ستراتيجيين في مُجمّع الألمنيوم المُتكامل، الذي يضم مصفاة للبوكسايت بطاقةٍ إنتاجية تبلغ 1,6 مليون طن سنوياً من الألومنيا، تتكامل مع مصهر للألمنيوم بطاقةٍ إنتاجية تفوق 700 ألف طن سنوياً من الألمنيوم الأوّلي.



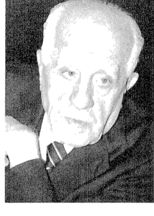
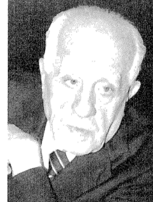
AZERA




AZERA


HYUNDAI
طريقك للقيادة
AZERA
HYUNDAI
AZERA

رحيل جان أبو جودة

رحل جان أبو جودة بعد نشاط قارب قرناً من الزمن. ورحل مُخلّفاً وراءه تاريخاً ثرياً من الإنجازات والنجاحات، وإرثاً من الأوسمة الوطنية والدولية.

جان أبو جودة أو "البطريرك المدني"، كما يُطلق عليه، هو مؤسّس البنك اللبناني للتجارة في العام 1950، وهو رئيس أول مجلس إدارة لشركة تلفزيون لبنان وأول مجلس إدارة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بدأ جان أبو جودة حياته العملية في 1930 حين سافر إلى البرازيل وهو في الـ 18من العمر وأسّس هناك شركة للتأمين وشركات تجارية.

في العام 1946 عاد إلى لبنان ليؤسّس البنك اللبناني للتجارة الذي بدأ نشاطه في 1950 وترأسه شقيقه إيليا، حتى وفاته في العام 1980 ليتولّى جان أبو جودة رئاسة البنك التي تخلّى عنها لاحقاً لنجله فيليكس.

تمتّع جان أبو جودة بعلاقات متينة مع أهل الحُكم في لبنان خلال جميع العهود على الرغم من رغبته الدائمة في الابتعاد عن الأضواء وعن السياسة. عُرض عليه الترشّح لمنصب رئاسة الجمهورية فاعتذر. وأشرف على ولادة جمعية مصارف لبنان وكان صاحب المبادرة لتأسيس معهد الدراسات المصرفية.

شغل جان أبو جودة عضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة في بيروت، وتولّى منصب أمين المال فيها لمدّة تزيد على 20 عاماً.

في العام 2000 خرج جان أبو جودة من القطاع المصرفي وهو يحمل عدداً من الأوسمة والذكريات، وخلّف وراءه بصمات مهمة في مسار العمل المصرفي اللبناني.

جان أبو جودة عصامي تخرّج من جامعة الحياة، بنى المؤسسات وساهم في العمل الاجتماعي، مبتعداً عن الأضواء وزاهداً في المناصب، لكنه كان دائم الحضور في النشاطات الاجتماعية والمهنية.

الاقتصاد والأعمال تتقدّم بأحرّ التعازي من نجل الراحل **فيليكس أبو جودة** وسائر أفراد العائلة والأصدقاء.

جوزيف لمّام في ذمة الله



جوزيف لمّام، نموذج للولاء والاخلاص، فإلى ولائه لفلسطين التي ولد فيها العام 1928، كان مخلصاً لبيروت التي نشأ وترعرع فيها ومخلصاً لليمن التي أمضى فيها ردحاً طويلاً من عمره، ولكن ولاءه وإخلاصه لشركة اتحاد المقاولين CCC يبقى الاكثر قرباً الى وجدانه. فقد أمضى **جوزيف لمّام** أكثر من 54 عاماً من حياته المهنية في CCC . وكانت باكورة أعماله في مشروع مصفاة عدن، في وقت كان الشطر الجنوبي من اليمن الجنوبي لا يزال تحت الاستعمار البريطاني. وبعد ذلك تنقل بين مكاتب ومشروعات الشركة في العراق والأردن ولبنان، ثم إلى اليونان حيث كان أول موظفي الشركة الذاهبين إلى أثينا.

وفي العام 1984 كان لمّام في طليعة فريق العمل الذي تولى عودة الشركة الى اليمن. وتطورت مسؤولياته مع نمو أعمال الشركة، فشغل منصب مدير عام الشركة في اليمن، وكان له دور أساسي في تنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة في قطاع النفط، وكذلك في دخول شركة Occidental Oil الأميركية إلى اليمن، عبر شركتها الكندية التابعة Canadian OXY، وقد شكلت الشركتان CCC و"Canadian OXY" الجهة الوحيدة التي فاوضت للتنقيب عن البترول في اليمن.

وساهم لمّام بشكّل فعّال بين العامين 1993 و1994 في واحد من أهم وأكبر المشاريع التي نفذتها شركة CCC في اليمن، وهو مشروع أنابيب لنقل البترول من منطقة المسيلة إلى البحر لتصديره.

وكان لمّام تحدث لـ"الاقتصاد والأعمال"، قبل شهر من رحيله، عن سياساته في اليمن، والتي رمت دائماً إلى عدم مزاحمة المقاول اليمني على المشاريع التي يستطيع تنفيذها. ولعب دوراً كبيراً في تدريب أوائل المقاولين اليمنيين الذين عملوا في شركة CCC منذ بداية أعمالها في اليمن في خمسينات القرن الماضي.

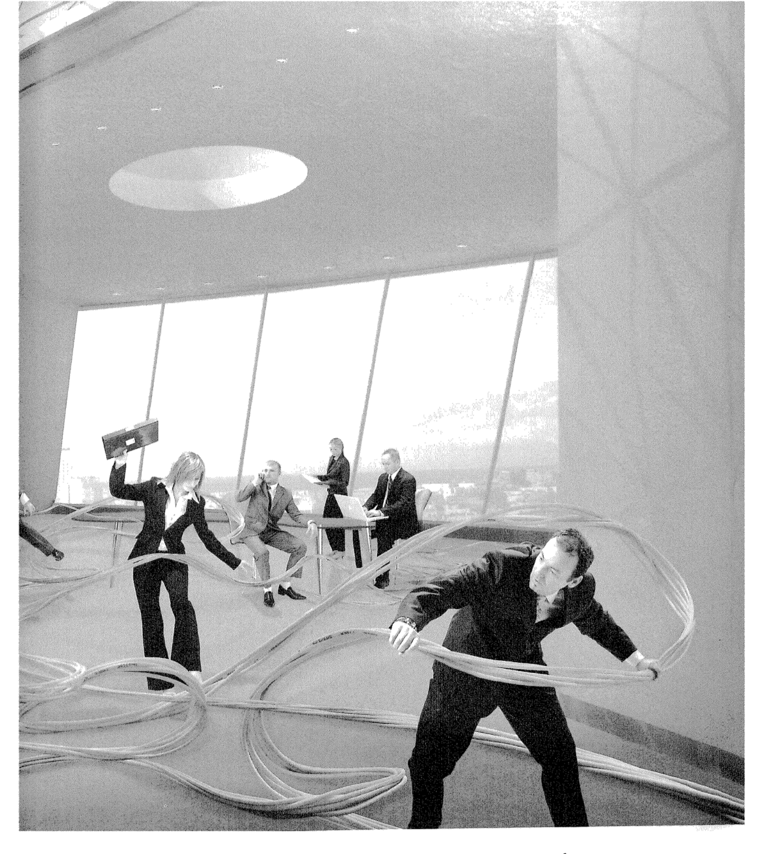
وبقدر ما كان **جوزيف لمّام** مخلصاً ووفياً للشركة كان مؤسسيها **سعيد خوري** و**حسيب صباغ** مخلصين له، إذ تم تعيينه بعد تقاعده في العام 1995 مستشاراً للشركة، وكذلك اليمن التي وافته المنية فيها، فقد ظل أهلها يبادلونه المحبة والاحترام والتقدير.

"إيفا ماج" شركة جديدة للخدمات المالية في سورية

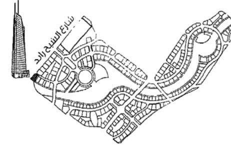
حصلت شركة الاستشارات المالية الدولية – "إيفا الكويت" – على موافقة مبدئية من السلطات المختصة في سورية لتأسيس شركة خدمات مالية. وستعمل الشركة الجديدة تحت مسمى "إيفا ماج للخدمات المالية" وستقوم بتقديم خدمات دراسات الاستشارات الإدارية والمالية، الوساطة المالية، إدارة صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى أنشطة استثمارية أخرى.

وجاءت فكرة إنشاء الشركة الجديدة نتيجة التعاون ما بين "إيفا الكويت"، عبر ذراعها المختصة في دبي شركة إيفا للوساطة المالية، ومجموعة شركات موفق القداح (مجموعة ماج الإماراتية)، التي سوف تتملّك 51 في المئة من إجمالي رأس مال الشركة، في حين ستتملّك شركة "الاستشارات المالية الدولية" وشركة "إيفا للوساطة المالية" في إمارة دبي النسبة المتبقية والبالغة 49 في المئة.

وأبدى نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية **صالح السلمي** سعادته لحصول الشركة على الموافقة المبدئية والتي تعتبر ممهدة للموافقة النهائية في المستقبل القريب.



THE
COURT





الثورة النفطية الثانية تعوّض 17 عاماً من ركود أسعار النفط

إعداد: مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث

مئات المليارات من الدولارات هبطت فجأة على العالم العربي، وخصوصاً على منطقة الخليج إثر الزيادات المتلاحقة التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ العام 2003.

قبل ذلك كانت الدول النفطية تغطّ في حال متمادية من الركود النسبي بدأت مع تراجع حاد لأسعار النفط في العام 1985 واستمرت مع استقرار هذا السعر في خانة العشرينات من الدولارات طيلة الأعوام الـ 17 التالية. في غضون تلك الفترة قامت الحكومات في الخليج بخفض الإنفاق على المشاريع وتباطأت وتائر النمو الاقتصادي، بل إنّ القيمة الحقيقية لبرميل النفط (بالأسعار الثابتة للعام 1974 وهو تاريخ التصحيح الكبير الأول لأسعار النفط)، تراجعت لتصبح أقل مما كانت عليه في ذلك التاريخ.

لكن للاقتصاد قوانينه ودوراته في نهاية المطاف. وقد بلغت دورة الركود في أسعار ومداخيل النفط نهايتها مطلع العام 2003 عندما بدأ العالم يتنبه إلى التزايد الكبير في الطلب العالمي على النفط نتيجة للفورة الاقتصادية الجارية في دول كبرى مثل الصين والهند، فضلاً عن الطلب في الدول الصناعية والعديد من الدول النامية، وازداد الطلب على النفط العالمي في وقت كانت الطاقة الانتاجية للدول المصدّرة قد اقتربت من حدها الأقصى بسبب عدم الانفاق الكافي خلال فترات الركود السابق على تطوير الآبار وتقنيات الاستخراج والاستثمار في الاستكشافات وعمليات تطوير الطاقة الانتاجية. وبالنظر للنمو الكبير المستمر في الطلب على النفط الخام فقط كان كافياً لأول اختلال حقيقي بين العرض والطلب أن يدفع بأسعار النفط و(الغاز) إلى سلسلة لم تتوقف من الارتفاعات أدت إلى زيادة سعر النفط بنحو الضعفين في أقل من 4 سنوات ليصبح في نطاق يضعه بين الـ 60 و70 دولاراً للبرميل.

هذه القفزات السريعة في الأسعار ترجمت على الفور بقفزات غير مسبوقة في مداخيل الدول المصدّرة للنفط وأدخلت منطقة الخليج للمرة الأولى منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي حقبة جديدة من النمو الاقتصادي المتسارع الذي قد يغيّر وجه الخليج كلياً في عقد من الزمن. وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج نحو 36,5 في المئة في الفترة 2004–2006، وسمحت هذه الزيادات الضخمة بتحقيق نمو صاف حقيقي في الناتج المحلي (بعد احتساب عوامل مثل التضخم) بلغ للفترة نفسها نحو 5,4 في المئة في السعودية، و8 في المئة للإمارات، و8,9 في المئة للكويت و7,4 في المئة لقطر.

وتشير بيانات المعهد المالي الدولي إلى أن فوائض موازين الحسابات الجارية لدول الخليج زادت بمقدار عشر مرات عن المعدل الذي كانت عليه في العام 2002. ويقدر المعهد أن الفائض الإجمالي لهذه الموازين في العام 2006 كان نحو 227 مليار دولار، بينما قدر بنك سامبا في السعودية الفائض المتوقع للفترة 2005–2007 بنحو 585 مليار دولار وهو ما يزيد على الفائض المتوقع لكل من الصين (521 مليار دولار) واليابان (437 مليار دولار). في الوقت نفسه قدر صندوق النقد الدولي بنحو 571 مليار دولار الفائض الإجمالي للعام

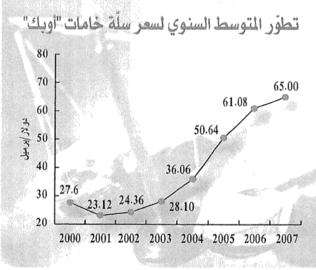
فوائض الفترة 2005-2007 تصل إلى 585 مليار دولار، وتفوّق الفوائض المحققة لكلّ من الصين واليابان

حجم الاقتصاد الخليجي يساعد على امتصاص المداخيل الجديدة أما الباقي فيتحوّل إلى استثمارات خارجية واحتياطات نقدية للمستقبل

2006 في موازين جميع الدول المصدّرة للنفط أي بما في ذلك 3 دول هي: روسيا، والنروج والمكسيك.

هذه الأموال الضخمة بدأت أصلاً بتوليد تأثيرات هائلة، ليس فقط على اقتصادات الدول الخليجية، بل أيضاً على اقتصادات المنطقة والعديد من الاقتصادات النامية أو حتى المتقدمة في الغرب. ذلك أن الأموال والاحتياطات الجاهزة للاستثمار سواء لدى الحكومات أو القطاع الخاص هي اليوم من الضخامة بحيث لا يمكن إلا أن يكون لها وقع يتعدى كثيراً حدود منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال فإن دول الخليج أصبحت اليوم وبفضل السيولة الضخمة التي تستحوذ عليها في المرتبة الأولى في العالم من حيث الاستثمارات الخارجية، سواء عبر الاستثمارات المباشرة أم عبر استثمارات المحفظة. وتقدر مصادر صندوق النقد الدولي أن دول مجلس التعاون الخليجي ستقوم في العامين 2006 و2007 بتملّك ما قيمته نحو 450 مليار دولار من الأصول الاستثمارية في الخارج، محدثة بذلك نوعاً من التكامل مع الاستثمارات الداخلية والتنويع في استثماراتها الإجمالية. وهذا الرقم لا يشمل بالطبع الاحتياطات النقدية لدول مجلس التعاون التي تديرها البنوك المركزية أو هيئات الاستثمار الحكومية المكلفة باستثمار الفوائض النقدية السائلة لتلك الدول. ويقدر المعهد المالي الدولي أن الاحتياطات النقدية الإجمالية لدول مجلس التعاون قد بلغت الآن نحو تريليون (ألف مليار) دولار، ما يعني أن بعض دول الخليج الصغيرة بات يحقق دخلاً من استثماراته الخارجية يوازي أو يفوق ما تحققه الدول من تصدير النفط والغاز.

هذه الأرقام ومثيلاتها جعلت الكثير من وسائل الإعلام الغربية، بل وبعض المؤسسات المالية الكبرى مثل "سيتي غروب" و"ليمان برانرز" وغيرهما، يسترجع تعبير "البترودولار" الذي شاع في فترة السبعينات عندما أدى التصحيح الأول الكبير لأسعار النفط إلى خلق "فوائض مالية" ضخمة اعتبر الغرب يومها أنّ وجودها قد يحدث خللاً في دورة الموارد الرأسمالية المتوافرة في العالم، ويؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي. لكن الذين بعثوا تعبير "البترودولار" لا يستخدمونه اليوم بالمعنى نفسه الذي ساد في مطلع السبعينات وهم يقرون بذلك أن الظروف في الخليج والعالم تبدلت 180 درجة عما كانت عليه يومذاك.



فأثناء الفورة النفطية الأولى كان الخليج بأسره فقيراً نسبياً ومهمشاً ومفتقداً لأبسط البنى التحتية الأساسية التي تسمح بالنمو الاقتصادي. كما كان الاقتصاد المحلي، سواء الحكومي أو الخاص، محدوداً في حجمه وموارده وخبراته، ما حدّ كثيراً من إمكان استثمار المداخيل النفطية بفعالية، وكشف عن الطاقة الاستيعابية المحدودة لجميع الاقتصادات في منطقة الخليج. وفي تلك الظروف بالذات وجدت الدول الخليجية نفسها في موقف ضعيف فعلاً أمام سلطة الدول الغربية وبنوكها التي أثارت الحاجة إلى "تدوير" الفوائض النفطية بمعنى إعادة استخدامها في الاقتصاد العالمي. وفي تلك الظروف بالتحديد جرى "استرداد" قسم كبير من المداخيل التي حصلت عليها الدول النفطية في الخليج عبر أقنية ثلاث أساسية:

1 – إعادة ضخّ قسم كبير من الأموال في "الاقتصاد الدولي" وخصوصاً عبر توفير قروض مصرفية سخية للدول النامية. وقد ضاع قسم كبير من تلك الأموال في ما بعد نتيجة لعجز الدول المدينة عن الوفاء بدينها، ثم حصول نوع من التوافق في ما بعد على إعفاء العديد منها من تلك الديون أو من قسم منها. ويذكر أن العالم العربي استفاد أيضاً يومها من سياسة التعاون العربي التي تبنتها دول الخليج وترجمت بتشكيل عدد من الصناديق الحكومية القطرية أو المتخصصة التي استهدفت تقديم القروض التنموية لآجال طويلة وبفوائد زهيدة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية. وما زالت هذه الصناديق عاملة حتى اليوم لكن دورها النسبي تراجع مع الوقت لحساب الاعتماد على الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص سواء الخليجي أو المحلي.

2 – استثمار قسم كبير من تلك الفوائض كأصول سائلة في سوق الودائع الدولية أو سوق السندات الحكومية مثل سندات الخزانة الأميركية وذلك على شكل احتياطات نقدية.

3– استثمار بعض تلك الفوائض مباشرة في تملّك بعض الشركات أو شراء حصص أقلية في الشركات الغربية لتكون جزءاً من محفظة استثمارية للدولة.

بالطبع كانت تلك الفترة قصيرة نسبياً، إذ إن الدول الخليجية لن تلبث أن تبدأ انفاقاً واسعاً جداً (موّلت قسماً كبيراً منه أحياناً عن طريق الاقتراض) على إرساء البنى الأساسية لاقتصادها مثل الموانئ والمطارات وشبكات الطرق والكهرباء والاتصالات ومصانع تحلية المياه وغيرها من الخدمات الأساسية، فضلاً عن التوظيف الهائل في خدمات الصحة والتعليم وخلق الوظائف وفرص العمل. أما السنوات التالية التي ميزت خصوصاً مرحلة التسعينات فشهدت، وعلى نحو تدريجي، استكمالاً حثيثاً لبنى الاقتصاد وتشريعاته ومناخه الاستثماري ودفعاً كبيراً للقطاع الخاص من خلال السير بخصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام والتشجيع على تأسيس الشركات المساهمة وإنشاء أسواق المال والأسهم وتطوير أنظمتها باستمرار، كما تمّ تطوير القطاع المصرفي وتحديثه. وفي هذه الأثناء تضاعف عدد سكان الخليج مرات عدة بسبب التزايد السكاني والهجرة الكثيفة للعمالة الأجنبية والعربية (راجع الجدول) واتسعت متطلبات الانفاق الحكومي وفرص الاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي؛ كما شهدت

المنطقة ثورة حقيقية في مجال تحرير الاقتصاد وفتح الأجواء وتشجيع السياحة واقتصاد الاستهلاك، وتحوّلت الدول الخليجية بذلك إلى جزء أساسي من اقتصاد العولمة كما أصبح اقتصادها أقرب في نمط عمله ومحرّكاته إلى بعض أبرز الاقتصادات النامية الحديثة وأكثرها تقدماً، كما في بعض بلدان آسيا أو أوروبا الشرقية سابقاً أو أميركا الجنوبية وغيرها.

في ضوء الظروف الاقتصادية الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن الفورة النفطية الجديدة تأتي في ظرف تاريخي لا يمكن العودة معه إلى أساليب السبعينات في إعادة تدوير "البترودولار" وما شابه من الصيغ. والتدفّقات الكبيرة الجديدة لداخيل النفط تحصل الآن في منطقة حققت تطوّراً كبيراً وتضاعفت حاجاتها للاستثمارات المحلية عشرات المرات بالمقارنة مع ما كانت عليه في مطلع السبعينات من القرن الماضي. ولهذا السبب فإنّ هذه الأموال تأخذ اليوم طرقاً مختلفة إلى حدٍّ كبير لكنها في مجموعها تصب في خانة الاستثمار في المستقبل والتهيؤ لدورة ركود جديد في أسعار النفط الخام قد تتبع الفورة الحالية في وقت لاحق. ودول الخليج اكتسبت اليوم اقتصاداً أكثر عمقاً ونضجاً وطاقة استيعابية كبيرة وخبرات طويلة في توظيف الفوائض والاحتياطات النقدية والاحتياط بالتالي لسنوات عجاف محتملة. ويتوزّع استخدام الدول الخليجية لمداخيل النفط وفوائضه حالياً بالدرجة الأولى على الإنفاق المحلي على البنى والصناعات الأساسية وقطاعات البناء والسياحة والخدمات، بينما يذهب قسم كبير من استثمارات القطاعين العام والخاص إلى الخارج على شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظة أو كاستثمارات سائلة في أدوات السوق المالية والنقدية.

فورة المشاريع

على سبيل المثال، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي تستعد الآن لإنفاق مئات المليارات سنوياً على مشاريع كبرى في قطاعات مثل البنى الأساسية والبناء والنفط والغاز والبتروكيميائيات والطاقة الكهربائية والمياه. وحتى شهر أبريل من هذا العام، وحسب تقرير لشركة ليمان براذرز، تم الإعلان عن 2000 مشروع

أين ينفق مصدّرو النفط أموالهم؟

في صيف العام الماضي أصدر مجلس الاحتياط الفدرالي لمدينة نيويورك دراسة حاول أن يتتبع فيها الاتجاه الذي تسلكه الدولارات الإضافية التي يحصل عليها مصدّرو النفط من الدول الصناعية الكبرى.

وبيّنت الدراسة أنه وفي مقابل كل دولار تنفقه الولايات المتحدة على استيراد النفط من الدول المصدّرة فإنّ هذه الأخيرة تعيد إليها 20 سنتاً منه على شكل طلب إضافي على السلع والخدمات الأميركية.

أما في أوروبا (منطقة اليورو) فإنّ كل دولار ينفق على النفط يعود منه نحو 41 سنتاً إلى أوروبا على شكل زيادة في الطلب على البضائع والخدمات من الدول المصدّرة للنفط. إلّا أن أثر النفط على تجارة الدول المستوردة كان الأوضح في الصين التي تسترد عملياً 60 سنتاً –على شكل واردات من الدول المصدّرة– من كل دولار تنفقه على استيراد النفط.

ولا تسترد اليابان وكوريا الجنوبية من الدول المصدّرة للنفط أكثر من 18 سنتاً من كل دولار تدفعه على استيرادات النفط.



لتطوير البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات تتجاوز 1,3 تريليون دولار، ويتوقع إنفاقها في فترة السنوات الخمس الممتدة بين 2007 و2012. والملفت أن القسم الأكبر من هذه المشاريع (نحو 300 مليار دولار) ينفذ في دولة الإمارات العربية في وقت تضاعفت خلال الأشهر الـ 18 الماضية قيمة مشاريع البنية التحتية الجديدة في السعودية لتصل إلى 280 مليار دولار، وتجاوزت قيمة المشاريع الكويتية 215 ملياراً، مقابل مشاريع بنحو 130 ملياراً لدولة قطر.

يذكر أن معظم الاستثمارات المشار إليها مخصصة لتطوير صناعات النفط والغاز في مقابل نحو 100 مليار دولار لقطاع الطاقة الكهربائية، مع العلم أن استهلاك دول الخليج من الطاقة ينمو بنسبة 9 في المئة سنوياً وهو ما يزيد 3 مرات على المعدل الوسطي للنمو العالمي. وخصص نحو 50 مليار دولار لقطاع الصناعة.

زيادة كبيرة في حجم الاقتراض

أدت الزيادات الهائلة في مداخيل دول الخليج وبالتالي ما رافقها من زيادة ضخمة في السيولة المحلية إلى توفير الشروط لنمو متسارع في أسواق رأس المال في المنطقة. وساهم في تطوّر تلك الأسواق المبادرات الحكومية الرامية لتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الفعّال لعمل تلك الأسواق. بذلك بدأت البورصات المزدهرة في دول مثل البحرين والكويت تواجه منافسة متزايدة من أسواق أخرى ناشئة وسريعة النمو في السعودية وأبو ظبي ودبي والدوحة ومسقط. ولوحظ أن كل هذه الدول لجأت إلى تبني الأطر التشريعية والتنظيمية المطبّقة في دول مثل بريطانيا

والولايات المتحدة والمصممة لحماية المستثمر وضمان الشفافية في مداولات السوق وفي إفصاح الشركات المساهمة المدرجة. لكن العقبة الأهم أمام قيام سوق مالية فعّالة في الخليج ما زالت – حسب المراقبين والخبراء – هي تشرذم هذه السوق بين الأسواق الوطنية، الأمر الذي يبقي على تلك الأسواق في حدود ضيقة ويضعف فعاليتها في توزيع الموارد الرأسمالية ويحد من سيولتها.

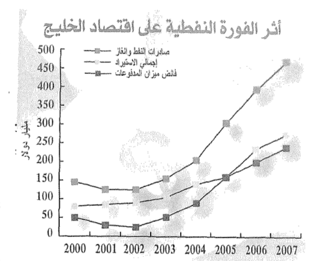
وبحسب الإحصاءات فإنّ حجم اقتصادات دول الخليج مجتمعة بات يوازي الاقتصاد الهولندي، لكن المقارنة تقف هنا إذ إن السوق المالية في الخليج ما زالت ضعيفة جداً بالقياس مع السوق الهولندية مثلاً.

وبسبب النمو الكبير في الاستثمارات الرأسمالية (نحو 250 مليار دولار سنوياً) شهدت سوق القروض "المسندكة"، أي التي تشارك في توفيرها مجموعة من المصارف، نمواً متسارعاً إذ بلغ مجموع هذه القروض نحو 30 مليار دولار في العام 2005 (وهو ما يفوق مجموع القروض "المسندكة" التي تمّ ترتيبها على مدى السنوات الخمس السابقة)، إلا أن المبلغ الإجمالي قد يصل إلى 100 مليار دولار في العام 2006. لكن أحد دلائل ضعف سوق الرساميل المحلية هو أن معظم هذه القروض تم ترتيبها خارج منطقة الخليج.

في هذه الأثناء ما زالت سوق الديون المحلية صغيرة، إذ ارتفعت قيمة هذه الديون من 4 مليارات دولار إلى 15 ملياراً العام 2005، وربما إلى 25 ملياراً في العام 2006. وحتى في السوق الدولية للصكوك الإسلامية فإن 11 مليار دولار فقط من أصل 41 ملياراً تم ترتيبها في السوق الخليجية. وما زالت هذه السوق تعاني بالدرجة الأولى من ضعف السيولة والدعم المحدود من سلطات الرقابة والتنظيم، وكذلك من ضعف حجم الإصدارات الحكومية.

بورصات الأسهم

نتيجة للسيولة الفائضة وللطلب القوي على أصول الشركات فإنّ معظم إصدارات الأسهم في البورصات الخليجية يحصل على تغطية تفوق حجم الأسهم المعروضة. إلا أن الحماس الشديد للمستثمرين انتهى في مطلع العام الماضي بتصحيح موجع



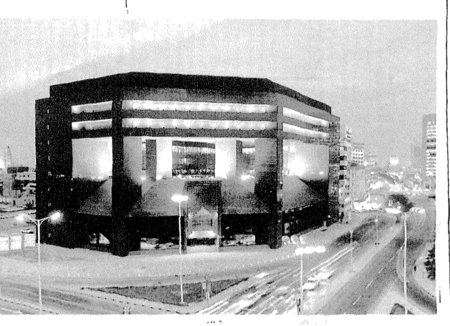
للأسعار أصاب البورصات كلها الواحدة تلو الأخرى. وبلغ الحجم الإجمالي لأسواق الأسهم الخليجية ذروته في فبراير 2006 عندما وصل إلى نحو 1,3 تريليون دولار، أي ما كان يساوي يومها ضعف إجمالي الناتج المحلي لكل تلك الدول.

وظهرت جذور فقاعة الأسهم بوضوح في التضخم الهائل في حجم التداول والذي بلغ ذروته في العام 2005. وبدت علامات الفقاعة أيضاً في تداول قسم كبير من الأسهم بمضاعف بلغ 100 مرة قيمة الربح الموزّع على السهم. إلّا أن الملفت لم يكن التصحيح الحاد الذي أصاب أسعار الأسهم بل في أن ذلك التصحيح الذي محي من الوجود ما يقارب نصف قيمة الأسهم المتداولة في بضعة أشهر لم يتسبب مع ذلك بهزة اقتصادية أو بآثار ملموسة على عمل ومستقبل تلك البورصات.

العقبات والتحدّيات

بدأت الفورة النفطية الحالية والاستخدامات الجديدة المنتجة لمداخيل النفط ترسي الأسس لاقتصاد جديد في منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص في دول الخليج.

وهذه الدول تقوم اليوم بخطوات جبارة في محاولة لتجاوز اقتصاد الاعتماد على تصدير الطاقة الخام، الذي ميّز تطوّرها خصوصاً منذ الفورة النفطية الأولى في منتصف وأواخر السبعينات. وهذه الدول تحتفظ جيداً في ذاكرتها بمرحلة الركود الصعبة التي عاشت في ظلها خصوصاً بين العام 1985 و 2002، وهي تسعى بكل طاقتها لاستثمار المداخيل النفطية الضخمة في تطوير البنى التحتية وتطوير صناعات الطاقة والصناعات المرتبطة بها بما يجعلها مستعدة لاجتياز مرحلة ركود جديدة في أسعار النفط، وهي مرحلة قد تحدث بسبب الدورات الطبيعية للسوق. بعض هذه الدول مثل السعودية تشهد نمواً سكانياً هو بين الأعلى في العالم. لكن الاستثمار في "الحجر" كما يقال لا يكفي إن لم يرافقه



الانفجار السكاني في دول الخليج (1970–2010)

البلد	1970	2005	2010	نسبة الزيادة (2010/1970)
السعودية	6,109,000	26,418,000	29,222,000	378
عمان	779,000	3,002,000	3,523,000	352
الإمارات العربية	249,000	2,563,000	2,763,000	1010
الكويت	748,000	2,336,000	2,788,000	273
قطر	113,262	863,051	969,947	756
البحرين	219,543	688,345	737,021	236
مجموع دول الخليج	8,217,805	35,870,396	40,002,968	387

المصدر: مكتب الإحصاء الأميركي

النمو الهائل الحاصل والمتوقع في سكان دول الخليج مؤشر أساسي على التنامي الكبير في حجم الاقتصادات الخليجية وطاقتها الاستيعابية للإنفاق الحكومي الواسع والاستثمارات الخاصة. وكما يوضح الجدول فإنّ عدد سكان الخليج كان في حدود 8,2 ملايين نسمة في العام 1970 أي قبل 3 أو 4 سنوات من الفورة النفطية الأولى في العام 1974، إلّا أنّ عدد السكان وصل إلى 35,8 مليوناً في العام 2005 ويتوقع أن يقفز إلى 40 مليوناً في العام 2010.

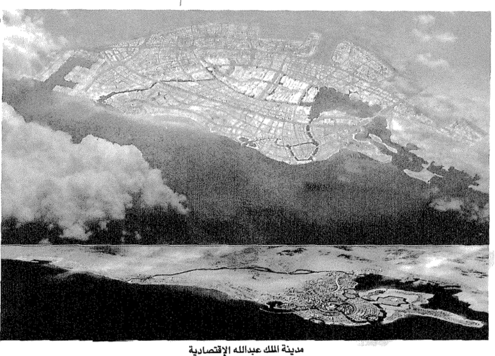
استثمار كاف وكفوء في "البشر"، أي في أنظمة ومؤسسات التعليم وفي التدريب بما يسهل استيعاب القادمين إلى سوق العمل من أهل البلد وأجياله الشابة.

وعلى الرغم من أن استمرار النمو والنهضة الاقتصادية في الخليج سيكون مرهوناً بعوامل داخلية بالدرجة الأولى، وهذه يمكن التحكم بها. لكن النمو الخليجي محكوم أيضاً بعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بوقعها وبالاتجاهات التي قد تسلكها. وعلى سبيل المثال، فإنّ المعجزة الاقتصادية في الخليج تحدث في منطقة تسودها النزاعات السياسية الإقليمية والدولية ومخاطر الإرهاب. وهذه النزاعات موجودة عملياً على حدود كافة دول الخليج، فضلاً عن احتمالات نشوب نزاع عنيف وشامل مع إيران في حال فشلت الأطراف المعنية بالتوصل إلى حل مقبول للطرفين.

لكن إلى متى ستستمر أسعار النفط الحالية على معدلاتها؟ بعض المحللين يقولون أننا أصبحنا على مشارف نهاية الرسم البياني الصاعد، وأن الأسعار قد تبدأ بالهبوط قريباً، وقد تصل إلى 30 دولاراً للبرميل. إلا أن العديد من خبراء النفط لا يتبنون هذا الرأي ويذكّرون بأن دول مجلس التعاون برهنت في السابق أن لديها قدرة كافية للدفاع عن أسعار النفط والتحكم بالتالي بالمستوى الذي قد يُسمح فيه للأسعار بدرجة من التصحيح الملائم للأوضاع الاقتصادية الدولية. وعموماً فقد نجحت هذه الدول بالحفاظ على معدلات أسعار كانت أعلى من المستوى المأمول من السوق أو من الدول المستهلكة.

بين التحدّيات الأساسية والنتائج السلبية التي تواجه منطقة الخليج اليوم، تحدي التضخم الناجم عن النمو المتسارع وبالتالي الارتفاع الكبير لتكلفة المعيشة وبالتالي للأجور وتكلفة المشاريع.

ومن التحدّيات المهمة أيضاً الآثار السلبية التي قد تنجم عن انهيار مفاجئ في أسعار العقار، أو عن تصحيح حاد جديد في أسعار الأسهم. وعلى رغم الجهود المبذولة لتعميق أسواق رأس المال في دول الخليج فإنّ الحدود السياسية والاعتبارات الخاصة بكل قطر خليجي حالت حتى الآن دون كسر الحواجز بين أسواق المال الخليجية وبالتالي خلق سوق مالية خليجية مفتوحة على المنافسة وتوفير الشروط لزيادة فعالية تلك السوق في تسعير الموارد والأصول وخلق حجم كاف من التداول اليومي الذي يعزز دور البورصة وسيولتها في آن. ■



مدينة الملك عبدالله الإقتصادية

ملتقى قطر الاقتصادي: النجاح والاستمرارية

شهدت الدوحة يومي 21 و22 مايو الماضي "ملتقى قطر الاقتصادي الثاني" الذي كان بمثابة حدث، سواء من حيث المستوى الرفيع للرعاية التي حظي بها، أو بالنسبة إلى المشاركة الحكومية، أو بالنسبة إلى اهتمام القطاع الخاص القطري. أضف إلى ذلك كله حجم ونوعية المشاركة التي استقطبها الملتقى والتي تمثلت بنحو 1300 مشارك، من 34 بلداً عربياً وأجنبياً.

وقد تميّز الملتقى بالآتي:

أولاً: الاهتمام الرسمي الذي تمثّل برعاية أمير دولة قطر الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** الذي مثله في جلسة الافتتاح الشيخ **حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني** رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

كما تمثّل هذا الاهتمام بمشاركة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة **عبدالله بن حمد العطية**، متحدثاً في جلسة الافتتاح. وكذلك مشاركة وزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالوكالة **يوسف حسين كمال** في جلسة حوار مباشر مع المشاركين في صباح اليوم الثاني، حيث اغتنم منبر الملتقى ليطرح عدداً من التوجهات والقرارات الاقتصادية تعلن للمرة الأولى. وإلى ذلك كله، كانت ثمة مشاركة واضحة من مختلف الإدارات والهيئات الحكومية لا سيما الإدارات المعنية بالتخطيط والاتصالات والبنى التحتية.

ثانياً: وفي موازاة الاهتمام الرسمي كان هناك اهتمام لافت من القطاع الخاص من خلال المشاركة الفعالة لرابطة رجال الأعمال القطريين كشريك ستراتيجي في تنظيم الملتقى، حيث لعبت دور المحفز والمروج للملتقى ووفرت مشاركة غير مسبوقة من القطاع الخاص القطري، إضافة إلى مشاركة خارجية متنوعة من رجال أعمال ومستثمرين من بلدان عربية وأجنبية.

وهنا لا بدّ من التنويه بالدور النشط الذي قام به رئيس الرابطة الشيخ **فيصل بن قاسم آل ثاني**.

ثالثاً: شكّل الملتقى ومن خلال المشاركة الواسعة في فعالياته، فرصة مهمة للتلاقي والتشاور ولتبادل المصالح، حيث تمت خلاله وعلى هامشه اتفاقات وعقود مختلفة، تحدّث عنها أصحابها في مجالات مختلفة، وسيتم الإعلان عنها تباعاً. ومما لا شك فيه أن مثل هذه النتائج تشكل معياراً أساسياً من معايير نجاح هذا الملتقى، بل تشكل هدفاً من أهدافه.

رابعاً: شكل الملتقى بالفعل من خلال خطاب رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء، والحوار المباشر لوزير المالية، ومن خلال جلسات العمل التي اشتمل عليها، فرصة ثمينة للترويج للاقتصاد القطري ولتوجهات الحكومة للسنوات الخمس المقبلة، حيث وفّر جملة من المعطيات والأرقام وطرح العديد من تفاصيل المشاريع المقررة للسنوات المقبلة سواء في قطاعي النفط والغاز أو في مشاريع البنية التحتية، أو في مشاريع التعليم والصحة.

خامساً: ونتيجة لأهمية الملتقى وللاهتمام الذي حظي به على الصعيدين العام والخاص، استقطب الملتقى اهتماماً إعلامياً غير مسبوق سواء على الصعيد القطري حيث أفردت الصحف عدداً من الصفحات لتغطية الحدث، أو على الصعيد الخارجي من خلال مشاركة وسائل الإعلام الخليجية والعربية والأجنبية، مع الإشارة إلى أهمية مشاركة شبكة CNN في الملتقى ومساهمتها في إدارة عدد من الجلسات.

سادساً: شكل التعاون في تنظيم الملتقى بين وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية ومجموعة الاقتصاد والأعمال ورابطة رجال الأعمال القطريين، نموذجاً لأهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لا سيما في مجال الترويج للاقتصاد القطري.

سابعاً: وأخيراً وليس آخراً، فإن نجاح ملتقى قطر الاقتصادي الثاني وبكل المقاييس، إنما هو تعبير عن الفورة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها دولة قطر في هذه المرحلة، وهو أيضاً انعكاس لأهمية الخطط المقررة والتي يتم تنفيذها بدقة وفقاً لأولويات واضحة ولجدول زمني محدد.

وانطلاقاً من ذلك، فإن تكرار عقد ملتقى قطر الاقتصادي جاء تأكيداً على نجاحه في دورته الأولى وفي دورته الثانية، الأمر الذي يؤشر على تأكيد نجاحه في الدورة الثالثة العام المقبل، إذ أن ملتقى قطر الاقتصادي الثالث لن يكون تكراراً للأول والثاني، بل سيشهد تطويراً أساسياً سواء في محاوره أو في نوعية المتحدثين والمشاركين فيه. فالتطور المتسارع في الاقتصاد القطري لا بد أن يستتبع معه تطوراً في الملتقى مضموناً وتنظيماً، ما يؤهله ليتكرس حدثاً سنوياً. ■

الاقتصاد والأعمال



ممثلاً أمير دولة قطر

رئيس مجلس الوزراء يفتتح ملتقى قطر الاقتصادي الثاني

افتتح الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ملتقى قطر الاقتصادي الثاني، ممثلاً راعي الملتقى الشيخ حمد بن خليفة أمير البلاد، في حضور حشد تقدمه عدد من الشيوخ والمسؤولين والسفراء وممثلي السلك الديبلوماسي المعتمد، إضافة إلى رجال أعمال ومستثمرين من قطر ومن بلدان عربية وأجنبية.

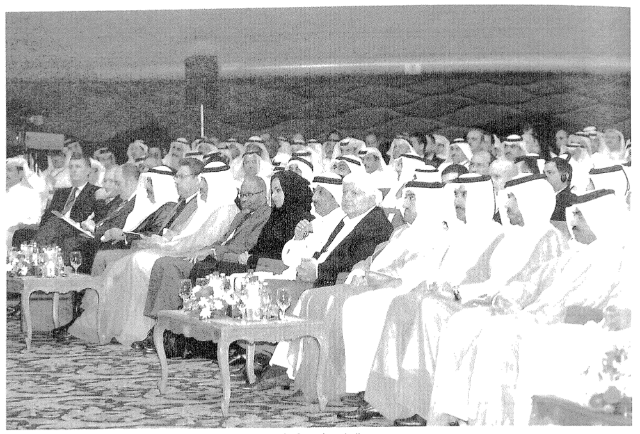
تحدث في جلسة الافتتاح رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة عبدالله بن حمد العطية، ورئيس رابطة رجال الأعمال القطريين الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني، ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

رئيس مجلس الوزراء

استهل جلسة الافتتاح رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بكلمة جاء فيها الآتي:

يسرني أن أتحدث إليكم اليوم في حفل افتتاح ملتقى قطر الاقتصادي الثاني، لاستعرض معكم معالم التقدم الذي حققته مسيرة تطور الاقتصاد القطري خلال السنوات الأخيرة، وآفاق تدعيمها وتأكيد طابعها المستدام على المدى المتوسط والبعيد.

لقد بات معروفاً، من خلال البيانات الاقتصادية المتوفّرة، أن الاقتصاد القطري سجل أرقاماً قياسية خلال الأعوام الماضية. ففي العام 2006، تمّ تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث بلغ أكثر من 24 في المئة. وهذا التحسّن العام في أداء الاقتصاد القطري تمثل أيضاً بالإرتفاع الاستثنائي في حجم الاستثمارات والإدخارات العامة والخاصة، والزيادة المطردة في فوائض حساب الموازنة والحساب الجاري،



الحضور في جلسة الافتتاح

فضلاً عن فوائض ميزان المدفوعات والميزان التجاري والوفر في حساب الاحتياط العام، إضافة إلى التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية المتنوعة، مثل استمرار تحرير الاقتصاد، وخفض معدلات الحماية الجمركية، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمبادلات التجارية للسلع وكذلك الخدمات، وتشجيع مناخ الاستثمار، وتوفير الأحكام القانونية والتشريعات المؤاتية للاستثمار والأعمال، بما في ذلك تحسين أحكام التشريعات الضريبية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

إن الاستمرار بنهج الإصلاح أضحى من الثوابت والأساسيات السياسية بعيدة المدى للحكومة القطرية، فإننا ندرك بأن الطفرة الاقتصادية ينبغي أن تشكل حافزاً قوياً للإسراع في تنفيذ الإصلاحات المرجوة.

إن الطفرة الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بالطفرة النفطية التي لا تزال آخذة مداها منذ أكثر من أربع سنوات ولو صاحبتها بعض التقلبات. فقد ارتفع متوسط سعر النفط من 18 دولاراً خلال التسعينات إلى 64 دولاراً العام 2006 (مع العلم أن متوسط السعر للنفط قد بلغ 70 دولاراً في شهر أغسطس 2006). ومن الطبيعي أن يكون لقطر نصيبها من هذا الإرتفاع، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية القطرية إلى أن بلغت نحو 23,7 مليار دولار في العام 2006 وحده. ومن المتوقع لدى الأوساط النفطية المختصة من أن هذه الطفرة مرشحة للاستمرار مستقبلاً.

ولا يخفى على أحد أن كل هذه الحقائق الاقتصادية الإيجابية لازمتها بعض الجوانب السلبية كارتفاع معدل التضخم والتي نسعى كحكومة وبإشراف من الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير البلاد والشيخ **تميم بن حمد آل ثاني** ولي العهد الأمين على تحسين هذا الجانب وسوف تلمسون نتائجها في القريب العاجل.

إن دولة قطر تسعى بشكل جاد إلى بناء دولة الرفاه والإزدهار والتقدم، ونحن نمتلك رؤية اقتصادية مستقبلية شاملة وذات أولويات مترابطة ومحددة المعالم والأهداف. وتتمثل أولى هذه الأولويات في الاستثمار الأمثل لقطاع النفط والغاز، مع ما يستوجبه ذلك من تطوير لأعمال الاستكشاف ومضاعفة طاقات الإنتاج والتكرير والنقل والتخزين، لاسيما بالنسبة للغاز الطبيعي المسال الذي تتجه قطر بصورة حثيثة لتصبح أكبر مصدر له على المستوى العالمي.

وتبرز أولوية أخرى وهي السعي إلى تشييد واستكمال بناء مرافق البنية التحتية الأساسية من شبكات مياه وكهرباء واتصالات ومواصلات وصرف صحي وموانئ ومطارات، مستندة في ذلك إلى التعبئة المثلى للموارد البشرية الوطنية والأجنبية وفق برامج مدروسة وبموجب أفضل المواصفات التقنية المختبرة دولياً. وتنصبّ جهودنا حالياً، بالتعاون مع القطاع الخاص، على توفير كل ما من شأنه تسريع عملية التنويع في البنية الاقتصادية القطرية لتشمل الصناعات البتروكيميائية والصناعات الثقيلة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع الخدمات، بما في ذلك المصارف والأسواق المالية. كل هذا مرتبط بتحديث التشريعات، والتي تأخذ الجزء الأكبر من اهتمام الحكومة ليتسنى لنا مواكبة المستجدات والتطورات المتسارعة.

ولا شك في أن التقدم في هذه الأولويات سوف يعزز إلى حد كبير مجمل مقومات مناخ الاستثمار في قطر. وبهذا نحقق زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القطري ككل. ولكي تكتمل العناصر



حمد بن جاسم:
الطفرة حافز قوي للإسراع في الإصلاح

ضمن الرؤية الإنمائية الشاملة، فإننا نركز أيضاً على تطوير قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. فالاستثمار في الإنسان وصحته ومهاراته العلمية والثقافية وقدراته الأخرى المتنوعة هو الغاية النهائية والأساس للرؤية الإنمائية التي ننشدها.

نائب رئيس الوزراء

ثم ألقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة **عبدالله بن حمد العطية** كلمة جاء فيها الآتي:

أصبح عالمنا اليوم أكثر اعتماداً وترابطاً مع بعضه البعض من خلال شبكة مترامية من المصالح الستراتيجية في مقدمها المصالح الاقتصادية. وعليه نرى التوسع في حجم التجارة العالمية وعولمة المعلومات التي تمثلها الانترنت وترابط أسواق المال العالمية وسرعة تطور وانتقال التكنولوجيا، وبروز التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي يفرض علينا أن نرتقي إلى مستوى التحديات.

وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على منظومة الطاقة العالمية التي أضحت اليوم أكثر تعقيداً وتداخلاً بحيث تؤثر وتتأثر بكافة جوانب العولمة من تجارة بمنتجاتها من سلع وخدمات ما بين دول العالم وانتقال تكنولوجيا الطاقة المتطورة ومدى علاقتها بالنظام البيئي العالمي، وبالتالي لم يعد هناك مجال للاستقلالية عند الحديث عن الطاقة خصوصاً في ظل تنامي الطلب العالمي على مصادرها المختلفة التي سيظل الوقود الاحفوري فيها هو العنصر الغالب.

ويبرز حجم التحديات الرئيسية الذي يواجه قطاع النفط والغاز على المستوى الإقليمي والدولي في جوانب عدة، منها الجانب الاقتصادي المتمثل في تلبية الطلب المتزايد عالمياً على منتجات الطاقة المختلفة من خلال إقامة مشاريع إنتاج جديدة وكذلك عمليات التمويل التي تتطلب استثمارات ضخمة بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى التحدي البيئي المتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ وضرورة تطوير منتجات ذات جودة ومعايير بيئية أعلى تقلل بدورها من الآثار الضارة الناجمة عن انبعاث الغازات الدفيئة. علاوة على حجم وتعقيدات مشاريع النفط والغاز التي تتطلب خبرة فنية وإدارية عالية وتطبيق التقنيات المتطورة، وإيجاد الأطر التشريعية والقانونية اللازمة في الدول المنتجة والمستوردة على حد سواء.

ويخلق تداخل هذه القضايا مع بعضها البعض بيئة تنافسية ملأى بالتحديات والفرص التي توجب علينا بذل المزيد من الجهد والعطاء وإقرار السياسات اللازمة وتوفير الآليات والحلول التي من شأنها أن تزيد من قدراتنا التنافسية في هذا القطاع الحيوي على المستوى العالمي.

وتابع **العطية**: "إن الستراتيجية السلمية التي تستثمر فيها دولة قطر مواردها من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة تعتمد على تطوير الثروات الوطنية المتمثلة في شقين رئيسيين: أولهما رأس المال البشري الذي يشكل عصب التنمية الحقيقي وهدفها الأساسي، والشق الثاني تطوير الموارد الطبيعية من النفط والغاز.

ومن الأمثلة على تطوير الإنسان، ما تقوم به الدولة من تعزيز لنظم الرعاية الصحية الأولية والوقائية والاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع والذي يعد التعليم أهم ركائزه الأساسية.

ولعل من الأمثلة الحاضرة لجهود رفع مستوى الخدمات التعليمية إنشاء المدينة التعليمية التي تستضيف عدداً من الجامعات والمراكز البحثية العالمية وكذلك إنشاء واحة العلوم والتكنولوجيا بغية خلق اقتصاد قائم على المعرفة وتهيئة الكوادر العلمية المتخصصة لتكون أكثر قدرة على المشاركة والمنافسة في الاقتصاد العالمي.

ولعل إعلان الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير البلاد عن تخصيص 2,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم أعمال البحث العلمي في الدولة لهو خير دليل على الستراتيجية السلمية التي تستثمر فيها الدولة مواردها.

أما بالنسبة لتطوير الموارد الطبيعية فتشهد دولة قطر مستوى غير مسبوق من حيث حجم وتنوع الاستثمارات في مشاريع النفط والغاز والبتروكيميائيات. وتهدف خطط الاستكشاف وتطوير حقول النفط المشمولة باتفاقيات الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج، إلى رفع معدل الطاقة الإنتاجية في قطر إلى مليون ومئة ألف برميل يومياً آخذين في الاعتبار أهمية الحفاظ على سلامة مكامن هذه الثروة الطبيعية النابضة من خلال تطبيق التقنيات الحديثة واكتشاف مكامن جديدة وتعزيز كفاءة الإنتاج من المكامن الحالية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، مع بدء إنتاج الخط الخامس لشركة رأس غاز مطلع هذا العام، أضحت دولة قطر اليوم أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم بحصة بلغت أكثر من 30 مليون طن سنوياً. وسيستمر هذا التوسع في مشاريع إنتاج الغاز حتى يصل إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى 77 مليون طن سنويًا بحلول العام 2010.

وسيقع على عاتق دولة قطر التزام ستراتيجي لتأمين هذه الإمدادات الضخمة من الغاز المسال للسوق العالمية لعقود مقبلة وهو التزام ستراتيجي لأنه يتعلق في أغلب الأحوال بتأمين إمدادات الطاقة الكهربائية.

ومن ناحية أخرى، يتم استخدام الغاز كلقيم تغذية في





عبدالله بن حمد العطية: ستراتيجية التنمية تشمل الإنسان والموارد الطبيعية

الصناعات البتروكيميائية ومصانع تحويل الغاز إلى سوائل لانتهاج عدد من المواد ذات القيمة المضافة للاستهلاك المحلي وللتصدير، إلى جانب تصدير الغاز عبر الأنابيب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الشقيقتين من خلال مشروع الدولفين، الذي يمثل أحد أهم أشكال التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة مع الدول الشقيقة المجاورة.

ولن تكتمل عملية التنمية الشاملة إلا من خلال تطوير البنية التحتية الحيوية، الأمر الذي أولته الدولة اهتماماً كبيراً، فتقوم بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع الخدمات الهائلة التي تشمل كافة القطاعات بما فيها إنشاء شبكة موصلات حديثة قادرة على استيعاب النمو السكاني وبناء مطار الدوحة الدولي الجديد إلى جانب المشاريع العقارية الكبرى التي يجري تنفيذها وتصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، وإنشاء المناطق الاستثمارية الحرة بهدف تشجيع الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في قطر وجذب الشركات الصناعية وشركات الخدمات الدولية والإقليمية.

إن معدل النمو القياسي الذي يشهده الاقتصاد القطري يأتي نتيجة مباشرة لحجم التوسع في مشاريع قطاع الطاقة وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى زيادة كبيرة في عائدات التصدير والإيرادات المالية للدولة. وسوف يظل يشكل قطاع الطاقة قوة الدفع الرئيسية وراء ازدهار اقتصادنا الوطني على المدى المنظور، فالستراتيجيات السليمة التي تبنتها الدولة لتطوير الموارد الطبيعية من خلال إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتروكيميائيات أثبتت نجاحها في زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية علاوة على استمرارها كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة.

ولكن هذا لا يعني إغفال أهمية الدور الذي تلعبه القطاعات الأخرى والتي من المتوقع أن تزداد أهميتها في المستقبل، فتنويع القاعدة الصناعية وزيادة مساهمة الصناعات غير النفطية

فيصل بن قاسم آل ثاني: خدمة مصالح القطاع الخاص القطري وفتح الآفاق أمامه

والصناعات المساندة والمصاحبة للصناعات الأساسية من شأنه أن يحمي اقتصاد دولة قطر من التقلبات في أسعار الطاقة. ومن الأمثلة على ذلك إقامة منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بكافة المرافق والخدمات اللازمة.

وتضمنت الستراتيجية الحكيمة التي تبنتها القيادة في دولة قطر منذ البداية التأكيد على أهمية تكوين الفوائض والاحتياطات المالية واستثمارها في مشاريع بعيدة عن قطاع الطاقة من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماد الدولة على إيرادات النفط والغاز، وعمدت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال سن التشريعات اللازمة وتطوير البنية التحتية من أجل خلق الفرص الاستثمارية والمشاريع الجاذبة والتي تشهد نمواً متسارعاً في دولة قطر. كما تتسم مجموعة القوانين والتشريعات الاستثمارية التي تمّ سنها قبل سنوات عدة بالشفافية والتيسير على المستثمرين وتزيد من جاذبية اقتصاد قطر لرؤوس الأموال الأجنبية.

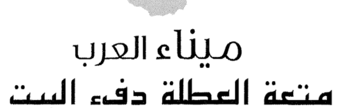
وبفضل تضافر جهود كافة القطاعات، استطاعت قطر أن تحتل المرتبة الثانية عربياً والثلاثين عالمياً في تقرير التنافسية العربية الثالث للعام 2007، وهذا يدفعنا إلى المزيد من العمل المشترك بين كافة القطاعات لتعزيز البنية الاقتصادية التي تقوم على أسس سليمة وقوية ترقى إلى مستوى التحديات والمنافسة.

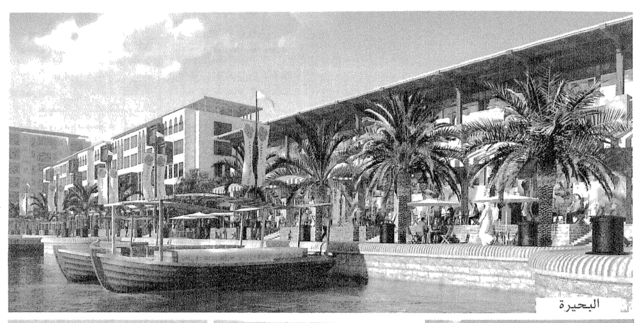
رابطة رجال الأعمال

ثم تحدث رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين الشيخ **فيصل بن قاسم آل ثاني فقال:**

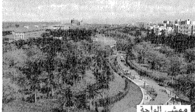
نرحب بكم أجمل ترحيب مشاركين في ملتقى قطر الاقتصادي الثاني الذي تحتضنه الدوحة، وتحت الرعاية الكريمة لـ الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير البلاد.

إنه من الطبيعي أن تشارك الرابطة في فعاليات ملتقى قطر الاقتصادي لإدراكها لأهميته في الترويج للاقتصاد القطري الذي

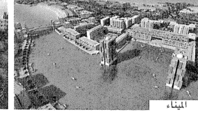




البحيرة



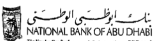
ممشى الواحة



الميناء

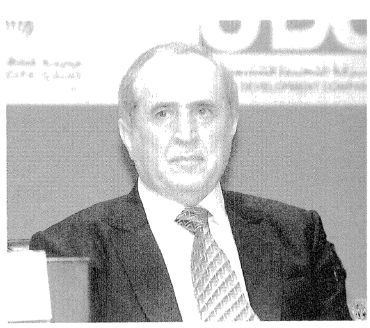


ميناء العرب









رؤوف أبو زكي: مستمرون في مسيرة التعريف بالاقتصادات العربية وتوثيق أواصر التعاون العربي

يشهد نمواً غير مسبوق نابعاً من خطة طموحة لتطوير وتحديث قطر بحيث تكون في مصاف الدول المتقدمة على مختلف الأصعدة.

حينما بادرنا بالمشاركة في الإعداد لعقد هذا الملتقى المهم بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال كنا نحرص على أن يحظى بحضور كثيف من دول عديدة لتحقيق الفائدة المرجوة منه في التعريف بالفرص الاستثمارية وتعزيز دور القطاع الخاص، واجتذاب المستثمرين العرب وبخاصة الخليجيين منهم للمساهمة في النهضة الاقتصادية بالدولة، وإننا سعداء اليوم بمشاركة نخبة كبيرة من كبار الشخصيات ورجال وسيدات الأعمال من أنحاء العالم العربي، الأمر الذي يؤكد على مكانة قطر في قلوب أشقائنا العرب.

وبناء على ذلك، فإن الملتقى سيكون مناسبة للتلاقي بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الضيوف والتشاور معهم وتبادل الآراء والخبرات. وهذا الأمر يتكامل مع الدور الذي تقوم به الرابطة في مجال إقامة علاقات تعاون مع رجال الأعمال في البلدان العربية والأجنبية، والمشاركة في مجالس الأعمال المشتركة، وكل ذلك بهدف خدمة مصالح القطاع الخاص القطري وتوسيع شبكة علاقاته، وفتح الآفاق أمامه في مجالات التبادل التجاري والتعاون الاستثماري.

وفي الختام أرفع آيات الشكر والتقدير لأمير البلاد لتفضله برعاية أعمال ملتقى قطر الاقتصادي الثاني. وأتقدم أيضاً بالشكر للسادة الوزراء والأشقاء ممثلي القطاعين العام والخاص وجميع المتحدثين والمشاركين من أرجاء الوطن العربي الكبير، راجياً من الله أن يوفقنا في مسعانا لزيادة التعاون الاقتصادي في ما بيننا لتحقيق أهدافنا ومصالحنا المشتركة.

مجموعة الاقتصاد والأعمال

وكان مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف أبو زكي** استهل جلسة الافتتاح بكلمة ترحيب وشكر لأمير الدولة ورئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ورابطة رجال الأعمال.

ثم تحدث عن الملتقى فقال: إن انعقاد ملتقى قطر الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي وبهذا الاهتمام المتكرر، والذي يشهد عليه اليوم الحضور الكبير ورفيع المستوى القطري والعربي، هو عنوان بارز لنجاحه الذي تحقق بالفعل منذ الخطوة الأولى واستمر ولأهميته المتنامية التي جعلت منه حدثاً سنوياً كبيراً على صعيد منطقة الخليج والعالم العربي. إنه بالفعل ملتقى الفعاليات الخليجية والعربية والدولية لمتابعة التطورات المتسارعة في أحد أقوى اقتصادات المنطقة نمواً وأكثرها وعداً، ولمتابعة فرص الأعمال والاستثمار الكبيرة والمتنوعة فيه.

وأهمية هذا الملتقى الحدث لا تكمن فقط في الحشد الكبير من المشاركين، الذي يتعدى الـ 1200 مشارك هذه السنة ومن النوعية العالية للمشاركة، وإنما أيضاً، كما في الملتقى الأول، من الإقبال الكثيف للقطاع الخاص على المشاركة. ورمزية هذا الإقبال لا تكمن في أنها تعكس الدور الفاعل والمتنامي للمبادرة الخاصة والاستثمار الخاص العربي في عملية النمو والتطور في المنطقة وفي قطر بالتحديد، وإنما أيضاً المهارة المتزايدة في إدارة الأعمال والاستثمار لدى هذا القطاع وموارده المالية الضخمة والمتنامية. وكل ذلك بالطبع هو نتيجة مباشرة للطفرة النفطية في السنوات الأخيرة كما أيضاً نتيجة جدية ونجاح جهود الإصلاح الاقتصادي وما آلت إليه من تطوير بيئة استثمارية أكثر ملاءمة لتطلعات القطاع الخاص العربي من أي وقت مضى.

وأضاف: "إن الاهتمام بما يجري في الاقتصاد القطري أمر طبيعي. فقطر التي كانت أيام الفورة النفطية الأولى من الدول السباقة في البرامج التنموية الناجحة، تقف اليوم على قاب قوسين من أن تصبح أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن أن ترفع طاقة إنتاجها من النفط إلى أكثر من مليون برميل في اليوم. وكل ذلك يعد بالمزيد من النمو السريع وباستمرار ورشة العمران الضخمة التي يشهدها كل قادم إلى البلد.

والعمران والتحديث في قطر يتعدى المصانع والمنشآت ومشاريع البناء والتطوير العقاري ليشمل الإنسان. ففي ظل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تنعم به البلد تعمل القيادة القطرية بالتوجيهات الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد على جعل قطر مركزاً ومقراً للثقافة والعلم في العالم العربي ومنطلقاً لتطوير الإنسان القطري والعربي لمجاراة متطلبات العالم الحديث.

وهل يستغرب بعد كل ذلك وفي ظل الانفتاح على حرية العمل الاقتصادي أن تكون قطر اليوم محط أنظار المستثمرين ورجال الأعمال والمصارف والشركات الكبرى وشركات الهندسة والمقاولات وكافة رجال الأعمال والمستثمرين والمتخصصين سواء في الدول العربية أم العالم الأوسع. وهل من المستغرب أن يكون هناك هذا الاهتمام والإقبال على المشاركة في ملتقانا اليوم؟

وختم: "إن مجموعة الاقتصاد والأعمال مستمرة في مسيرتها للتعريف بالاقتصادات العربية والترويج لها ولتوثيق أواصر التعاون والتكامل في العالم العربي. ولهذه الأغراض فإن المجموعة ماضية في تكثيف نشاطاتها في تنظيم الملتقيات التي تعود بالفائدة الكبيرة على مجتمع الأعمال والاقتصاد العربي. ولهذه الغاية فسيعقب ملتقى قطر الاقتصادي، ملتقيات في كل من الرياض وتونس والأردن والقاهرة وندعو الجميع للمشاركة في هذه الملتقيات القطرية الحيوية. ■

وزير المالية في حوار مباشر مع المستثمرين

تنويع الاقتصاد القطري والحفاظ على معدلات النمو

أكّد وزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالوكالة يوسف حسين كمال أن الاعتماد على النفط والغاز مخطط له أن يكون بنسبة 20 في المئة في العام 2015، وصفر في المئة في العام 2020، كاشفاً أن الحكومة بصدد جمع الجهات المعنية بالقطاع المالي تحت مظلة واحدة ممثلة بهيئة الرقابة المالية. وإذ أوضح أن التضخم ليس حالة فردية محصورة بقطر، أشار إلى أن الحكومة ستصدر قانوناً جديداً للضرائب قريباً تتحول بموجبه الضرائب من نظام الشرائح إلى ضريبة موحدة، وخفض الضرائب من 35 في المئة إلى 12 في المئة. كما أعلن الوزير كمال عن خطة الحكومة لتحويل قطر إلى مركز تحكيم دولي.

كلام الوزير كمال جاء خلال حواره المفتوح مع المشاركين في ملتقى قطر الذي أداره المحرر السياسي لشبكة (CNN) أوروبا / إنكلترا روبن اوركلي.

الوزير يوسف حسين كمال خلال الحوار المفتوح

استعرض وزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالوكالة يوسف حسين كمال تطور الاقتصاد القطري منذ العام 1995 حيث كانت دولة قطر تعيش أزمة اقتصادية ومالية حادة مع وصول ديونها الخارجية إلى 148 في المئة من الناتج القومي الإجمالي الذي كان لا يتعدى آنذاك 7,8 مليارات ريال. وقال: "كان لا بدّ من اتخاذ قرار بإعادة هيكلة مالية الدولة والقيام بعملية إصلاح اقتصادي شامل. والواقع أن الإصلاح ليس عملاً بسيطاً بل مؤلماً ويحتاج إلى قرارات جريئة وغير شعبية. فجرى اتخاذ قرارات بتقليص وظائف الدولة وخفض الإنفاق وتقليص الموازنة خصوصاً أن عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة انتج عجزاً متراكماً وصلت نسبته في بعض السنوات إلى أكثر من 20 في المئة من موازنة الدولة، وبالتالي استثمار الوفورات الناجمة عن هذه الإجراءات في تطوير المصادر الطبيعية خصوصاً الغاز والنفط".

وأضاف: "بالإرادة القوية، تمكنت قطر من تجنيد كافة طاقاتها السياسية والبشرية والمادية لإنجاح هذه الاستثمارات، وبعدها انتقلت إلى المرحلة الثانية في العام 2003 حيث استطاعت التغلب على العجز وخلق توازن ما بين النفقات والإيرادات. وبدأت الدولة بجني ثمار القرارات السابقة مع تدفق العائدات على خزينة الدولة، وباشرت ببناء احتياطات للمستقبل في موازاة تطوير البنية التحتية. ومع دخول الاقتصاد القطري في مرحلته الثالثة، كان لا بدّ من وضع ستراتيجيات ورؤى واضحة للمستقبل. وانصبّ اهتمامنا بالدرجة الأولى على تطوير البنية التحتية والتي ما زالت غير مواكبة للنمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال الأعوام الخمسة التي سبقت، ولا مع معدلات النمو المتوقعة للمستقبل. كذلك ركّزنا على ربط التنمية بالتعليم والصحة، فكانت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والتي تضم المدينة التعليمية التي تستضيف أفضل الجامعات العالمية. ورأينا أنه لا بدّ من توجيه الاستثمارات بالشكل الذي يوفّر وظائف بمستوى تطلعات خريجي هذه الجامعات. وفي هذا الإطار، نهدف إلى نقل التكنولوجيا إلى داخل دولة قطر من خلال توجيه جزء من استثماراتنا الخارجية نحو الاستحواذ على شركات خارجية تمتلك هذه التكنولوجيا. كذلك نستثمر في الأبحاث وتكنولوجيا المعلومات حيث تمّ إنشاء واحة

إيرادات الموازنة في العام 2020 تستغني كلياً عن النفط والغاز

مظلة رقابية موحّدة للقطاع المالي

العلوم والتكنولوجيا تحت مظلة مؤسسة قطر حيث تختص هذه الواحة بالعمل على جذب الخبراء والمساعدة في البحوث".

اعتمادية صفر

تنتهج قطر ستراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على مداخيل النفط والغاز، وبحسب الوزير **كمال** "تعتزم الحكومة القطرية أن تقلل الاعتماد على الدخل الناجم عن النفط والغاز في إيرادات الموازنة إلى ما بين 20 و25 في المئة في العام 2015 على أن تلغي هذه الاعتمادية بحلول العام 2020. كما تطرّق إلى بيئة الاستثمار موضحاً أن قطر أعادت النظر ببيئتها الاستثمارية من خلال انتهاج الانفتاح التدريجي وتهيئة القطاع الخاص المحلي لتقبل هذا الواقع الجديد. ولما كانت قطر عضواً في منظمة التجارة العالمية، فإنه يتوجب عليها تحرير العديد من القطاعات الاقتصادية بحلول العام 2013. ولا بدّ من إعادة النظر ببعض القوانين والتشريعات مع ضرورة تطوير الأنظمة الحالية.

وعلى الصعيد المالي، كشف الوزير **كمال** أن الحكومة بصدد جمع الجهات المعنية بالقطاع المالي تحت مظلة واحدة ممثلة بهيئة الرقابة المالية خصوصاً وأن هنالك حالياً 6 جهات تعمل في القطاع المالي وهي: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، بنك قطر المركزي، مركز قطر المالي، هيئة الأوراق المالية، وسوق الدوحة للأوراق المالية. وبوصوله في الحديث إلى مسألة التضخم، أشار إلى أن الاقتصاد القطري نما خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل 30 في المئة سنوياً، وفي ظل هذه النسبة من النمو واجهت الاقتصاد القطري مشاكل متعلقة بالتضخم والطاقة الاستيعابية. وعلى سبيل المثال، استقبل مطار الدوحة خلال العام 2006 نحو 9 ملايين راكب ومن هنا تبرز أهمية القرار الحكومي ببناء مطار جديد فضلاً عن إنشاء ميناء جديد للحاويات في ضوء التوقعات التي تشير إلى وصول عدد البواخر التي سوف تستقبلها موانئ قطر في العام 2013 إلى 5800 باخرة سنوياً. كما أن هناك نقصاً في القدرات الاستيعابية للمدارس والمباني التجارية والمساكن. وفي هذا السياق، أوضح أن الحكومة القطرية اتخذت قراراً ببناء 6 آلاف وحدة سكنية خلال العامين المقبلين بإيجارات ثابتة حيث تمّ منح الشركة المنفذة للمشروع أراض مجانية بشرط الحفاظ على مستوى ثابت للإيجارات. كما يجري تجهيز ألفي وحدة سكنية خلال العام الجاري لمتوسطي الدخل.

وفي ما خص أسباب التضخم، لفت الوزير **كمال** إلى أن نسبة التضخم وصلت إلى 11,5 في المئة، غير أن الجزء الأكبر من مؤشر التضخم مرتبط بضعف الدولار الأميركي الذي فقد نحو 30 في المئة من قيمته، فضلاً عن الارتفاع الكبير لأسعار مواد البناء جراء الطلب العالمي. فالتضخم إذاً ليس حالة فردية تنحصر بقطر. والواقع أن الإحصاءات تشير إلى أن قطر أرخص بنحو 20 في المئة من بعض الدول المجاورة، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية لناحية رخص المواد الغذائية. مشكلتنا الحقيقية هي العقار، وكنا في الواقع رفعنا رواتب موظفي الحكومة بنسبة 40 في المئة لتعويض الآثار الناجمة عن التضخم".

2,8 في المئة من الناتج المحلي للأبحاث والتطوير و9 مليارات دولار للمستشفى التخصصي

انطلاقاً من رؤية الأمير **حمد بن خليفة آل ثاني** للإنسان القطري، ستخصص الحكومة 2,8 في المئة من الناتج القومي الإجمالي للأبحاث العلمية. وكانت الشيخة **موزة بنت ناصر المسند** حرم الأمير أعلنت عن تأسيس المستشفى التعليمي التخصصي بقيمة 9 مليارات دولار قبل 3 أشهر، فضلاً عن تخصيص الأمير مبلغ 15 مليار دولار إضافية للتعليم والصحة. استثمارياً، ندرك أن مساحة قطر الجغرافية صغيرة نسبياً وأن جميع مواردها تنحصر في بقعة واحدة. لذا تقضي سياستنا الاستثمارية بالتوزيع الجغرافي لأصول الدولة وفق أسلوب استثماري موزع على جميع أنحاء العالم بدلاً من تركز الأصول في نقطة واحدة. كما نعمد إلى توزيع استثماراتنا قطاعياً بهدف خلق توازن نوعي وتقليص الاعتماد على النفط والغاز. كذلك نركّز على القيام باستثمارات ستراتيجية، وخير مثال على ذلك تملّك شركة ناقلات لتأمين نقل الغاز إلى الأسواق الخارجية. كما قمنا باستحواذ موانئ غاز حول العالم في بلجيكا وبريطانيا وهناك مرفآن قيد الإنشاء في البحر الأدرياتيكي قرب إيطاليا وفي الولايات المتحدة الأميركية، ونحن أيضاً بصدد تملّك شركات توزيع غاز حول العالم".

ورداً على سؤال حول الجاذبية الاستثمارية لدولة قطر، أجاب الوزير **كمال** أن "معدل النمو الاقتصادي حتى العام 2013 سيكون بأرقام مضاعفة. لكننا ندرك أنه بعد هذا التاريخ سينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 6 في المئة سنوياً. ونعمل منذ الآن على أن لا يقل متوسط النمو عن 9 في المئة بعد العام 2013. ولتحقيق هذا الهدف، نركز على تهيئة بيئة استثمارية ذات مستوى عالي. وإذا أخذنا في الاعتبار أن معدل إنتاج النفط والغاز والبتروكيميائيات مجتمعة سيعادل نحو 6 ملايين برميل من النفط يومياً في موازاة البيئة التشريعية والإصلاحات المتخذة، فإن المستثمر سيجد في قطر خير فرصة". ونوّه الوزير **كمال** بقانون الاستثمار الأجنبي في قطر الصادر في العام 2000 والذي سمح لغير القطريين بالتملّك بنسبة 100 في المئة في بعض القطاعات. وقال: "قمنا بتحويل قانون الاستثمار الأجنبي من قانون سالب إلى قانون موجب من خلال فتح جميع القطاعات باستثناء بعض القطاعات المحددة"، معلناً أن الحكومة ستصدر قانوناً جديداً للضرائب قريباً تتحول بموجبه الضرائب من نظام الشرائح إلى ضريبة موحدة وخفض الضرائب من 35 في المئة إلى 12 في المئة".

خفض الضريبة من 35 إلى 12 في المئة

مشاريع إسكانية بمعدلات إيجار ثابتة لكسر حدة الاختلال في قطاع السكن

وخلال الحوار المفتوح مع المستثمرين، أعلن الوزير **كمال** عن خطة الحكومة لتحويل قطر إلى مركز تحكيم دولي مشيراً إلى أن "مركز قطر المالي يضم حالياً هيئة قضائية وهيئة تحكيمية تضمان أفضل القضاة في العالم. ونهدف إلى توسيع نطاق عمل هاتين الهيئتين لمعالجة ليس فقط المعاملات الداخلية، بل أيضاً جميع المعاملات الخارجية". ■

عهد الإنسان

خصص الوزير **كمال** جزءاً من حديثه للإضاءة على ستراتيجية قطر التنموية والاستثمارية، مشيراً إلى "أنه



من اليمين: الوزير يوسف حسين كمال، عيسى ابو عيسى، رؤوف أبو زكي، الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، حسين الفردان، علي العمادي، الوزير عبد الله العطية، الشيخ نواف بن ناصر آل ثاني وناصر الأنصاري

تكريم 6 شركات قطرية رائدة

كرّمت مجموعة الاقتصاد والأعمال، على هامش "ملتقى قطر الاقتصادي الثاني"، 6 شركات قطرية رائدة في ميادين نشاطاتها، وذلك تكريساً لتقليد درجت عليه المجموعة بتخصيص جائزة باسمها تحمل دائماً شعار "الريادة". وقام بتسليم الجوائز للمكرّمين رئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ **حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**، ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف أبو زكي**، وشاركهما في ذلك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري **عبد الله بن حمد العطية** ووزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالوكالة **يوسف حسين كمال**.

وتمّ منح جوائز "الريادة في قطر" لكوكبة من المؤسسات الاقتصادية هي:

1– شركة الفيصل القابضة التي يحفل سجلها بعدد من المشاريع الرائدة في قطر وفي الخارج. وقد بناها مؤسّسها ورئيسها بجدارة وطموح، إلى جانب دعمه للتعليم وشغفه بالتراث العربي والإسلامي. وقد تسلّم الجائزة رئيس الشركة الشيخ **فيصل بن قاسم آل ثاني**.

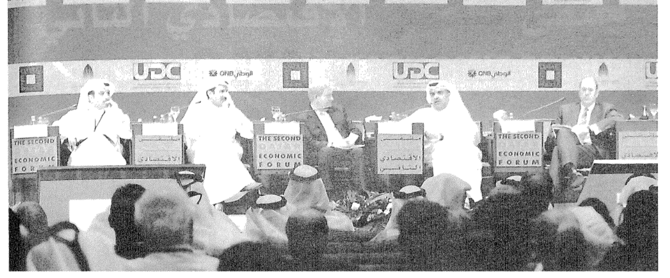
2– بنك قطر الوطني، وهو البنك الأول والرائد في قطر. تاريخه حافل بالنموّ المطرد والتطوّر المستمر حتى غدا المصرف الشامل بقاعدة مالية متينة، ورؤية طموحة للمستقبل في قطر وخارجها. وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي بالوكالة **علي شريف العمادي**.

3– مجموعة الفردان، وهي تحمل 52 عاماً من الإنجاز والتطوّر وبصمات بارزة في قطاعات عدّة. إنّها مجموعة الفردان عنوان السمعة والتميّز بقيادة رئيسها **حسين الفردان** الذي انتقل من تجارة اللؤلؤ إلى تحقيق حلمه في "جزيرة اللؤلؤة" عبر الشركة المتحدة للتنمية التي يرأس مجلس إدارتها. وتسلّم الجائزة رئيسها **حسين إبراهيم الفردان**.

4– شركة ناصر بن خالد القابضة هي من أوائل الشركات، واستشرفت في وقت مبكر تطوّر المجتمع القطري. أسّسها المغفور له الشيخ **ناصر بن خالد آل ثاني**، فبنى مجموعة من الشركات الناجحة ليتولّى لاحقاً منصب أول وزير للاقتصاد والتجارة في قطر. ويتابع الجيل الثاني حمل الأمانة. وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ **نواف بن ناصر آل ثاني**.

5– شركة الديار القطرية للاستثمار والتطوير العقاري، وهي شركة رائدة بل شركة القيادات الشابة الطموحة. فلقد احتلت موقعاً متميّزاً في فترة أقل من سنتين، هي وراء مشروع الـ"لوسيل" العملاق، ولها استثمارات كبيرة ومميّزة في قطر وخارجها. تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي المهندس **ناصر الأنصاري**.

6– شركة السلام الدولية، هي الوحيدة في قطر التي انتقلت من العائلية إلى شركة مساهمة مدرجة أسهمها في بورصتي الدوحة ودبي، ما يعكس كونها شركة قطرية ذات نشاط إقليمي يتوزّع على بلدان عدّة. من أقدم الشركات في قطر بدأت متواضعة مع مؤسّسها المرحوم **عبد السلام أبوعيسى** وأخذت تتطوّر وتتنوّع نشاطها في مجالات عدّة. وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة **عيسى عبد السلام أبوعيسى**. ■



الجلسة الأولى، من اليمين، د. جيرارد ليونز، ناصر الأنصاري، روبين أوكلي، الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، علي شريف العمادي

ملتقى قطر الاقتصادي الثاني: خلاصات واستنتاجات

اشتمل الملتقى على سبع جلسات عمل خلال يومين جاءت متكاملة من حيث تغطيتها لكافة المواضيع والقضايا المتعلقة بالاقتصاد القطري والسياسة الاقتصادية وفرص الاستثمار في مختلف القطاعات. وبعد جلسة الافتتاح التي تحدث فيها رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ **حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**، ونائب رئيس مجلس الوزراء **عبدالله العطية**، ورئيس رابطة رجال الأعمال القطريين، كان لا بدّ أن تتناول جلسة العمل الأولى الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري، وتبع ذلك جلسات تناولت بيئة الاستثمار في قطر والدور المستقبلي للقطاع الخاص وثم سياسات ومشاريع تطوير قطاع النفط والغاز، والخطوات الجارية لبناء اقتصاد المعرفة في قطر، ومستقبل قطر كمركز مالي إقليمي، واتجاهات تطوير الحركة العقارية ومشاريع التطوير العقاري والفرص الاستثمارية التي تتيحها، وأخيراً كان عرضاً شاملاً لخطط ومشاريع تطوير البنية التحتية لمجاراة التوسع السريع في الاقتصاد القطري.

الاستخلاصات الأساسية

ويمكن التوصّل إلى عدد من الاستخلاصات الأساسية التالية في ضوء ما جرى في الملتقى:

أولاً: أن قطر تتمتع بمقدرات تنموية ضخمة تنطلق بالطبع من الموقع الذي ستحتله مع بداية العقد المقبل كأكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ولكنها تشمل أيضاً الخطط الجاري تنفيذها لجعلها مركزاً إقليمياً للمال والمصارف واقتصاد المعرفة والعلم والثقافة.

ثانياً: هناك رؤية واضحة لدى كافة المسؤولين والقيمين على السياسة الاقتصادية والتنموية تشمل كافة تفاصيل ما سيكون عليه الاقتصاد القطري في المستقبل ودوره الإقليمي والعالمي وكافة الأهداف الموضوعة في هذا المجال. وهناك أيضاً ترابط دقيق وربما فريد على نطاق دول الخليج بين الرؤية الاقتصادية الشاملة وأهدافها المرحلية والنهائية وبين ما يجري تنفيذه وتخطيطه على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات.

ثالثاً: لن تواجه قطر أية عقبات تمويلية في تحقيق رؤيتها التنموية الطموحة، خصوصاً أن طاقة إنتاج النفط والغاز المسال ستوازي أكثر من 6 ملايين برميل نفط في اليوم في السنوات الأولى من العقد المقبل. والخطط الموضوعة تشمل إنفاق أكثر من130 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة على مشاريع التنمية والتطوير، وهو ما يوازي نحو 68 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر في 2006. وهناك أيضاً القدرات التمويلية المتعاظمة لدى القطاع المصرفي والقطاع الخاص عامة.

رابعاً: وبالعلاقة مع ما سبق، فإن هناك خطوات متتابعة ومتسارعة لتطوير وتحسين بيئة الاستثمار في قطر وانفتاحاً واسعاً على الاستثمار الأجنبي، حيث تمّ مؤخراً توسيع المجالات المتاحة لدخول هذا الاستثمار ليشمل معظم القطاعات والأنشطة وباستثناءات محددة جداً. ويدعم كل ذلك الاستقرار السياحي والأمني والمالي والنقدي والتوجه السريع نحو المزيد من الشفافية وتطبيق معايير الحوكمة.

خامساً: في ضوء جميع الاعتبارات أعلاه، فإن قطر مرشحة كأحد الاقتصادات الخليجية قوة في العقد المقبل وأفضلها من حيث الجمع بين الانفتاح والحداثة والتنوع الاقتصادي والبيئة المريحة لممارسة الأعمال والاستثمار.

جلسات العمل

ويتلخص أهم ما تضمنته جلسات الملتقى من معلومات وأفكار ومناقشات بما يلي:

أولاً: الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري: بعد التحول الجذري في مسار الاقتصاد القطري خلال السنوات العشر الأخيرة ومعدل النمو السريع بل القياسي إذ إن السياسة الاقتصادية تركز الآن على تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال

خطة واضحة لتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى جانب قطاع النفط والغاز. وكذلك العمل على تطوير الكفاءات البشرية التي تشكّل القاعدة الأساسية للبناء الاقتصادي المتطور. ويأتي تطوير القطاع المالي وبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز دور القطاع الخاص في أولويات خطوات التنويع الاقتصادي.

ثانياً: بيئة الاستثمار والدور المستقبلي للقطاع الخاص: هناك دور أساسي للقطاع الخاص في النهضة الاقتصادية في قطر وبينما يؤمن القطاع الخاص في الدول المتقدمة نحو 85 في المئة من فرص العمل فإن دوره في قطر والعالم العربي إجمالاً لم يزل محدوداً في هذا المجال، وبالإضافة إلى ما توفره الحكومة من حوافز متزايدة وبيئة استثمارية مميزة واستقرار مالي ونقدي فإن على القطاع الخاص أن يعزز دوره الاقتصادي من خلال التركيز على المزايا التنافسية وتطويرها واستغلالها ووضع خطط النمو المستقبلية الواضحة وبناء تحالفات ستراتيجية طويلة الأمد والدخول في مجال الصناعة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد أساليب الحوكمة الصحيحة والتركيز دائماً على تحسين الأداء. ويعتبر قطاع الخدمات المالية وإدارة الأصول من القطاعات الواعدة في قطر خصوصاً من حيث ما سيخلقه النمو السريع المستمر من فرص مهمة للتمويل وطلب على خدمات إدارة الثروات، كما أن نمو التسليف في قطر لم يزل بطيئاً مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعد بتوسع القطاع المصرفي مستقبلاً. وسيكون لمركز قطر المالي وبيئة العمل والتشريعات العصرية التي يتم تطويرها من خلال هذا المركز دور كبير في تطوير الخدمات المالية.

ومع ذلك، لا تزال في قطر بعض العوائق الاستثمارية وأهمها نقص الموارد البشرية وقيود العمل ومسألة الكفيل والحدود الموضوعة على الملكية الأجنبية والوقت الذي تستغرقه عملية إصدار التراخيص وإنهاء المعاملات.

ثالثاً: الغاز والنفط وخيارات المستقبل: ستستفيد قطر مستقبلاً من استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة خصوصاً وأنه من المتوقع أن يتم تأمين 80 في المئة من هذا الطلب من النفط والغاز والفحم الحجري، وستصل طاقة إنتاج النفط في قطر إلى أكثر من مليون برميل يومياً في العام 2010. وقد أصبحت قطر أكبر مصدّر للغاز المسال في العالم في 2006 حيث أنتجت 31 مليون طن. وهذا الإنتاج سيصل إلى 77 مليوناً في العام 2010.



الحضور في إحدى جلسات الملتقى

وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة مشاريع النفط والغاز فإن هناك أهمية متزايدة لتوفر التمويل اللازم لهذه المشاريع. ومن المتوقع أن تصل استثمارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مشاريع النفط والغاز إلى 395 مليار دولار منها 253 ملياراً في دول الخليج.

وأعلن في هذا المجال عن إنشاء شركة قطر للبترول الدولية التي لم تزل في طور التنظيم والتوظيف، والهدف منها التوسّع استثمارياً في الخارج وعلى كافة مستويات قطاع الطاقة العالمي.

رابعاً: الاستثمار في قطاع المعرفة: هناك تحول تشهده منطقة الخليج في دور الدولة من المنظم إلى المشرف في قطاعات عدة ومنها التعليم والصحة حيث مُنح القطاع الخاص دوراً أكبر. والتحدي الأكبر هنا هو في المواءمة بين دور القطاع الخاص وتطبيق مناهج التعليم التي تحتاجها مجتمعات الخليج. وهناك اليوم أهمية كبيرة للعمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة والتي يجب أن تستحوذ على حيز مهم في البرامج التعليمية. وعلى الدولة في هذا السياق أن تساهم في توفير المعلومات الضرورية لإنجاح تطبيق تكنولوجيا المعرفة.

وكان هناك تركيز على وعي قطر لأهمية الاستثمار في قطاع المعرفة وقيامها باستقطاب المؤسسات والجامعات العالمية المرموقة وكذلك إنشاء واحة العلوم والتكنولوجيا التي تهدف إلى تعزيز أنشطة الأبحاث العلمية.

خامساً: مستقبل قطر كمركز مالي إقليمي: يرتكز الدور المالي الذي تهدف قطر إلى لعبه إقليمياً على مركز قطر المالي الذي تأسس في العام 2005 كهيئة مالية مستقلة تمنح تراخيص العمل للمؤسسات المالية والمصرفية. ويتبع المركز لمجلس الوزراء ويهدف من خلال التشريعات واللوائح التنظيمية التي وضعت له إلى تسهيل إنشاء المؤسسات فيه. وتكمن أهمية المركز في تناميه المستمر حيث منح 50 رخصة لمؤسسات مالية حتى الآن مقارنة مع 36 رخصة في 2005–2006.

وتعمل قطر لإنجاح سياستها للتحول إلى مركز مالي إقليمي على مقومات عدة منها مراعاة المعايير الدولية، ومنح المستثمرين الأجانب حق تملك 100 في المئة من المؤسسات وإيجاد هيئة مستقلة لبت النزاعات وإرساء قواعد الشفافية.

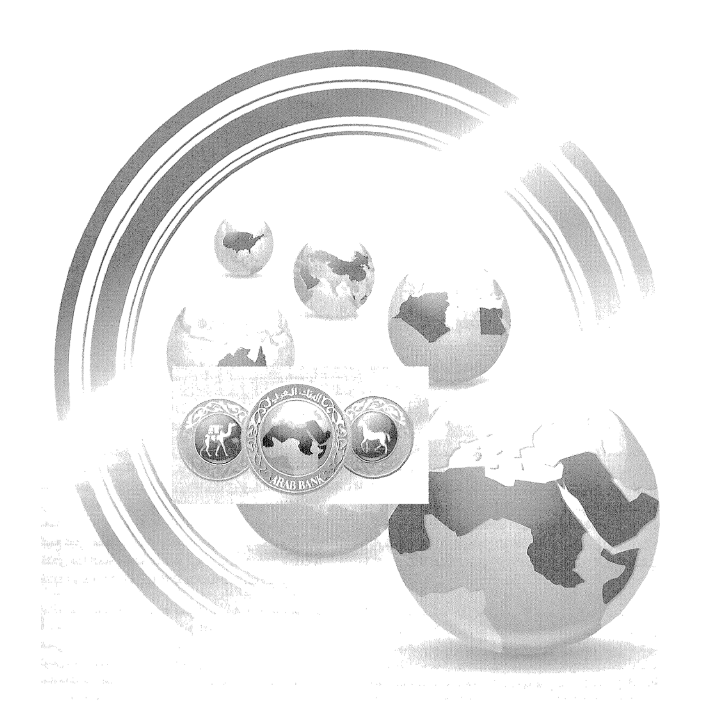
والفورة المالية في منطقة الخليج توفر بحد ذاتها الفرص الكبيرة لنمو دور قطر كمركز مالي خصوصاً من حيث ما تشهده المنطقة من نمو في حجم التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والاستثمار في الشركات الخاصة.

سادساً: التطوير العقاري: هناك مجموعة من المشاريع العقارية الكبيرة في قطر منها مدينة لوسيل ومدينة الوعب ومدينة الطاقة ومشروع تطوير الخور، إضافة إلى مشروع اللؤلؤة وغير ذلك.

ويواجه قطاع التطوير العقاري صعوبات وتحديات عدة أهمها النقص في اليد العاملة ومواد البناء والارتفاع الحاد في أسعار هذه المواد وتحديات تأمين الخدمات اللوجيستية للمشاريع.

كما أن شركات التطوير العقاري تعاني من نقص حاد في الكوادر المؤهلة والاستشاريين وهي تواجه محاذير عدم دراسة المشاريع بشكل متكامل يتوخى الاستمرارية لهذه المشاريع.

غير أن ما أقرته الحكومة من تأمين مساكن بإيجارات ثابتة لذوي الدخل المتوسط والمحدود سيساهم العام المقبل ولو نسبياً في كسر حدة الاختلال، وبالتالي التخفيف من غلواء معدلات الإيجار. ■


البنك العربي
ARAB BANK



الجلسة الافتتاحية، من اليمين: د. فرنسوا باسيل، رؤوف أبو زكي، رياض سلامة، الرئيس فؤاد السنيورة، وعبد الرحمن العطي

في حضور 700 مشارك من 19 بلداً

منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ 15 رسالة دعم عربي إلى لبنان

شكل إنعقاد منتدى الاقتصاد العربي في دورته الخامسة عشر في بيروت وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة نجاحا كبيرا بحد ذاته. وتكرّس بذلك الدور الذي يلعبه المنتدى على مستوى المنطقة كمنبر اقتصادي أساسي يجمع كبار أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص. ومثّل المنتدى هذا العام رسالة دعم عربية واضحة للبنان تجلّت في تجديد المرجعيات العربية الاقتصادية التزامها الوقوف الى جانبه للخروج من مصاعبه والعودة الى مناخات النمو التي سادت قبل إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وحرب تموز 2006. وعبّر المشاركون العرب من مسؤولين رسميين ومستثمرين، والذين شاركوا بكثافة نوعية، عن رغبتهم برؤية اللبنانيين يتخطون المواقف التي يراوحون فيها لئلا يفوّتوا فرصة الإستفادة من الإزدهار الاقتصادي التي تعيشها المنطقة.

"لم يكن العام 2006 سهلاً على لبنان وشعبه واقتصاده واستقراره، لكننا لن نقف مكتوفي الأيدي وسنعمل معكم على تخطي آثار الحرب". بهذه العبارة بدأ الرئيس **السنيورة** كلمته متوجهاً إلى المسؤولين ورجال الأعمال العرب. وأضاف أن جهود الحكومة لم تتوقف في مجال استعادة النهوض على إنجاز عمليات الإغاثة، واحتضان المواطنين المهجّرين، بل سارعت في عمليات التعويض وإعادة الإعمار. وقال: "عمدنا في المرحلة الثانية إلى تركيز جهودنا على إعادة تنشيط مختلف القطاعات الانتاجية من أجل تحفيز النمو وإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني". وأشار إلى أن الحكومة أقرت برنامجاً لتحفيز النهوض الاقتصادي وتم اعتماد بعضه، ويبقى البعض الآخر بانتظار الإقرار عبر المؤسسات الدستورية المعنية. وشرح أن برنامج النهوض اعتمد سلةً من الإجراءات والحوافز على مختلف الأصعدة المالية والضريبية والتشريعية والتسويقية، وأهمها الدفع باتجاه التطوير والاستيعاب، ومنها مشاريع القوانين والإجراءات التي أعدتها الحكومة لدعم عمل المؤسسات الاقتصادية وتعزيز صمودها وتغطية جزء من خسائرها وتشجيعها على المبادرة لتعزيز الحركة الاقتصادية. وأضاف أنه يوجد أيضاً إجراءات تؤدي إلى توفير التمويل الميسّر وطويل الأجل للمؤسسات الاقتصادية وتحديداً المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وأضاف **السنيورة** أن الحكومة سارعت في خضمّ ذاك المخاض الكبير إلى الإعداد لعقد مؤتمر "باريس 3" لدعم الاقتصاد اللبناني حيث نالت سياسة الحكومة الاقتصادية والإصلاحية التي عرضتها من خلال ورقتها إلى المؤتمر تأييداً كاملاً وحصل لبنان بقطاعيه العام



جانب من الحضور

والخاص على هبات وقروض ميسّرة بلغت قُرابة 8 مليارات دولار، لمساندة المالية العامة ولمواجهة العجز والدّين. وهذا ما سيمكن الحكومة من تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري والمالي الذي تضمنه بيانها الوزاري في يوليو 2005. وشدّد **السنيورة** على أهمية الإصلاح في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي واعتبره أمراً أساسياً لأي حكومة راغبة في بناء قاعدةٍ جديدة متطورة وتنافسية قوية لاقتصادها المحلي. وتحدث عن البرنامج الإصلاحي للحكومة اللبنانية والذي يستند إلى مجموعة محاور رئيسية هي السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها والإصلاحات وتطوير الأسواق المالية، وإصلاحات القطاع الاجتماعي والخصخصة وإجراء التصحيح المالي الهادف إلى تقليص العجز والدين العام وتحصين السياسة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتأمين الدعم الدولي. أما في الشأن الاقتصادي العربي فقال أنه نظراً للكفاءة والتجربة والفُرَص المُتاحة، تقف المنطقة على عتبةٍ قفزةٍ اقتصاديةٍ وتنمويةٍ شاسعة الآفاق، لكن يجب أخذ ثلاثة أمور في الاعتبار هي الاستقرار الاجتماعي والأمني، الانتصار لفكرة الدولةِ الحامية والناهضة، والعلاقات الحسنة.

نزيف الاستثمارات العربية

ومن منظور عربي للأوضاع الإقتصادية والسياسية في المنطقة، تحدث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية **عبد الرحمن العطية** فقال: إذا كانت منطقة دول مجلس التعاون تشهد حالة من الازدهار الاقتصادي والمالي بفعل الوفرة المالية، فإن مناطق أخرى من المنطقة تواجه ظروفاً صعبة، الأمر الذي يتطلب الاستفادة من الفرص المالية والاستثمارية المتوافرة. ولكن تحقيق ذلك مرهون بمدى توفر بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة وتتسم بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لتسهم هذه الوفرة المالية في خدمة الاقتصاد العربي. واعتبر أن تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية وأمنية وتحسين البيئة الاستثمارية في مناطق الوطن العربي من شأنه أن يؤدي إلى تكامل اقليمي بين دول الوطن العربي، كما أن توفير بيئة استثمارية جيدة أمام القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي إنما يعد من أهم شروط تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات العربية منها والأجنبية، فضلاً عن المحافظة على استقرار رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية في محيطها بدلاً من أن تتدفق لتصب في شرايين الاقتصادات الأجنبية.

وقال **العطية** إن قارىء الخريطة الاقتصادية العربية يجد أنها تعاني من نزيف مستمر وتدفق سريع لرؤوس الأموال العربية بفعل تحول البيئة الاستثمارية العربية إلى بيئة طاردة لا جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية على السواء. وفي الوقت الذي يبلغ حجم الاستثمارات العالمية نحو 865 مليار دولار فإن حصة وطننا العربي لا تتجاوز 1 في المئة فقط، وهي أقل من حصة أفقر الدول الأوروبية كإسبانيا وايطاليا.

وبعد أن عرض **العطية** لتجربة مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي، أشار إلى الانجازات على صعيد المسار الاقتصادي، وخلُص إلى بعض المقترحات التي تسهم في تحسين قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار وأبرزها: تطوير قنوات استثمارية ملائمة لمعطيات الاقتصاد العربي، تطوير التعليم وتأهيل الموارد البشرية، المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، تبني قواعد للشفافية والمساءلة، الابتعاد عن البيروقراطية، سرعة إنجاز المعاملات باستخدام التقنيات الحديثة، توفير بيئة قانونية وإدارية ومالية وقضائية نزيهة ومستقلة وآليات ميسرة لحل الخلافات التجارية الاقتصادية.

دعم القطاع الخاص اللبناني

في المقابل، عدّد حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** الإجراءات التي اعتمدها المصرف المركزي لتخفيض الآثار السلبية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي وأبرزها: تطويل آماد مستحقات القطاع الخاص، تأجيل دفع القروض المدعومة الفوائد وإعادة جدولة



الوزير علي النعيمي







رياض سلامة

الشيخ سالم العبد العزيز الصباح

القروض المتعثرة، واستعمال الاعفاءات من الاحتياطي الإلزامي لتحفيز القروض الممنوحة من المؤسسات الدولية للمصارف اللبنانية التي تختارها هي من أجل قروض القطاع الخاص. أما في ما يتعلق بالأضرار المباشرة فقال إن مصرف لبنان أعد تعميماً يمنح قروضاً للمصارف تغطي 60 في المئة من الأضرار المباشرة على أن يتحول هذا القرض إلى منحة للمتضرر. ويشترط هذا التعميم قيام المصارف بإقراض 20 في المئة من كلفة الضرر المباشر وإعادة جدولة القروض القائمة لفترة متوسطة وبفائدة منخفضة.

واعتبر سلامة الأوضاع النقدية في لبنان مستقرة وأن القطاع المصرفي يشهد نمواً بحدود 7 إلى 8 في المئة، مشيراً إلى استقرار فوائد الليرة على سندات الخزينة وفوائد الدولار على اليوروبوند. كذلك فإن الفوائد المعمول بها على الدولار لدى المصارف اللبنانية قريبة من الفوائد العالمية وتتراوح ما بين 5 و6 في المئة حسب المبالغ المودعة. وأكد على توفر هدوء في سوق القطع والتزام لبنان باستقرار سعر صرف الليرة وبإمكانيات مصرف لبنان، متوقعاً استقرار الفوائد وتحركها ضمن هوامش الفوائد العالمية نفسها. وأشار إلى بدء تحسن مالية الدولة مع بدء تنفيذ تعهدات "باريس 3" متوقعاً نمواً تفوق نسبته 2 في المئة خلال العام 2007 مع نسب تضخم لا تتعدى 4 في المئة إذا بقيت الأحوال السياسية على حالها. ورأى سلامة أن تطوير الثروة الوطنية وتحسينها يتطلب العودة إلى الهدوء السياسي وإلى تنفيذ الاصلاحات التي تخفض حجم القطاع العام وحجم العجز السنوي وتضبط المديونية العامة وتناميها. وختم بالتشديد على أنه إذا أردنا أن نحفّز الاستثمار وأن نؤمن فرصاً للعمل ونعزز الثروة الوطنية، علينا أن نبني الاستقرار السياسي ونقر بالإصلاح الاقتصادي.

الاستفادة من الفورة

أما رئيس جمعية مصارف لبنان د. فرنسوا باسيل فشدّد على أهمية توجّه الاستثمارات العربية إلى القطاعات التي من شأنها رفع مستوى الإنتاجية، وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة، عوضاً عن حصر معظم التوظيفات في مجالات غير منتجة، كالعقارات والمضاربات في البورصة. وقال أن هناك ارتياحاً إزاء عمليات التصحيح التي جرت في البورصات العربية خلال العام الماضي وشدّد على ضرورة أن يصبح هذا التصحيح منطلقاً لترشيد الأسواق ونضوجها بحيث تصبح أحد مصادر التمويل للشركات، ومكاناً سليماً لتداول الأسهم والسندات وتسييلها، وبحيث تلعب الأسواق المالية دورها الصحي في تنشيط الاقتصاد، فلا تغدو ظاهرة غير صحيّة.

وركّز على أن اللبنانيين يخشون أن يفوّت بلدهم فرصة الاستفادة من الفوائض المالية العربية الناجمة عن الفورة النفطية، خصوصاً أن هذه الفوائض تتحقّق في فترة يبدي فيها أصحاب الرساميل العربية رغبة واضحة، بل حرصاً جليّاً على توظيف أموالهم داخل دول المنطقة والجوار، وأن لبنان كان ولا يزال يشكّل

العلاقات البريطانية- العربية

وبشكل متزامن مع التطورات الاقتصادية في المنطقة تزداد قوة العلاقات البريطانية العربية والدليل هو ارتفاع الصادرات. ويقول عن هذه العلاقات رئيس الغرفة العربية-البريطانية للتجارة والصناعة سير روجر تومكيز، إن الشراكة بين بريطانيا والبلدان العربية باتت أكثر صلابة وأعمق من السابق. ولفت إلى وجود نحو 200 ألف بريطاني يعملون ويقيمون في دبي، معتبراً ذلك دلالة على قوة العلاقات. ولفت تومكيز إلى أن مهمة الغرفة العربية البريطانية هي تحديد السبل الرامية إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين بريطانيا والبلدان العربية.



سير روجر تومكيز



الجلسة الأولى، من اليمين: د. هلال الطويرقي، الوزير بدر مشاري الحميضي، د. علي الزميع، ود. كمال حمدان

بيئة مفضّلة لاستيعاب المدّخرات والفوائض المالية والاستثمارات العربية. وتمنّى أن يدرك القادة السياسيون في لبنان حجم الخسارة الكبيرة التي قد يتكبّدها وطنهم من جرّاء إطالة الأزمة السياسية وانتظار الحلول من الخارج، عوضاً عن حزم أمرهم ومعاودة الحوار الوطني بلا شروط مسبقة، سعياً إلى التوافق على الحلول الناجعة لإخراج البلد من الشلل الاقتصادي القائم. وأعلن **باسيل** أن القطاع المصرفي اللبناني لا يزال، بفضل ديناميكيته وخبرته وقدرته على التكيّف والتطور، يحقّق نمواً لافتاً. ففي العام 2006، ومقارنة مع العام 2005، زاد مجموع موجودات هذا القطاع بنسبة 8,3 في المئة، كما زاد مجموع ودائعه بنسبة 6,5 في المئة، ومجموع تسليفاته للاقتصاد الوطني بنسبة 11,6 في المئة، فيما ارتفع مجموع الأموال الخاصة للمصارف بنسبة 36 في المئة. ولفت إلى اتساع شبكة انتشار المصارف، في الداخل والخارج، وزيادة عدد الموارد البشرية، لا سيما من أصحاب الشهادات الجامعية (57 في المئة من المجموع)، إضافة إلى تحقيق المزيد من التقدم على صعيد تحديث آليات العمل المصرفي، والالتزام بمعايير الملاءة الدولية، وتنويع المنتجات والخدمات، والنفاذ إلى عدد أكبر من الأسواق الإقليمية والدولية.

مستقبل عربي واعد

أما مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف أبو زكي** فنوّه بأهمية انعقاد المنتدى في "ظروف استثنائية" ما يشكل تحدياً ونجاحاً في آن. واعتبر انعقاد المنتدى تعبيراً عن ثقة اللبنانيين كما ثقة العرب بمستقبل لبنان ورسالته وباستمراريته ودوره المميز في المنطقة. واعتبر أنه من غير المستغرب أن يلقى لبنان التعاطف والاحتضان العربيين اللذين شهدهما أيام الحرب الأخيرة ولم يزل منذ انتهائها، والذي يشمل التعاون السياسي، والتقديمات الاجتماعية الكبيرة لمتضرري الحرب، والدعم المتمثل بشكل خاص بالقروض والهبات التي وعدت أو تقدمت بها دول عربية عدة لمباشرة إعادة الإعمار، والودائع السعودية والكويتية الجديدة لدى البنك المركزي لدعم الاستقرار النقدي، وغير ذلك. وأضاف ان الأعوام الأخيرة شهدت تطورات وتحولات غير مسبوقة في الاقتصاد العربي وضعته على مسار جديد وواعد. فالتغير الهيكلي في أسواق النفط وما نتج عنه من ارتفاع حاد في الأسعار، قلب الأوضاع المالية والاقتصادية في دول الخليج رأساً على عقب وطاول الدول العربية الأخرى وإن بنسبة أقل. وأطلقت الفورة النفطية مرحلة جديدة في دول الخليج فتحققت نسب نمو قياسية أحياناً وتسارعت مشاريع وخطط التنمية والتطوير الضخمة بحيث يقدر الإنفاق المخطط والمتوقع عليها التريليون دولار في السنوات الخمس المقبلة. أما شرارة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي بدأت بوادرها الجدية منتصف العقد الماضي، فقد تطورت إلى مسيرة قوية شملت أكثرية الدول العربية وأنتجت بيئة أعمال واستثمار مشجعة.

ثروات المنطقة

تتمتع المنطقة بثروات هائلة تبدأ بالبترول وتضم الغاز والمعادن، لكن هذه الثروات بشكلها الحالي الخام لا تفي بحاجات التنمية المستدامة فأسعارها وكمية إنتاجها تتذبذب من عام الى آخر، في حين من المفترض أن تتطور اقتصادات الدول العربية بشكل مستقل عن مداخيل هذه الموارد. لذلك يقول وزير البترول والثروة المعدنية السعودي **علي بن إبراهيم النعيمي** ان الدول العربية أمام تحدٍ يتمثل في كيفية استغلال هذه الثروات الطبيعية للحصول على القيمة المضافة وإنشاء صناعات ومشاريع جديدة مرتبطة بها ولا تكون عرضة للتقلب من وقت إلى آخر بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة المطلوبة. أما وزير المالية في الكويت **بدر مشاري الحميضي** فأكد على أهمية استخدام الفوائض في التنمية المستدامة مشيراً إلى أن هذه الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع الأسعار النفطية هي مرحلية ومؤقتة. وأوضح أنه يجب ألا تستخدم كلمة فوائض مالية وفوائض نفطية لأنه فعلياً لم تكن هنالك أي فوائض مالية أو نفطية، إذ إنها وفرة مالية ونفطية مرحلية ومؤقتة. الدلالة على ذلك، على سبيل المثال، ما حصل في الكويت على مدى ثلاثين عاماً من العام 1975 إلى العام 2005، كان هنالك سبعة عشر عاماً من العجز وثلاثة عشر عاماً من الفائض، وإذا تمّ جمع مقدار الفوائض مع مقدار العجوزات نجد أن



الجلسة الثانية، من اليمين: د. حسام المستكاوي، فيصل العيار، د. محمد حلايقة، د. مختار الخطاب ونبيل عيتاني

هناك عجزاً خلال هذه السنوات يقدر بأكثر من 20 مليار دولار.

وحول سبل استخدام الوفرة المالية في المنطقة أشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في مجموعة عارف الاستثمارية د. **علي الزميع** إلى أن حجم الوفرة يجب أن يساهم في تأسيس قاعدة اقتصادية للدول العربية أو على الأقل للدول الخليجية بشرط أن تتوفر رؤية اقتصادية واضحة المعالم منبثقة ومدعومة بقرار وإرادة سياسية واضحة على مختلف المستويات "السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع". ويضيف رئيس مجلس الإدارة في مجموعة الطويرقي للصناعات الحديثة، د. **هلال بن حسين الطويرقي** أن الوفرة الحالية يصلح تسميتها بالطفرة وهي تهتم بالمشاريع العمرانية والمدن الإقتصادية والإلكترونية وليس الإنسانية، إذ يجب أن تستثمر هذه الفوائض في قطاعات حيوية كالخدمات والأمن الغذائي العربي والتعليم والصحة والزراعة والصناعة ما يؤدي إلى إنشاء اقتصاد عربي متكامل. مشيراً إلى أن البطالة في الدول العربية تؤدي إلى خلق الإرهاب وتغذيته. واقترح إنشاء جامعة اقتصادية، تجارية، صناعية وزراعية غير سياسية يكون مركزها بيروت وتشجع على التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تتخذ ما تراه مناسباً لاستغلال هذه الطفرات النفطية وغير النفطية لصالح التكامل العربي.

وفي مجال استثمار الفوائض أكد رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والدراسات في لبنان د.**كمال حمدان** على أهمية القطاع في تأمين الوظائف وتخفيف البطالة في الدول العربية، مشيراً إلى تجربة الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" والتي تطور إنتاجها ليشمل نحو 40 نوعاً من البتروكيمياثيات. ورأى د. **حمدان** أن كيفية استخدام الإيرادات النفطية ينطوي على مخاطر بيئية واجتماعية وإن الوزن النسبي للبلدان العربية المنتجة للنفط في الناتج المحلي العربي في العشرين عاماً الماضية كانت بنحو 30 في المئة من الناتج إلى 40 في المئة في أواسط التسعينات واليوم 53 في المئة من الناتج العربي يأتي من دول عربية منتجة للنفط تشكل أقل من 10 في المئة من المقيمين في العالم العربي.

تطوير التنافسية العربية

لكن كيف يمكن تطوير التنافسية العربية لاستقطاب الإستثمار في ظل متطلبات عولمة الاقتصاد، وما دور اتفاقيات التجارة في زيادة الاستثمار؟ عضو مجلس الأعيان في الأردن د. **محمد الحلايقة** يعتبر أن اختلاف البيئات الاستثمارية لا يساعد على جذب الاستثمارات إلى المنطقة، ويضيف أن بعض الدول تعاني من مشاكل سياسية مثل السودان والعراق وفلسطين، في حين أن دولاً أخرى تتمتع بفوائض مالية، غير أنه يبقى لكل دولة ميزة تنافسية خاصة بها يجب التركيز عليها.

أما رئيس مجلس إدارة شركة الأفق للاستثمار وتنمية الصناعة في مصر د. **مختار الخطاب** فأشار إلى نمو الاستثمارات العالمية المباشرة وزيادتها على مستوى العالم العربي ليس بالوتيرة نفسها كما في البلدان النامية وفي العالم. وقال أن عدداً من الدول العربية استأثر بنسبة 95 في المئة من الاستثمارات الأجنبية وهي السعودية، ومصر، والبحرين، والمغرب، في حين لم تحصل دول عربية أخرى على أكثر من 5 في المئة. وفي الإطار ذاته لفت العضو المنتدب ورئيس المدراء التنفيذيين في شركة مشاريع الكويت القابضة **فيصل العيار** إلى أن اقتصادات المنطقة قائمة بمعظمها على قطاعي النفط والغاز، في حين أن للمنطقة موقعاً ستراتيجياً وتمتلك آلاف الكيلومترات من الشواطئ وتتمتع بمزايا سياحية كثيرة منها الضيافة وقوى عاملة شابة دون سن الثلاثين. إلا أن العقل العربي لم يقم بتطوير هذه الإمكانات لأسباب عدة أبرزها سياسية. ودعا **العيار** إلى "خلق تجمّع اقتصادي عربي لأن الاستثمار الأجنبي بحاجة إلى اقتصاد موحّد في حين أن لكل دولة حتى الآن برنامجها الاستثماري الخاص". وأوضح رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) **نبيل عيتاني** أن حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية لا تتجاوز نسبته 2 في المئة من مجمل الاستثمارات في العالم. وقال: "إن عدداً من العوائق لا بد من تذليلها لتشجيع تدفق الاستثمارات، منها الصورة المكوّنة عالمياً عن بيئة



الجلسة الثالثة، من اليسار: برنت ساندلر، الوزير جهاد أزعور، صلاح عسيران، د. مروان قدورة، طوني سلامة، نعمة الله افرام، د. وليد منيمنة، روبير فاضل، ونادر الحريري

الأعمال العربية والتي تتداخل فيها عوامل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي". وشدّد على أهمية "إقامة تكتلات اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات على غرار الاتحاد الأوروبي والتكتلات الآسيوية وجنوب أميركا الذي يجري العمل عليه حالياً".

أما الرئيس المالي التنفيذي في مجموعة أولمبيك في مصر **د. حسام المستكاوي** فاعتبر أن وجود فوائض استثمارية في العالم يستوجب تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول العربية للاستفادة من فوائض هذه الاستثمارات. وأشار إلى أن الاستثمار بحاجة إلى ضمانات واستقرار والمطلوب توفيرهما. مؤكداً تمتع "كل الدول العربية بمزايا خاصة للاستثمار لما تمتلكه دول المنطقة من فرص غير عادية للاستثمار". ودعا **المستكاوي** إلى التركيز على كيفية تطوير البحوث وعملية التحديث وإلى إيجاد الصيغة الهادفة إلى تحويل الأسواق العربية المتعددة إلى سوق واحدة.

مناعة الإقتصاد اللبناني

"منتدى الاقتصاد العربي لا يقل بأهميته عن مؤتمر باريس3"، بهذه العبارة بدأ وزير المالية اللبناني **د. جهاد أزعور** كلمة له، وأضاف أن مؤتمر "باريس 3" الذي عُقد قبل نحو 100 يوم شكل مناسبة لإعادة نهضة شاملة لاقتصاد لبنان. وربط الوزير **أزعور** النمو بالإصلاح ومعالجة مشكلة الدين العام، ولفت إلى ضرورة الإصلاح التربوي لأي عملية نمو تتحقق في فترة 5 الى 10 أعوام المقبلة، مشيراً إلى أهمية الشأن الاجتماعي لخلق اقتصاد قادر على التنافس. وسلط الوزير **أزعور** الضوء على ما تمّ تحقيقه منذ انعقاد مؤتمر "باريس 3".

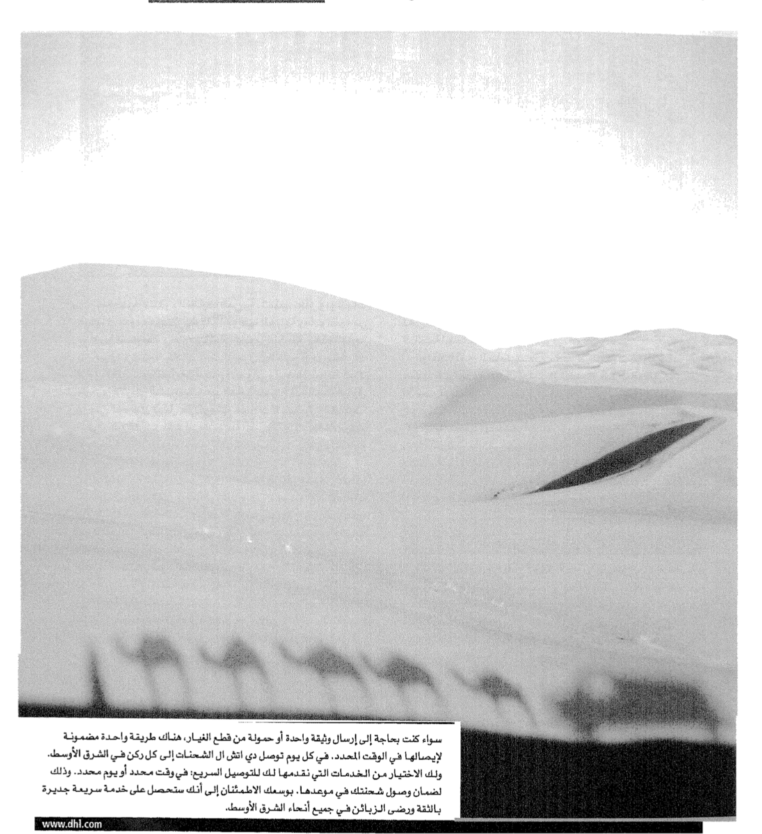
وتحدث رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في "أيشتي" **طوني جورج سلامة** عن قوة الاقتصاد اللبناني وعن "تجارة التجزئة" وخصوصاً منها الذي يتضمن منتجات رفاهية. وقال ان لبنان يمتلك قوى عاملة مناسبة ويتمتع بمرونة عالية وقدرة على التأقلم في أي وضع اقتصادي وهذه ميزة تنافسية كبيرة للبنان. وتوقع **سلامة** زيادة في نسبة النمو مع استقرار الوضع السياسي في البلد. أما المدير التنفيذي في مجموعة اندفكو **نعمة الله افرام** فركّز على ثقة اللاعبين في القطاع الخاص بالاقتصاد اللبناني، معتبراً أن هناك ارتفاعاً في نسبة النمو في المواد الاستهلاكية في لبنان قدرت بنحو 2 الى 3 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي، معلقاً: "ان قدرة اللبنانيين على استيعاب الصدمات مذهلة".

وناقش رئيس مجلس ادارة "بزنس بروجكتس كومباني" ورئيس لجنة الاقتصاد في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان **صلاح عسيران** مسألة هجرة الشباب اللبناني المتعلم والكفوء، وتحدث عن إيجابيتها المتمثلة في إرسال الأموال إلى لبنان وتملك شقق فيه. وقال: "في ظل الوضع السياسي المتقلب لا يزال هناك إيمان وثقة في لبنان تنعكس في الاستثمارات المحلية والعربية".

أما الرئيس والمدير العام في شركة خدمات بطاقات الائتمان **د. مروان قدورة** فقيّم استخدام بطاقات الائتمان المحلية والأجنبية في لبنان وانعكاساتها قائلاً: "ان نسبة نمو بنحو 25 إلى 30 في المئة تحققت في الربع الأول من العام في استخدام بطاقات الائتمان لسحب الأموال من الصراف الآلي "ATM"". وكشف عن نمو في استخدام بطاقات الائتمان الأجنبية في لبنان نسبته 7 في المئة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام.

وشرح المدير الإداري في شركة أمنية القابضة **نادر الحريري** تفاصيل برنامج "بادر" المخصص لتأسيس الاعمال "entrepreneurship" في لبنان من خلال الترويج لقصص النجاح وتعديل النظام القانوني لتعزيز القيادة في الأعمال وإنشاء صندوق للاستثمار في مشاريع القادة الشباب. وأعلن **الحريري** عن وصول قيمة الصندوق إلى 10 ملايين دولار. ولفت إلى أن لبنان يتمتع حالياً بميزة كونه من الأرخص بين الدول العربية لجهة المعيشة وإنشاء الشركات، داعياً الشركات والمستثمرين للاستفادة من ذلك. فيما أشار مدير الـ ABC **روبير فاضل** إلى "تناقضات عدة في لبنان"، أوضح قائلاً: "نسبة كبيرة من الشباب اللبناني يهاجر ويتلقى معاشات عالية وتدريباً جيداً ولكنه يعود باستثمارات طويلة الأمد إلى لبنان. وصحيح أننا نمر بحالة لا توازن سياسي إلا أن ذلك يحمي الشركات المحلية من المنافسة". واختتم رئيس نوكيا – سيمنز للشبكات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا **د. وليد منيمنة** قائلاً إن لدى نوكيا – سيمنز للشبكات في لبنان 200 موظف، أقل من 10 في المئة منهم مسؤولون عن العمليات في لبنان والبقية يعملون على اقتصادات أخرى انطلاقاً من لبنان أو في مراكز للاتصالات أو مختبرات للأبحاث. وأشار **د. منيمنة** إلى وجود مليار مستخدم للاتصالات النقّالة في العالم، وأن هذا العدد سيصبح 5 مليارات بحلول العام 2015.

نوصل شحناتك إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط.



DHL



الجلسة الرابعة، من اليمين: سعد الأزهري، د. روبير عيد، د. مكرم صادر، وفيصل أبو زكي وقوفاً

تحديات المصارف العربية

ثمة ضرورة لتقوم المصارف العربية بتحديد نطاق وتوجّهات عملها في ضوء معرفتها بطبيعة أسواقها المختلفة وما تواجهه من منافسة تستوجب وضع سياسات تسعير مناسبة. وهذه المقاربة تساهم في توضيح اتجاهات العمل المصرفي في الخليج في ظل متطلبات النمو الاقتصادي السريع وانفتاح الأسواق. ويوضح محافظ البنك المركزي الكويتي الشيخ **سالم عبد العزيز الصباح** هذه الحالة فيقول أن على البنوك أن تعمل على توسيع مجالات الاستثمار والتوظيف المالي وعدم التركيز فقط على الأنشطة المصرفية التقليدية، في موازاة سعيها إلى إعادة هيكلة مواردها المالية من خلال طرح الأدوات المناسبة لمتطلبات تمويل المشروعات الكبرى.

وتُجمع آراء الخبراء المصرفيين في المنطقة على أن مستقبل القطاع المصرفي العربي يكمن في مجالي الخدمات المصرفية الاستثمارية والأنشطة التخصصية. وعن هذا التوجّه يقول الرئيس التنفيذي للبنك العربي الوطني **د. روبير عيد** أن ثمة أنشطة متنوعة لتلبية متطلبات المصارف كالتمويل السكني وصيرفة التأمين وإيجارة المعدات الثقيلة، وغيرها من الخدمات التي يمكن للمصارف ولوجها من خلال شركات متخصصة منفصلة عن النشاط المصرفي التقليدي. وفي الاتجاه ذاته، تحدث نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك لبنان والمهجر **سعد الأزهري** مشدداً على أهمية التوسّع الخارجي للمصارف العربية وما تحتويه من فرص في ظل مجموعة من العوامل هي: **أولاً**، انفتاح الأسواق العربية على التواجد المصرفي البيني، **ثانياً** توفر السيولة في الأسواق العربية مدعومة بنمو اقتصادي غير مسبوق، **وأخيراً** تمتع المصارف العربية بقيم مضافة تميزها عن أقرانها من المصارف الأجنبية كاللغة والقرب الجغرافي والقدرة على نقل الخبرة المحلّية. وأشار **الأزهري** في هذا الإطار إلى التجربة الناجحة لبنك لبنان والمهجر في سوقي الأردن ومصر.

ولفت الأمين العام لجمعية مصارف لبنان **د. مكرم صادر** إلى ضعف التواجد المصرفي الأجنبي في الأسواق العربية والمقتصر على 50 مصرفاً تتمتع بحصة سوقية بسيطة. ورأى حاجة المنطقة العربية إلى وجود المصارف الأجنبية، ومشاركتها في تمويل المشاريع الإنشائية المخطط لها للسنوات المقبلة والتي تفوق قيمتها 1200 مليار دولار وتتخطى بالتالي مجموع موجودات المصارف العربية. رافضاً بذلك ما يساق من تضخيم لمخاطر الوجود المصرفي الأجنبي في المنطقة، وعن فورة مالية قادرة على تلبية الحاجات التمويلية المستقبلية لدول المنطقة.

فورة العقار

النمو المسجّل في قطاع العقار العربي يفرض تحديات كبيرة خصوصاً بوجود مشاريع ضخمة وارتفاع الطلب بوجود أسعار غير مستقرة. إزاء هذه الأوضاع ثمة آراء مختلفة حول كيفية التعاطي مع قطاع العقار. وفي هذا المجال استعرض مدير تطوير الأعمال في شركة مواد الإعمار القابضة **د. فيصل العقيل** تجربة المملكة العربية



الجلسة الخامسة، من اليسار: صلاح الميال، د. فيصل العقيل، فيصل أبو زكي، سليمان الماجد وتوفيق الخامري



الجلسة السادسة، من اليمين: خالد راشد، د. فلورانس عيد، فوزي فرح وكريم سعيد

السعودية في مجال التنمية، مؤكداً تميّزها في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية وجعلها جزءاً من سياساتها المرحلية بعيدة المدى، إذ تجاوزت في هذا المجال السقف المعتمد لإنجاز العديد من الأهداف التنموية وهي بصدد تحقيق عدد آخر من المشاريع العقارية والتطوير العمراني قبل المواعيد المقترحة.

أما رئيس شركة تنميات للتطوير العقاري الشيخ **سليمان عبد العزيز الماجد** فيؤكد أن الفورة العقارية الحالية لم تأت لتلبية طلب حقيقي موجود، بل إن المشاريع العملاقة تخلق سوقها بنفسها. ويوضح **الماجد** أن قطاع التطوير العقاري هو من أكثر الأنشطة حيوية ومساهمة في ازدهار الاقتصاد في المنطقة، كونه يساهم في تنشيط قطاعات أخرى بدءاً من المكاتب الهندسية والاستشارية والمقاولات وإدارة المشاريع وتجارة التجزئة والتمويل والرهن العقاري وغيرها. ويُبدي العضو المنتدب لشركة ليفانت القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الثروات في الكويت، **صلاح الميال** استغرابه للهجوم العنيف على المشاريع العقارية والاستثمار فيها، معتبراً أنه خاطئ تماماً وذلك لأن العقار يستخدم كأداة للتنمية والتطوير الاقتصادي. وأثار **الميال** مشكلة سوء التنظيم بين دول المنطقة واقتصاداتها، مركّزاً على ضرورة وعي نقاط القوة في الوطن العربي والتركيز على إنشاء مشاريع عقارية تتماشى مع السياسات الاقتصادية للدول وذلك للتوصل إلى تنمية حقيقية. كما تطرّق إلى موضوع تأثير الأسواق العالمية على أسعار أسهم الشركات العقارية وأكّد أنها لا تتأثر بسهولة في تقلبات أسواق الأسهم.

ويضيف رئيس مجلس الإدارة للشركة اليمنية للفنادق والاستثمار **توفيق محمد علي سيف الخامري** فيتحدث عن قطاع العقارات في اليمن، ويشير إلى أن قانون الاستثمار اليمني أعطى فرصاً وتسهيلات كبيرة جداً بالنسبة للعقارات سواء الصناعية أو العادية. وأكّد أن الطفرة العقارية موجودة في اليمن كما في منطقة الخليج ولكن الفارق هو أن السوق اليمنية لا تزال "خام" وتحتوي على فرص كبيرة جداً وواعدة في ظل ارتفاع الطلب. واختتم قائلاً: "نحن نتطلع إلى جذب المستثمرين وخصوصاً الشركات المتخصصة في التطوير العقاري لأننا نفتقر لمثل هذه الشركات ولأن أرباحها كبيرة جداً".

الاستثمار في الشركات الخاصة

ثمة محفزات كبيرة أمام الاستثمار في الشركات الخاصة، خصوصاً في ظل انتشار الاستثمار في ظلال الشريعة الإسلامية. إلا أن التحديات كبيرة وربما أهمها تنظيم الشركات وارتفاعها إلى مستوى العمل المؤسساتي الخاضع للرقابة. وعن هذه الاتجاهات للاستثمار يقول الرئيس التنفيذي في "كوركاب" **خالد راشد** أن ثمة محفزات كبيرة في المنطقة لتنمية هذا النوع من الاستثمارات أهمها الاستقرار السياسي المترافق مع تصنيف جيد للأسواق وتوفر رؤية سياسية واضحة لدى عدد كبير من القيادات السياسية والاقتصادية. وأضاف ان هذه المعطيات ساهمت في جذب الرساميل الأجنبية إضافة الى العربية. ثم قدم **راشد** عرضاً حول مميزات المنطقة خصوصاً على مستوى النمو السكاني وما يفرضه من مشاريع سواء في البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية ومرافق التعليم والاستشفاء وسواه من المجالات الضرورية. وتناول المدير التنفيذي في "غروث غيت" – البحرين **كريم سعيد** مسألة الاستثمار في الملكية الخاصة تحت سقف قواعد الشريعة الإسلامية وقدم لمحة عن أسباب النمو في هذا القطاع. واعتبر أن فرص النمو في استثمارات الشركات الخاصة متوافرة منذ أعوام، لكن الفرصة اليوم أكبر لأن الأسواق جاهزة لتنمو بشكل كبير خصوصاً في مجال التجزئة. وقال ان أمام رجال الأعمال فرصة مهمة أيضاً لدمج الأعمال في مجال الاستثمار في الملكية الخاصة للتحضّر من أجل مرحلة المنافسة مع الشركات الاجنبية. وذكر أمثلة عن أعمال عائلات مثل **ميقاتي وساويروس** الذين عرفوا كيف يحللون ا الأسواق ويستفيدون من الفرص.

وكان للشريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في شركة بانترا كابيتال مانجمنت **د.فلورانس عيد** مداخلة فصّلت فيها شؤون الاستثمار في الملكية الخاصة وشددت على أهمية التوجّه إلى الفرص بشركات منظّمة وجاهزة للمنافسة في أسواق عالية التنافسية.

أما الرئيس التنفيذي لشركة كوربوريت فاينانس هاوس **فوزي فرح** فشدد على أن أسواق المنطقة كلها تتضمّن فرصاً، خصوصا منها التي توصف بأنها "عالية المخاطر". وتحدث عن تجربة الاستثمار في لبنان، الأردن ومصر. وقال أن ثمة مصاعب عدة في هذا النوع من الأسواق إلا أن الشركات الجاهزة من الناحية الإدارية والتنظيمية تستطيع أن تحقق نمواً. وأضاف مشدداً على أهمية العمل وفق نموذج العمل المؤسساتي، فقال أن الشركات يجب أن تكون دائماً حاضرة للمساءلة والمحاسبة. وختم معتبراً أن الشركات التي تمتلك الجهوزية الكاملة هي دائماً الأوفر حظاً في الاستفادة من فرص النمو.

البيان الختامي:
الدورة الـ 16 في بيروت



خلال المؤتمر الصحفي وبدا رياض سلامه متوسطاً من اليسار فرنسوا باسيل ورؤوف ابوزكي

في مؤتمر صحفي عقد بعد المنتدى، شدّد كل من رياض سلامة، د. فرنسوا باسيل ورؤوف أبو زكي على "أهمية انعقاد المنتدى في هذه الأوقات الحرجة من تاريخ لبنان". وثمّن الجميع أهمية عقد هذا النوع من المؤتمرات، خصوصاً في وقت يسعى فيه لبنان لإعادة تنشيط إقتصاده والإنطلاق في اصلاحات اقتصادية واسعة.

وسُجّل إجماع على تميّز منتدى الاقتصاد العربي في دورته الخامسة عشرة. فقد شكلت الكلمات التي ألقيت في جلسة الافتتاح إحاطة شاملة بالوضع الاقتصادي في لبنان، سواء من حيث الرؤية الحكومية لبرامج الإصلاح، أو من حيث تسليط الأضواء على الوضعين النقدي والمصرفي، وإبراز المؤشرات الإيجابية الحاصلة على الرغم من الظروف الراهنة. وأوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في كلمته الافتتاحية أن البرنامج الإصلاحي الذي تعمل الحكومة على تطبيقه لا يقتصر فقط على التصحيح المالي، بل هو برنامج إصلاح اقتصادي تنموي اجتماعي إداري شامل تؤازره خطة طوارئ للنهوض الاقتصادي.

وتم تناول المواضيع من قبل أهم الشخصيات المعنية والخبراء والمطلعين وأصحاب القرار. وبدا ذلك واضحاً في كل الجلسات، إن لدى الحديث عن ثروات المنطقة وسبل استغلالها وتثميرها أو لدى تحليل طرق استخدام الفوائض في التنمية العربية المستدامة، وهو ما ينطبق على سائر الجلسات. كذلك أكد المتحدثون ان منتدى الاقتصاد العربي لا يقل أهمية عن مؤتمر "باريس 3" من حيث ما يعكسه من ثقة المستثمرين بلبنان.

وبالنسبة للاقتصاد اللبناني أيضاً، سُجّل إجماع ملفت لدى المشاركين والمتحدثين من دول الخليج على جاذبية الاستثمار في لبنان. وكان هناك إجماع لبناني وعربي على عدم تفويت الفرصة، مرة جديدة، على لبنان وعدم أخذ حصته من الفوائض المالية المتوافرة في المنطقة تحت تأثير الخوف من التجاذبات السياسية الحادة التي تسود البلد، والفرص الضائعة لا يمكن تعويضها فضلاً عن أن الفوائض المتوافرة اليوم قد لا تتوافر غداً.

وشهد المنتدى مباحثات ومذكرات تفاهم بين أطراف لبنانية وخليجية تتناول مشاريع استثمارية في لبنان قد تصل قيمتها الإجمالية إلى المليار دولار تقريباً. وهذه الاستثمارات تنطوي على دلالات مهمة لكونها تؤكد الثقة المستمرة بلبنان والاستعداد الدائم للاستثمار فيه عند توافر الفرص المناسبة.

وخلال المنتدى قررت الجهات المنظمة عقد الدورة السادسة عشرة لمنتدى الاقتصاد العربي يومي 2 و3 مايو من العام 2008 في فندق انتركونتيننتال فينيسيا، كما تقرر توسيع نطاق المنتدى بحيث يشمل بلداناً وقطاعات وفئات جديدة.

وثمة اتفاق واسع على ان منتدى الاقتصاد العربي بات نموذجاً يحتذى به في مجال التلاقي بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبينهم وبين الحكومات العربية، مع ما ينتج عن مثل هذه اللقاءات من تبادل للمصالح ومن بلورة مشاريع مشتركة ومن استثمارات وتحالفات في شتى المجالات. ولأنه كذلك فقد تلقت مجموعة الاقتصاد والأعمال طلبات من دول عربية عديدة لتنظيم ملتقيات استثمارية بهدف الترويج للإصلاحات المحققة فيها وللفرص الاستثمارية المتوافرة لديها. ولدى المجموعة خلال الأشهر المتبقية من هذه السنة خمسة مؤتمرات في 5 بلدان عربية هي، وحسب تسلسلها الزمني: قطر، تونس، الرياض، الأردن ومصر.



آفاقٌ لا تُضاهى!
فندق شانغريلا دبي
Shangri-La hotel
DUBAI

الرئيس السنيورة يستقبل المشاركين في منتدى الاقتصاد العربي:
السوق العربية المشتركة تتطلب المصداقية

أقام الرئيس فؤاد السنيورة مأدبة غداء للمشاركين في المنتدى في السراي الكبير مقر رئاسة مجلس الوزراء، واعقب ذلك حوار مفتوح مع المشاركين في المنتدى بالتعاون مع محطة العربية التي حاورت رئيس الوزراء وأدارت الحوار مع المشاركين.

وتحدث السنيورة في اللقاء عن مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية. وقال ان المجلس النيابي في لبنان سيجتمع ويقرر انتخاب رئيس للجمهورية، مشدداً على أن الدستور حدد فترة ولاية الرئيس التي تنتهي حكماً في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، وإن لم يتسن لسبب أو لآخر إجراء الانتخابات عندها تتولى الحكومة المسؤولية، ويكون همها الأساسي كيفية إجراء عملية انتخاب رئيس جديد. وأضاف: "لبنان ينتظر الأخوة العرب، ويرحب بهم، وسيراهم في الصيف".



الرئيس السنيورة خلال حديثه لقناة العربية

حوافز الإستثمار

وحول حوافز الاستثمار في لبنان قال: "لا شك أن بعض الصور التي تنقل عبر وسائل الإعلام، ربما تسلط الأمر على حوادث معينة تؤدي إلى خلق انطباعات حول لبنان، أعتقد أن هذا الأمر مبالغ فيه إلى حد بعيد. ويعرف من يزور لبنان أن مستوى الأمن فيه جيد، ولكن تحصل بعض الأحداث، وذلك لا يعني أن كل لبنان هو غير آمن". وعن الخطوات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق الاستقرار وتحفيز الاستثمار قال: "لا شك أننا نعيش ضمن المنطقة العربية على خط الزلازل بشكل أو بآخر. ولكن على الرغم من ذلك ومن نظرة موضوعية، نجد أن لبنان وعلى رغم مروره في تقلبات عائدة بشكل أساسي لقضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، يعود من جديد ويسجّل اقتصاده تقدماً".

وحول ما اذا كان يستطيع أن يضمن أمان وسلامة الزوار في الصيف قال: "أنا اعتقد أن لبنان على الرغم من كل ما نراه، يمكن أن يكون أكثر أمناً واستقراراً. وعلى أي حال نحن لا ننكر أن هناك وضعاً خاصاً نعاني منه ونحاول أن نجد له حلولاً، أعتقد أن لبنان يوفر لأشقائنا العرب مكاناً جيداً ليس فقط للاستثمار بل أيضاً للإقامة. وبالتالي إن الوضع الأمني هو أفضل بكثير، من دون شك، من الانطباعات الموجودة لدى بعض الناس، والذين يزورون لبنان يشاهدون ذلك".

السوق العربية المشتركة

أما عن السوق العربية المشتركة وحظوظ نجاحها فقال: "اجتمع العرب للمرة الأولى العام 1954، وقرروا تأسيس السوق العربية المشتركة. بعد ذلك بعام اجتمعت فرنسا وألمانيا وقررتا أن تعقدا اتفاقية "الفحم والصلب". نحن الآن وبعد 50 سنة نجد أننا كعرب ما زلنا نتحدث في موضوع السوق العربية المشتركة، فيما أنجزت أوروبا الوحدة الأوروبية، ويتحدثون عن إمكان وضع دستور موحد لكل أوروبا. يجب ألا يدفعنا هذا إلى الإحباط، وإن كان يدفع البعض إلى اليأس. يجب أن تدفعنا التطورات إلى أن نولد طاقة إضافية في ما بيننا للاسراع في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى إيجاد هذه السوق العربية المشتركة. هنا يجب أن أكون واضحاً أنه في كثير من الأحيان عندما نعقد اتفاقيات بين الدول العربية، نجد أنه بعد أن ينتهي التوقيع وقبل أن يجف حبر هذه الاتفاقيات، نبحث عن كل الطرق التي تؤدي بنا إلى كيفية تخطي هذه الاتفاقية، وكيف نضع العوائق والحواجز أمام التصدير، وهي حواجز ليست فقط جمركية بل من كل الأنواع التي تؤدي إلى عدم التبادل التجاري. يجب أن تكون لدينا المصداقية الحقيقية في الممارسة عندما نوقع هذه الاتفاقيات لكي تنفذ".

وعن الآليات التي يمكن أن تؤمنها الحكومة اللبنانية للمستثمر العربي الخليجي لضمان استثماراته وعدم تأثرها بأي سلبيات سياسية، قال: "منذ عقود طويلة اعتمد لبنان نظاماً اقتصادياً منفتحاً ليبرالياً، واعتمد نظاماً لا يميز بين المستثمر اللبناني أو الأجنبي، وهذا النظام كانت تشوبه في الماضي مسألة واحدة لها علاقة بالاستثمار في العقار، حتى هذا الأمر جرى تعديله. ولدى المستثمر غير اللبناني القدرة والصلاحية بأن يكون له المعاملة نفسها في الإجراءات وحجم الرسوم بينه وبين المستثمر اللبناني". وأضاف: "وضعت الحكومة قبل سنوات عدة قانوناً لسلة الحوافز التي أوكلت لمؤسسة "إيدال" ويستفيد منها المستثمر بإعفاءات متعددة منها ضريبية وتسهيلات وكل ما يمكنه من أن يستثمر وتكون له المعاملة ذاتها. نحن نفخر في لبنان منذ زمن طويل أننا كنا منفتحين وليبراليين في موضوع الاستثمار".

وحول الجوانب القضائية التي تهم المستثمرين والمشاكل التي حصلت في الماضي، قال: "نعم، مرت بعض الظروف لدينا وحصل بعض التأخير في بت القضايا، ومرد ذلك يعود إلى أنه خلال الأعوام الماضية لم نستطع أن نعيّن بديلاً للقضاة الذين يتقاعدون بالأعداد التي نحتاجها نتيجة توسّع الأعمال. في كل الأحوال هذا الموضوع تتم معالجته ويرتفع عدد الذين ينضمون إلى معهد القضاء. كما أدخلنا إمكانية للمزيد من الاعتماد على التحكيم لبت الكثير من القضايا المعلّقة، كما أن هناك جهداً مستمراً لتمكين القضاء من الإسراع في البت بهذه القضايا". ■

لنبني معاً خليج المستقبل...

مؤسسة الخليج للاستثمار

توقع عقد بناء مصنع جديد لإنتاج كريات الحديد
في مملكة البحرين بمبلغ يتجاوز 500 مليون دولار

وقعت شركة الخليج للاستثمار الصناعي وهي إحدى شركات مؤسسة الخليج للاستثمار عقد إنشاء مصنع جديد لإنتاج كريات الحديد بطاقة إنتاجية تبلغ 6 ملايين طن سنوياً في مملكة البحرين ، ليصبح إجمالي إنتاج الشركة 11 مليون طن سنوياً وذلك بحلول عام 2009.

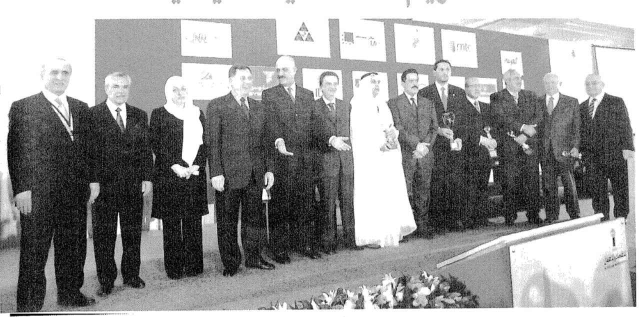
وسيتم إنشاء المصنع الجديد بجوار المصنع الحالي في منطقة الحد بمملكة البحرين ، وستقوم شركة كوبي ستيل اليابانية ببنائه ، حيث سيلبي هذا المصنع الجديد الحاجة المتزايدة في منطقة الخليج لمنتج كريات الحديد.

يعد هذا المشروع من الإنجازات الهامة لمؤسسة الخليج للاستثمار حيث يعكس الدور الذي تلعبه في تنمية إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.



شرق - شارع جابر المبارك - ص.ب: 3402، صفاة، 13035 الكويت - تليفون: 2225000 (965) - فاكس: 2225010 (965) - www.gic.com.kw - Email: gic@gic.com.kw

تكريم 7 شخصيات قيادية


المكرمون

كُرّم خلال منتدى الاقتصاد العربي 7 شخصيات قيادية تميزت بأدائها وإنجازاتها، سواء في القطاع العام أو الخاص. وقد تولّى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة تسليم الجوائز للمكرّمين بمشاركة أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان د. فرنسوا باسيل ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

وتم منح جائزة الاقتصاد والأعمال "الريادة في الإنجاز" لكل من وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية علي النعيمي، ووزير المالية الكويتي بدر الحميضي، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" فيصل العيار، ورئيس مجلس إدارة مدير عام بنك لبنان والمهجر د. نعمان الأزهري، ورئيس اتحاد المصارف العربية د. جوزيف طربيه.

أما جائزة الرئيس الشهيد رفيق الحريري "الريادة في الاستثمار"، والتي شاركت في تسليمها النائب بهية الحريري، فمنحت لرئيس مجلس إدارة مجموعة "عارف" الاستثمارية د. علي الزميع، في حين قدّمت جائزة الشهيد باسل فليحان للقيادات الشابة الى رئيس جهاز الشؤون التنفيذية في إمارة أبوظبي والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مبادلة للتنمية خلدون المبارك.



تكريم الوزير علي النعيمي


تكريم الوزير بدر الحميضي



... وفيصل العيار

المعرض

أقيم على هامش المنتدى معرض يضم أجنحة الشركات الراعية. وقام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بافتتاح المعرض في بداية اليوم الأول، حيث جال على أجنحة الشركات المشاركة. أما الشركات الراعية فهي:

الرعاية البلاتينية

- شركة الاتصالات المتنقلة
- بنك البحر المتوسط
- شركة اتحاد المقاولين
- مجموعة عارف الاستثمارية

الرعاية الذهبية

- بنك عوده ش م ل – مجموعة عوده سرادار
- المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)
- شركة مواد الإعمار القابضة
- بنك الاعتماد اللبناني
- فرنسبنك
- بنك لبنان والمهجر
- بنك بيبلوس

الرعاية الفضّية

- شركة خدمات بطاقة الإئتمان

الشريك الإعلامي

- قناة العربية
- قناة الـ CNN



تكريم . د.نعمان الأزهري



... ود.جوزيف طربيه



جائزة الرئيس الشهيد رفيق الحريري لـ د. علي الزميع



جائزة الشهيد باسل فليحان للقيادات الشابة لـ خلدون المبارك



حاكم مصرف لبنان رياض سلامه في جناح بنك البحر المتوسط والى يساره النعيمي وابو زكي



... وفي جناح بنك عودة سارادار

هل تنجح الأمم المتحدة في ضبط الشرق الأوسط؟

.... بقلم د. شفيق المصري ....

لعلّ الأوضاع الحادة الراهنة في الشرق الأوسط تشكل الامتحان الأصعب لمنظمة الأمم المتحدة. فهي مسؤولة أصلاً عن حفظ السلام والأمن الدوليين ولا سيما في هذه المنطقة المتفجرة أصلاً والقابلة لمزيد من التفجير والانهيار. وهي مسؤولة عن حُسن تطبيق القانون الدولي لأنها الأداة الأساسية له. وهي معتمدة عالمياً للمحافظة على حقوق الإنسان والشعوب. وهي مكلّفة بتوفير المناخ الدولي السلمي لنمو الاقتصاد الإقليمي وازدهاره واستقراره... إلخ.

والواقع أنّ التحدّيات الراهنة في الشرق الأوسط تتناول كافة وجوه المسؤولية الأساسية للمنظمة الدولية بشكل عام ولمجلس الأمن الدولي بشكل خاص.

فالتحدّي الأمني المباشر يبدأ من أفغانستان ويشمل المنطقة كلها حتى السودان. وهذا التحدّي يتمثل بالفتيل المشتعل في بعض الأماكن من هذه المنطقة، وبالفتيل القابل للاشتعال في أية لحظة في أماكن أخرى منها.

والتحدّي الأمني غير المباشر الذي يتمثل بمسألة الملف النووي الإيراني من جهة، واستيعاب أو احتواء الصراع العربي – الإسرائيلي من جهة أخرى.

والتحدّي السياسي الذي يتمثل أصلاً بالموقف العربي العام من المنظمة الدولية المتهمة (والتهمة ليست عشوائية على كل حال) بأنها تأتمر بأوامر الولايات المتحدة من جهة وتضطر إلى القيام بمعايير مزدوجة كثيرة لمصلحة إسرائيل من جهة أخرى.

ولعل التحدّي الأخير، ويمكن أن يكون الأخطر، يتمثل بالحركات المتطرفة الممتدة، هي الأخرى، من أفغانستان إلى السودان، والتي تصرّ ليس على فرض وجودها فقط وإنما على فرض سيطرتها أيضاً.

ولهذا يثار السؤال، اليوم، حول مدى نجاح أو فشل هذه المنظمة الدولية.

أفغانستان ■

وإذا كانت مسيرة إعادة السلام والأمن الدوليين قد بدأت منذ أوائل هذا القرن من أفغانستان، فإنّ الأمم المتحدة وفّرت، في الواقع، الغطاء الدولي لحلف الأطلسي لكي يذهب إلى أفغانستان ولا يزال لغاية الساعة في المستنقع الأفغاني.

فقد صدر في 2001/9/12 أي في اليوم الثاني لأحداث 9/11/ 2001 المأسوية في الولايات المتحدة القرار 1368 المستند إلى الفصل السابع والذي أقر حق الولايات المتحدة بالدفاع عن النفس. كما دعا الدول الأخرى إلى مساعدتها استناداً في ذلك إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالحق الفردي أو الجماعي بالدفاع عن النفس.

إلا أن مهمة الحلف الأطلسي في أفغانستان لم تسفر، لغاية الساعة، عن أي نجاح يذكر ولا حتى جزئياً، وأسباب ذلك كثيرة منها:

– أنّ المجتمع القبلي الأفغاني، بصرف النظر عن وجود قيادة القاعدة ومخيمات تدريبها هناك، لم يستسغ مسألة العقوبات الجماعية وبالتالي أعاد تماسكه، وإن كان تنافسياً أصلاً، بوجه القوات الغربية – الغربية.

– أنّ المنطق الذي استخدمته الإدارة الأميركية في محاربة الإرهاب كان ضيقاً ومقلوباً في آن معاً: فالقول: "إننا نذهب إليهم في عقر دارهم لكي لا يأتوا إلينا" أسفر عن نتائج معاكسة، ذلك لأن الدول التي عانت من العمليات العسكرية الأميركية والحليفة شهدت مزيداً من الحركات المتطرفة ضدها. وبالتالي فإنّ التنظيمات الإرهابية توالدت ولم تندثر وتعززت ولم تندحر. وهي، وإن كانت لم تذهب إلى الأميركيين في عقر دارهم، إلا أنها تصطاد جنودهم حيث هم، فضلاً عن تأكيد عدد من الكتّاب الأميركيين أنفسهم أنّ العالم لم يصبح أكثر أمناً بعد كل هذه الحملات المكثفة ضد الإرهاب.

– أنّ الدور الذي تُرك للأمم المتحدة للقيام به في أفغانستان وكذلك في العراق اقتصر على الإطار الإنساني فقط من دون أي نشاط فاعل على الصعيدين العسكري والسياسي. وبالتالي فإن تهميش المنظمة الدولية بكل أدواتها أدى إلى فشلها الظاهر من جهة وشللها الفعلي من جهة أخرى.

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ■

أما على صعيد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تحديداً، فإن الأمم المتحدة تعاني من الرفض الإسرائيلي المتكرر لقراراتها منذ إنشائها وحتى الساعة. وليس جديداً القول أن عشرات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي لم تنتقل إلى حيّز التنفيذ لأنها بالأساس مستندة إلى الفصل السادس من الميثاق، ولأن مجلس الأمن الدولي لم يستطع تصعيدها إلى الفصل السابع الملزم بسبب الفيتو الأميركي المعروف.

واليوم تقوم إسرائيل بتنفيذ مشروع مخالف للعدد الكبير من قرارات مجلس الأمن الدولي بصدد حظر أي تغيير ديموغرافي في القدس الشرقية المحتلة.

وتشير الأخبار إلى أن إسرائيل رصدت مبلغاً كبيراً من بلدية القدس لكي تؤمن 20 ألف وحدة سكنية في القدس الشرقية، وأن أوساط الأمم المتحدة قلقة من هذا القرار باعتبار "أن القدس الشرقية أرض محتلة ووضعها النهائي سيكون موضع تفاوض بين الطرفين".

كما تقوم إسرائيل، من جهة أخرى، باختراق كل القواعد والأعراف الدولية سواء لجهة اعتقالها مسؤولين حكوميين وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، أو لجهة استمرار حربها التدميرية على غزة.

وإذا كان الحل المنتظر لهذين الاتجاهين الإسرائيليين يتمثل في أي جهد يمكن أن تبذله اللجنة الرباعية في هذا الصدد، فإنّ سوابق هذه اللجنة غير مشجعة على الإطلاق. والمعروف أن الأمم المتحدة عضو في هذه اللجنة التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وروسيا. فالأمم المتحدة ناشطة في نقل الصورة إلى أعضاء هذه اللجنة ولكنها غير قادرة على اتخاذ أي إجراء زاجر بحق إسرائيل.

والواقع أن الامتحان المتواصل المفروض على الأمم المتحدة يترافق مع سياق الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لأن الكثير من القيم السياسية التي تنادي بها المنظمة الدولية يسقط في حمى هذا الصراع.

وبذلك تقف المنظمة الدولية مكتوفة الأيدي أمام الانتهاك الإسرائيلي اليومي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولحقوق الأفراد الفلسطينيين في احترام الحد الأدنى من حقوقهم.

الملف النووي الإيراني ■

والوجه الآخر من مهام المنظمة الدولية برز مع قرارات مجلس الأمن في إدانة ومنع إيران من استكمال عمليات التخصيب استعداداً للقدرة النووية المرتقبة.

ولعل القرار الأخير الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي تحت الرقم 1747 في 24/مارس/2007 يمثل الخطوة الجدية الأولى في العقوبة غير العسكرية بحق إيران بسبب ملفّها النووي.

وقد حدد هذا القرار مهلة 60 يوماً لإيران لكي تلتزم أحكامه من دون تردد ولا استثناء، لأن القرار يستند أصلاً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فهو، إذاً، ذاتي الإلزام تحت طائلة العقوبات أو الإجراءات الزاجرة الأخرى، وصولاً، إذا اقتضى الأمر، إلى العقوبات العسكرية المفصلة في المادة 42 من الميثاق.

وعلى الرغم من ذلك، صدرت تصريحات إيرانية رسمية عدة، بدءاً بتصريحات الرئيس **أحمدي نجاد** نفسه، ترفض وقف التخصيب لحظة واحدة. ولذلك فإنّ من المنتظر أن يقوم مجلس الأمن الدولي بمتابعة هذا الأمر وتشديد العقوبات على الدولة الإيرانية.

ويعرف المعنيون بهذا الملف السريع أن ثمة تحدّيات كبيرة تواجه قرارات مجلس الأمن بصدده، ومن هذه التحدّيات:

– السياسة الأميركية في العراق التي أدت بالنتيجة إلى تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني بعد التغيير القسري للنظامين الأفغاني من جهة والعراقي من جهة ثانية، الأمر الذي سارعت إيران إلى ملء فراغه. ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على حجبه وبالتالي على منع الامتداد الإقليمي السياسي الإيراني في اتجاهات مختلفة.

– الأوضاع الجيوسياسية الدقيقة في منطقة النفط الخليجية التي لا تسمح بالتحرّك العسكري ضد إيران من دون أن يعرّض الأمن النفطي للخطر. ولا تسمح أيضاً للأمم المتحدة أن تتخذ أي إجراء مستقل من دون الأدوات الغربية المباشرة لضبط المنطقة.

– التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحاول أن تميّز بين حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية من جهة، وبين مخاطر تطوير هذا الاستخدام إلى إنتاج أسلحة نووية. ولكن السياسة الأميركية ترفض، على ما يبدو، هذا التمييز.

لبنان ■

أما دائرة المسؤولية الملقاة على الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأوضاع اللبنانية، فهي الأوسع شمولاً والأكثر جدية:

– فالمنظمة الدولية نذبت نفسها ضامناً لاستقلال لبنان ولوحدته الإقليمية ابتداء من القرار 1559، وأكدت هذه الضمانة في القرار 1680 الذي حرص على حماية الحدود اللبنانية وشجّع الجانبين السوري واللبناني على إقامة علاقات ديبلوماسية ثنائية.

– والمنظمة الدولية اعتبرت أنّ الأعمال الإرهابية التي تناولت الشخصيات اللبنانية بدءاً باغتيال الرئيس **رفيق الحريري** تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وتستدعي، بالتالي، تدخلاً ملزماً لمجلس الأمن الدولي بموجب قرارات دولية متعاقبة ومستندة إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة.

– والمنظمة الدولية سعت، بعد حرب يوليو 2006 على لبنان، إلى فرض الضمانات الدولية المناسبة والمرتكزة على 3 محاور أساسية هي: احترام اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، والتشبث باتفاق الطائف ضامناً للاستقرار اللبناني الداخلي، وحل مسألة مزارع شبعا. وكان القرار 1701 مساعداً عملياً للبنان من خلال تعزيز القوات الدولية فيه (اليونيفيل) إلى بضعة عشر ألف جندي من دول مختلفة لمساعدة لبنان – الجيش في ضبط حدوده وحماية إقليمه.

واليوم، تدخل القرارات الدولية المتعددة التي صدرت عن مجلس الأمن في إطار أية مقاربة إقليمية أو دولية لحل المسألة اللبنانية بوجهيها الداخلي والإقليمي.

إلا أنّ الساحة اللبنانية تشهد تجاذباً حاداً بين الفريق الذي يطالب بتطبيق كامل لكل هذه القرارات وبين الفريق الآخر الذي يرفض، في خطابه السياسي على الأقل، معظمها.

ولكن هذا التجاذب لم يمنع رغبة الرأي العام الدولي، عموماً، في اعتماد هذه القرارات وتطبيقها. ولم يمنع أيضاً أن القرار 1701 مثلاً أخذ مساره في الجنوب اللبناني وإن كانت تشوبه بعض الثغرات.

وتبقى مدى صدقية هذه الأدوات الدولية المسؤولة عن الوضع اللبناني بكل تشعباته منوطة بتصميم الدول الكبرى على ضرورة التطبيق وعلى التزام الدول الإقليمية الأخرى بوجوب التصديق.

بانتظار بعض المتغيّرات ■

ليس جديداً القول الآن أنّ المسائل الشرق أوسطية تدور، في معظمها، حول 3 نقاط محورية: ضرورة تفريغ الوضع الأميركي في العراق، وضرورة توفير كل الضمانات المطلوبة لسلامة إسرائيل، وضرورة الاحتفاظ بالأمن النفطي في المنطقة. وليس جديداً أيضاً القول أن هذه النقاط المحورية تؤثر سلباً أو إيجاباً على مدى فاعلية القرارات الدولية وقابلية التزامها سواء كانت تتناول أموراً إيجابية أو رادعة.

ومع ذلك فإنّ المناخ الشرق أوسطي قد يتأثر ببعض المتغيّرات التي يمكن أن تطرأ على أنماط العلاقات في الشرق الأوسط مع أنها لا تزال، لغاية الساعة، تندرج في إطار الأسئلة ومنها:

– هل سيصار إلى تجديد المناخ التفاوضي الأكثر فاعلية بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية بعد تذليل العقبات التي تقوم بها أوساط عربية سعودية – مصرية على مستوى البيت الفلسطيني الداخلي ذاته؟ وهل سيصار إلى تفعيل المبادرة العربية للعام 2002 بما يسهّل هذا المناخ التفاوضي ذاته؟.

– هل سيصار إلى تفعيل المناخ التفاوضي الذي بدأت الإشارات التمهيدية له بين سورية وإسرائيل وما قد يسفر عن ذلك من تفريج لبعض الأزمات المرتبطة به في الشرق الأوسط؟.

– هل سينجح الرئيس الفرنسي الجديد **نيكولا ساركوزي** في تحقيق وعده الذي أعلنه لدى زيارته الأولى لألمانيا حول ضرورة "إنهاء الشلل الأوروبي"؟ وهل سيشهد الشرق الأوسط، بالتالي، حضوراً أوروبياً أكثر فاعلية وتأثيراً؟.

– هل ستؤدي جولات المفاوضات المعلنة أحياناً وغير المعلنة أحياناً أخرى بين الإدارة الأميركية وكل من سورية وإيران إلى نتائج إيجابية في العراق بحيث تنقذ الرئيس الأميركي من ورطته الداخلية؟. وهل سيمتد ذلك إلى تفكيك بعض العقد الأخرى في المنطقة؟.

الواقع أنّ الإجابة على هذه الأسئلة تتحكم بمدى فاعلية أدوات الأمم المتحدة في ضبط الشرق الأوسط سلباً أم إيجاباً. ■



الشيخ علي الجراح الصباح

وزير النفط الكويتي:
الأولوية لحقول الشمال واستكشاف الغاز

الكويت-عاصم البعيني

استمرار الشيخ علي الجراح الصباح وزيراً للنفط في الحكومة الكويتية الجديدة، أكّد صحة الخيارات والقرارات التي كان اتخذها على مستوى القطاع النفطي، وفتح الأفق أمام إمكانية الحسم في عدد من الخيارات وأبرزها الخطة التطويرية لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى نحو 4 ملايين برميل في العام 2020، ومنها مشروع حقول الشمال، مشروع المصفاة الرابعة، وخطط استكشاف الغاز الطبيعي، إضافة إلى خطة تعزيز دور القيادات الشابة في القطاع النفطي.

وللشيخ علي الجراح رؤيته أيضاً لكيفية معالجة أزمة محتملة في قطاع الكهرباء، كوّنها قبل قرار فصل قطاع الكهرباء والمياه عن وزارة النفط. وفي هذا المجال، يطرح الوزير خطة من شقين: تحديث محطات التوليد القائمة، وإنشاء محطات جديدة تضع حداً نهائياً للمشكلة في العام 2011.

"الاقتصاد والأعمال" التقت بالوزير علي الجراح الصباح، في هذا الحوار:

■ ما هي آخر التطورات بالنسبة لمشروع "حقول الشمال"؟

□ نسعى للتوصل إلى تصوّر واضح يحقق تطلعات دولة الكويت من مشروع "حقول الشمال"، وذلك من خلال 3 خيارات: الأول، دراسة المشروع الحالي لنتبيّن ما إذا كان يحقق أكبر فائدة ممكنة للكويت؛ والخيار الثاني يتمثّل في تطوير المشروع المطروح؛ أما الخيار الثالث فسيكون التوصل إلى مشروع جديد تماماً يبنى على الدراسات التي أعدّتها كل من شركة مورغان ستانلي وشركة لازرد. ومع الوصول إلى النتيجة المثلى سيتم عرض ما توصلنا إليه على مجلس الأمة للوقوف على رأيه. علماً أن المشروع سبق أن طرح على المجلس، وشهد اختلافاً في وجهات النظر حوله، إذ إنّ بعض الأعضاء عارضوا الصيغة التي طرح فيها المشروع، ونحن سنعمل على إثبات الصيغة الأمثل التي يمكن تطبيقها وتنفيذ المشروع على أساسها. ففي النهاية نريد "أكل العنب لا قتل الناطور".

■ تردد أنّ البعض اعترض على وجود الشركات الأجنبية في المشروع؟

□ لا بدّ من التوضيح أن الاعتراض لم يكن على دخول الشركات الأجنبية والاستعانة بخبراتها، بل حول ما إذا كان المشروع يمثل أقصى ما يمكن لدولة الكويت أن تناله من ثروتها القومية، وهل يمثل نوعاً من الاحتكار أم أن هناك منافسة عامة؟

هذه الأسئلة تشكل مجمل الأفكار التي طرحت حول المشروع، وبالتالي، يمكن القول أن هناك إجماعاً على ضرورة الاستفادة القصوى من الثروة النفطية، وعلى ضرورة وضع صيغة للمشروع تجسّد هذا التوجه. وهكذا، فاعتراض البعض لم يكن على دور الشركات الأجنبية، بل على الصيغة التي عرضتها الحكومة للمشروع، والتي جاءت وكأنها تتضمن طرح امتيازات للشركات، وهي صيغة لم تعد معتمدة. فالاستعانة بالشركات الأجنبية تهدف إلى خلق تعاون فني معها، وليس إلى طرح الثروة النفطية كنوع من الامتيازات لهذه الشركات الأجنبية. من جهة أخرى، لا خلاف على أنّ هناك جزءاً من المشروع يتميّز بمكامنه الصعبة ويستلزم الاستعانة بخبرات هذه الشركات، ولكن لا بدّ من الاتفاق على الصيغة التي تلائم الجميع. وفي الوقت الحالي لا بدّ من الإشارة إلى أننا قطعنا شوطاً كبيراً مع الشركات الأجنبية، حيث تم توقيع اتفاقيات فنية معها من خلال شركة نفط الكويت.

سنبدأ بانتاج الغاز الطبيعي نهاية العام الحالي

نبحث 3 خيارات لاطلاق مشروع تطوير حقول الشمال

■ إلى أين وصلت الخطة الهادفة إلى تطوير الإنتاج؟

□ تهدف الخطة الى زيادة الطاقة الانتاجية لتصل الى 4 ملايين برميل في اليوم، وقد قطعنا شوطاً كبيراً في تطبيق الخطة، وهي تسير وفق البرنامج الموضوع لها.

■ المصفاة الرابعة والغاز ■

■ ماذا عن آخر تطورات إرساء العقود الخاصة بالمصفاة الرابعة؟

□ سيتم إلغاء المناقصة التي تمت مؤخراً، بعد أن تبيّن من خلال فض العروض أن كلفة تنفيذ المشروع تتجاوز الاعتمادات المالية المخصصة له، على أن يتم طرح المشروع مجدداً وفقاً لمعطيات وشروط جديدة، بعد أن تتم مناقشة الموضوع مجدداً بين مؤسسة البترول الوطنية وشركة البترول الوطنية، وفي مرحلة لاحقة مع المجلس الأعلى للبترول. ومن المتوقع أن يؤدي تشغيل المصفاة الى رفع الطاقة التكريرية من 930 ألف برميل إلى 1,4 مليون برميل في اليوم، حيث تمتاز المصفاة الجديدة بمرونة كبيرة على صعيد الطاقة الإنتاجية تراوح بين 460 ألف برميل من النفط الثقيل، أو 615 ألف برميل من نفط التصدير.

■ سبق أن تمّ الإعلان عن اكتشاف كميات من الغاز الطبيعي، إلى أين وصل تطوير المشروع؟

□ ستكون عمليات استكشاف الغاز الطبيعي من الأولويات بالنسبة الى الوزارة، إلى جانب مشروع حقول الشمال، وتدعيم القطاع النفطي بالقيادات الشابة. وسنعمل على استكشاف وانتاج الغاز للوفاء بالخطة الموضوعة بما يضمن بداية الإنتاج المحلي في نهاية العام الحالي.

■ ماذا عن خطة ضخ دماء جديدة في المواقع القيادية؟

□ يزخر القطاع النفطي في الكويت بالكوادر وبالكفاءات، ومن الممكن أن نكلّف البعض منها في قيادة بعض القطاعات، وهذه سنة الحياة، بعض القيادات ستخرج ليدخل مكانها أشخاص جدد.

■ الخصخصة ■

■ كيف سيتم التعاطي مع مشروع الخصخصة في القطاع النفطي؟

□ شهد القطاع النفطي خصخصة بعض المشاريع كمشروع الفحم المكلسن، ومحطات الوقود من خلال الشركة الأولى للوقود وشركة السور. ويتم السير في مشروع الخصخصة بما لا يؤثر على وظائف الكويتيين في القطاع، ونحن ننتظر صدور قانون جديد للخصخصة يحمي حقوق الكويتيين في مختلف المواقع، على أن نواصل في ما بعد مشروع الخصخصة، حيث ينتظر تقييم تجربة الخصخصة في محطات الوقود إطلاق الشركة الثالثة.

■ ما هي الخطوات التي يتم اتخاذها لتجاوز الروتين في المناقصات؟

□ نعمل في هذا السياق بتفاهم تام مع لجنة المناقصات، وهناك لجنة عليا في مجلس الوزراء للمشاريع الكبرى في الدولة تعمل على تجاوز وتذليل كافة العقبات التي تواجه المناقصات.

■ ظهرت في الآونة الأخيرة تساؤلات وشكوك بشأن المخزون النفطي لدولة الكويت. ما هي الأرقام الحقيقية لهذا المخزون؟

□ لا يمكن الإفصاح عن كمية المخزون النفطي لدولة الكويت، لأن الأمر مرتبط بستراتيجية الدولة، كما أنه موضوع فني بحت، ولا بدّ من الأخذ في الاعتبار الزاوية التي يطرح من خلالها الموضوع والهدف من هذا الطرح. وبالتالي، فإن الأمر مرتبط بدولة وليس بشركة، فالشركات النفطية تكون ملزمة بالإعلان عن احتياطاتها النفطية لأن ذلك يؤثر على قيمة أسهمها في السوق، أما الدول فلا تعلن عادة عن مخزونها النفطي، كما أن تقدير الأرقام الحقيقية يختلف عادة بين احتياطي مثبت واحتياطي غير مثبت. فالاحتياطي المثبت بالنسبة للدول يمثل الكمية المستخدمة، أما بالنسبة للشركات فيشمل كامل الكمية التي لديها. وعلى أي حال فإنّ أرقام الاحتياطات الحقيقية لا تخفى لا على مجلس الأمة ولا على أصحاب القرار السياسي في البلاد.

■ ما الهدف برأيكم من اثارة التساؤلات ؟

□ هي تساؤلات مشروعة، خصوصاً اذا جاءت من قبل أعضاء مجلس الأمة، نظراً لأهمية الموضوع، وباعتبار أن أعضاء المجلس يفترض أن يكونوا على بيّنة وإطلاع حول كمية المخزون النفطي، فهذه تمثل الثروة القومية للبلاد ومرتبطة بمستقبل الكويت.

■ أزمة الكهرباء ■

■ يعاني قطاع الكهرباء في الكويت من مشاكل عدة، ما هو تصوركم للحل ومتى سيتم حل المشكلة نهائياً؟

□ واجهنا واقعاً في وزارة الطاقة، وهو أن قطاع الكهرباء يحتاج إلى تجديد البنية التحتية الخاصة بالكهرباء والماء، فمعظم المحطات الموجودة تجاوزت عمرها الافتراضي، كما أن هناك تأخيراً في تنفيذ عدد من المشاريع التي خطط لها في الوزارة. ونحن نعمل في خطين متوازيين: الأول: من خلال خطة طوارئ تمتد بين العامين 2007/2008، من المتوقع أن تضيف هذه الخطة 4 آلاف ميغاواط أي ما نسبته نحو 40 في المئة من إجمالي الطلب، وقد وقّعنا عقوداً مع 3 شركات لاستيراد 4 توربينات غازية تنفيذاً لهذه الخطة. أما الخط الثاني الذي نعمل عليه فيتعلق بالمناقصات العامة والتي نتمنى الانتهاء منها، حتى يتسنى لنا البدء في التنفيذ، وإنجاز كافة الأعمال بين العامين 2010 و2011، ومن المتوقع أن تضيف هذه الخطة 3 محطات جديدة، وسيتم استثمار نحو 870 مليون دينار كويتي في المحطة الأولى، فيما تمّ تخصيص نحو 200 مليون دينار لمحطة "الزور"، و240 مليوناً لمحطة "الصبية". ■

المضي بخصخصة النفط يتوقّف على صدور القانون الجديد وتقييم تجربة خصخصة محطات الوقود

خطة عاجلة لمعالجة مشكلة نقص طاقة انتاج الكهرباء

اكتشافات نفطية جديدة

أعلن وزير النفط الكويتي الشيخ علي الجراح الصباح أنّ شركة نفط الكويت توصلت إلى اكتشاف نفطي جديد في منطقة الظبي شمال الكويت، الواقعة جنوب حقل الروضتين. وأشارت النتائج الأولية إلى وجود كميات كبيرة من النفط الخفيف ذي الجودة العالية، وكميات كبيرة من الغاز المصاحب. وقال: "إنّ هذا الاكتشاف سيضاف إلى الاكتشافات التي أعلن عنها سابقاً، ما يساهم في رفع الاحتياطات وكميات إنتاج الغاز المصاحب والنفط الخفيف في شمال الكويت، ليصبح بذلك حقل ظبي سادس الحقول المكتشفة في شمال الكويت، كما عزز هذا الاكتشاف إمكانية تحقيق اكتشافات جديدة في منطقة اللياح المجاورة، والتي تعمل الشركة حالياً على وضع الخطط والبرامج العملية لبدء تنفيذ عمليات الاستكشاف فيها". وأضاف: "ستعلن الكويت خلال الفترة المقبلة عن اكتشافات جديدة، سواء في النفط أو في الغاز، ما يؤكد أنّ معظم أراضي الكويت لا تزال بكراً".

حوار صريح مع الرئيس التنفيذي لـ "إنفستكورب"

مرحلة الاستثمار في الخليج

حاوره: فيصل أبوزكي

بعد 25 عاماً من انطلاقة "إنفستكورب" دار الزمن دورة طويلة. ففي القصة مفارقات مدهشة قلّما تتكرر. مؤسسة تبدأ العمل العام 1982 برأس مال 50 مليون دولار، هدفها شراء شركات واعدة في السوقين الأميركية والأوروبية، ثمّ تسويق تلك الصفقات لدى المستثمرين في الخليج. هذه المؤسسة تعود اليوم من مغتربها الأميركي والأوروبي بأموال خاصة هائلة تفوق المليارَي دولار ونجاحات وتجارب تريد توظيفها كلها لخلق "أصول ملموسة ومنتجة"، على حدّ قول الرئيس التنفيذي للبنك نمير قيردار.

عودة "إنفستكورب" إلى المنطقة فيها أكثر من مفارقة. فهذه المؤسسة التي بدأت عملها في الخارج تقرر اليوم الانخراط في السوق الخليجية، لكن وفق فلسفة نمير قيردار الخاصة، فلا استثمار في العقارات ولا مضاربة في الأسهم بل خلق شركات منتجة عبر استثمار قوة "إنفستكورب" وسمعتها الدولية لإقناع شركات عالمية بتأسيس وحدات وفروع إنتاج لها في الخليج. الصفقة بسيطة الشركات الدولية الراغبة في تأسيس قاعدة إنتاج لها في الخليج تقدّم المعرفة والخبرات والإدارة، و"إنفستكورب" (عبر صندوق خليجي بقيمة مليار دولار) يقدّم رأس المال. بعد ذلك وما إن تحقق الشركة النجاح حتى يجري بيعها إلى القطاع الخاص في المنطقة.

"إنفستكورب" يأتي إلى الخليج بمقترح جديد يمثل أكبر تحدٍّ لعقلية المضاربة والربح السريع والتركيز على السهل والمرئي والفاخر من مظاهر الثروة والإنجاز. بل إنّ "إنفستكورب" يدخل بقوة والتزام محدد ميدان الاستثمار المنتج في الخليج، فيما يهيم عدد من الشركات والمجموعات الخليجية في العالم بحثاً عن استثمار مضاربي هنا أو هناك. لذلك ليس من المبالغة القول أنّ دخول "إنفستكورب" ميدان الاستثمار في الخليج لن يكون بلا نتائج كبيرة وربما صادمة على ثقافة الأعمال وقيمه وتقاليد الإدارة ومقاييس الإنجاز التي يؤكّد قيردار أنّها في خلق القيمة وليست في قياس كمٍّ من

■ **لأول مرة منذ تأسيس "إنفستكورب" أدخلتم تغييراً رئيسياً على ستراتيجية الشركة وهو قرار الدخول إلى منطقة الخليج. فما هي الدوافع لهذا القرار؟**

□ هدف أي مؤسسة هو النمو لأنّ ذلك ينمّي قيمتها ويعزز في الوقت نفسه قدرتها على توزيع أرباح على المساهمين. عندما بدأنا بشراء وبيع الشركات نجحنا في ذلك نجاحاً كبيراً. وكان قرارنا الاحتفاظ بهذا النشاط الجزي والتوسّع نحو قطاع آخر هو العقارات التي نجحنا فيها أيضاً، ثمّ انتقلنا إلى إدارة الأصول الاستثمارية، وبعدها للاستثمار في الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا. هذه المنتجات كلها تشهد اليوم نمواً متواصلاً. وقررنا أخيراً إدخال خط نشاط خامس هو الاستثمار في عملية النموّ بالخليج، وهذا القرار سبقه تحليل معمّق على مستوى الشركة ككل. أنا أذكر تماماً وضع الخليج في منتصف السبعينات ومطلع الثمانينات. في تلك المرحلة كانت الدولة هي محرّك النموّ عبر الإنفاق الحكومي على البُنى الأساسية وخدمات التعليم والصحة والمستشفيات والمطارات وشبكات الطرق وغيرها. أما الآن فنحن نعيش الموجة الثانية في تطوّر الخليج حيث تبدو الحكومات راغبة في بناء أسس الاقتصاد المحلي وتوسيعه والتأسيس للمستقبل. وهذا الدور الجديد للدولة كمحرّك للنموّ الاقتصادي سوف يفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص. بل إنّ ما تقوم به الحكومات يستهدف تشجيع القطاع الخاص على تولّي الدور الأول في الاقتصاد. في أبو ظبي مثلاً نشهد خطة حكومية لخصخصة عدد من مهمات الدولة وخفض الجهاز الحكومي، كما أنّ القطاع الخاص باتت له موارد هائلة تمكّنه من لعب الدور القيادي المطلوب منه. هذا التحوّل الكبير جعلنا نرى فرصتنا الجديدة في الخليج لاسيما وأنّ لدينا خبرة 25 سنة في تسويق الاستثمارات ولدينا قاعدة مستثمرين واسعة في جميع دول المنطقة.

لكن أودّ التأكيد أولاً أننا لن ندخل في قطاع العقار أو الاستثمار في أسواق الأسهم، وما سنفعله هو تأسيس أعمال جديدة عبر الجمع بين الخبرات المتوافرة للشركات الدولية وبين أموال "إنفستكورب"، ولن نؤسّس أي عمل ما لم يكن لدينا شريك أجنبي معروف وله خبراته وصدقيته. ونحن أفضل من يمكنه تحقيق هذا الربط لأننا معروفون في العالم ولنا شبكة علاقات قوية مع كثير من الشركات الدولية. وبالطبع عندما تنجح الشركة ويصبح لها سجل ربحية جيّد سوف نبيعها إلى القطاع الخاص. وفي حالات أخرى، نشتري شركات دولية لا علاقة لها بالخليج، إلاّ أنّ في الإمكان تصنيع إنتاجها في المنطقة. وهذه الشركات قد لا يكون من أولوياتها توظيف رأس مالها في الخليج لخلق شركة جديدة. وفي هذه الحال سنقدّم نحن المال وندعوهم لتأسيس الشركة وإدارتها وعندها فإنّهم سوف يشاركون في الربح. في الوقت نفسه نحن نوفّر فرصاً مهمة للمستثمرين الخليجيين

لن نتعامل بالعقار أو الأسهم، وهدفنا خلق مشاريع خليجية مشتركة ناجحة يتمّ بيعها لاحقاً إلى القطاع الخاص

المال سوف يجمع أحدهم من منطقة الخليج. إنّها على الأرجح بوادر ثورة مرحّب بها في قيم الأعمال ومقاييس النجاح سوف يحملها البنك – الذي أصبح من أنجح مؤسسات الاستثمار الدولية – إلى السوق الخليجية المشوّشة والحائرة في كيفية التعامل مع الثروة النقدية وتحويلها إلى إنجاز يبقى بمرور الأيام.

"الاقتصاد والأعمال" التقت الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ"إنفستكورب" نمير قيردار في حوار مستفيض تناول مغزى التحوّل الستراتيجي للبنك الاستثماري نحو منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه مستقبل الشركة بعد 25 عاماً من انطلاقها في المنطقة، وأخيراً خطط قيردار بشأن مَن سيخلفه في موقعه عندما يحين الوقت لذلك، وما هي حظوظ استمرار "إنفستكورب" بالروح وعصبية المؤسسة نفسهما اللتين نمتا وازدهرتا في ظلّ قيردار ودوره التأسيسي والقيادي على مدى 25 عاماً.

هنا الحوار:

■ مفهوم "إنفستكورب" الأصلي قام على اعتبار البنك "جسراً" يربط بين الأموال الخليجية وفرص الاستثمار في الخارج وبالتحديد في السوقين الأميركية والأوروبية. ألا يؤدّي تحوّلكم للاستثمار في الخليج إلى اضطراب في المفهوم الأصلي (Brand) خصوصاً لدى قاعدة العملاء في المنطقة؟

□ نحن لم نتخلّ عن دورنا الأساسي كجسر. وبهذا المعنى فإنّ المستثمر سيبقى معنا في الاستثمارات التي ندخلها معاً في الخارج، لكننا نقدّم له الآن فرصة لتطوير استثماراته المحلية، حيث الهدف هو تعزيز قاعدة الأعمال والاستثمارات التي سيتركها لأولاده. وبهذا المعنى الفرق واضح. أما الضغوط التي قد يتعرّض لها المفهوم المستقرّ عن الشركة أو الـ Brand فسيأتي من مكان آخر وهو أنّ اسمنا وسمعتنا التجارية والثقة بنا عالية لدرجة كبيرة. وهذه ميزة ونقطة ضعف في آن واحد لأنّها تعني أنّه ليس في إمكاننا أن نرتكب أخطاء في الخليج، لاسيما وأنّ هذه المشاريع سوف تنشأ في مناخ قانوني ومحلي حيث عوامل النجاح قد تختلف عما هي الحال في أميركا أو أوروبا. وهذا يعني أنّ الاستثمارات الـ 20 التي ننوي تحقيقها في 5 سنوات من الآن قد لا تكون متساوية في الحجم أو متزامنة. وما سنقوم به أولاً هو أخذ كل مشروع على حده بحيث نضمن تحقيق أعلى قدر من النجاح فيه. وكما قلت لا يجوز لنا ارتكاب الأخطاء خصوصاً في الخليج.

■ كيف سوف تتمّ إدارة استثمارات "إنفستكورب" في الخليج؟

□ سيكون لهذا القطاع الجديد إدارته المتفرغة والمتخصصة، كما هي الحال في كلّ من نشاطات "إنفستكورب" الأخرى مثل النشاط العقاري أو تملّك الشركات أو إدارة الأصول أو الاستثمار في التكنولوجيا. بالطبع الذين قد يرغبون في امتلاك هذا النوع من الشركات ذات الطابع الدولي من دون أن يتحمّلوا مخاطر تأسيسها.

وإذا تمكّنا من خلق 20 أو 25 مشروعاً إنتاجياً ناجحاً في غضون السنوات الـ 5 المقبلة نكون قد نجحنا أيما نجاح في المنطقة. وفي هذا فإننا نتبع ستراتيجية التركيز والتخصص نفسها التي كانت سبب نجاحنا في خطوط النشاط الأربعة السابقة وكذلك دخول السوق في التوقيت المناسب. وعلى سبيل المثال فإننا في الخليج منذ 25 سنة ونتمتّع بسمعة ممتازة وشبكة علاقات واسعة، والمستثمرون يقبلون بحماس على الاستثمارات التي نأتي بها إلى السوق. وبرغم كلّ ذلك فإننا انتظرنا كلّ هذا الوقت قبل أن نفكر بالعمل في المنطقة. ولو أننا أخذنا مثل هذا القرار قبل 15 عاماً مثلاً وقبل أن تتوافر الظروف الخاصة بنضج السوق واتساع رقعتها وتطوّر مؤسساتها القانونية وغير ذلك فإننا كنّا سوف نفشل ولا نحقق شيئاً.

استثمارات الخليج سيكون لها إدارتها المتخصصة، وبدأنا عملياً اختيار الفريق والمديرين

سننتظر أولاً كم من الأشخاص يمكننا تحويلهم إلى نشاطنا الخليجي من داخل "إنفستكورب"، وسنقرر عندها عدد الأشخاص ومواصفاتهم الذين سوف يتعيّن علينا جلبهم من خارج البنك، وقد بدأنا عملية التوظيف. هناك مثلاً شخص عمل في البنك الدولي لمدة 25 عاماً وعلى الأخص مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك، وكان عمله بالتحديد هو تأسيس هذا النوع من المشاريع وتأمين التمويل لها. وهذا المصري كان في هونغ كونغ وفي واشنطن وأمضى السنوات السبع الأخيرة كمدير لمؤسسة التمويل الدولية في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، وهو انضمّ الآن إلى "إنفستكورب" ليتولّى منصب المدير لنشاطنا الجديد في الخليج. وسيكون هناك أيضاً مدير ثان يشاركه في المسؤولية وهذا الشخص نريده أن يكون أوروبياً وله خبرة في حقل الاستشارات المالية. هذه الخطوات وغيرها هدفها الأول والأخير التقليل من هامش الخطأ وبالتالي تعزيز عوامل النجاح. و"إنفستكورب" يمتلك خبرة واسعة في تحليل الشركات واختيار الواعد منها. ونحن على سبيل المثال ندرس نحو 400 اقتراح استثماري في السنة ونختار في النهاية 4 أو 5 فقط. وبهذا المعنى فإنّ لدينا كافة المؤهلات لاتّخاذ القرارات. وأعتقد أننا إذا استكملنا تكوين الفريق الذي سيتولّى النشاط الاستثماري في المنطقة فإننا سنبدأ عندها استعراض الفرص التي قد تُطرح علينا، لكن موقفنا اليوم هو أننا لسنا جاهزين بعد. وعندما أصبح مستعداً فإنني سأنظر ربما في 50 مشروعاً وأختار واحداً فقط، وهذا الواحد سأنفّذه بعناية بحيث يتحوّل فعلاً إلى نجاح. علينا ببساطة أن نكون انتقائيين. وأروي هنا حادثة ذات دلالة، إذ اتصلت بي قبل نحو شهر ونصف شركة كبرى قائلة أنها تصدر بوفرة إلى المنطقة لكن السوق الآن أصبحت كبيرة بحيث باتت تفضّل أن تصنّع في المنطقة مباشرة. لكن بما أنّها تخشى أن يقع خلاف بين الوكلاء الذين سوف يسعى كلّ منهم لأخذ المشروع، فإنّها تجد في "إنفستكورب" فريقاً محايداً وقادراً على التعاطي مباشرة مع الوكلاء، ولهذا فإنهم يريدوننا كشريك لإقامة الشركة الإقليمية. لكن جوابي كان أننا لسنا جاهزين لذلك الآن.

■ **ما هو الوقع الذي يمكن لنشاط "إنفستكورب" الخليجي أن يحدثه في المنطقة؟**

□ ما يهمني هو هل سيكون لنشاطنا وقع إيجابي على المنطقة واقتصاداتها. فنحن إن نجحنا في استثماراتنا المحلية ووفق المفهوم الذي شرحته سابقاً سنحظى باحترام أكبر بكثير في الخليج لأننا نكون قد أعطينا المنطقة أصولاً منتجة ملموسة تضيف إلى تنوّع الاقتصاد وإلى الخبرات المحلية، كما أنّها تستقطب شركات عالمية لا تأتي بهدف تسويق منتجاتها بل بهدف الإنتاج وخلق فرص عمل. وفي الحقيقة نحن واثقون للغاية من أننا سوف ننجح ولن نسير في هذا الطريق ما لم نكن على ثقة تامة بالنجاح لأنّ لدينا الكثير الذي يمكن أن نخسره. وعلى أي حال لا يوجد أفضل من "إنفستكورب" للاضطلاع بهذا الدور، فكلّ شيء قمنا به في السابق في الخليج أم في الأسواق الدولية يؤهلنا لهذا الدور.



سنوظّف مليار دولار خلال 5 سنوات لخلق 20 أو 25 شركة منتجة في الخليج بالتحالف مع شركات دولية

■ **لم لا تدخلون قطاع العقارات الذي يستقطب استثمارات هائلة كلّ يوم؟**

□ الجواب ببساطة هو أنّ لاعبي المنطقة يمكنهم القيام بذلك بأنفسهم. ما القيمة التي يمكنني أن أضيفها في هذا المجال؟ وما الدافع لانزلاقنا في نمط من الاستثمار هو مضاربي بطبيعته. حقيقة الأمر أنه لا يوجد قيمة مضافة في الاستثمار العقاري، وما يهمني هو خلق أصول منتجة، أعمالاً ومشاريع يمكنها تكوين الكادرات والقيادات. وهدفنا الحقيقي أن يرتبط اسم "إنفستكورب" بما نساهم به من خلق قيمة، وليس بما نحققه من أموال في سوق الخليج. ومبدأ المساهمة هذا طبّقناه في كلّ استثماراتنا من قبل. لم يحدث مطلقاً أننا اشترينا شركة وسعينا لتجزئتها أو سلخ أجزاء منها بهدف تحقيق الأرباح، بل كان هدفنا على الدوام أن نبني تلك الشركة وننقلها من حال إلى حال. وقد ارتفع اسمنا عالياً في الخارج لأنّ مديري الشركات التي تملّكناها واستمروا في العمل معنا كشركاء، لمسوا قدر الدعم الذي قدّمناه لهم ومدى النجاح والازدهار اللذين حققتهما الشركة بفضل هذا الأسلوب. وهم لذلك يكيلون المديح والتقدير لـ "إنفستكورب" وهذا أهم عنصر بنيت عليه سمعتنا في الأسواق الدولية.

■ **أي أنّ همّكم الأول هو خلق القيمة وليس المتاجرة بأصول موجودة؟**

□ خلق القيمة في الخارج (محفظة الاستثمارات) وفي الداخل ("إنفستكورب").

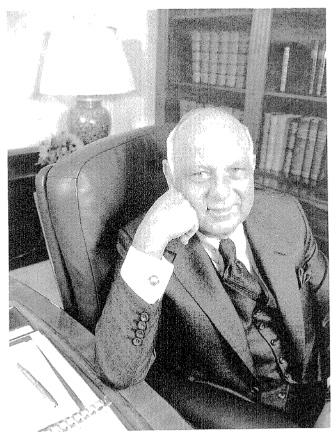
■ **نشهد أيضاً صعوداً هائلاً لدول شرق آسيا وخصوصاً الصين والهند، وأنتم لم تقربوا هذه المناطق سابقاً وما زلتم على موقفكم القائل بعدم الاستثمار في الأسواق الآسيوية.**

□ لا أستبعد أحداً أو بلداً. لكن كل ما في الأمر أنني أفضّل التركيز على ما أقوم به وأن أفعله بأفضل صورة وأتميّز به. الصين تنمو بالتأكيد، لكن الخليج أيضاً ينمو. وإذا كان لي الخيار فأيّ المنطقتين أختار؟ هل أختار الصين التي لا أعرف الكثير عن سوقها ولا أتحدّث لغتها أم أختار الخليج حيث الجميع يعرف

"إنفستكورب" ويتحدّث اللغة نفسها.

■ **على مستوى تسويق الاستثمار ارتفعت حصة المستثمرين الدوليين إلى 10 في المئة من المجموع. فهل تقومون بنشاط معين لزيادة حصة هذه الفئة في استثمارات "إنفستكورب"؟**

□ نقوم بهذا النشاط لكن من الخليج، لأنّ المؤسسات المعروفة بدأت تأتي إلينا بسبب سمعتنا الدولية. ونحن لدينا في الخليج نحو 50 شخصاً يعملون في تسويق الاستثمارات. ومن أصل هؤلاء هناك 20 شخصاً يتولون التسويق مباشرة مع العملاء و30 يقومون بدور المساندة. لو أردنا أن نؤسّس للبنك شبكة بيع في السوق الأميركية لاحتاج الأمر آلاف الموظفين. لكننا لا نريد دخول هذا الحقل بل نودّ البقاء كمؤسسة متخصصة (Boutique). فسوقنا في الخليج جيدة بالنسبة إلينا وهي تنمو باطراد. لكن لو جاءنا مستثمرون أجانب بتأثير سمعتنا الدولية وعرضوا أن يضعوا أموالاً في تصرّفنا فلا بأس، لكننا لن نقوم بجهد تسويقي كبير لتحقيق ذلك لاسيما مع مؤسسات الاستثمار التي باتت تعرفنا وباتت مشاركتها في استثماراتنا بحدّ ذاتها عامل قوة ستراتيجي لصالحنا في السوق الدولية.



■ **لكن تركيزكم الأقوى كان لفترة طويلة على القطاع الخاص أو الأفراد؟**

□ تركيزنا الأكبر ما زال على الأفراد، ولهذا الأمر أسبابه في تطوّر "إنفستكورب". إذ لو أننا ذهبنا في بداية عمل الشركة إلى مؤسسة معينة نطلب منها المساهمة في استثمار فإنّ أول شيء كانت هذه المؤسسة ترغب في معرفته هو: "من هم "إنفستكورب"؟". أما الآن فقد أصبح لنا سجل إنجازات حافلاً، وهم يعرفون عنه، لذا فإنّ عدداً منهم أصبح يخصص أموالاً لاستثمارها معنا. بذلك أصبح لنا اليوم وصول للفئتين أي الأفراد والمؤسسات. خذ صندوق الاستثمار في النموّ الخليجي الذي سيبدأ بنحو مليار دولار ويموّل بنسبة 70 في المئة من المؤسسات مقابل 30 في المئة لعملائنا الأفراد. بالطبع مبلغ المليار دولار لن يدفع نقداً بل هو عبارة عن التزامات للسنوات الخمس المقبلة، وهذا يعني أننا سنطلب هذا المليار خلال تلك المدة، ما سوف يسمح بتخصيص ما بين 250 و300 مليون دولار لعملائنا الأفراد في الخليج. أما الباقي فسيأتي من المؤسسات الخليجية والتي نقيم علاقات ممتازة معها جميعاً. وأودّ القول أني لمست شخصياً ترحيباً كبيراً بالمساهمة خلال الجولة الطويلة التي أقوم بها في المنطقة.

■ **ما الهدف من طرح "إنفستكورب" لإصدار إيصالات الإيداع العامة (GDR). هل كان إدراج السهم في بورصة دولية؟**

□ تسجيل السهم في بورصة لندن يعني إخضاع تقييم السهم لمؤسسات التحليل المستقلة والمؤسسات المالية الكبرى في العالم، وهذه تُصدر بصورة دورية تقاريرها بشأن أسهم الشركات المساهمة. وعلى سبيل المثال فإنّ "سيتي بنك" يقوم الآن بتحليل سهم الشركة، كذلك يفعل بنك كريدي سويس وعدد آخر من الشركات المالية والتي تقوم بذلك خدمة لعملائها بالدرجة الأولى. قبل قيامنا بذلك كان سهم البنك محصوراً في البحرين وهي سوق صغيرة يمكن لأيّ عملية بيع أو شراء أن تؤثر على السهم بصورة غير حقيقية. فضلاً عن ذلك فإنّ تمسّك كبار المساهمين بأسهمهم خفّض سيولة الأسهم وجعلنا في مرحلة انتقالية نؤسّس آلية لقيام البنك نفسه بتقييم السهم بالاستناد إلى معطيات محددة، لكن هذه الطريقة كانت تسوية ولم تبدّل كثيراً من الواقع لأنّ سعر السهم رغم كلّ ذلك بقي جامداً ولم يتغيّر على الرغم من الأرباح القياسية التي يحققها البنك سنوياً.

حصة المؤسسات ارتفعت إلى 10 في المئة من المساهمات الاستثمارية في عمليات "إنفستكورب" وقد ترتفع إلى 25 في المئة

■ **كيف يتعامل "إنفستكورب" مع بروز القيادات الشابة للأعمال وللاستثمارات في المنطقة؟**

□ هذه الديناميكية هي من أهم التحدّيات التي تواجهنا لأنها تشير إلى تبدّل أساسي في طبيعة عملائنا. فجيل الآباء الذي رافق نشاطات البنك أصبح في سنّ متقدمة وهناك الجيل التالي الشاب الذي يحلّ محلهم بالتدريج. وبالطبع علينا أن نعقد الصلات مع الجيل التالي وأن نقنعهم بأن يستمروا معنا. صحيح أنّ علاقتنا ممتازة مع الآباء، لكن هذا لا يكفي، إذ علينا التعامل مع القادة الشباب كأشخاص لهم قناعاتهم وحاجاتهم وأن نكسبهم. ولهذا فنحن نتصل بالأب الآن لكننا نجتمع أيضاً بالابن ونشرح له بالتفصيل رؤيتنا وعملنا ونحصل بالتالي على تأييده. وهناك جهود كبيرة تُبذل في تأمين هذا الانتقال لأنّ الأمر يتعلّق بمستقبلنا.

أهم إنجاز تحقق أنّي لم أعد أتدخل في تفاصيل العمل اليومي، و الذين يديرون "إنفستكورب" تدرّجوا في صفوفها

– هل تحققون ربحاً في جميع قطاعات النشاط؟

□ بالتأكيد. كلّ من نشاطات البنك الأربعة يحقق أرباحاً بل إنّ أداء كل منها يعتبر بين الأفضل مقارنة بالمنافسين وبين الـ 25 في المئة الأول في العالم. أكبر مثال على ذلك هو التطوّر في الربح الصافي للمؤسسة والذي كان 50 مليون دولار العام 2002 وارتفع إلى 75 مليوناً في العام التالي، ثمّ إلى 90 مليوناً، وإلى 110 ملايين، وأخيراً إلى 131 مليون دولار العام 2006. هذا النموّ في الربحية مستمرّ لأننا ما زلنا نعمل بأقل من طاقتنا في خطوط النشاط الأربعة ولأنّ في مقدورنا إنجاز المزيد. وأحد أبرز مؤشرات النجاح هو متوسط العائد على الاستثمار والذي بلغ 19 في المئة سنوياً على مدى 25 عاماً، وهذا بالطبع على افتراض أنك كمستثمر دخلت معنا في جميع العمليات التي قمنا بها، ولهذا فإنّ المساهمين وكذلك المستثمرين الذين يشاركون في استثماراتنا في غاية الرضى عن النتائج.



آمل أن تبقى "إنفستكورب" بعدي كما عهدتها

هناك تحوّل آخر يتعدّى موضوع الربحية وهو أنه بينما كان جميع مستثمري "إنفستكورب" من منطقة الخليج قبل سنتين فإنّ 8 إلى 10 في المئة من المساهمات الاستثمارية أصبحت تأتي من مؤسسات دولية وعلى الأخص أميركية وأوروبية. لكن الخليج سيبقى سوقنا الأساسية لأنه سيمثل دوماً بين 75 و80 في المئة من مجموع المساهمات الاستثمارية في مقابل 20 إلى 25 في المئة ستأتي من مصادر دولية.

■ **ما هو في نظركم أهم إنجاز تحقق في "إنفستكورب" خلال 25 عاماً من العمل؟**

□ أهم الإنجازات في نظري هي أنّ خطوط النشاط الأربعة الرئيسية للبنك يقودها الآن مدراء تدرّجوا في "إنفستكورب". جميعهم بدأوا العمل في الشركة في مواقع غير قيادية وأنا عايشت بنفسي على الأقل جيلين من هؤلاء الأشخاص المميّزين، وهذا يمنحني بالطبع ثقة كبيرة بالمستقبل. مثال آخر على التحوّل الكامل لـ"إنفستكورب" إلى مؤسسة هو أنني لم أعد شخصياً أتدخل في تفاصيل العمل. أما دوري الآن فهو أن أضمن استمرار ثقافة "إنفستكورب" والتزام الستراتيجية المقررة ومنهجية العمل وخصوصاً ثقافة الفريق. بالطبع الستراتيجية تحتاج دوماً إلى ضابط وهذا كان ولا يزال أكبر تحدٍّ نواجهه، لكنني وقفت دوماً في وجه أيّ إغراء بالانزلاق أو الخروج عن النهج المرسوم.

■ **ما هو الدور الذي سيضطلع به الرئيس التنفيذي المقبل؟**

□ الشركة بحاجة على الدوام لإثنين في موقع القيادة. واحد يتابع شؤون العمليات اليومية وشؤون مثل الربحية والمخاطر والعلاقة بالبنوك وعملية تقييم الموظفين وأدائهم. أما الثاني فيتعيّن عليه الاهتمام بالستراتيجية والسياسات والعلاقة مع مجلس الإدارة ومع الخارج وكذلك الاهتمام بسمعة المؤسسة واختيار الأشخاص وتوزيع المسؤوليات. وهذه الثنائية قائمة الآن في "إنفستكورب" فهناك من جهة **غاري لونغ**، مدير عام العمليات، الذي بدأ في "إنفستكورب" باعتباره الشخص الثاني في الإدارة المالية وأصبح الآن الرجل الأول وهو يمتلك خبرة 10 سنوات في الهندسة المالية ويشغل الآن منصب مدير عام العمليات. أما أنا فأقوم بالمهمة الأخرى المنوطة بالرئيس التنفيذي.

■ **قد يكون "إنفستكورب" تطوّر ليصبح مؤسسة لها تقاليدها وثقافتها، لكنه في النهاية نتاج لرؤية رجل له طموحه وإرادته، فهل يمكن للمؤسسة أن تحلّ محل القيادة الملهمة أو صاحب الرؤية، فالإدارة الجماعية نظرية أكثر منها عملية لأنّها ممكنة فقط في ظلّ قائد؟**

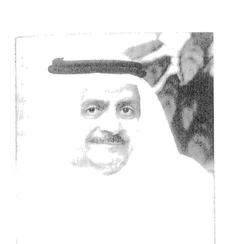
□ هذا صحيح مئة في المئة، وأنا لا أقول أنه لا توجد حاجة لقائد، تماماً مثل الأوركسترا؛ كلٌّ يعزف على آلة أو يتولّى مقطعاً معيناً لكن هناك شخص واحد يدير الفرقة. أما الجماعية في صُنع القرار فهي تقنية معروفة هدفها الحقيقي تخفيف المخاطر، فنحن نخاطر بأموال المستثمرين. ورغم كلّ الاحتياطات حصل عدد من الأخطاء المكلفة، فتصوّر لو كانت القرارات تُتّخذ بصورة فردية، فالأخطار والأضرار عندها تكون أكبر بكثير. على أيّ حال فإنّ مسألة من سيأتي ستحلّ في وقتها وعندي ثقة بأنّ مجلس الإدارة يعرف طبيعة الشركة وسيوكل أمر الإدارة لأشخاص مقتدرين. و"إنفستكورب" بعد 25 سنة من الإنجازات لن يكون من الصعب عليه اجتذاب أفضل القدرات والكفاءات.

■ **هل هناك فرق بين أن يأخذ مكانكم رجل عربي أو أجنبي؟**

□ أنا لا أفرّق بين الجنسيات، لدينا موظفون من 33 دولة ولديهم النزاهة والكفاءة ويعملون كفريق. عندما يحين الوقت يتمّ بحث الأمر ويتّفق الجميع. فنحن مؤتمنون على أموال الغير ولا مجال للمساومة أو لأيّ اعتبار غير الكفاءة في هذا الموضوع.

بالطبع هناك أمور يجب أخذها في الاعتبار. فطالما بقيت سوقنا الرئيسية في الخليج نحتاج لأن نفهم المنطقة والطريقة التي تدار بها الأعمال هنا. فلو جاء مسؤول كبير في الشركة وقال مثلاً أنه لا يحب الخليج فهذا لن يكون مقبولاً. لا أعني بذلك أنّ على هذا الشخص تعلّم لغة المنطقة، بل ما أقصده هو أنّ عليه أن يتفهّم الثقافة السائدة ويحترمها حقاً وهذا ما سوف يسهّل على العاملين في الشركة التعاون معه. وعلى هذا الشخص أن يضع ستراتيجية وأن يأتي بمدراء أكفّاء لإدارة العلاقات المتشعّبة للشركة، وهناك مديرون عرب لديهم من الكفاءات ما يمكنهم من لعب هذا الدور. ■

المركز المالي الكويتي: استيعاب صدمة البورصات ومرحلة جديدة من التوسّع



ضرار يوسف الغانم

الكويت– "الاقتصاد والأعمال"

تجاوز "المركز المالي الكويتي" الهبوط الذي شهدته معظم الأسواق المالية في الخليج، ليستعيد مع بداية العام الحالي بريقه كواحد من أبرز شركات الاستثمار الكويتية. واللافت أيضاً أنّ المركز استقى العِبَر والدروس من المرحلة السابقة، فأعاد هيكلة بعض نشاطاته وأسّس أقساماً جديدة بهدف دعم قراراته الاستثمارية، وعمل على تنويع استثماراته بهدف الحدّ من المخاطر. كما عمل على طرح أدوات استثمارية ومالية جديدة. وتركت هذه الخطوات نتائج إيجابية على المستويات كافة، عكستها النتائج المالية للشركة للربع الأول من العام الحالي، وكذلك أداء الصناديق الاستثمارية المحلية منها والخارجية.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المركز المالي الكويتي **ضرار يوسف الغانم** أنّ العام الماضي شكّل فرصة للشركة للتوسّع نحو أسواق خليجية، ولاستقطاب عملاء جدداً انضموا إلى قائمة عملاء الشركة الستراتيجيين. ويشير، في هذا السياق، إلى تأسيس فرع في قطر، وإلى إعادة هيكلة أنشطة الشركة الرئيسية حيث تمّ إنشاء قسمين متخصصين في مجالي الاستثمار العقاري والاستثمار في قطاع النفط والغاز. وفي خطوة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الشفافية تمّت إعادة هيكلة "محفظة أطلس الاستثمارية المتنوّعة" لتصبح صندوقاً استثمارياً يعمل تحت اسم: "فئة أطلس المتنوّعة"؛ كما تمّ تطوير قسم البحوث والدراسات بهدف دعم قرارات الشركة الاستثمارية. ويتوقّع **الغانم** أن يركّز "المركز المالي الكويتي"، خلال العام الحالي، على توزيع أصوله ورفع نسبة الاستثمار البديل والانتقال تدريجياً من الاستثمارات التقليدية، كما يتطلع إلى إطلاق مزيد من الأدوات الاستثمارية بهدف تنويع استثماراته والتقليل من آثار التذبذب في الأسواق.

النتائج المالية

حقق "المركز المالي الكويتي" نتائج مالية جيدة خلال الربع الأول من العام الحالي، إذ بلغت الأرباح الصافية نحو 7,654 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل ربحية قيمتها 18 فلساً للسهم الواحد، مقارنة بخسارة بلغت نحو 4,380 ملايين دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الماضي، أي ما يعادل 10 فلوس للسهم الواحد. وتشير هذه النتائج إلى أنّ الأرباح الصافية زادت بنسبة 275 في المئة، وربحية السهم بنسبة 280 في المئة. وبلغت قيمة الأصول التي تديرها الشركة في نهاية الربع الأول من العام الحالي نحو 1,16 مليار دينار كويتي. وترافقت هذه النتائج مع منح "المركز" تصنيفاً ائتمانياً من درجة (BBB+) من قبل مؤسسة كابيتال إنتليجنس (Capital Intelligence).

التوسّع الجغرافي

يعتمد "المركز" خطة توسّع نحو الأسواق الخارجية مستنداً إلى خبرته الطويلة التي اكتسبها في مجال إدارة الأصول، وتمويل الشركات، والاستشارات المالية، وإدارة المحافظ والصناديق، وكذلك في الاستثمار العقاري على المستويين المحلي والعالمي، وفي خدمات الاستشارات الاستثمارية.

وشكّلت هذه الإنجازات بوابة عبور نحو المرحلة الجديدة من التوسّع نحو الأسواق الواعدة والناشئة، والتي بدأت بدخول السوق القطرية، حيث حصل "المركز" على ترخيص لافتتاح مكتب تمثيلي له في "مركز قطر المالي". وفي هذا السياق، يؤكّد مدير عام المركز **مناف الهاجري** أنّ المكتب التمثيلي في "مركز قطر المالي" سوف يؤهل الشركة للعب دور حيوي في السوق القطرية على مستوى قطاع الخدمات المالية. وهو يأتي في سياق ستراتيجية التوسّع الإقليمي التي اعتمدتها الشركة، حيث سيوفّر المكتب خدمات إدارة الأصول وتمويل الشركات. ويعتبر **الهاجري** أنّ قطر من الدول ذات الاقتصادات سريعة النموّ في العالم، ويوفّر الإنفاق الحكومي المتزايد في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالبنية التحتية، والنفط والغاز، والصناعات البتروكيميائية، والعديد من الفرص للقطاع الخاص للمشاركة، خلال السنوات المقبلة، في نموّ الاقتصاد القطري.

إلى ذلك، يتواجد "المركز المالي الكويتي" في لبنان، من خلال شركة عقارية أسّسها تحت اسم: "شركة المركز المالي للفرص العقارية" برأس مال 15 مليون دولار. وتهدف هذه الشركة إلى الاستثمار في القطاع العقاري، لاسيما السكني منه، وهي استحوذت على عقار بقيمة 13,5 مليون دولار وتعتزم تطوير مشروع سكني عليه يتكوّن من 26 طابقاً، وتبلغ تكاليفه الإجمالية نحو 26 مليوناً. كما سبق لـ "المركز" أن افتتح مكتباً تمثيلياً له في لبنان بهدف استقطاب الكوادر البشرية اللبنانية وتوفير مركز دراسات يهتمّ بالفرص الاستثمارية في لبنان والأسواق الأخرى.

تأسيس فرع في قطر، وإعادة هيكلة للأنشطة الرئيسية

... والقطاعي

وفي خطوة تهدف إلى مواكبة الاتجاهات التصاعدية التي يشهدها معظم اقتصادات دول الخليج، توسّع "المركز المالي الكويتي" في مجال الخدمات المالية من خلال رفع حجم استثماراته في أسواق الشرق الأوسط. وهو يعمل على تأسيس شركة لإجارة المعدات الثقيلة، متخصصة في تمويل عمليات شراء هذه المعدات وفي توفير الخدمات التمويلية لمشاريع القطاع النفطي. وفي مجال العقار، تمّ إطلاق "صندوق المركز للفرص العقارية" في مملكة البحرين، ويهدف إلى اقتناص الفرص العقارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعتمد في هيكلته على الاستثمار المباشر لرأس المال وسيقوم بتطوير المشاريع العقارية مع مطوّرين يتمتّعون بخبرة طويلة في الدول المستهدفة. كما تواصل صناديق "المركز" للاستثمار في العقار الأميركي تحقيق عوائد نقدية بمعدل 9 في المئة سنوياً.

إدارة الأصول

حقق "المركز المالي الكويتي" نتائج إيجابية في قطاع إدارة الأصول، فبلغت قيمة الرسوم التي حققها من هذا القطاع ومن الخدمات المالية والتمويلية، نحو 2,34 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الحالي. ويسعى "المركز" إلى تعزيز نشاطه في هذا القطاع من خلال طرح منتجات استثمارية جديدة، وهو طرح خلال العام الحالي برنامج الاستثمار في محافظ الإصدارات الأولية (IPO's) وما قبل الأولية على مستوى العالم. ويهدف البرنامج إلى رفع رأس المال على المدى المتوسط والبعيد من خلال المشاركة في الإصدارات الأولية وما قبل الأولية، مع التركيز على الأسواق الناشئة والواعدة لاسيما في آسيا والخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

صناديق الاستثمار

تنشط شركة المركز المالي الكويتي في مجال إدارة صناديق الاستثمار، وهي تضمّ تحت مظلتها نحو 22 صندوقاً تتوزّع استثماراتها ما بين الكويت والأسواق الخارجية، وقد حققت معظم هذه الصناديق نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام الحالي، متفوّقة على مؤشرات الأسواق. وسجّلت الصناديق التي تستثمر في السوق الكويتية معدل نموّ بنسبة 627 في المئة منذ التأسيس وحتى 31 مارس 2007، في حين حققت الصناديق التي تستثمر



مناف الهاجري

في الأسواق الخارجية نتائج إيجابية.

أما أبرز الصناديق التي يديرها "المركز المالي الكويتي"، فهي:

***صندوق المركز الإسلامي**: حقق معدل نموّ بنسبة 12,5 في المئة منذ بداية السنة وحتى نهاية مارس 2007، وهو يهدف إلى الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة والتي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الكويت والدول العربية، كما يستثمر في الأدوات المالية والودائع المصرفية وفق الشريعة السلامية. وبدأ الصندوق نشاطه في العام 2003، ويستثمر في عدد من الشركات والمصارف أبرزها "بيت التمويل الكويتي"، "بيت الاستثمار الخليجي"، شركة الاتصالات المتنقّلة (MTC)، ومجموعة الصناعات الوطنية القابضة، حيث تمّ طرحه بهدف توسيع دائرة الأدوات الاستثمارية العائدة لـ "المركز" لتشمل الأدوات والصناديق الاستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويبلغ الحدّ الأدنى للاستثمار في الصندوق 1000 وحدة.

***صندوق ميداف**: حقق صندوق المركز للاستثمار والتطوير "ميداف" حتى نهاية الربع الأول عوائد بنسبة 12,3 في المئة. وكان هذا الصندوق طرح في العام 2001، وهو يهدف إلى الاستثمار في مجموعة مختارة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كما يستثمر في الأدوات المالية والودائع المصرفية والسندات بالدينار الكويتي التي تصدرها الشركات والهيئات الحكومية. وتتوزّع استثماراته على مختلف القطاعات الاقتصادية: العقار، التأمين، قطاع الاستثمار، المصارف، الخدمات والقطاع الصناعي.

***صندوق المركز للعوائد الممتازة**: يهدف الصندوق إلى الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وفي أسواق المال العربية والخليجية، كما يستثمر في الاكتتابات الأولية والأدوات المالية غير المدرجة في البورصة. وقد تمّ طرح الصندوق في العام 1999 وهو مفتوح لمدة 15 عاماً، وهو سجّل أداءً جيداً خلال الربع الأول محققاً عوائد بنسبة 12,3 في المئة. كما حصل الصندوق على جائزتي "ليبر- رويترز" لأفضل أداء، وجائزة أفضل صندوق أسهم مدرجة كويتية (لفترة 3 سنوات)، وجائزة أفضل صندوق أسهم مدرجة كويتية (لفترة 5 سنوات). وكان صافي قيمة الوحدة لصندوق "الممتاز" حقق نمواً بنسبة 900 في المئة منذ تأسيسه.

وحققت الصناديق الأخرى التي يديرها "المركز" نتائج جيدة أيضاً خلال الربع الأول من العام، فحقق صندوق المركز للادخار عوائد بنسبة 6,510 في المئة، في حين لم تتجاوز عوائد الوديعة الثابتة لمدة 3 أشهر في البنوك المحلية نسبة 5,625 في المئة. وبلغت العوائد على رأس المال المستثمر في محفظة المركز للاستثمار في الشركات غير المدرجة 9,15 في المئة، وقد تمّ تحقيق هذه النسبة من العوائد نتيجة عمليات البيع والتخارج وفقاً للستراتيجية الناجحة التي جرى وضعها. كما حقق صندوق "فرصة المالي" عوائد بنسبة 9 في المئة.

تمويل الشركات

يعد قطاع تمويل الشركات أحد أبرز القطاعات الاستثمارية بالنسبة لشركة المركز المالي. وفي هذا السياق، يوضح مدير عام الشركة **مناف الهاجري** أنّ قطاع تمويل الشركات تزداد أهميته في ظلّ الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذه المرحلة على مستوى المنطقة، حيث يشمل هذا القطاع تحت مظلّته الخصخصة، إعادة هيكلة الشركات وتملّكها، ويشير إلى أنّ "المركز" لعب دوراً مهماً على صعيد تقديم خدمات التمويل كإصدار الأسهم والسندات، بالإضافة إلى الصكوك الإسلامية، حيث رتّب عمليات تمويل لعدد من الشركات، منها شركة المجموعة البترولية المستقلّة التي تولّى "المركز" عملية إدارة الاكتتاب لزيادة رأس مالها. ■

■■

أرباح الربع الأول زادت بنسبة 275 في المئة لتبلغ 7,6 ملايين دينار

■■

عبد الرحمن الجريسي:
الطفرة السعودية تستمرُّ ربع قرن


عبد الرحمن الجريسي

الرياض- روجيه رومانوس

يَعتبِر رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض عبد الرحمن الجريسي أنَّ المسؤولية المُلقاة على كاهل القطاع الخاص لمواكبة النموّ الذي يشهده الاقتصاد السعودي كبيرة جداً، لكنه يرى أنه قادر على القيام بدوره على أكمل وجه واستلام زمام المُبادرة، لاسيما لجهة تطوير وتنفيذ وتمويل المشاريع العملاقة، والبالغة تكلفتها 500 مليار دولار خلال السنوات العشر المُقبلة. إلاّ أنَّ ذلك يتطلّب، برأيه، من رجال الأعمال السعوديين رفع كفاءة وطاقة شركاتهم الاستيعابية، عن طريق الهيكلة والاندماج والقيام بتحالفات مع الشركات العالمية.

يتوقّع **الجريسي** أن "تستمر الطفرة الاقتصادية والعمرانية التي تعيشها المملكة حالياً إلى 20 أو 25 عاماً. هذه حقيقة علينا أن نستعدّ لها كرجال أعمال وأن نتفاعل معها". مُعتبراً أنَّ "هذه الطفرة تختلف عن مثيلتها خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من حيث توفّر جميع الإمكانيات لدى القطاعين العام والخاص للتعامل معها واستيعابها بكفاءة عالية"، لكن "أهم ما نسعى إليه مع أصحاب القرار لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الطفرة، هو تسهيل بعض الإجراءات البيروقراطية".

مرحلة القطاع الخاص

يرى **الجريسي** أنَّ "العوامل الاقتصادية الحالية والفرص الاستثمارية المتوفّرة في المملكة، لاسيما مع إطلاق المدن الاقتصادية، تشكّل عوامل جذب قوية لكافة المستثمرين في العالم". مُنوّهاً بأنَّ "القطاع الخاص السعودي اليوم بدأ يأخذ زمام المبادرة في عدد من المشاريع العملاقة، على غرار المدن الاقتصادية التي يقوم بتطويرها بشكل كامل وغيرها من المبادرات التي كانت تعتمد سابقاً على الإمكانات الحكومية".

غير أنه يلفت إلى "تحدّيات كبيرة تنتظر الشركات السعودية إزاء تنفيذ هذه المشاريع، ما يستوجب اتّخاذ خطوات ملموسة من قبلها للاندماج وتكوين التكتّلات، وإنشاء التحالفات مع الشركات العالمية للإفادة من خبراتها وقدراتها التكنولوجية المُتقدّمة، بما يُتيح رفع كفاءة الشركات الوطنية وقدراتها الاستيعابية للتمكّن من مواكبة فورة المشاريع الكثيرة والكبيرة والنوعية الحالية والمرتقبة في المملكة على مدى السنوات العشر المقبلة".

بيئة تنافسية

يُؤكّد **الجريسي** على أنَّ "هناك شراكة قوية جداً بين القطاعين العام والخاص السعوديين، والدليل على ذلك هو توجُّه الحكومة الجليّ لتخصيص بعض مرافقها ومُنشآتها، وإن كان ذلك يسير ببطء". مُقِرّاً بـ"عدم جهوزية القطاع الخاص في الماضي لتحمُّل أعباء إقامة أو إدارة المُنشآت والمشاريع العملاقة كالمدن الاقتصادية التي تتطلّب رؤوس أموال كبيرة، عكس ما هو الواقع اليوم، إذ تشير الدراسات التي قمنا بها في مجلس الغرف السعودية أنَّ حجم التمويل الذي يتحمّله القطاع الخاص لتنفيذ مثل هذه المشاريع يُناهز 70 في المئة من قيمتها". مُحيلاً ذلك إلى "تحسُّن البيئة الاستثمارية وفسح المجال أمام حرية التنافس بين رؤوس الأموال".

ويصف **الجريسي** البيئة الاستثمارية في المملكة بـ"المغرية جداً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية"، مُؤكداً أنَّ "بعض العوائق الموجودة يمكن التحكّم بها، وذلك من خلال تحديث الأنظمة والقوانين المعمول بشكل دائم لتتلاءم مع المُستجدات والمُتغيرات والتطوّرات الاقتصادية العالمية".

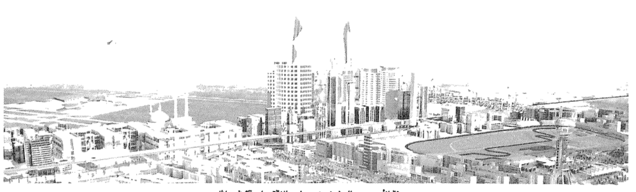
■■

تضخُّم الأسعار تحت السيطرة والعوائق الاستثمارية قيد التحكُّم

■■

... وفرص مغرية

بينما تُشير التقديرات إلى أنَّ حجم المشاريع الجديدة في المملكة خلال السنوات العشر المُقبلة يُقدَّر بنحو 500 مليار دولار، يُعدِّد **الجريسي** أبرز القطاعات الجاذبة والمغرية لتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، وأبرزها: "قطاع التعدين الذي لم يُستغل بالشكل المطلوب حتى الآن وفيه ثروات وفرص هائلة جداً، بالإضافة إلى القطاع الصناعي بمختلف مُكوّناته، لاسيما الصناعات البتروكيميائية، حيث تُنتِج المملكة حالياً نحو 45 مليون طن سنوياً من المنتجات البتروكيميائية، تُمثّل نحو 7 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، وسترتفع هذه النسبة عند تشغيل المشاريع قيد التنفيذ بحلول العام 2010 لتصل إلى 13 في المئة، ناهيك عن الفرص الكثيرة المُتاحة في الصناعات التحويلية المُعتمدة على البتروكيميائيات كمواد أساسية". مُنوّهاً بالفرص الصناعية المُتاحة في مجال التمور، "كأن تُقام صناعات لإنتاج الأدوية من التمور، حيث تتيح الأخيرة تصنيع 8 أدوية تعتمد على مُكوّناتها".



مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية" في حائل

ويضيف: "تُشكّل قطاعات النقل البحري والجوي والبري فرصاً استثمارية جذابة جداً للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، خصوصاً في مشاريع تطوير الموانئ والمطارات وإنشاء سكك الحديد عن طريق مفهوم البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، إضافة إلى قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجيستية والصحة والتعليم والزراعة وغيرها الكثير".

المدن الاقتصادية

وعلى اعتباره أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة ركيزة المدينة الاقتصادية، المطوِّرة لـ"مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية" في حائل، لا يوافق **الجريسي** إطلاقاً على اعتبار البعض أنَّ مشاريع المدن الاقتصادية مُبالغٌ فيها، وأنَّ تنفيذها بالكامل عن طريق القطاع الخاص شبه مستحيل، "فهذه المشاريع أخذت مسارها للتنفيذ، وهي أمر واقع وليس مُجرَّد حبر على ورق أو كلام معسول". مستطرداً: "هذه المدن سوف تجعل من المملكة نقطة جذب عالمية، وهناك اهتمام كبير ومتزايد من قِبل كبريات الشركات الأميركية والأوروبية والآسيوية للتعرُّف على الفرص الاستثمارية والمشاركة في بناء هذه المدن".

المدن الاقتصادية ليست حبراً على ورق

أمّا لجهة قيمتها المُضافة بالنسبة للاقتصاد الوطني السعودي، فهي سوف تُساهم برأيه "بشكل فعّال في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بين مُختلف مناطق المملكة، كما سوف تخلق آلاف فرص العمل للشباب السعودي، فضلاً عن المساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية الوطنية، ونقل المعرفة، ورفع مستوى تنافسية المملكة في جذب الاستثمار".

عوارض النموّ

لا يبدي **الجريسي** تخوُّفاً من العوارض الجانبية التي قد تنشأ نتيجة النموّ الاقتصادي السريع والكبير الذي تشهده المملكة، كالتضخُّم وارتفاع الأسعار، مُستشهداً بإحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي التي "تُؤكّد أنَّ معدل التضخُّم في السعودية هو تحت السيطرة عند مستوى 3 في المئة"، لكنه في الوقت عينه يدعو إلى "ضرورة التنبُّه لمثل هذه الجوانب، إذ يجب مُتابعة حجم المعروض والمستورَد والمنتَج محلياً ليكون متوافقاً مع حجم الطلب، بما يضمن عدم ارتفاع أسعار السلع بشكل مُبالَغ فيه".

ويختم رئيس الغرفة التجارية الصناعية في الرياض مُعبِّراً عن تفاؤله بأن "تصبح المملكة محور الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، والشريك الإقليمي الذي يُعتمَد عليه من قِبل كافة دول العالم، وهذا يتطلَّب منّا توفير ثلاثة عناصر: أن نكون صادقين، وجادِّين ومجتهدين لتحقيق هذا الهدف والمحافظة على مكانتنا المرموقة على خريطة الاقتصاد الدولي".

وبالنسبة لشركة التمويل العقاري التي أسّسها عدد من رجال الأعمال السعوديين قبل 4 سنوات برأس مال يبلغ مليار ريال أكّد **عبد الرحمن الجريسي** أنها ستُباشر نشاطها قريباً جداً، لافتاً إلى أن إطلاق أعمال الشركة أخذ وقتاً أكثر من اللازم، بسبب حرص اللجنة التأسيسية على اختيار شريك يمتلك خبرة في قطاع التمويل العقاري ويكون على مستوى التطلّعات. كما تسعى اللجنة التأسيسية لاستكمال بقية رأس المال الذي تمّ تغطية نحو 60 في المئة منه عبر مُشاركة الحكومة من خلال صندوق الاستثمارات العامة ووزارة المالية.

وتهدف شركة التمويل العقاري إلى تسهيل عملية تملُّك المواطنين لمساكنهم الخاصة في ظل الطلب المتزايد على الوحدات السكنية الذي تشهده المملكة، وذلك بتوفير مُنتجات التمويل العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ■

رجل الأعمال العصامي

وُلِد عبد الرحمن بن علي الجريسي في قرية رغبة شمال غرب الرياض عام 1932، وبدأ حياته العملية عندما كان في الرابعة عشر من عمره كموظف، لينتقل بعدها إلى تجارة السجاد والأدوات المنزلية، ومن ثم إلى مجال تقنيات المكاتب وتجهيزها الذي استحوذ على غالبية نشاطه خلال الطفرة الاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في عقديّ الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

وفي عام 1975، أسّس الجريسي شركة صغيرة بإسم "بيت الرياض"، تطوّرت مع الأيام حتى أصبحت "مجموعة الجريسي" التي تضم حالياً خمسة آلاف موظف، وينضوي تحت لوائها عدد من المؤسسات، منها: مؤسسة الجريسي لخدمات الكومبيوتر والاتصالات، و"أثير" (أحد مُزوِّدي خدمة الانترنت في المملكة)، والجريسي للتقنية، والجريسي للتنمية، بالإضافة إلى 4 مصانع، هي: الجريسي للأثاث، مصنع ستيلكيس للأثاث، مصنع للبطاقات الذكية، وآخر لصناعة ورق الكومبيوتر. فضلاً عن مجموعة من الاستثمارات والمشاريع المُشتركة في قطاعاتٍ مُتعدّدة كالعقار والإنشاءات وغيرها.

أرامكو - سابك: بين التكامل والتنافس

توسيع قاعدة المُنتجات الأساسية لخدمة تجمُّعات الصناعات التحويلية العمود الفِقري لستراتيجية البتروكيميائيات السعودية

كتب مروان النمر

أثار تحالف "أرامكو" السعودية مع "داو كيميكل" الأميركية لإنشاء "مشروع رأس تنورة التكاملي"، واستبعاد "سابك" عنه، عدداً من التكهنات حول طبيعة العلاقة بين العملاقين السعوديين.

فما الذي يَحُولُ دون تعاون "أرامكو" و"سابك" لإنشاء مشروع بتروكيميائي مُشترك؟ وما سبب إقصاء "سابك"، وللمرّة الثانية، عن مشروع بتروكيميائي تابع لـ"أرامكو" بعد "بترورابغ" مع "سوميتومو" اليابانية؟ وما هي مُبرِّرات دخول "أرامكو" قطاع البتروكيميائيات ومُنافسة "سابك" أساساً؟


عبدالله جمعة

محمد الماضي

يُمكن تبرير خطوة "أرامكو" باعتبار أن ميدان الصناعات البتروكيميائية السعودية واسع ويحتمل إنشاء حزمة شركات جديدة، لا سيّما لتحقيق هدف المملكة الستراتيجي بمُضاعفة حصتها من السوق البتروكيميائية العالمية إلى 13 في المئة العام 2012 مُقابل 7 في المئة حالياً، لتُصبح ثالث أكبر مُنتِج للبتروكيميائيات في العالم، ما يتطلّب استثمار 70 مليار دولار خلال خمس سنوات لزيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار 35 مليون طن إلى 100 مليون طن، وهو ما لا تقوى عليه "سابك" لوحدها.

التبرير الثاني أن تنويع قاعدة المُنتجات البتروكيميائية السعودية، المحصورة حتى الآن إلى حدٍّ ما بالصناعات المُعتمِدة على السلاسل الإنتاجية للإيثلين والميثانول، يتطلّب التحالف مع شركاتٍ عالمية تمتلك تقنياتٍ جديدة غير مُتوفرة لدى "سابك"، وأن مشاريع الشركتين، في هذا الإطار، تتكامل لتحقيق ستراتيجية المملكة بتوسيع مروحة مُنتجاتها البتروكيميائية الأساسية كمّاً وكيفاً، من 40 مادة يتمُّ إنتاجها حالياً إلى 120 مادة بعد خمس سنوات، وصولاً إلى آخر سلسلة الصناعات التحويلية ذات القيمة المُضافة المُعتمِدة على هذه المواد، وبالتالي تحقيق "البرنامج الوطني لتطوير التجمُّعات الصناعية"، الذي يقوم على الاستغلال الأمثل للمواد البتروكيميائية والتعدينية لتصنيع المُنتجات النهائية التي تدخل في صناعة السيارات ومواد البناء والتعبئة والتغليف والأدوات المنزلية وسلسلة الصناعات المعدنية، ممّا يُسهم في دخول المملكة مرحلة جديدة من الاستثمار الصناعي.

وهنالك تبريرٌ ثالث يفترض أن العلاقة الصحية بين الطرفين يجب أن تحكمها المصالح التجارية البحتة، وحتى التنافسية، بموازاة التنسيق والتعاون المستمر كون الشركتان ذراعين استثماريتين حيويتين للاقتصاد الوطني السعودي.

يُضاف إلى ذلك تبريرٌ رابع يقوم على أن لدى "أرامكو" أهدافاً ستراتيجية مشروعة من دخول قطاع البتروكيميائيات بقوة، بحكم التكامل مع مُنشآتها البترولية القائمة أو قيد التطوير، فضلاً عن القيمة المُضافة الملموسة للصناعات البتروكيميائية على العوائد المالية للشركة.

أما التبرير الخامس، والمُباشر، فصدر على لسان المهندس **عبد الله صالح جمعة**، رئيس "أرامكو" وكبير إدارييها التنفيذيين، الذي أحال استبعاد "سابك" عن "مشروع رأس تنورة التكاملي" إلى "عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي تمنح قيمة مُضافة أكبر لأعمال المُجمّع، فضلاً عن عدم قدرة "سابك" على التعامل مع كمية المواد التي ستُنتجها مشاريع ومصانع المُجمّع الثلاثين".

عناصر التكامل

يوجد مُؤشرات عدّة تستبعد فكرة نشوء مُنافسة بتروكيميائية حادّة بين الشركتين جُملةً وتفصيلاً، باعتبار أنهما مملوكتان للحكومة السعودية ("أرامكو" 100 في المئة، و"سابك" 70 في المئة) التي تتولّى وضع الضوابط وتعزيز التكامل (Synergy) بين شركاتها وفق رؤيةٍ واضحة تقوم على تعظيم مُساهمتها وإفادتها للاقتصاد الوطني أولاً. السبب الثاني أن قطاع البتروكيميائيات هو النشاط الأساسي (Core Business) لدى "سابك"، في حين أنه نشاط فرعي بالنسبة لشركة "أرامكو" النفطية. أمّا السبب الثالث فالحديث عن مُفاوضاتٍ جادّة بين "أرامكو" و"سابك" لإقامة مشروع بتروكيميائي مُشترك في مدينة ينبع الصناعية يُماثل في ضخامته "مشروع رأس تنورة التكاملي"، حيث تخطط "أرامكو" لإقامة مُجمّع بتروكيميائي مُصاحِب لتوسعة مصفاتها في ينبع. مع الإشارة إلى التصريحات الدائمة لمسؤولي

الشركتين على أنه ليس هناك تنافس بين الشركتين في مشاريع البتروكيميائيات، بل تكامل وتنسيق لخدمة الاقتصاد السعودي.

... ومؤشّرات التنافس

في مُقابل ذلك، هنالك جُملة مُعطيات على الساحة البتروكيميائية السعودية تُؤشّر إلى وجود تطوُّر غير تقليدي على مستوى العلاقة البتروكيميائية بين "أرامكو" و"سابك"، منها:

1 – عدم تمكّنهما حتى الآن من الدخول في مشروع بتروكيميائي مُشترك، رغم ولوجهما مُفاوضاتٍ بهذا الشأن منذ العام 2002، في وقتٍ يُعلِن كل منهما بين الفينة والأخرى عن تحالفٍ مع شركةٍ أجنبية لإقامة مُجمّع بتروكيميائي عملاق جديد.

2 – دخول "أرامكو" مُؤخراً في شراكة مع شركتيّ "فوجيان للمواد البتروكيميائية" و"إكسون موبيل تشاينا" لإنشاء مُجمّع بتروكيميائي في مُقاطعة فوجيان الصينية بكلفة 5 مليارات دولار، يتضمّن وحدة بخارية لتكسير الإيثلين بطاقة 800 ألف طن، ووحدات لإنتاج البولي إيثلين بطاقة 800 ألف طن، والبولي بروبلين بطاقة 400 ألف طن سنوياً، وسيبدأ الإنتاج بداية العام 2009. ما يطرح تساؤلاتٍ حول الانعكاسات غير المُباشرة لهذا المشروع على مفاوضات "سابك" القائمة منذ 3 سنوات لإنشاء مُجمّع بتروكيميائي في مُقاطعة داليان الصينية، فضلاً عن تأثيره المُباشر باعتبار الصين سوقاً تصديرية ستراتيجية بالنسبة لشركة "سابك" لمادة الإيثلين التي سيُنتجها مُجمّع فوجيان.

3 – إطلاق "أرامكو" مشروع "بترورابغ" المُشترك مع شركة "سوميتومو كيميكل" اليابانية لإنشاء مُجمّع بتروكيميائيات يُنتج 2,4 مليون طن سنوياً من البولي أوليفينات. وتبلغ تكلفة المشروع نحو 2,7 مليار دولار ويُتوقّع إنجازه أواخر العام 2008.

4 – استبعاد "سابك" عن "مشروع رأس تنورة التكاملي" المُشترك بين أرامكو و"داو كيميكل" الأميركية.

5 – تصريحات المسؤولين في "أرامكو" حول البحث بصورةٍ مستمرة عن شركاء في مجال البتروكيميائيات من روّاد التقنية المتطورة للتحالف معهم، من دون الإشارة إلى شركة "سابك" في تلك التصريحات.

6 – تصريحات مسؤولي "سابك" التي تحثُّ "أرامكو" بشكل دائم على التعاون في صناعة البتروكيميائيات، وعلى النظر إلى "سابك" نظرة ستراتيجية بحيث يُعظّم تلاحمها مع "أرامكو" مكانة كُلٍّ منهما، وصولاً إلى استغرابهم في أكثر من مُناسبة تركيز "أرامكو" على أعمال التصنيع على حساب التنقيب والاستكشاف، والتشكيك باستعدادات "أرامكو" لمواجهة الطلب المحلي المُتنامي على الغاز، ومطالبتها بجدول زمني واضح لإنتاجها للغاز لفترة ما بعد العام 2009.

7 – اعتبار البعض أنه إذا كان لابُدّ من دخول "أرامكو" مجال الصناعات البتروكيميائية لأهدافٍ ستراتيجية، فمن الأفضل أن يكون ذلك برفقة شقيقتها "سابك"، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع مُشتركة داخل المملكة وخارجها بما يُعزّز من حضور الصناعات السعودية على الخريطة العالمية.

إلى أين؟

بناءً لما تقدّم، يُحتمَلُ افتراض بُزُوغ ملامح تنافُس بتروكيميائي بين "أرامكو" و"سابك"، تعتمد فيه الأولى على امتلاكها الغاز، عصب الصناعات البتروكيميائية، كميزة تفوُّق نسبية في هذه المنافسة، يُضاف إلى ذلك تحالفها مع كبريات الشركات العالمية المالكة للتقنية صعبة المنال في هذا القطاع الحساس. تُقابله "سابك" بمزايا تفاضلية كثيرة تُعزّز مكانتها وموقعها البتروكيماوي المرموق محلياً ودولياً، ليس أقلّها ملاءتها المالية المرتفعة، وستراتيجيتها التوسُّعية القائمة على استثمار 75 مليار دولار حتى العام 2020 في 60 مشروعاً داخل المملكة وخارجها بهدف مُضاعفة طاقتها الإنتاجية إلى نحو 100 مليون طن من المُنتجات البتروكيميائية الأساسية والمُتخصصة، بالإضافة إلى تركيزها المستمر على الأبحاث والتطوير لتحسين التقنيات القائمة لديها، إلى جانب تملّك شركاتٍ عالمية، وما ينتُج عن ذلك من استحواذٍ على تقنياتٍ جديدة وتنويع في مروحة مُنتجاتها الأساسيّة والمتخصصة.



المهندس عبد الله صالح جمعة ورئيس "داو كيميكل" آندرو ليفيريس أثناء توقيع مذكرة التفاهم حول مشروع "رأس التنورة التكاملي"

مشروع رأس تنورة

بالعودة إلى وقائع المشروع الذي أثار كل هذه التكهُّنات، فقد وقّعت "أرامكو" السعودية مع "داو كيميكل كومباني" الأميركية مُؤخراً مُذكرة تفاهم تفصيلية لإنشاء وامتلاك وتشغيل مُجمّع عالمي لإنتاج الكيميائيات والبلاستيك بالقرب من منطقة رأس تنورة في المنطقة الشرقية من المملكة.

وبموجب هذه المذكرة، دخل الطرفان مرحلة التفاوض النهائية بشأن تأسيس شركة مُشتركة لبناء وتملُّك وإدارة "مشروع رأس تنورة التكاملي"، حيث سيتم دمج كل من مشروع البتروكيميائيات ومُجمّع معمل التكرير في رأس تنورة ومعمل معالجة الغاز في الجعيمة من الناحية التشغيلية، بحيث يقوم المرفقان الأخيران بإمداد المشروع باللقيم، بينما تظلُّ "أرامكو" السعودية هي المالكة والمُشغّلة لهما.

وسيُنتِج المجمّع، الذي يضمُّ 30 مصنعاً بطاقةٍ إجمالية سنوية 4,5 ملايين طن، مجموعة كبيرة ومُتنوّعة من المواد الكيميائية والبلاستيكية، تشمل مشتقات الإيثلين والكلورين والبروبلين والمواد الأروماتية، فضلاً عن المُنتجات المتخصصة التي يتم تصنيعها لأول مرة في المملكة.

وبالنسبة لتكلفة المشروع، فقد رفض رئيس "أرامكو" عبد الله جمعة تقديرها بشكل نهائي، ردّاً على سؤال حول وصولها إلى 22 مليار دولار بدلاً من 15 ملياراً كما كانت قد أشارت تقارير سابقة. لكنه أكد أن تمويل المشروع سيتم بنسبة 70 في المئة عن طريق القروض، و30 في المئة كتمويل ذاتي من قِبل المُلّاك (أرامكو و"داو كيميكل"). لافتاً إلى أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الشركتين تتضمن بنداً خاصاً لطرح 30 في المئة من "مشروع رأس تنورة التكاملي" للاكتتاب العام، "لكن ذلك لن يتم حتى تتضح الصورة النهائية للمشروع". ■

رئيس "مجموعة الزيدان":

تنويع النشاط لمواكبة الطفرة النفطية في المملكة



عمر زيدان

الخبر – خطار زيدان

يعتبر عمر زيدان من القيادات السعودية الشابة والواعدة، وهو يرأس ويدير "مجموعة الزيدان"، المتخصصة في مجال الطاقة في المملكة العربية السعودية، ويبلغ حجم أعمالها نحو 400 مليون دولار. "الإقتصاد والأعمال" التقت زيدان في مكتبه في الخبر، وحاورته حول المجموعة ومشاريعها وستراتيجيتها المستقبلية، وحول قطاع الطاقة وأهميته الستراتيجية، كما تطرقت معه إلى التطورات الإقتصادية الحاصلة في المملكة والمشاريع الجديدة ودور القطاع الخاص.

يقول **عمر زيدان** أن "مجموعة الزيدان" تأسست في العام 1989، وتعمل في مختلف قطاعات الطاقة: في النفط، الغاز والبتروكيميائيات، إضافة إلى مجالات المياه والكهرباء، ومجال تقنية المعلومات والتجارة. "هدفنا كمجموعة استهداف كل قطاع من قطاعات الطاقة. نحن ننقل التقنية والخبرات، نعمل على قيام شراكات مع جهات أجنبية لنقل خبراتها إلى السعودية. حصلنا مؤخراً على وكالة إحدى أكبر الشركات المتخصصة في إنتاج أنابيب النفط والغاز، وكالة "جاغوار"، ونحن في مراحل نهائية من مباحثات مشروع شراكة مع شركة أميركية لتوفير منصات الحفر البرية للنفط والغاز".

تضم المجموعة عدداً من الشركات، أهمها:

– "شركة شوستون وويبستر العربية المحدودة"، وهي شركة برأس مال مشترك بين "مجموعة الزيدان" وشركة "شو" الأميركية، ولها مشاريع في المملكة قيمتها أكثر من ملياري دولار. ومن أهم مشاريعها مجمع شرق في سابك (1,4 مليار ريال)، ومجمعا البيوتين والبولي افيلين عالي الكثافة لصالح شركة "ينساب".

– "شركة زي جي ZJ للإنشاءات والهندسة"، المتخصصة في مجال الكهرباء، وتنفذ محطات تحويل عدة للشركة السعودية للكهرباء.

– "شركة ICC المتحدة"، المملوكة مناصفة مع "مجموعة بن لادن السعودية"، وتختص في هندسة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية لمحطات معالجة المياه والصرف الصحي.

– "شركة سكوربيون العربية"، وهي شركة تعمل برأس مال مشترك مع شركة سكوربيون الأميركية، في مجال الحفر في المنصات البحرية. لدى الشركة حالياً 5 منصات للحفر.

كما تضم المجموعة شركات متخصصة في مجال الهندسة، والإستشارات الهندسية. ولها مساهمات في شركات عدة، وهي مساهمة ومن المؤسسين لـ بنك "غلف وان للاستثمار" المتخصص في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة. كما حصلت المجموعة مؤخراً على وكالة "ناش" السنغافورية المتخصصة في المنتجات الكهربائية والأنظمة الإلكترونية لتوزيع منتجاتها في السوق السعودية.

وأشار زيدان إلى أن قطاع الطاقة يمثل ميزة نسبية في المملكة، ويدرّ أرباحاً كبيرة وسريعة. وتستعد "مجموعة الزيدان" إلى مواكبة النمو في الطلب على النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية، التي ستصل إلى 20 مليون برميل يومياً في العام 2020. كما إن الطلب على الغاز في تزايد مستمر، وهو يشكل لقيماً لصانع البتروكيميائيات. إضافة إلى أن التطور الصناعي الحاصل في المملكة يحتم زيادة في قدرة توليد الطاقة الكهربائية، ويتوقع أن تزداد من 30 ألف ميغاواط حالياً إلى نحو 70 ألفاً في العام 2020، ما سيتطلب استثمارات جديدة بمعدل 3 مليارات دولار سنوياً. إضافة إلى مشاريع شركة معادن، والاتجاه لبناء مجمع صناعي كبير على غرار الجبيل وينبع لصناعة التعدين في منطقة رأس الزور في المنطقة الشرقية.

شراكات مع جهات أجنبية لنقل خبراتها إلى السعودية

وحول ستراتيجية المجموعة وخططها المستقبلية يشير **زيدان** إلى أن هدف المجموعة تأسيس شركات للإهتمام بكافة القطاعات في مجال الطاقة والبنية التحتية، ذاتياً أو من خلال التحالف مع بيوت الخبرة العالمية أو تأسيس شركات مشتركة. "نحن نركز الآن على تقديم الخدمات لكافة القطاعات في مجال الطاقة، وفي مرحلة متقدمة سوف نتجه للعمل في مجال الصناعات الثانوية لمجمعات البتروكيميائيات". ونفى **زيدان** أن يكون لدى المجموعة أي نية للتحول إلى شركة مساهمة، إلا أنه قد يتم دراسة طرح إحدى شركاتها للإكتتاب العام. كما لدى المجموعة نية لبناء مصنع بتروكيميائي في مصر.

وعن التطورات الإقتصادية الحاصلة والمشاريع المعلنة في المملكة العربية السعودية، قال **زيدان** أن العائد على الإستثمار في المملكة يعتبر من الأعلى في دول العالم، والقوانين والتشريعات واضحة وغير معقدة، كما تتوفر ميزة حرية تحرك رؤوس الأموال. واعتبر أن الإستثمارات الكبيرة التي أعلن عنها من خلال إنشاء المدن الإقتصادية والمشاريع العملاقة تحمل الكثير من الإيجابية، والكثير من الحذر. مشيراً إلى أن هذه المشاريع المطروحة قد تربك السوق، بسبب عدم أهلية البنية التحتية المتوفرة، وفي ظل غياب تنظيم سوق العمالة وتوفر المواد الأولية. ■

المكتب الخاص

الخدمات

إدارة الثروات

خدمة إدارة الاستثمارات
- خدمة الأصول الاختيارية
- الخدمات الاستثمارية الفعّالة
- الخدمات التنفيذية

خدمة تكوين الائتمانات الخارجية
- تخطيط الإرث
- المحافظة على الأصول على المدى البعيد
- التخطيط الفعّال للضرائب

الخدمات العقارية السكنية والتجارية في المملكة المتحدة وأوروبا
- تسهيل استملاك الأصول العقارية
- إدارة الصندوق العقاري
- الاستثمارات العقارية الجماعية

المكاتب

المكتب الرئيسي
المكتب الخاص
بنك دبي الوطني
ص. ب. ٧٧٧ – دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٩٥٤ ٢٠١ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٠١٢٢ ٢٢٢ ٤ ٩٧١+

فرع لندن
٢٠٧ شارع سلون، لندن SWIX 9QX،
المملكة المتحدة
هاتف: ٦٩٢٣ ٧٢٤٥ ٢٠ ٤٤+
فاكس: ٣١١٩ ٧٢٣٥ ٢٠ ٤٤+

منظمة قانونياً ومجازة من قبل سلطة الخدمات
المالية في المملكة المتحدة

شركة ائتمان بنك دبي الوطني
(جيرسي) المحدودة
ص. ب. ٦٢١
لو كالي تشامبرز
٥٤ باث ستريت
سانت هيلير، جيرسي
جزر القنال
JE4 8YD
هاتف: ٥٠١٢٦٨ ١٥٣٤ ٤٤+
فاكس: ٥٠١٩٢١ ١٥٣٤ ٤٤+

مؤسسة بموجب قانون الخدمات المالية (جيرسي) ١٩٩٨
للقيام بأعمال شركة ائتمان في جيرسي

أحمد العوهلي:
"سبكيم" ستكون أكبر مجمّع للبتروكيميائيات في الشرق الأوسط

الرياض – الإقتصاد والأعمال

تتأهّب الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم" لدخول مرحلة جديدة في مسيرتها، تتصف بالأهمية والضخامة. فبعد انجازها مشاريع المرحلة الأولى، تهتمّ "سبكيم" حالياً بتطوير مشاريع المرحلة الثانية المكوّنة من مجمّع الأسيتيل الذي ستبلغ تكلفته الإجمالية نحو 5 مليارات ريال. لكنّ الأهم هو ما تخطط له "سبكيم" في المرحلة الثالثة من مشاريعها وهي عبارة عن مجمّع اوليفينات تقدّر تكاليفه الإجمالية بنحو 30 مليار ريال.
ويقول الرئيس التنفيذي للشركة المهندس أحمد العوهلي لـ"الاقتصاد والأعمال" أن "الطاقة الإنتاجية لـ"سبكيم" ستبلغ، مع انتهاء مشاريع المرحلة الثالثة، نحو 5 ملايين طن سنويّاً.

منذ انطلاقتها العام 1999، وضعت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات هدفاً طموحاً لنفسها يتضمّن التوسّع لتصبح أكبر مجمّع متكامل للبتروكيميائيات في منطقة الشرق الأوسط يملكه ويشغّله القطاع الخاص. هذه الشركة المساهمة العامّة التي تمتلكها مجموعة من المستثمرين السعوديين والخليجيين، "رفعت رأس مالها مؤخّراً من 1,5 مليار ريال (150 مليون سهم) إلى ملياري ريال (200 مليون سهم)، وذلك لتمويل احتياجات المشاريع التي باتت اليوم تتضمّن 3 مراحل"، حسب ما يقول الرئيس التنفيذي **أحمد العوهلي**.

مشاريع بـ 5 مليارات ريال

"المرحلة الأولى من تطوير الشركة قامت بشكل أساسي على شركتي "العالمية للميثانول" و"الخليج للصناعات الكيميائية"، التابعتين لـ"سبكيم". وتنتج هاتان الشركتان حالياً مادتي الميثانول (مليون طن سنوياً) والبيوتانديول (نحو 100 ألف طن سنوياً)"، ويشير **العوهلي** إلى أنّ "التكلفة الإجمالية لهذه المرحلة بلغت نحو 3 مليارات ريال". ويشدّد الرئيس التنفيذي على "الأهمية الكبيرة التي تكتنزها المرحلة الثانية من المشاريع والتي ستبلغ تكلفتها الإجمالية نحو 5 مليارات ريال.

وقد بدأت "سبكيم"، عبر شركاتها التابعة ("العالمية للأسيتيل المحدودة"، "العالمية لخلاّت الفينيل المحدودة"، و"المتحدة للغازات الصناعية المحدودة")، بإنشاء مجمّع الأسيتيل في موقع الشركة في مدينة الجبيل الصناعية في النصف الثاني من العام 2006".

ويوضح: "المجمّع يتألف من 3 مصانع هي: مصنع حمض الأسيتيل بطاقة انتاجية تبلغ نحو 460 ألف طن متري سنوياً، مصنع خلات الفينيل الأحادي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 330 ألف طن متري سنوياً، ومصنع أول أوكسيد الكربون بطاقة انتاجية تصل إلى 345 ألف طن متري سنوياً". ويتابع: "من المقرّر أن يبدأ التشغيل التجاري للمصانع الثلاثة مع بداية العام 2009"، متوقّعاً أن يحتلّ المجمّع بعد إنجازه "مكانة متقدّمة جدّاً في قطاع البتروكيميائيات، وسيكون من أهم المجمّعات في منطقة الشرق الأوسط لكونه الأول من نوعه ينتج مثل هذه المواد، ما يفتح المجال واسعاً لتصنيع منتجات تحويلية عديدة محلّياً، كصناعة الأصباغ والأخشاب البلاستيكية والأحبار". ويلفت إلى أنّ "نحو 400 فرصة عمل ستتوفر في هذا المجمّع".

ويشير **أحمد العوهلي** إلى أنّ "تمويل مشاريع المرحلة الثانية سيكون عبر قروض من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنحو 1,1 مليار ريال، ومن صندوق الاستثمارات العامّة بنحو 1,5 مليار ريال، وعقد إجارة اسلامي يبلغ نحو 535 مليون ريال من البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض، في حين سيتم تأمين القسم المتبقّي من رأس مال الشركة". ويضيف: "تمثّل إجراءات التمويل عبر البنوك خطوة مهمّة على طريق تمويل مشاريع الشركة على أسس تتماشى مع المبادئ الاسلامية".

■■

مجمّع من 3 مصانع لإنتاج الأسيتيل

■■

دراسات إنشاء مجمّع الأوليفينات في مراحل متقدمة

■■

المرحلة الثالثة: 30 مليار ريال

وعن المرحلة الثالثة، يكشف **العوهلي** أنها "عبارة عن مجمّع للأوليفينات ينتج مواداً مختلطة من الاوليفينات والبولي اوليفينات"، ويشير إلى أن هذه المرحلة "باتت في خطوات متقدّمة من الدراسات، ونتمنّى ان يتمّ الاتفاق هذا العام على الشركة أو الشركات التي ستقوم بالأعمال الهندسية والإنشائية وتوريد المعدّات، ليبدأ بعدها العمل في الموقع الذي من المتوقّع أن يستغرق إنجازه نحو 6 سنوات، وأن تصل تكلفته الإجمالية إلى نحو 30 مليار ريال (8 مليارات دولار)". وفي هذا الإطار، أشارت آخر التقارير إلى أنّ شركة ميتسوي (ثاني أكبر مجموعة تجارية يابانية) تبحث مع "سبكيم" لمشاركتها في إنشاء هذا المجمّع، وفي حال تمّت هذه الشراكة يصبح المجمع ثاني أضخم مشروع بتروكيميائيات سعودي ياباني، بعد مشروع البتروكيميائيات والتكرير المشترك بين "ارامكو" السعودية و"سوميتومو كميكال" اليابانية والبالغة قيمة استثماراته نحو 10 مليارات دولار".

ويلفت الرئيس التنفيذي إلى أنّ "الطاقة الإنتاجية للشركة حالياً، من مختلف المواد البتروكيميائية والكيميائية، تبلغ نحو 1,1 مليون طن سنوياً، وسترتفع مع إنجاز مشاريع المرحلة الثانية (مجمّع الأسيتيل) إلى 2,2 مليون طن، ومع الإنتهاء من مشاريع المرحلة الثالثة ستصل الطاقة الإنتاجية للشركة إلى نحو 5 ملايين طن سنوياً".

التمويل

وإزاء هذا القدر من التوسع، من الطبيعي أن تطرح مشكلة التمويل، ومصادر توفيره. ورداً على سؤال يقول **العوهلي** أنّه "يتمّ التمويل من رأس مال المستثمرين وصناديق الاستثمار الحكومية كصندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى البنوك المحلّية والخارجية"، داعياً المصارف إلى لعب دور أكبر في مجال التمويل، معتبراً أن دور المصارف "مهم جداً وحيوي لنجاح أيّ مشروع"، متمنّياً أن "تكبر مشاركة المصارف وأن تتقبّل تحمّل المزيد من المخاطر".

وعمّا إذا كان هناك من نيّة للاندماج كوسيلة للاستحواذ على حصّة أكبر من السوق، يقول الرئيس التنفيذي أنّه "ليس هناك من خطط حالية أو مستقبلية للاندماج مع شركات أخرى"، إلا أنه لا يخفي قبوله المشاركة مع "شركات مشابهة للعمل في مشاريع تناسب تخصّصنا". ويضيف: "من المعلوم أنّنا نعمل في قطاع صناعة البتروكيميائيات، ونحن نطمح إلى التكامل في تصنيع المنتجات الصناعية من الغاز ومادة اللقين، وصولاً إلى الصناعات الثانوية أو التحويلية في المملكة والتي تتناسب مع رسالة الشركة وأهدافها المتمحورة حول تقديم منتجات بتروكيميائية منافسة وبجودة عالية من خلال إنشاء مرافق صناعية متطوّرة". ويقول: "نطمح أن نكون شركة متميّزة عالمياً في المجال الذي نعمل فيه مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة من تكامل الاستثمارات والشراكات الستراتيجية".

مجلس الإدارة

يرأس المهندس عبدالعزيز الزامل مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، ويضم المجلس في عضويته: المهندس رياض سالم علي أحمد (مجموعة الصناعات الوطنية)، عبدالله باحمدان (شركة سارا للتنمية المحدودة)، عبدالرحمن التركي (مجموعة التركي)، د. عبدالرحمن الزامل (مجموعة الزامل)، د. صالح الحميدان (الشركة العربية للاستثمار)، المهندس محمد الغرير (شركة الغرير للاستثمار)، محمد الجعيد (شركة العليان المالية)، فهد الراجحي (مجموعة بيت الراجحي)، خالد بن كلبان (دبي للاستثمار)، د. عبدالعزيز القويز، ممتاز خان (صندوق البنك الإسلامي للتنمية الأساسية)، والرئيس التنفيذي للشركة المهندس أحمد العوهلي.

مزيد من الأرباح

وعن أداء الشركة المالي، خصوصاً بعد طرح نحو 30 في المئة من أسهم الشركة للاكتتاب العام في نهاية العام 2006، يرى **العوهلي** أنّها "جدّ ممتازة، مقارنة مع العام 2005"، ويتوقّع "أن تستمرّ "سبكيم" في تحقيق المزيد من الأرباح".

والنتائج المالية للربع الأول من العام 2007 جاءت متميزة، فبلغت الأرباح الصافية نحو 150 مليون ريال، مقارنة بـ 97 مليوناً للفترة نفسها من العام 2006، بزيادة 53 مليوناً، أي ما يعادل 54,6 في المئة. في حين وصلت أصول الشركة مع نهاية الشهر الثالث من العام 2007، إلى 5,41 مليارات ريال، مقارنة بـ 4,61 مليارات في نهاية الشهر نفسه من العام 2006. وهذه الزيادة في الأرباح جاءت نتيجة زيادة الإنتاج الذي ارتفع إلى 294 ألف طن خلال الربع الأول من العام الجاري، من 244 ألف طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

■■ السعودية مؤهلة لقيادة صناعة البتروكيميائيات عالمياً ■■

المملكة إلى موقع القيادة

ويعبّر **العوهلي** عن تفاؤله لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية WTO، حيث يعتبر أن التغيّر الذي سيطرأ على قطاع صناعة البتروكيميائيات "لن يقتصر على نفاذ منتجات "سبكيم" او الشركات الأخرى إلى الأسواق الأوروبية والعالمية، إذ إنّ منتجاتنا تدخل اليوم هذه الأسواق وتتمتّع بنفاذ جيّد"، انّما يضيف: "أهم ما في الأمر مسألة تعزيز الربحية. فأوروبا تقوم بفرض ما بين 4 الى 5 في المئة كتعرفة جمركية على بعض المنتجات، وهنا تبرز أهمية هذا الانضمام لجهة إزالة هذه الرسوم تدريجياً لاسيّما مع حصول السعودية على العضوية الكاملة في المنظمة".

وعن مستوى المنافسة محلّياً وخارجياً، يعتبر **العوهلي** أنّ "المنافسة في الداخل تعتبر جيّدة إذ نعمل مع الشركات المشابهة ضمن المميزات نفسها من ناحية توفر المواد الخام أو التمويل، انّما المنافسة بيننا ترتكز بشكل أساسي على تكلفة الإنتاج والوصول إلى الأسواق الأفضل في العالم".

وعلى الصعيد الخارجي، يلفت الرئيس التنفيذي إلى انّه "خلال العقدين الماضيين استطاعت الصناعات البتروكيميائية السعودية المنافسة بقوّة في الأسواق العالمية بطريقة مهنية عالية بعيداً عن خلق حرب أسعار او ما شابه". ويرى في هذا الجانب أنّ إمكانيات الصناعات السعودية ترتكز على "استخدام تقنيات عالية وحديثة في التصنيع، إضافة إلى موقع المملكة الستراتيجي وقربها من الأسواق العالمية المهمّة مثل أوروبا وآسيا، وأيضاً لجهة توفر المواد الخام بأسعار منافسة". متوقّعاً أن تصبح "منطقة الخليج وفي مقدّمها السعودية مركز ثقل عالمياً في هذه الصناعة. فالمملكة تعمل بكل ثقة على تسلّم القيادة في هذه الصناعة عالمياً، وأتوقّع انّ يتحقق ذلك خلال السنوات القليلة المقبلة".■

افتتاح المرحلة الأولى من "مرفأ البحرين المالي"

المنامة – مايا ريدان

في احتفالية ذات رمزية اقتصادية مهمة، دشّنت مملكة البحرين رسمياً المرحلة الأولى من مشروع "مرفأ البحرين المالي". وقد عكست الأهمية التي أولتها المملكة للاحتفال بالمناسبة الدور الاقتصادي الكبير الذي ينتظر أن يلعبه المرفأ والذي تعوّل عليه البحرين لتثبيت موقعها أكثر فأكثر كمركز محوريّ للقطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط. فقد دشّن المناسبة التي حملت شعار: "الارتقاء بالبحرين"، وحضرها عدد كبير من الوزراء والشخصيات المحليّة والعالميّة، رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 1,5 مليار دولار، "المركز المالي" الذي قُدّرت استثماراته بنحو 470 مليون دولار.

تحدّث رئيس وزراء البحرين الشيخ **خليفة بن سلمان آل خليفة** عن أهمية المشروع والنتائج المرتقب تحقيقها على الصعيد الاقتصادي، فاعتبر أنّ تدشين "مرفأ البحرين المالي" يعدّ الحدث الأبرز في مسيرة التنمية الاقتصادية، كونه يعزّز مكانة البحرين كمركز مالي مهم في الشرق الأوسط، ويعكس في الوقت نفسه صحة توجّهات الحكومة في تنمية القطاعين المالي والاستثماري. وأشار إلى أنّ المرفأ يعتبر أحد الحلول المبتكرة في عالم المال والأعمال من خلال ما سيوفّره من بيئة مؤاتية للمستثمرين وخدمات استثمارية تحت سقف واحد تدعمها سياسات حكومية ناجحة تعتمد تحرير الاقتصاد وتوفير بنية تحتية وسياسات متماسكة وتشريعات ترعى مصالح المستثمر. وأضاف الشيخ **خليفة** أنّ القطاع الاستثماري أصبح اليوم من القطاعات التي تلعب دوراً حاسماً في عدد من الاقتصادات العالمية وأكثرها مساهمة في نسبة الدخل المحلي، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اتّخاذ خطوات وتدابير شاملة لبناء جسور الثقة المتينة مع المستثمرين في هذا القطاع الحيوي من خلال سياسات اقتصادية متماسكة تدعم حقوق المستثمرين وتضمن انسيابية تدفّق رؤوس الأموال إلى البحرين. ولفت **خليفة** إلى أنّ الحكومة ومن منطلق إيمانها بالمردود الإيجابي لمثل هذه المشروعات على الاقتصاد الوطني، تقوم بتقديم مزيد من التسهيلات والحوافز التي تشجّع الاقتصاد الخاص على أخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يدشن رسمياً المرحلة الأولى من مشروع "مرفأ البحرين المالي"، ويبدو إلى يساره عصام الجناحي

تعزيز موقع البحرين المالي

وتبلغ كلفة المشروع نحو 1,5 مليار دولار، وهو عبارة عن مدينة ماليّة متكاملة تمتدّ على مساحة 380 ألف م². ويتألف من 30 وحدة تطوير مستقلّة تضمّ المركز المالي أي المرحلة الأولى التي تمّ افتتاحها، وهي تضمّ برجين هما الأكثر ارتفاعاً في البحرين حيث يتألف كل منهما من 53 طابقاً، والمجمّع المالي الذي يحتوي على محال تجارية ومقاه وشركات وساطة وشركات تجارية ومرافق ترفيهية،

الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة: "مرفأ البحرين المالي" يشكّل الحدث الأبرز في مسيرة التنمية

كذلك تتألّف المرحلة الأولى من "بيت المرفأ". ويضّم المشروع أيضاً "مركز البحرين العالمي للتأمين" وفندقاً ومرسى للمراكب.

وفي هذا الإطار، أشار رئيس مجلس إدارة مرفأ البحرين المالي **عصام جناحي** إلى أنّ المشروع أُنشئ بهدف تعزيز وضع البحرين لتكون العاصمة المالية للشرق الأوسط، خصوصاً أنّها تميّزت على مدى السنوات الـ 30 الماضية بدورها كمركز إقليمي مالي. وأضاف: "على الرغم من وجود مراكز ماليّة مجاورة فقد استطاعت البحرين أن تحتفظ بحصّتها. ويعتبر "مرفأ البحرين المالي" عاملاً مساعداً في استقطاب مؤسسات مالية جديدة في القطاع المصرفي، سواء التقليدي منها أو الإسلامي".

وقد تمكّنت المنطقة العربية خلال العقد

الماضي من استرجاع أكثر من 1,5 تريليون دولار من الثروات، وتميّز العامان الماضيان بتحوّل الشرق الأوسط إلى أحد أهم مصادر الاستثمار على المستوى العالمي، حيث هناك توجّه عالمي للخدمات المصرفية الإسلامية كبديل رئيسي للبنوك التقليدية. وبحسب جناحي فقد أدّت هذه العوامل إلى بروز المنطقة كمركز مالي دولي، "والبحرين بموقعها الريادي كمركز إقليمي للبنوك الإسلاميّة والمصارف التقليدية وأساليبها التنظيمية المتطوّرة، وعضويتها في منظمة التجارة العالميّة وتوقيعها لاتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة تحتّل موقعاً يؤهلها للصدارة". ولم ينف جناحي في الوقت نفسه وجود بعض المعوّقات التي ساهمت في إبطاء عملية التطوّر والتي سيعمل "مرفأ البحرين المالي" على تذليلها مثل عدم تطوّر أسواق المال والسندات بالشكل الأمثل وعدم توفّر البنية التحتية المتطوّرة تقنياً بمستوى عالمي.

ومن المنتظر أن يعمل المشروع على استقطاب رؤوس الأموال إلى الدولة بما يساهم في نموّ معدّل الدخل القومي. ويشير جناحي إلى أنه عند إعلان المشروع قبل 3 سنوات كان الدخل القومي للبحرين يمثّل نحو 21 في المئة، أما اليوم فقد بات يشكّل 27 في المئة. وكان عدد المؤسسات المالية في ذلك الوقت نحو 360 مؤسسة، أما اليوم فهي قاربت الـ400.

المرحلة الأولى: 470 مليون دولار

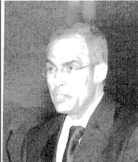
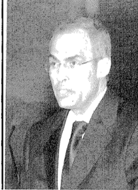
وتحدّث جناحي عن أبرز التحدّيات التي واجهت المشروع بداية، والتي تمثّلت باستقطاب رؤوس أموال لمملكة البحرين واستقطاب صكوك في مشاريع وكذلك استقطاب رؤوس أموال ستراتيجية بحيث تكون جزءاً من المشروع. "وقد تمكنّا من تحقيق ذلك حيث لدينا الآن مجموعة الراجحي الشريك في "بيت المرفأ"، ومجموعة صالح الراشد في "مركز البحرين للتأمين الدولي". ويعتبر وجود شراكات ستراتيجية عادة نقاط جذب في المشروع".

وأشار من جهة ثانية، إلى أنّ مشروع "مرفأ البحرين المالي" مهّد الطريق أمام مشاريع أخرى في المستقبل، ذلك أنه ذلّل عدداً من المعوّقات التي تواجهها عادة المشاريع الكبرى. "لقد كان المشروع سبّاقاً في تسريع الإجراءات المطلوبة بالتفاهم مع مؤسسات الدولة، خصوصاً في ما يتعلّق بأعمال البُنى التحتيّة. كذلك لم يكن مسموحاً في السابق بيع الطوابق في البحرين، وقد تمكنّا من خلال "مرفأ البحرين المالي" من خوض هذه التجربة بنجاح مع الجهات الحكومية، والآن أصبح بإمكاننا تعديل العقود بحيث يستطيع أي مستأجر أن يتملك في المشروع".

وتبلغ مساحة البناء في المشروع نحو 250 ألف م2، وتقدّر أعمال البُنى التحتية بنحو 150 مليون دولار. أما استثمارات "المركز المالي" فقد بلغت نحو 470 مليون دولار، وقد تمّ بيع البرج الشرقي بالكامل تقريباً، أما البرج الغربي فهو الآن في مرحلة التسويق. وبحسب جناحي فإنّ معظم المؤسسات التي أقبلت على الشراء في المشروع والتي أعلن عنها حتى الآن هي مؤسسات خليجية، لافتاً إلى إقبال عدد من المؤسسات العالميّة أيضاً والتي سوف يعلن عنها لاحقاً ومعظمها من أسواق آسيا الباسيفيك وأوروبا.

وتقدّر استثمارات المرحلة الثانية في المشروع بنحو 450 مليون دولار، وقد تمّ خلال الاحتفال وضع حجر الأساس للبدء بتنفيذها، وهي تتضمن مشروع "فيلامار" الذي يتألّف من 3 أبراج سكنيّة رئيسية. وتبقى المرحلة الثالثة التي سوف يتمّ الإعلان عنها نهاية العام 2007، على أن ينجز المشروع بالكامل في العام 2010. ■

المعراج: حان الوقت لقطف ثمار النموّ



رشيد المعراج

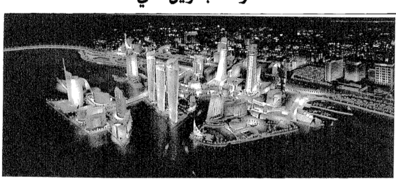
تخلّل حفل افتتاح المرحلة الأولى من "مرفأ البحرين المالي" كلمات لكلٍّ من: محافظ بنك البحرين المركزي رشيد المعراج، والرئيس التنفيذي لشركة الخليج القابضة أحمد الأمير، والرئيس التنفيذي لـ"مرفأ البحرين المالي" ستيفن روثل. وشرح المعراج في كلمته التغييرات الكبيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمّر بها المنطقة، والتحوّلات الجوهرية التي يشهدها القطاع المالي لافتاً إلى أنه مع بدء معدّلات النموّ الكبير التي تحقّقها المنطقة حان الوقت لبدء قطف ثمار المرحلة المقبلة من النموّ في هذا القطاع. وأكّد أنه بينما يقوم مصرف البحرين المركزي بالعمل على الجانب التنظيمي في البحرين فإنّ من شأن مشروع "المرفأ المالي" أن يلعب دوراً رئيسياً في توفير متطلّبات البنية التحتية دائمة التطوّر والمعقدة لهذا القطاع.

■■

نموّ الدخل القومي لمملكة البحرين من 21 إلى 27 في المئة خلال 3 سنوات

■■

"مرفأ البحرين المالي"



يقع "مرفأ البحرين المالي" في الميناء القديم وسط المنامة، وتعود ملكيته لمؤسسات مالية عدة في المنطقة، وفي مقدّمها "بيت التمويل الخليجي" الذي يتخّذ من البحرين مقرّاً له، ومن المتوقّع أن يقوم عدد من المؤسسات المالية الرسمية مثل مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق الماليّة بنقل مقّارهما إلى المرفأ المالي في وقت لاحق بهدف تعزيز مكانة المشروع. ويُعدّ القطاع المالي أبرز مساهم في الاقتصاد المحلي، حيث شكّل قطاع الخدمات الماليّة نحو 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين في العام 2005.

المجموعة التعليمية القابضة: توسّع جغرافي وقطاعي

الكويت – الإقتصاد والأعمال

تعتبر المجموعة التعليمية القابضة من أكبر الشركات المتخصصة في مجال تقديم الخدمات التعليمية، وتتضمّن محفظتها أكثر من 26 مؤسسة تنضوي ضمن 5 شركات متخصصة تابعة لها، وتتنوّع الخدمات التي تقدّمها لتشمل مختلف مراحل وأنواع التعليم والتدريب. وتعمل المجموعة، التي انطلقت من الكويت قبل نحو 25 عاماً، وفق خطة طموحة للتوسّع بدأت تنفيذها في عدد من الأسواق الخليجية والعربية والعالمية، وكان آخر إنجازاتها تأسيس الشركة التعليمية المتطوّرة في المملكة العربية السعودية.

انطلقت المجموعة التعليمية القابضة قبل 25 عاماً كمؤسسة حكومية ثمّ تحوّلت إلى شركة مساهمة. ومرّت على مدى السنوات السابقة في مراحل عدة، كان أبرزها في العام 2005، عندما تمّ تحويلها إلى شركة قابضة إثر استحواذ مجموعة عارف الاستثمارية على نسبة مهمة من رأس مالها، لتنتقل بعدها إلى مرحلة جديدة بدأتها بخطة توسّع طموحة تشمل مختلف قطاعات التعليم، وأسواقاً عربية ودولية عدة. وترافق إطلاق هذه الخطة مع رفع رأس مال المجموعة ليبلغ 21 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 72 مليون دولار، ومع ارتفاع كبير في القيمة الإجمالية لأصولها إلى 107 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 370 مليون دولار. ويقول نائب العضو المنتدب في المجموعة **فراس العودة**: "إنّ المجموعة وضعت منذ العام 2005 ستراتيجية عمل جديدة واضحة المعالم تهدف إلى الاستثمار في قطاع التعليم بمفهومه الشامل غير التقليدي، من خلال تأسيس شركات تابعة وزميلة تنضوي تحت لواء الشركة الأم كشركة قابضة"، مشيراً إلى أنّ المراحل التي قطعتها الشركة تُعدّ تطوّراً طبيعياً في نشاطها بالنظر إلى الخبرات التي اكتسبتها، وبالتالي تتطلع للاعتماد في إدارة مشاريعها على الشركات التابعة، على أن يتمّ تحديد الفرص ودراستها من قبل المجموعة التعليمية نفسها.

استكملت المجموعة التعليمية القابضة رؤيتها من خلال المساهمة في/ أو تأسيس شركات زميلة وتابعة تدور في فلكها الاستثماري، تبدأ بالحضانة مروراً بمراحل التعليم الأساسي العربي والأجنبي وثنائي اللغة، إلى المؤسسات التي تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، والمؤسسات الجامعية المتطوّرة والكلّيات التطبيقية، ومراكز التدريب، في خطوة تهدف الى خلق صناعة تعليمية متكاملة. ويوضح **العودة**: "مع استكمال تواجد المجموعة في معظم القطاعات انطلقت في خطة طموحة للتوسّع نحو الأسواق الخارجية من خلال توظيف خبرتها الطويلة فيها، مع التركيز على أسواق دول منطقة الخليج إضافة إلى أسواق مختارة في أكثر من بلد عربي. وإلى جانب تواجدها في هذه الأسواق تواجدت المجموعة في أسواق أجنبية من خلال الاستحواذ على مؤسسة ahead المالكة لكلّيتين في أميركا. وبدأت المجموعة خطّتها التوسّعية انطلاقاً من الإمارات، ثمّ سلطنة عُمان، واستحوذت في ما بعد على شركات تعمل في دبي ولبنان والأردن، وهي تدرس حالياً فرصاً استثمارية عدة في السودان ومصر وسورية.

دخول السوق السعودية

دخلت المجموعة التعليمية القابضة مؤخراً إلى المملكة السعودية مستكملة بذلك

■■

آخر إنجازات المجموعة تأسيس الشركة التعليمية المتطوّرة في السعودية

■■



فراس العودة

تواجدها في منطقة الخليج. وتعتزم الشركة نقل خبرتها الطويلة، التي اكتسبتها على مدى السنوات السابقة، إلى هذه السوق والتي تُعدّ أرضاً بكراً للاستثمار في مجال التعليم العالي. ويوضح **فراس العودة** أنّ المجموعة ترجمت اهتمامها في هذه السوق من خلال تأسيس الشركة التعليمية المتطوّرة برأس مال يبلغ مليار ريال سعودي، منه 50 في المئة رأس مال مدفوع. وتساهم المجموعة (بنسبة 35 في المئة) من رأس مال هذه الشركة، في حين تساهم مجموعة الراجحي (بنسبة 35 في المئة)، وشركة وفرة للاستثمار (بنسبة 12 في المئة)، وشركة الزمردة للاستثمار (بنسبة 12 في المئة)، وشركة الزائد السعودية (بنسبة 3 في المئة)، إضافة إلى مساهمين أفراداً. وبموجب عقد التأسيس تحتفظ المجموعة التعليمية بعقد إدارة الشركة الجديدة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، على أن يتركّز نشاطها على توفير خدمات التعليم العالي، خدمات التعليم المتميّز، الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى التدريب وخدمات التوظيف. واستحوذت الشركة الجديدة على قطعة أرض تمتد على مساحة نحو 80 ألف متر مربع مخصصة لإنشاء مدارس ومؤسسات رعاية وتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، على أن يليها مواقع جديدة لتوفير خدمات أخرى، حيث من المتوقّع أن تعمل الشركة بشكل مباشر في السوق السعودية، إلى حين استكمال إنشاء مؤسسات وشركات تابعة ومتخصصة، لتنتقل بعد ذلك للعب دور الشركة القابضة.

ويوضح **العودة** أنه تمّ تشكيل مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطوّرة في السعودية، برئاسة **د.سليمان الراجحي**، ويضمّ **د.عبد الرحمن المحيلان** (نائباً للرئيس)، **فراس العودة** (عضواً منتدباً)،

بالإضافة إلى د.علي الزميع، رئيس مجلس إدارة مجموعة عارف الاستثمارية.

وأعدّت المجموعة التعليمية القابضة دراسة متكاملة عن السوق السعودية أظهرت الحاجة الملحّة لتوفير خدمات متنوّعة من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات، من التعليم المتميّز الأجنبي والعالمي، إلى التدريب المهني والتوظيف، إلى مؤسسات التعليم العالي، وإلى مؤسسات تقدّم الخدمات إلى ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويقول السعودة: "إنّ المؤشرات الاقتصادية في السعودية مشجّعة جداً، نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، وباعتبارها من الأسواق الواعدة سواء لجهة عدد سكانها البالغ نحو 20 مليون نسمة، 60 في المئة منهم من المواطنين، أو لجهة ارتفاع معدل دخل الفرد الذي يبلغ نحو 12,5 ألف دولار سنوياً، ما يساهم في رفع القدرة الشرائية". وتتّسم المملكة أيضاً بمساحتها الشاسعة، ما يسمح بالتواجد في أكثر من منطقة فيها، كالرياض وجدّه والدمام. ومن المؤشرات المشجّعة أيضاً الطبيعة الديموغرافية للمجتمع السعودي، إذ تتوقّع الإحصاءات أن تصل نسبة من هم دون الـ15 سنة إلى 42 في المئة من عدد السكان في العام 2010، ما يعني أنّ المملكة تزخر بفرص كبيرة في قطاع التعليم. وتشير الدراسات إلى أنّ نسبة 85 في المئة من الطلبة السعوديين هم ضمن مرحلة التعليم المدرسي الأساسي، في وقت لا تستوعب مؤسسات التعليم العالي والتأهيل الفني والتدريب في المملكة أكثر من 13 في المئة من إجمالي الطلبة. إلى ذلك، أظهرت الدراسات المعمّقة التي أعدّتها المجموعة أنّ عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة يشكّلون ما نسبته 4 في المئة من إجمالي عدد السكان، ويقدّر عدد هؤلاء بأكثر من مليون شخص، بينهم نحو 400 ألف طفل دون الـ15 سنة، في حين لا تستوعب المؤسسات المؤهلة لتوفير خدمات لمثل هؤلاء أكثر من 18 ألف طفل. ويضيف العودة أنّ هناك حاجة ملحّة إلى العمالة الوطنية في السعودية، خصوصاً من الشركات العملاقة العاملة في القطاع النفطي وقطاع البتروكيميائيات والقطاع المصرفي، ولدى هذه الشركات رغبة في توظيف جزء من استثماراتها في التعليم والتدريب بهدف تطوير كوادرها البشرية.

... وأسواق أخرى

شكّلت دولة الإمارات العربية المتحدة نقطة الانطلاق بالنسبة للمجموعة التعليمية، في خطتها الهادفة إلى التوسع نحو الأسواق الإقليمية، حيث استحوذت على مؤسسات خاصة للتدريب والتوظيف، كما استحوذت مؤخراً، إلى جانب شركاتها التابعة، على نسبة 10 في المئة من شركة مدارس المتخصصة في التعليم الأجنبي في دبي، والتي يبلغ رأس مالها نحو 500 مليون درهم إماراتي، ويساهم فيها، إلى جانب المجموعة، كلّ من بنك دبي الإسلامي وشركة صكوك الوطنية.

وإلى ذلك، تتواجد المجموعة التعليمية القابضة في سلطنة عُمان، وفي مملكة البحرين من خلال توفير مدارس متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، في الأردن من خلال اتفاقات تعاون مع جامعة البلقاء تهدف إلى تأسيس أكاديمية التعليم الإلكتروني في الجامعة. وإلى جانب ذلك تتواجد المجموعة في لبنان من خلال إحدى شركاتها التابعة وهي شركة حلول المعرفة العالمية. وهي تتطلع بحسب العودة، إلى دخول أسواق جديدة، وتدرس حالياً فرصاً استثمارية في كلّ من السودان ومصر وسورية.

الشركات والمؤسسات التابعة

وركّزت المجموعة التعليمية القابضة من خلال استراتيجية العمل التي اعتمدتها على تطوير المؤسسات التابعة لها بما يتوافق ومعايير الجودة العالمية. وهي سعت للحصول على الاعترافات العالمية بهذه المؤسسات من جهات ومؤسسات متخصصة، وبدا واضحاً أنّ تطبيق هذه المعايير بات نمطاً ملازماً لمسيرة مختلف الشركات التابعة للمجموعة، وفي مقدّمها:

شركة قرية المعرفة

تأسست في العام 2006، برأس مال 10 ملايين دينار كويتي، وهي معنية بالتأسيس اللوجيستي لخدمات تعليمية متنوّعة، كالتعليم العربي والأجنبي، وتأسيس دور حضانة ومدارس اللغات والمعاهد المتخصصة بتنمية القوى البشرية، إضافة إلى تأسيس وإدارة مساكن داخلية للطلاب الملتحقين في مؤسساتها. وتقوم فكرة المشاريع التي تعمل عليها الشركة على تأسيس قرى نموذجية تملك كافة الوسائل والخدمات اللوجيستية بما يخدم تطوير قدرات الطلبة.

"أياس للتعليم الأكاديمي والتقني"

تمّ تأسيس الشركة في العام 2000 برأس مال 15 مليون دينار (50 مليون دولار)، وهي متخصصة في تقديم خدمات التعليم الأكاديمي العالي. وقد أدرجت أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في العام 2004، وكانت أول شركة تحصل على رخصة إنشاء جامعة خاصة في الكويت هي جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا التي تأسست في العام 2002 بالتعاون مع جامعة ميزوري سانت لويس الأميركية وتضمّ كلّيتين هما: كلية الآداب والعلوم، وكلية العلوم الإدارية. وتُعدّ أول جامعة خاصة تحصل على الاعتماد الأكاديمي والمؤسّسي من مجلس الجامعات الخاصة، وتضمّ اليوم ما يقرب من 2000 طالب وطالبة ضمن حرمين جامعيين، وسوف يضاف إليهما حرم حديث عملاق خلال الأشهر المقبلة في منطقة مشرق، بحيث يتّسع الحرم الجديد لنحو 3500 طالب وطالبة، وهو يمتد على مساحة تزيد على 135 ألف متر مربع.

شركة التنمية القابضة

تأسست في العام 2001، برأس مال 15 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 52 مليون دولار. وهي تُعدّ من أكبر الشركات في المنطقة في هذا المجال من حيث قيمة الاستثمار، وتمارس نشاطها من خلال المشاركة أو التأسيس أو شراء شركات ومؤسّسات متخصصة في مجالات التدريب والتوظيف والاستشارات، كما يشمل نشاطها الاستثماري أيضاً مشاريع التنمية البشرية المختلفة. وتملك الشركة حالياً عدداً من المؤسسات التدريبية وشركات الاستثمار البشري، أبرزها: شركة كواليتس للاستشارات والتدريب، شركة أس أو أس للتوظيف، شركة Ahead التي تملك كلية روكفورد وكلية ستوزنبرجر في أميركا، شركة حلول المعرفة العالمية، شركة مينا لخدمات الأعمال. وتتمتّع شركة التنمية ومؤسساتها التدريبية بعلاقات دولية عدة، تشمل مانحين دوليين لأفضل الشهادات التدريبية ضمن قطاعات نظم المعلومات والإدارة والسلامة ونظم الجودة واعتمادات

26 مؤسسة متخصصة تقدّم خدمات تعليمية غير تقليدية

مساهمة مجموعة عارف الاستثمارية أطلقت المجموعة التعليمية نحو آفاق جديدة

الاختبار الدولية.

شركة آفاق التربوية

تعمل شركة آفاق التربوية في مجال إدارة المدارس الخاصة ضمن مراحل التعليم الأساسي، ومدارس الدمج، ولذوي الاحتياجات الخاصة. يبلغ رأس مالها نحو 5 ملايين دينار كويتي (نحو 17 مليون دولار)، وهي تدير حالياً عدداً من المدارس والشركات، أبرزها: مدرسة التعليم الإرشادي التي تُعدّ ثاني أكبر المدارس من هذا النوع على مستوى العالم، ومؤسسة التأهيل الإرشادي للطلبة ذوي الإعاقات المتعددة والتخلّف العقلي الشديد، إضافة إلى مجموعة من المدارس المطبّقة لبرامج الدمج، والمدارس العربية، حيث تعتمد معظم مدارسها مناهج تعليمية حاصلة على الاعتماد العالمي.

"التعليم المتميّز للخدمات التعليمية"

تأسست شركة التعليم المتميّز للخدمات التعليمية في العام 1996 برأس مال 3,300 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 11 مليون دولار، وقد أدرجت أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في العام 2005. وتعمل الشركة على إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة تراعي في نظمها وأساليبها البرامج التعليمية الحديثة، وقد أسست إحدى أهم وأكبر المدارس الأميركية في الكويت هي أكاديمية الإبداع الأمريكية، التي حصلت على اعتراف من المجلس الأوروبي للمدارس العالمية (ECIS) ومن اتّحاد كلّيات ومدارس الولايات الوسطى في أميركا (MSA)، وهي تملك أيضاً حقّ العضوية في مجلس جنوب شرق آسيا (NESA)، وفي الإتحاد الوطني لمجالس الكلّيات والمدارس (NACAC)، وتضمّ الأكاديمية نحو 2000 طالب.

شركة أس أو أس للاستشارات الوظيفية

وهي شركة متخصصة في مجال التوظيف ويعود تاريخ تأسيسها إلى العام 1975، وتملك خبرة طويلة في مجال التوظيف بدأتها من أبو ظبي، حيث ساهم النجاح الذي حققته في توسّع نشاطها إلى أسواق جديدة كالرياض ودبي والكويت. وتميّز نشاط الشركة بالتعامل مع الشركات العاملة في قطاع النفط، ولها حلفاء ستراتيجيون يصل

بعد الكويت والإمارات وعُمان والبحرين والأردن ولبنان والسعودية والولايات المتحدة، تتطلع المجموعة إلى أسواق مصر والسودان وسورية

عددهم إلى نحو 30 شركة يتوزّعون في عدد من الأسواق، كـ: بريطانيا، كندا، أوستراليا، ماليزيا، الصين، الهند، اندونيسيا، مصر، لبنان والأردن.

وتتطلع الشركة إلى تعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والإستفادة من خبرتها في مجال التوظيف في قطاعات عدة، كـ: الشركات النفطية، البنوك، شركات الاستثمار، التأمين، تقنية المعلومات والاتصالات.

شركة حلول المعرفة العالمية

تعمل شركة حلول المعرفة العالمية من دبي في الإمارات العربية المتحدة، وتقدّم تكنولوجيا التعليم الإلكتروني (e-Learning) إضافة إلى تصميم المحتوى الخاص بالجهات التعليمية ومؤسّسات القطاعين الخاص والعام. ويتوزّع عملاء الشركة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى قطاعات التعليم والتدريب والخدمات الصحّية والنفطية والعسكرية. وتتنوّع منتجاتها بين تطوير محتويات رقمية للمقررات الدراسية، وتطوير نظام كامل لجامعة افتراضية، وإنشاء وإدارة مراكز الامتياز للتعليم الإلكتروني. وتُعدّ الجامعة الافتراضية السورية وجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في السعودية من أبرز مشاريع الشركة.

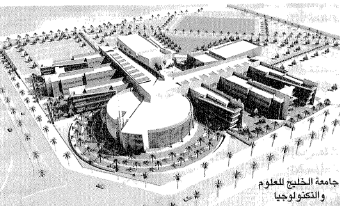
الاستثمار في القطاع التعليمي

ينفرد الاستثمار في مجال الخدمات التعليمية بخصائص عدة تميّزه عن سواه من القطاعات. وفي هذا السياق، يوضح **العودة** أنّه استثمار طويل الأجل، أي أنّه يحقق عوائد تتميّز بالاستقرار التصاعدي ولا يتأثر بتقلّبات أسواق الأوراق المالية، ما يحدّ من عنصر المخاطرة الاستثمارية. ويتميّز الاستثمار في القطاع التعليمي باستقطابه مستثمرين ستراتيجيين يتمتّعون بخبرة طويلة في هذا القطاع، كما يشكّل عامل الخبرة المتراكمة عبر السنوات عائداً بذاته يمكن ترجمته رصيداً استثمارياً يلعب دوراً حاسماً في تحقيق القدرة على التوسّع والنموّ الطبيعي بما يتناسب مع النموّ السكاني ذي المعدلات العالية في دول المنطقة.

ويضيف **العودة** أنّ الاستثمار في قطاع التعليم اليوم لا يعتمد فقط على توفّر رأس المال والسيولة، شأنه شأن أي قطاع اقتصادي آخر، بل يتعدّاه إلى المهنية، وكفاءة الإدارة، وعمق الرؤية الستراتيجية، والعلاقات الدولية مع المؤسسات المانحة للاعتمادات. كما أنّ توجّه عدد من الشركات نحو الاستثمار في هذا القطاع، هو نتيجة النقص الذي يعانيه القطاع وحاجة المنطقة إلى الخدمات التعليمية المتكاملة. وتملك المجموعة التعليمية القابضة المقوّمات التنافسية التي تؤهلها للعب دور محوري في حلبة المنافسة مع الاستثمارات المتدفّقة إلى القطاع، خصوصاً أنّ هذه الاستثمارات هي في الغالب محدودة وتتمحور حول نشاط معين.

مجموعة عارف داعم رئيسي

وعن دور مجموعة عارف الاستثمارية في تطوّر نشاط المجموعة التعليمية القابضة، يقول **العودة**: "تركت مساهمة مجموعة عارف أثراً ملحوظاً على تطوّر أعمال المجموعة التعليمية القابضة حيث ساهمت في وضع ستراتيجيتها العامة بعد أن استحوذت على نسبة مهمة فيها، كما سهّل تواجد مجموعة عارف في عدد من الأسواق الخارجية دخول المجموعة التعليمية إليها؛ أضف إلى ذلك أنّ مجموعة عارف تعمل كمنظومة استثمارية متكاملة وتملك شركات تعمل في قطاعات مختلفة، ما يفتح مزيداً من الآفاق أمام المجموعة التعليمية القابضة". ■

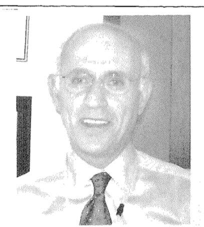

جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

شركات النفط الأجنبية في الكويت تنتظر الإفراج عن "حقول الشمال"

الكويت - عاصم البعيني

ولدت فكرة تطوير حقول الشمال (مشروع الكويت) في العام 1997، في خطوة تهدف إلى زيادة إنتاج النفط الخام في هذه الحقول من 400 إلى 900 ألف برميل، إلّا أنّ الطبيعة الجيولوجية في تلك المناطق أثبتت الحاجة إلى الاستعانة بخبرات شركات النفط الأجنبية التي تملك التكنولوجيا المتقدمة. وفي خطوة لوضع المشروع على سكة التنفيذ تمّ إعداد صيغة تسمح بالاستعانة بالشركات الأجنبية من دون منحها أي حقّ امتياز أو تملّك. ولكن المشروع دخل مرحلة من التجاذب بين الحكومة ومجلس الأمة ما جعله يرقد في الأدراج.

ما هي طبيعة هذا المشروع، وما هي العقبات التي تعترض تنفيذه، وكيف تنظر الشركات الأجنبية إلى المشروع وما الدور الذي تؤديه في الكويت؟







مدير "شيفرون" في الكويت: سنتقدم بعرض لدخول المشروع وفقاً لأي صيغة تعتمدها الحكومة

عكست الدراسات الفنية لمشروع حقول الشمال، الذي يتضمن 4 حقول هي: الصابرية، الروضتين، الرتقة والعبدلي، أنّ الاستعانة بالشركات الأجنبية ستمكّن الكويت، خلال 20 سنة، من إنتاج كميات إضافية تقدر بنحو 1,047 مليار برميل، وبكلفة تقل بنحو 3,2 مليارات دولار، مقارنة بالكلفة في حال تولت شركة نفط الكويت تنفيذ المشروع منفردة. وقدّرت الدراسات القيمة الاقتصادية الإضافية التي تجنيها الدولة نتيجة استعانتها بالشركات الأجنبية، خلال عمر المشروع، بنحو 22,7 مليار دولار، على افتراض أنّ سعر البرميل يبلغ 22 دولاراً، وترتفع هذه القيمة إلى نحو 41,5 ملياراً إذا ما احتسب سعر البرميل بـ 40 دولاراً.

نائب رئيس "بي بي الشرق الأوسط": مشروع "حقول الشمال" شأن داخلي، وعندما يقرّ سندرسه ونقدّم عرضنا

وعلى الرغم من ذلك، اصطدم المشروع بتجاذبات عديدة حالت دون إقراره حتى الآن، على الرغم من دراسات عدة أكدت أنّ الطبيعة الجيولوجية في الكويت حالت دون استخراج كامل الاحتياطات النفطية فيها. وتشير الدراسات إلى أنّ الانتاج من المكامن الصعبة لا يتجاوز الـ 15 في المئة، بسبب الافتقار إلى الخبرات والتقنيات اللازمة. لذا كان التركيز على المكامن السهلة التي استخرج نحو 60 في المئة من الكميات التي تحتويها.

هذا الواقع دفع المجلس الأعلى للبترول في الكويت إلى اتخاذ قرار في العام 1997 يدعو إلى ضرورة الاستعانة بخبرات شركات النفط الأجنبية، مع وضع أطر تحدد دور هذه الشركات. وبموجب الصيغة التي طرح فيها المشروع تتقاضى الشركات الأجنبية أتعاباً

مدير عام "توتال" في الكويت: مستعدون للتعاون مع الجهات المعنية في الكويت لإيجاد نموذج العقد الملائم

نقدية محددة يتم الاتفاق عليها من دون المساس بحقّ الدولة في امتلاكها لثرواتها الطبيعية. وبناءً عليه لا يجيز العقد للطرف الأجنبي أي مشاركة في الثروة النفطية أو في العوائد الناتجة عن بيع النفط، وبالتالي استبعاد أي صيغة في التعاقد تأخذ شكل الامتياز أو المشاركة في الإنتاج، كما أن الطرف الأجنبي لا يتمتّع بأية سلطة في صياغة القرارات الستراتيجية الخاصة بتطوير الإنتاج أو التسويق أو تحديد أسعار بيع النفط أو النقل. وبالتالي يمكن القول أن العقد هو عقد خدمات تشغيلية يمنح الشركات النفطية أجوراً نقدية مقابل الخدمات التي ستقدمها.

وعلى الرغم من هذه الشروط، شهد المشروع منذ طرحه تجاذباً سياسياً،

فعارضت شريحة واسعة من أعضاء مجلس الأمة المشروع، وذلك على الرغم من تأكيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التنمية النفطية (الجهة المسؤولة عن المشروع) **هاشم الرفاعي** أنّ الشركة جاهزة لمناقشة المشروع من جميع جوانبه وأنها على استعداد للأخذ بملاحظات أعضاء المجلس. ويعكف وزير النفط الشيخ **علي الجراح الصباح** على مراجعة المشروع والاستعانة بشركتي "مورغان ستانلي" و"لازارد".

ومنذ الإعلان عن وضع مشروع "حقول الشمال" قيد البحث والتداول سارعت بعض الشركات الأجنبية إلى أخذ موقعها على الساحة الكويتية، فتشكلت 3 تحالفات رئيسية: قادت شركة شيفرون الأميركية التحالف الأول الذي ضم كلاً من شركة توتال الفرنسية (TOTAL)، "غازبروم نت" (Gazpromnett)، "سينوباك" (Sinopec) و"بتروكنادا" (Petrocanada). وضمّ التحالف الثاني، الذي قادته "أكسون موبيل"، (Exxon mobil) كلاً من: "شل" (Shell)، (Conoco Phillips) و(Maersk). في حين قادت شركة بي.بي (bp) البريطانية تحالفاً ثالثاً ضمّ كلاً من: (oxxy) و(Indian Oil). فكيف ينظر مسؤولو هذه الشركات إلى المشروع؟

"شيفرون": المشروع لصالح الدولة

يقول مدير عام شركة شيفرون الكويت **هاني اسكندر** أنّ تواجد الشركة في الكويت يعود إلى الفترة التي اكتشف النفط فيها، ومع توجه الدولة نحو تأميم القطاع خرجت الشركة من الكويت لتعود في العام 1994 من خلال توقيع عقود مع شركة نفط الكويت بهدف تزويدها بالتكنولوجيا الخاصة لتطوير القطاع.

ويضيف **اسكندر**: "في العام 1999، ومع بدء الحديث عن مشروع حقول الشمال، قادت الشركة كونسورتيوم يهدف إلى لعب دور المشغّل، إلّا أنّ شيئاً لم يطرأ منذ تلك الفترة، ولا تزال الشركة تنتظر". وموضحاً انه وفقاً للصيغة التي اقترحتها الحكومة لا يحق للشركات الأجنبية تملّك أي نسبة من المخزون النفطي المكتشف في مشروع حقول الشمال، ويلفت إلى أنه، على عكس ما يعتقده الكثيرون فإنّ الصيغة التي تمّ طرحها تصب في مصلحة الدولة أكثر منه في مصلحة الشركات الأجنبية، ذلك لأسباب عدة أبرزها: لا يحق للشركات الأجنبية أن تتملّك أي نسبة من المخزون الذي يتم اكتشافه، بل تتقاضى أتعاباً على كل برميل يتم إنتاجه، كما أن مدة العقد تمتد إلى 20 عاماً فقط، وهي مدة قصيرة بالنسبة إلى الاستثمار في القطاع النفطي، كما يحق لدولة الكويت فسخ العقد المبرم مع الشركة الأجنبية من دون العودة إليها، في حين أنّ العقود التي تبرمها الشركة في بقية الدول تنص عادة على تملّكها نسبة من الكمية المكتشفة، ما يرفع من إجمالي احتياطات الشركة.

وعن طبيعة المكامن في حقول الشمال يقول **هاني اسكندر** انها تعتبر من المكامن الصعبة، وبالتالي لا بدّ من الاستعانة بخبرات الشركات الأجنبية والتكنولوجيا التي تمتلكها لزيادة كمية الإنتاج واستخراج أكبر كمية ممكنة من المخزون. إلى ذلك، تحتاج الحقول المنتجة حالياً الى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير عملية الصيانة الدورية وتحسين كمية الإنتاج فيها وضمان ديمومة استخراج النفط الخام منها. وتستند شركة شيفرون إلى الخبرة الطويلة في إنتاج النفط الخام، وإلى التواجد في نحو 180 بلداً



حول العالم، وهي تستخدم تقنية ضخّ المياه (Water Flat) وتقنية ضخّ البخار، حيث تنتج على سبيل المثال من خلال التقنية الأخيرة مليون برميل من النفط في اليوم من إندونيسيا. ويرحّب اسكندر بأي تقدم يتحقق على صعيد مشروع "حقول الشمال"، ويؤكد أن الشركة تتطلع إلى تقديم عروضها وفقاً لأي صيغة تطرحها الحكومة الكويتية.

"Bp": المشروع شأن داخلي

يقول نائب رئيس "بي بي الشرق الأوسط" **عبد الكريم المازمي** أن شركته تمتلك تجربة ثرية في الكويت، فهي من أوائل شركات النفط العالمية التي استدعيت ابان حرب الخليج الثانية لمساندة شركة نفط الكويت (KOC) وإعادة تأهيل أنشطتها من خلال تقديم الدعم والمساندة الفنية والإدارية، وهذا يؤكد التزام الشركة بهذه السوق وبالصناعة النفطية للدولة. ويشير **المازمي** إلى أن لدى الشركة حالياً أكثر من 30 استشارياً متخصصاً يعملون في الكويت، جنباً إلى جنب مع موظفي شركة نفط الكويت في إدارات تطوير الحقول، التخطيط، الصحة، السلامة والبيئة. وإلى ذلك، تتمتّع الشركة بتجربة طويلة في الكويت في مجال الزيوت، فهي ترتبط بعلاقة تعاون مع مجموعة صناعات الغانم تعود إلى العام 1964، وتبلغ حصة زيوت Bp في السوق الكويتية نحو 23,5 في المئة.

إلى ذلك، ترتبط شركة Bp بعلاقة وثيقة مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، وهي ملتزمة بمساندة شركة نفط الكويت للوصول إلى سقف إنتاج الـ4 ملايين برميل في اليوم تماشياً مع ستراتيجية العام 2020. وتسعى الشركة إلى رفع كفاءة القوى العاملة الكويتية من خلال توظيف التكنولوجيا اللازمة، وقد سبق للشركة أن وقعت في العام 2005 مذكرة تفاهم مع شركة البترول الكويتية العالمية لبحث فرص الاستثمار في الصين والاستفادة من خبرة "Bp" في هذه السوق.

وعن مشروع "حقول الشمال" يقول **المازمي**: "هذا الملف شأن داخلي خاص بمؤسسات دولة الكويت التشريعية، وبحثه وإقراره شأن كويتي بحت. وعندما يتم إقراره من قبل الجهات المختصة في الكويت ستقوم "Bp" بتقييمه وتقديم عرضها بشأنه".

يوضح نائب رئيس "Bp" أنّ الشركة تعتمد ستراتيجية طموحة في منطقة الشرق الأوسط تتم ترجمتها من خلال تقييم فرص الاستثمار المتاحة والعمل على خلق شراكات ستراتيجية ترتكز على المرونة من خلال بحث وتبني نماذج أعمال مبتكرة تتناسب وتطوّر الصناعة النفطية في المنطقة. ويشير الى تواجد الشركة في دول خليجية عدة من خلال صيغ متنوعة، مثل التعاون مع شركة المصدر في أبوظبي لدعم جهود الإمارة الهادفة الى تطوير مصادر الطاقة البديلة، كما تسعى إلى إنشاء مشروع للطاقة الهيدروجينية وسترتبط هذا المشروع في زيادة استخراج الغاز الطبيعي للاستخدام المحلي في أبوظبي. كما وقّعت الشركة عقد إنتاج مشترك مع سلطنة عُمان لاستكشاف الغاز الطبيعي في حقول الخزان والمكارم، وستستخدم الشركة التقنيات التي تمتلكها لاستخراج الغاز من المكامن الصعبة.

"توتال": نقدّم الكثير لو سمحت القوانين

يقول مدير عام شركة توتال في الكويت **آلان لنغلوا** أن الشركة دخلت السوق الكويتية في العام 1997، حين اتجهت الكويت إلى فتح قطاعها النفطي أمام الاستثمار الأجنبي، وشكل مشروع "حقول الشمال" الدافع الرئيسي في حينه، ويضيف ان الكويت هي من البلدان القليلة جداً في الشرق الأوسط التي لم يكن لـ"توتال" تواجد فيها.

وعن طبيعة التواجد في الكويت، يوضح **لنغلوا** أنّ العقد الوحيد الذي وقّعته "توتال" مع شركة نفط الكويت، وهو عقد مساعدة تقنية (تي أس أيه) وقع العام 1997 ويتم تجديده. وبموجب هذا العقد توفّر "توتال" المتطلبات التقنية لكل من شركة نفط الكويتية وشركة كي جي أو سي (KGOC) المكلفة متابعة المشاريع الكويتية في المنطقة المقسومة، بدءاً من مسائل العلوم الأرضية وصولاً إلى التشغيل والمشاكل الناتجة عنه. ومؤخراً اتسع نطاق الخدمات التي توفّرها الشركة ليشمل دعم وإدارة خدمات lato sensu الموفّرة للأقسام المركزية في الشركات الكويتية، إضافة إلى التدريب. وتقدم هذه المساعدة عن طريق مجموعة متخصصة من الخبراء.

ويلفت **لنغلوا** إلى أن القانون الحالي في الكويت، لا يسمح للمؤسسات، سواء كانت محلية أم أجنبية، بالاستثمار في مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، وبالتالي لا يرافق خدمات المساعدة التقنية التي تقدمها "توتال" أية استثمارات، وهذا الواقع لا يقتصر على الكويت فقط. في حين أن دولاً أخرى أممت جزئياً صناعاتها النفطية، بحيث سمحت لشركات النفط الدولية الاستثمار في القطاع، والهدف هو الاستفادة من خبرة هذه الشركات وتقنياتها المتطوّرة. وفي ما يتعلق بعملنا في الكويت فقد ترك تواجدنا نتائج إيجابية واستفدنا تقنياً، خصوصاً أن معظم المشاكل التقنية التي تواجهها الصناعة النفطية في الكويت صعبة ومعقدة، وتشعر "توتال" أن بمقدورها تقديم المزيد لو كان نطاق العمل في الكويت يسمح بذلك".

ومنذ دخولها إلى السوق الكويتية، قبل 12 عاماً، ضاعفت "توتال"، خصوصاً بعد اندماجها مع "بيتروفينا" في العام 1999، ومع "إلف" (elf) في العام 2000، إنتاجها بمعدل 3,5 مرات، ليرتفع إلى نحو 2,4 مليون برميل نفط في اليوم، كما ضاعفت قيمتها السوقية بمعدل 10 مرات، والأرباح 20 مرة. ومن المتوقع أن تساهم مشاريع ما زالت قيد التطوّر في تحقيق نمو بإنتاج النفط والغاز بنسبة 5 في المئة سنوياً حتى العام 2010. وبعد تلك المرحلة تتطلع الشركة الى تنفيذ مشاريع ضخمة في مجال الغاز الطبيعي المسال والنفط الثقيل.

ويشير **لنغلوا** إلى أنّ الشركة تسعى إلى إبرام عقد جديد وفقاً لنموذج (تي أس أيه المعزز) في الكويت، إلا أنها لم تحقق أي نتيجة ملموسة حتى الآن، وهي تدرك أن إبرام مثل هذه العقود يحتاج إلى مزيد من الوقت، وهي مقتنعة أن التعاون مع شركات النفط الدولية سيحقق نتائج إيجابية للكويت تفوق التوقعات. مؤكداً أنّ "توتال" مستعدة للمضي قدماً في مساعدة الهيئات الحكومية وشركات النفط الوطنية لإيجاد نموذج العقد الملائم بالنسبة إلى الكويت.

"شل": دعم توجهات الكويت

تعمل شركة شل (Shell) في السوق الكويتية منذ العام 1948، ومنذ ذلك الحين وحتى العام 1960، تطوّرت أعمالها في مجال الاستكشاف، تجارة النفط، وتوفير الخدمات التقنية. وفي وقت كان لـ"شل" مساهمة في الدراسات التي أعدت حول قطاع الكهرباء في الكويت. ومع طرح مشروع "حقول الشمال"، دخلت شركة شل كعضو في الكونسورتيوم الذي قادته شركة (Exxon Mobil) الأميركية، وهي توفّر الدعم لها. وتؤمن "شل" بالصيغة التي طرح فيها المشروع، وتأمل في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه. وإلى ذلك، تلعب "شل" دوراً في تصدير نسبة مهمة من النفط الخام الكويتي. ■

تتطلّع "شــل" إلى إقرار المشروع للمساهمة فيه

شركة الصفاة للاستثمار: تملّك 20 شركة لإعادة هيكلتها



الكويت – الإقتصاد والاعمال

بدأت شركة الصفاة للاستثمار ستراتيجية عمل جديدة تقضي بالاستحواذ على الشركات الكبيرة، بهدف إعادة هيكلتها وتحويلها إلى شركات قابضة، تعمل كل منها ضمن قطاع خاص بها. وفي هذا السياق، استحوذت الشركة مؤخراً على 3 شركات جديدة هي: "الأسماك الكويتية"، "كيه سبان" وشركة الحاسبات القابضة. كما عمدت إلى التوسّع نحو السعودية وأسواق شرق آسيا. واستعداداً لهذه المرحلة أدرجت الشركة أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية، وحوّلت نشاطها ليتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن تظهر نتائج هذه التطوّرات من خلال النتائج المالية مع نهاية العام الحالي.

يعود تأسيس شركة الصفاة للاستثمار إلى العام 1983 حيث كانت تعمل تحت اسم "شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيميائية"، وتمّ تعديل اسمها في العام 2003 إلى "شركة الصفاة للاستثمار"، وتغيير كيانها القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى مقفلة ثم مساهمة، وتمّ إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في العام 2005. ويقول **يوسف المباركي**، مساعد نائب رئيس التسويق وعلاقات العملاء، أنّ الشركة انطلقت بعد ذلك في ستراتيجية واضحة المعالم تركزت على تنويع مصادر الدخل من خلال تعزيز حضورها في القطاعات الواعدة، سواء من خلال تأسيس شركات تابعة أو المساهمة في شركات قائمة، وشهدت الشركة تأسيس 4 شركات خلال يوم واحد، هي: "الصفاة القابضة"، "الصفاة للسياحة والسفر"، "الصفاة العقارية" و"الصفاة الغذائية"، في حين ساهمت في بعض الشركات الأخرى من خلال إحدى محافظها المالية. ومع انتهاء العام 2006 باتت الشركة تضم تحت مظلتها 17 شركة، وأضافت إليها خلال العام الحالي 3 شركات جديدة هي: شركة الأسماك، شركة الحاسبات القابضة وشركة كيه سبان.

ستراتيجية العمل

شهدت "الصفاة للاستثمار"، في الربع الثاني من العام الماضي، إعادة هيكلة بعض الشركات الزميلة، وقد تزامن ذلك مع استحواذها على شركات أخرى، وإدراج بعض الشركات الزميلة في السوق الموازية في سوق الكويت للأوراق المالية. وسبق للشركة أن اعتمدت منذ إعادة هيكلتها في العام 2004 خطة طموحة للاستحواذ على الشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة نسبياً، لتنتقل حالياً إلى اعتماد ستراتيجية جديدة تقوم على الاستحواذ على الشركات، وتحويلها إلى شركات قابضة تتخصص كل واحدة بقطاع محدد. وطبّقت الشركة هذه الستراتيجية الجديدة باستحواذها على حصة مؤثرة في كل من شركة الأسماك وشركة كيه سبان، كما استحوذت على حصة الأغلبية من رأس مال شركة الحاسبات القابضة والتي بلغت نسبتها نحو 50,84 في المئة. ومن المتوقع أن تقوم "الصفاة للاستثمار" بإعادة هيكلة الشركة الجديدة بهدف خلق نوع من التكامل بينها وبين الشركة العالمية للتكنولوجيا التابعة لها. ويأتي تملّك "الحاسبات القابضة" في ظل حاجة "الصفاة للاستثمار" إلى توفير الخدمات التكنولوجية لشركاتها التابعة، وهي تتطلع لتعزيز نشاطها واستثماراتها في مجال الحاسب الآلي.

أبرز الصفقات

اعتمدت الشركة خطة لإعادة هيكلة المجموعة العالمية للتكنولوجيا، ورفع رأس مالها من 3,750 إلى 40 مليون دينار كويتي، وتعهدت "الصفاة للاستثمار" بتغطية نسبة 25 في المئة من إجمالي الزيادة، ومن المتوقع أن يتم تغيير اسم الشركة إلى "الصفاة تك" على أن يصبح نشاطها متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتهدف هذه الخطة إلى تطوير عمل الشركة والتعاون مع إحدى شركات الاتصالات التابعة استعداداً للمنافسة على الرخصة الثالثة للهاتف النقّال في الكويت.

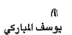
كما ضمّت "الصفاة للاستثمار" إلى مظلتها شركة الأسماك الكويتية، وهذه ستعمل تحت مظلة شركة الصفوة القابضة، إحدى الشركات الرئيسية التي تساهم فيها "الصفاة للاستثمار". وكانت الشركة فازت بمزاد بيع 61,6 مليون سهم في شركة الأسماك، في صفقة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 40,040 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن تشكل شركة الأسماك النواة الرئيسية لمجموعة غذائية متكاملة على أن يتم تغيير اسمها إلى "دانة الصفاة الغذائية".

من جهة أخرى، باعت "الصفاة للاستثمار" نحو 42 مليون سهم، تعادل 28 في المئة من رأس مال شركة وربة للاستثمار، وهي شركة زميلة. وبلغت قيمة الصفقة نحو 7,560 ملايين دينار كويتي، وحققت الشركة أرباحاً بلغت نحو 3,415 ملايين دينار.

وفي إطار تعزيز حضور شركاتها الزميلة والتابعة، تتجه "الصفاة للاستثمار" لإدراج أسهم شركة الصفاة العقارية في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام المقبل، وسبق أن قامت بتطوير عدد من المشاريع أبرزها "برج الصفاة التجاري"، ويبلغ حجم الاستثمارات في المشروع نحو 9,6 ملايين دينار.

التوسّع الخارجي

تترافق هذه الرؤية مع اتجاه للتوسّع



يوسف المباركي

والانتشار في الدول المجاورة، وأعدت الشركة دراسات معمقة عن مختلف أسواق المنطقة.
وفي هذا السياق يقول **المباركي**: "أسسنا شركة الصفاة الخليجية للاستثمار وهي شركة إماراتية مقفلة، يبلغ رأس مالها نحو مليار درهم إماراتي (نحو 272 مليون دولار)، على أن تكون الذراع الاستثمارية لشركة الصفاة للاستثمار في أسواق الإمارات، قطر، البحرين وسلطنة عمّان".

ومن جهة أخرى، دخلت "الصفاة للاستثمار" السوق السعودية من خلال شركة الصفاة للاستثمار التجاري وهي متخصصة للاستثمار في السوق السعودية، ويبلغ رأس مالها 79 مليون دينار كويتي.

إلى ذلك، تمّ الانتهاء من تأسيس شركة آسيا القابضة التي يبلغ رأس مالها نحو 30 مليون دينار كويتي، وستعمل على الاستثمار في الأسواق الآسيوية، حيث البيئة الاستثمارية الملائمة والفرص الواعدة.

التحوّل إلى إسلامية

اتخذ مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار، العام الماضي، قراراً استراتيجياً بالتحوّل من شركة تقليدية إلى شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بعد موافقة الجهات المختصة على هذه الخطوة.
وفي هذا السياق، يقول **المباركي**: "يأتي هذا التحوّل في سياق النمو الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية"، مشيراً إلى أنّ الشركة كانت قبل تحوّلها إلى العمل الإسلامي تضم

التوسّع باتجاه السعودية وشرق آسيا، بعد الإمارات

تحت مظلتها العديد من الشركات الإسلامية، وكانت دخلت في شراكة استراتيجية مع شركة دار الاستثمار لتأسيس شركة وربة للاستثمار برأس مال 15 مليون دينار كويتي، كما استحوذت على شركة رعد وتمّ تحويل اسمها إلى شركة الصفوة وتمّ رفع رأس مالها إلى 100 مليون دينار، وهي متخصصة في مجال الاستثمار العقاري والصناعي داخل الكويت وخارجها، وتعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، كما أسست شركة الصفاة للتأمين التكافلي برأس مال 5 ملايين دينار كويتي.

الصناديق الاستثمارية

إلى جانب الاستثمار المباشر، أطلقت "الصفاة للاستثمار" صندوق يونيكورن العالمي للملكية الخاصة برأس مال 150 مليون دولار، وذلك بالتعاون مع بنك يونيكورن الاستثماري في مملكة البحرين، ويعمل الصندوق وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو موجه للاستثمار المباشر في الأسواق العالمية من خلال اقتناء أسهم أو تملك حصص في شركات قائمة وغير مدرجة وتعظيم قيمة هذه الشركات من خلال إعادة هيكلتها من النواحي المالية والإدارية والاستراتيجية، وتتوزّع استثمارات الصندوق بنسبة 40 في المئة في منطقة الخليج، و35 في المئة في الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، و25 في المئة في الولايات المتحدة وشرق آسيا. وساهمت الشركة بنسبة 10 في المئة من رأس مال الصندوق، وهي تعمل على الانتهاء من إجراءات تأسيس صندوق الصفاة للأسهم المحلية.

إلى ذلك، تعتزم الشركة طرح صندوق عقاري برأس مال 100 مليون دولار، بهدف الاستثمار في أسواق دول الخليج وأسواق دول البحر المتوسط، كما من المتوقع أن تطرح الشركة صندوقاً ثانياً للاستثمار في الأسهم، وتحديداً في قطاعي الخدمات والصناعة، برأس مال 50 مليون دينار كويتي وذلك خلال شهر يونيو الحالي.

النتائج المالية

بلغت الأرباح الصافية للشركة في الربع الأول من العام الحالي نحو 5,750 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 1,261 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها نحو 356 في المئة، وحقق السهم الواحد مبلغ 19,20 فلساً على رأس المال الجديد البالغ 30,294 مليون دينار كويتي.

وفي العام الماضي، بلغت إيرادات الشركة أعلى مستوى لها منذ العام 2004، ووصلت قيمتها إلى نحو 11,3 مليون دينار، بزيادة نحو 3,6 ملايين دينار عن العام 2005، أي ما نسبته نحو 45,8 في المئة، وبلغت الأرباح الصافية نحو 8 ملايين دينار، مقارنة بنحو 4,8 ملايين في العام 2005، بزيادة نحو 65,7 في المئة. ونتيجة لذلك قفزت ربحية السهم الواحد من 22,40 فلساً في العام 2005 إلى 33,57 فلساً في العام 2006، في حين بلغ إجمالي موجودات الشركة في نهاية العام الماضي نحو 64,7 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها نحو 26,3 مليون دينار عن العام 2005، ونسبتها نحو 68,5 في المئة، وهي زيادة مؤثرة في الأصول، وقد تم تمويل هذه الزيادة في الأصول من خلال قروض لأجل بلغت نحو 7 ملايين دينار كويتي، ونتيجة زيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار 85 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس وعلاوة إصدار قدرها 40 فلساً.

أما حقوق المساهمين فارتفعت قيمتها من نحو 26,44 مليون دينار في العام 2005 إلى نحو 44 مليوناً في العام الماضي، أي بزيادة نحو 17,6 مليون دينار، وترافق ذلك مع رفع رأس المال من 17 إلى 28,05 مليون دينار في العام 2006 نتيجة إصدار أسهم منحة وأسهم جديدة. ■

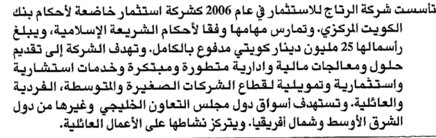
أبرز شركات المجموعة

الشركة	النشاط
الصفاة للاستثمار	الاستثمار في كافة القطاعات
وربة للاستثمار	استثمار وتمويل سلامي
مجموعة الصفوة القابضة	تملّك أسهم وحصص في شركات مختلفة
الصفاة القابضة	تملّك أسهم وحصص في شركات مختلفة
آسيا القابضة	الاستثمار في الأسواق الآسيوية
الشرقية الوطنية للخدمات النفطية	خدمات القطاع النفطي
الصفاة للتأمين التكافلي	كافة قطاعات التأمين
المجموعة الشرقية لخدمات الطاقة	خدمات القطاع النفطي
مجموعة العالمية للتكنولوجيا	تقديم حلول التكنولوجيا والمعلومات
الصفاة للسياحة والسفر	خدمات السياحة والسفر والشحن
الصفاة المتحدة الغذائية	المقاهي والمطاعم والمواد الغذائية
المركز الطبي الكويتي القابضة	الخدمات الطبية
الصفاة العقارية	الاستثمار العقاري
الصفاة للازدهار العقاري	الاستثمار العقاري والسياحي في لبنان
الشرق الأوسط لصناعة المواد الكيميائية	تصنيع المنظفات الكيميائية
شركة قرية الدانة	تطوير مشروع قرية الدانة

شركة الرتاج للاستثمار: حلول واستشارات للشركات الصغيرة والمتوسطة



الكويت - "الاقتصاد والأعمال"



تأسست شركة الرتاج للاستثمار في عام 2006 كشركة استثمار خاضعة لأحكام بنك الكويت المركزي، وتمارس مهامها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأسمالها 25 مليون دينار كويتي مدفوع بالكامل. وتهدف الشركة إلى تقديم حلول ومعالجات مالية وادارية متطورة ومبتكرة وخدمات استشارية واستثمارية وتمويلية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الفردية والعائلية. وتستهدف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتركز نشاطها على الأعمال العائلية.

يقول العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، **جهاد القبندي** "إن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى اهتمام في أسواق المنطقة. ويغلب على هذه الشركات الطابع العائلي أو الفردي وهي تحتاج عادة للخبرات الإدارية الكافية لانتقال الإدارة من جيل إلى آخر ولتوسيع الأعمال".

وأضاف **القبندي** انه من المعروف عالميا أن واحدة من كل 3 شركات عائلية تستطيع الاستمرار إلى الجيل الثاني وواحدة من كل 10 شركات تستطيع الاستمرار للجيل الثالث. كما أن ما بين 30% إلى 50% من هذه الشركات تعاني من المشاكل في عامها الأول وتتعرض للبيع أو الإقفال بعد حدوث خسائر أو إفلاس. وهذا الأمر ينطبق على نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الفردية والعائلية الكويتية التي قد تكون بحاجة للتنظيم والدعم المالي للتوسّع. وفي هذه الحالات تحتاج إلى مساندة. ويكون ذلك عبر إعادة هيكلتها مالياً وإدارياً وإدارة أي تمويل تحتاجه.

ويضيف "إن الشركات الاستثمارية الكبيرة قد لا يكون عادة لديها اهتمام كبير في المشاريع المتوسطة والصغيرة، فمن هنا كانت فكرة تأسيس شركة الرتاج للاستثمار لتكون إضافة جديدة في السوق المالي الاسلامي الخليجي والإقليمي لاقتناص الفرص المتاحة وتقديم حلول مالية مبتكرة في السوقين المحلي والإقليمي وتحديدا في السوق الخليجية"

ونظراً لما يتطلبه هذا العمل من خبرات في مجالات عديدة قامت الشركة ببناء شبكة من علاقات الشراكة الإستراتيجية مع شركات في اوروبا وأميركا والشرق الأقصى لتقديم خبراتها كل في اختصاصها. ويكون لكل شريك فريق العمل الخاص ليأتي به ويعمل عن طريقه لتحقيق الاغراض التي تمت الشراكة من أجلها. وتسعى الشركة حاليا إلى إقامة شراكات مع بعض الشركات العربية في المنطقة للتعاون معها والاستفادة من خبراتها.

التملك المؤقّت

أما عن طريقة العمل فيقول **القبندي** "إن شركة الرتاج للاستثمار تدخل كشريك في ملكية الشركات التي تقدم لها خدماتها لفترة محددة، ويكون هدف الدخول وخطة التخارج واضحين للطرفين. وتحرص شركة الرتاج على أن تكون لها الأغلبية في الملكية أو في الادارة. وذلك لتتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ الخطة التي وضعتها ولضمان العمل وفق الشريعة الاسلامية طوال فترة دخولها كشريك في الملكية. ويمكن للرتاج بيع حصتها، بعد تحقيق الغرض التي دخلت من أجله، إما إلى المالك الأساسي أو الى شريك آخر او عبر طرحها في السوق بعد موافقة المالك الأساسي ووفق الشروط المتفق عليها سابقاً.

> **نستهدف الأسواق العربية، ونستعين بالخبرات الأجنبية**

وحرصت الشركة منذ تأسيسها على عدم اعتبار كل باقي الشركات الاستثمارية الكويتية منافسة لها، لذلك عمدت على المساهمة فيها، ما يضيف من مصداقيتها في السوق وكذلك الاستفادة من الفرص التي تتوفّر لهذه الشركات في الاعمال المتوسطة والصغيرة ولا تدخل بها نظراً لصغر حجمها.

ويساهم في شركة الرتاج للاستثمار 153 مستثمرا منهم مجموعة من المؤسسات والشركات المتميزة في الكويت ودول مجلس التعاون من أبرزها: شركة الامتياز للاستثمار، شركة بروة العقارية (دولة قطر)، بيت الأوراق المالية، شركة الأمان للاستثمار، شركة بوبيان للبتروكيماويات، شركة المصالح الاستثمارية، بيت الزكاة، مؤسسة التأمينات الاجتماعية، الشركة الكويتية العقارية القابضة، شركة مجمعات الأسواق التجارية، شركة التمدين الاستثمارية، شركة الأنوار القابضة (سلطنة عمان) وشركة الشرق الأوسط للاستثمار (سلطنة عمان) شركة منابر للاستثمار(مملكة البحرين) شركة أبناء أحمد الكعكي (المملكة العربية السعودية) إضافة إلى مجموعة من المساهمين المتميزين من الكويت ودول الخليج.

إنطلاقة واعدة

وعلى الرغم من حداثة بدء العمل في شركة الرتاج للاستثمار إلا أنها بصدد التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع شركات في كل من الكويت، السعودية، قطر، والاردن، سوريا، مصر وسلطنة عمان وغيرها من الدول العربية في مجالات عديدة مثل مصانع تكرير المياه، النفط، الصيدلة وغيرها. كما أنها بصدد توقيع اتفاقية مع شركة كويتية محلية تريد التوسع كفرانشيز مطاعم في الدول العربية ولكنها ينقصها الدعم والخبرات للقيام بذلك وهذا ما يمكن ان توفره شركة الرتاج للاستثمار. ■

جهاد القبندي

هيئة مركز قطر المالي: 50 رخصة في عامين والرقم إلى تصاعد

الدوحة - "الاقتصاد والأعمال"

تمكّن "مركز قطر المالي" (QFC) من تحقيق نتائج غير متوقعة، فكرّس لنفسه موقعاً متميّزاً على المستويين العربي والعالمي كمركز متخصص للخدمات المالية المتميّزة. وتمكّن المركز خلال فترة وجيزة، (تأسس في العام 2005)، من منح الترخيص لـ 50 شركة خدمات مالية من الصنف الأول، على حدّ تعبير الرئيس التنفيذي ومدير عام هيئة مركز قطر المالي ستيوارت بيرس، الذي يتوقع أن تتخطى نتائج العام 2007 جميع التوقّعات.



ستيوارت بيرس

يعتبر ستيوارت بيرس أنّ الرخص التي منحتها هيئة مركز قطر المالي جاءت نتيجة خطة عمل دقيقة، ونتيجة للنشاط المكثف الذي بذله المركز منذ تأسيسه وحتى الآن، كما أنها تندرج ضمن معايير النجاح الذي يتوخاه المركز في المدى القريب.

ويرى بيرس أن هذا النجاح يشكل حافزاً للمركز لمتابعة نشاطاته المتميّزة. متوقّعاً أن تتخطى نتائج العام 2007 لناحية منح الرخص والطلبات المقدمة كافة التوقعات. وكشف أن لدى QFC حالياً عدداً من الطلبات وهي الآن قيد الدرس من قبل الهيئة التنظيمية المناط بها إصدار التراخيص، وهي بصدد الموافقة على عدد منها قريباً. ويشير بيرس إلى أن هيئة مركز قطر المالي هي الجهة التجارية والإدارية والتشريعية التي تقف وراء ستراتيجية "مركز قطر المالي"، وتعمل على تطوير العلاقات مع الشركات والمؤسسات العالمية في قطر وخارجها.

ويؤكد بيرس أن عدد الشركات المرخص لها في المركز سيرتفع بنسبة كبيرة مع نهاية العام 2007، ويوضح أن دراسة ملف أي شركة ترغب في الحصول على رخصة لا تستغرق أكثر من 90 يوماً بعد استيفاء كافة الشروط والمعلومات المطلوبة. ويشير إلى أن الشركات التي تم منحها الرخص لا تندرج فقط ضمن المصارف والشركات المالية، إنما تضم أيضاً شركات خدماتية متخصصة كالمحاماة والمحاسبة والاستشارات. ويعتبر أن هذه الشركات ستدعم وتطوّر نوعية الخدمات التي يوفّرها المركز.

وعن طبيعة عمل "مركز قطر المالي"، وعلاقته بالشركات المحلية يقول بيرس أنّ QFC ليس في وضع تنافسي مع المجتمع المالي في قطر، وهو في صدد التشاور حالياً مع عدد من المؤسسات القطرية للوقوف على إمكانية الترخيص لمشاريع جديدة قد يتم إطلاقها. و"مركز قطر المالي" يحمل أبعاداً جديدة من شأنها أن تعمق أكثر قدرات القطاع المالي في قطر، وهو يسعى لتأكيد ذلك من خلال رفع قدراته ومعاييره بحيث يستفيد قطاعا المصارف والتأمين في قطر من مستوى الخدمات والقوانين التي تقدم إلى المؤسسات العالمية.

ويعمل المركز بشفافية وفعالية تعكسهما القوانين والإجراءات ودراسة الطلبات المقدمة، حيث يسعى لجعل خبرة الشركات التي تسعى للانضمام إليه إيجابية ومحترفة، بشهادة تلك التي يتعامل معها.

ويشير بيرس إلى أن "QFC" لديه قوانينه الخاصة بالموظفين والهجرة وهي مستقلة عن قوانين دولة قطر، ما يسمح للشركات المرخص لها من المركز بتوظيف الأفراد حسب الحاجة من داخل دولة قطر أو من خارجها. وهيئة مركز قطر المالي تبحث باستمرار عن القدرات القطرية لتنضم إلى المركز للمساهمة في تفعيل دوره.

وللتعريف بدور "مركز قطر المالي" وأهدافه على المستويين العربي والعالمي، تم وضع خطة تسويقية تتضمن المشاركة في حملات إعلانية ورعاية المؤتمرات والأحداث المهمة على جميع المستويات الخليجية والعربية والدولية. وتساهم هذه الخطة، بحسب بيرس، في تفعيل دور هيئة مركز قطر المالي وتساعد في انتشاره حول العالم.

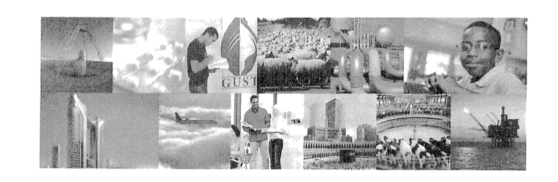
ويرى بيرس أنّ تأسيس "مركز قطر المالي" يعكس إصرار قطر على الاستفادة القصوى والمثلى من الثروات الهائلة المتوافرة فيها، والفرص المميزة التي تتيحها لمؤسسات الخدمات المالية العالمية وللمؤسسات الأخرى التي تساهم في ستراتيجية النمو والتطور في قطر. والمركز هو خطوة أساسية للتأكيد على أن الخدمات المالية المتميزة متوافرة في قطر تزامناً مع النمو الهائل الذي تشهده.

ويقدم QFC، من الآن وحتى العام 2008، إلى جميع المؤسسات والشركات العاملة فيه إعفاءً تاماً من الضرائب. وبعد ذلك ستخضع جميع هذه المؤسسات إلى قانون ضرائب تنافسي بنسبة 10 في المئة. والفلسفة التي يعتمدها هذا القانون تتمثل بكون هذه المؤسسات والشركات تخضع للضرائب فقط عندما تبدأ في جني الأرباح وليس على إجمالي الدخل أو على الأرباح التي يتم توزيعها على الشركاء. وهذا النظام الضرائبي سيتبنى أسساً وقواعد إقليمية للضرائب، بحيث تخضع الأرباح المحلية للشركات المسجلة فقط لهذا النظام.

ويؤكد بيرس أنّ "مركز قطر المالي" سيعمل كمحفّز لجني الأرباح في دول الخليج خصوصاً في قطر، وسيعمل أيضاً على جذب مؤسسات الخدمات المالية رفيعة المستوى للمشاركة في الثروات في قطر والمنطقة واستغلال هذه الثروات التي تقدمها قطر. هدف QFC على المدى المتوسط يتمثل بالعمل الدؤوب لجذب شركاء إلى "مركز قطر المالي" وخلق بيئة مثالية لهم للعمل والنجاح. ■

تشكل مجموعة عارف الاستثمارية مع شركاتها الرديفة منظومة متكاملة من الشركات الاستثمارية والمالية يربو عددها عن 34 شركة تعمل في تناغم وفي تخصص كل منها لتكوين فريقا قويا قادرا على المنافسة وتمويل المشروعات الكبرى واكتشاف فرص وأسواق جديدة للاستثمار وخلق عدد من الفرص الاستثمارية وتنميتها في القطاعات التالية الخدمات الصحية والتعليمية، تكنولوجيا المعلومات، التنمية العقارية، الخدمات اللوجيستية بما فيها النقل الجوي والبحري والنهري، والخدمات البترولية، والثروة الحيوانية.

منظومة استثمارية متكاملة
Integrated Financial Synergy

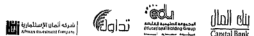


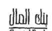


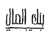
مجموعة عارف الاستثمارية
AREF Investment Group

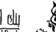












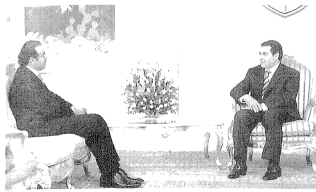








تدفّق استثماري خليجي نحو تونس



الرئيس بن علي يستقبل القرقاوي

تونس ـ "الاقتصاد والأعمال"

بين أبرز أهداف المخطط التنموي الجديد في تونس جذب الاستثمارات والمشاريع الكبرى. وفي هذا السياق تسعى تونس إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات العربية، كما تركّز على تحسين مناخ الاستثمار وعلى خلق فرص ومجالات جديدة أمام المستثمرين، بما في ذلك تطوير السوق المالية والإصدارات المحتملة عبر البورصة، خصوصاً في القطاعات الستراتيجية مثل الاتصالات والنقل الجوي والمصارف والصناعات الكبرى، إضافة إلى إنشاء السوق البديلة.

منذ تسعينات القرن الماضي، شهدت تونس تجربة فريدة قوامها عدد من المستثمرين العرب الذين لعبوا دور الروّاد، ورسموا خريطة طريق لمجيء عدد كبير من المجموعات العربية، لا سيما من منطقة الخليج وإقامة مشاريع مهمة في تونس، والدخول الى قطاعات كانت تعتبر ستراتيجية لسنوات طويلة، وتقع تحت سيطرة الحكومة، بدءاً بالقطاع السياحي مروراً بقطاع الصناعة والمصارف وصولاً إلى قطاع الاتصالات والفلاحة وغيرهما. ولعل الخبرات المتراكمة لدى التونسيين من جرّاء احتكاكهم بتجربة الاستثمار الخارجي وخصوصاً الشركات العملاقة الأوروبية، واقتناعهم الكبير بضرورة تفعيل الاتفاقات بين البلدان المغاربية والعربية وإرساء سوق عربية مشتركة (اتفاقية "أغادير" على سبيل المثال)، أدى إلى تغيّر في أسلوب التعامل مع المستثمر، وإلى تعديل القوانين عند الضرورة بعد دراسة جدوى المشروع، وهو ما حصل مؤخراً مع مجموعة دبي القابضة التي ستطوّر ضفاف البحيرة الجنوبية بأبراج ومرافق سياحية، حيث تمّ تعديل قانون تملّك الأجانب نظراً للقيمة المضافة لهذا المشروع.

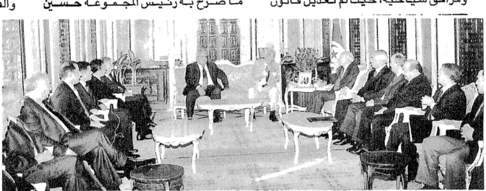
2006 سنة الامارات

تعتبر السنة الماضية سنة الإمارات العربية المتحدة في تونس، حيث دخلت مجموعات إماراتية عدة من الباب الكبير وبمشاريع ضخمة، منها صفقة اتصالات تونس عن طريق "تي كوم- ديغ" التابعة لـ"دبي القابضة"، التي تملكت نسبة 35 في المئة من رأس مال مؤسسة اتصالات تونس بمبلغ 2,25 مليار دولار. كما قررت مجموعة أبوخاطر تنفيذ مشروع مدينة تونس الرياضية بكلفة تصل إلى 5 مليارات دولار. وتزامن ذلك مع دخول "طيران الإمارات" السوق التونسية بـ5 رحلات أسبوعية منتظمة ما ساهم في تعزيز الروابط وتكثيف الزيارات بين البلدين.

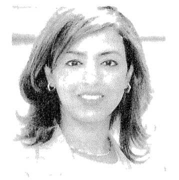
وإلى ذلك أعلنت مجموعة داماك أنها بصدد تنفيذ مشروع سياحي ضخم في إحدى المناطق السياحية في تونس، بكلفة تصل إلى بضعة مليارات من الدولارات، وفق ما صرّح به رئيس المجموعة **حسين السجواني**.

وزار **عبد الرحمن أبو خاطر** تونس خلال الأسابيع القليلة الماضية حاملاً معه مثال تهيئة جديد لمدينة تونس الرياضية والعمرانية الذي يُعدّ تطوّراً استثنائياً في تاريخ تونس، حيث تم الاتفاق نهائياً حول هذا المشروع.

وإلى ذلك، تدرس مجموعة دبي القابضة حالياً إمكانية ضم 16 في المئة إضافية من "اتصالات تونس" ليصل حجم حصتها إلى 51 في المئة من رأس مال الشركة. ويتردد في الأوساط التونسية أن هناك مستثمراً إماراتياً مرشحاً للفوز بنصيب الخطوط الفرنسية في رأس مال مؤسسة الخطوط الجوية التونسية. كما دخلت مجموعات إماراتية في مشاريع شراكة متنوعة مع القطاع الخاص التونسي لا سيما عن طريق المساهمة في رؤوس أموال شركات مدرجة بالبورصة مثل "سوموسار" وبنك تونس العربي الدولي. كما دخلت مجموعة الفطيم في شراكة مع رجل الأعمال التونسي **عزيز ميلاد** المعروف بأنشطته في النقل الجوي والفندقة والخدمات السياحية والصناعات



الوزير الاول محمد الغنوشي مستقبلا فيصل العيار



مها الغنيم رئيس مجلس إدارة "جلوبال"



الوزير عبدالله العطية

الغذائية وغيرها، وذلك لإنشاء مشروع سياحي وتجاري في منطقة بحيرة تونس وهي الامتداد العصري للعاصمة التونسية، وهي أيضاً نتاج استثمار كبير لرجل الأعمال السعودي الشيخ **صالح كامل**، رئيس مجموعة دله البركة.

وقبل نحو الشهرين، تمّ التوقيع على الصيغة النهائية لمشروع تهيئة بحيرة تونس الجنوبية الذي ستنفذه مجموعة دبي القابضة، وينتظر أن يبلغ حجم الاستثمار أرقاماً لم تعهدها تونس من قبل.

هل يكون 2007 عام القطريين؟

لم تكن قطر غائبة عن تطوّر حركة الاستثمار في تونس، فقد زار تونس مؤخراً نائب رئيس الوزراء القطري وزير الطاقة والصناعة **عبد الله بن حمد العطية** لتوقيع عقد "مصفاة الصخيرة" التي فازت به "قطر للبترول" بقيمة ملياري دينار تونسي بعد منافسة بريطانية، علماً أن طاقة استيعاب المصفاة قدرت بـ6 ملايين طن، وقد التزمت "قطر للبترول" ببنود دفتر الشروط القاضي بتوفير احتياجات المصفاة من النفط من الخارج وتصدير ثلثي الإنتاج والمحافظة على البيئة حسب المواصفات المعمول بها.

ولعل الزيارة الأخيرة لأمير دولة قطر الشيخ **حمد بن خليفة** قد ساهمت في تنقية الأجواء وضخّ استثمارات مهمة، فقد أعلنت مجموعة الديار القطرية عن رغبتها بالاستثمار في تونس، فيما دخل استثمار قطري في مشروع بناء مرفأ ترفيهي يتمتّع بمواصفات عالية في منطقة قمرت شمال العاصمة التونسية، ومن المرتقب أن يلعب هذا المشروع دوراً مهماً في تطوير السياحة بمنطقة قمرت، وأن يتكامل دوره مع الموانئ الترفيهية التي أقيمت في أهم المحطات السياحية في تونس. وفي حين أنّ صاحب فكرة المشروع والمستثمر الأساسي فيه هو **عزيز ميلاد**، تفيد المعلومات أنّ المستثمر في "مارينا قمرت" هو أمير دولة قطر ويمثله **فيكتور آغا** الذي انتخب رئيساً لمجلس إدارة الشركة.

يشار أيضاً إلى استثمار قطري جديد في تونس نتج عن التغيير الذي طرأ بعد أن اشترت "اتصالات قطر" (كيوتيل) حصة كبيرة في "الوطنية للاتصالات المتنقّلة" الكويتية في مارس الماضي مقابل 3,72 مليارات دولار في أضخم عملية استحواذ على شركة اتصالات عربية، ما منحها عملاء من تونس (قرابة 4 ملايين مستهلك) والكويت والسعودية والجزائر والعراق وجزر المالديف.





الرئيس بن علي يطلع على ماكيت مشروع "المدينة الرياضية" من عبد الرحمن أبو خاطر

مجموعة المشاريع الكويتية

إلّا أنّ هذا التغيير في ملكية "الوطنية" لن يؤثر على التوجهات الاستثمارية لمجموعة المشاريع الكويتية في تونس، وقد وصف رئيس مجلس إدارة "الوطنية للاتصالات" **فيصل العيّار** أن الصفقة ستفتح الباب على مصراعيه للدخول في مشاريع جديدة خصوصاً أنّ "مشاريع الكويت القابضة" لديها استثمارات كبرى بتونس في القطاع المالي والعقاري والصناعي وغيرها. وتحتفل المجموعة مطلع يونيو الحالي باليوبيل الفضي لبنك تونس العالمي الذي يتبع لها، فيما كانت المجموعة أسست شركة تحت اسم شركة تنمية شمال أفريقيا، وفي المناسبة التقى **العيّار** بالوزير الأول التونسي **محمد الغنوشي** الذي وصف المجموعة بالشريك الستراتيجي لتونس.

وفي مطلع شهر مايو الماضي أعلن "بيت الاستثمار العالمي" (جلوبل) عن تأسيس صندوق للاستثمار في تونس وشمال أفريقيا بالتعاون مع شركة فيناكورب التي تساهم "جلوبل" في رأس مالها، وتعتبرها ذراعاً أساسية للاستثمار في تونس وشمال أفريقيا.

"الحمد للانشاء والتطوير" تستثمر في تونس

أواخر مايو الماضي استقبل الرئيس زين العابدين بن علي رئيس مجموعة "الحمد للانشاء والتطوير" نشأت فرحان سهونا، الذي أعلن عن رغبة المجموعة في انجاز عدد من المشاريع الاستثمارية في تونس. وأشار إلى أنه عرض على الرئيس بن علي عدداً من المشاريع المنوي تنفيذها.

مطلوب الاستمرار

يبقى السؤال هل تشكل هذه الحركة الجديدة للاستثمار العربي في تونس مرحلة تاريخية مرشحة للتطوّر، أم تقف الأمور عند هذا الحد؟ لا شك أن الأمر بيد الجانب التونسي، لأن الرغبة لدى المستثمرين العرب موجودة والتوجه نحو تونس مؤكد. والمطلوب وجود مشاريع مجدية توفّر للمستثمر نسبة معقولة من المردودية، وهذا الأمر حاصل حالياً سواء من جانب الدولة التي تعرض للاستثمار سلة من المشاريع الكبرى ذات الصلة بالخدمات والبنى التحتية والسياحة والتطوير العقاري، وكذلك من جانب القطاع الخاص التونسي الذي بلغ درجة عالية من النضج وأصبح مؤهلاً لمواكبة المستثمر الخارجي ومشاركته.

المطلوب أيضاً المزيد من الانفتاح والابتعاد عن الروتين الإداري، الانفتاح في العقليات، والتفهم الكامل للمستثمر على أساس أن الربح مشروع طالما أن الاستثمار الخارجي يساهم في عملية التنمية ويساعد على خلق فرص العمل الجديدة التي تعتبر تونس أنها بأمسّ الحاجة إليها. والمطلوب أيضاً التطبيق الفعلي للقرارات الرئاسية الخاصة بدعم حركة الاستثمار العربي والأجنبي، وعدم الالتفاف حولها ما يؤدي إلى عرقلة لا مبرر لها. ■

سلطنة عُمان: الفورة الهادئة

مسقط – باسم كمال الدين

يتابع المستثمرون عن كثب التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان، ويرون أن السلطنة تتحول سريعاً الى نقطة الجذب الرئيسية للاستثمارات الخليجية. وعلى الرغم من ان النمو في عمان هو امتداد للفورة النفطية الحالية، إلا انه يمتاز بالهدوء والثبات والاستناد الى خطط وستراتيجيات واضحة. وبعيداً عن مسألة النفط، يبدو أن محرك النمو في عُمان يتمتع بخصوصية الموقع الجغرافي والانفتاح على أسواق شبه القارة الهندية. وتدرك عُمان أن الاستغلال الأمثل لـ"النفط الغالي" في مشاريع البنية التحتية وتنويع قاعدة الإنتاج سيجعلها بمنأى عن مخاطر أية اختلالات هيكلية قد ينتجها نضوب النفط أو تراجع أسعاره.



الوزير أحمد بن عبد النبي مكي

تعتزم سلطنة عُمان إنفاق نحو 40 مليار دولار في مشاريع تنموية حتى العام 2010، ضمن خطة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وتنوي الحكومة إنفاق هذا المبلغ على بناء 5 مطارات وموانئ صناعية وحوض جاف، إضافة إلى تحديث خدمات البنية الأساسية في مجالات الطرق والنقل والكهرباء والمياه والتعليم والصرف الصحي. وبحسب وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون المالية وموارد الطاقة **أحمد بن عبد النبي مكي** فإن "تنفيذ هذه المشاريع يتطلب خبرات عالية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى الاستعانة بشركات عالمية ذات خبرة واسعة في مجالات الهندسة والبناء"، في إشارة واضحة إلى الأولوية والدور الكبير الذي تعطيه السلطنة للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي للإسهام في النهضة الاقتصادية.

والواقع أن البيئة الاستثمارية الجاذبة التي حرصت السلطنة على بنائها خلال السنوات الماضية أثمرت ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية في عُمان والتي بلغت في نهاية العام 2005 نحو 2,7 مليار ريال عُماني (أكثر من 5 مليارات دولار). وشكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 1,1 مليار ريال من إجمالي الاستثمارات الوافدة. وارتفع الاستثمار في قطاع النفط والغاز إلى أكثر من 522 مليون ريال، في حين وصلت الاستثمارات الأجنبية في الصناعة إلى 202 مليون ريال مقارنة بـ144 مليوناً للعام 2004. وكان لافتاً أيضاً ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي في العقار لتسجل 41 مليون ريال. وتعمل سلطنة عُمان على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات متنوعة بعيداً عن قطاعي النفط والغاز حيث تسعى من خلال تطوير ميناء صحار إلى بناء مجموعة من الصناعات البتروكيميائية والصناعات المعتمدة على الألمنيوم، كما تسعى لتنشيط القطاع السياحي وتوظيف استثمارات أجنبية في تطويره.

نحو صناعة بيتروكيماوية

في شهر أبريل المنصرم، دشنت السلطنة رسميا العمل بمشروعي "مصفاة صُحار" و"عُمان بولي بروبلين" حيث اعُتبرت الخطوة بمثابة الترجمة العملية لسياسة تنويع الاقتصاد العُماني. ووصل إجمالي التكلفة الإنشائية لمشروع مصفاة صُحار إلى حوالي 1,3 مليار دولار. وقد بدأت المصفاة العمل بكامل طاقتها الإنتاجية حيث تقوم بتكرير نحو 116,400 ألف برميل يومياً. وسيتم تخصيص 20 في المئة من إنتاج المصفاة لتغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير

البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الخمسية السابعة (2006 – 2010)
(مليون ريال عُماني)

استثمارات الوزارات المدنية (تشمل البرنامج الاستثماري للوزارات + المصروفات الرأسمالية)	2028
المصروفات الرأسمالية لإنتاج النفط والغاز	4988
استثمارات الصناعة المعتمدة على الغاز	3258
استثمارات مشاريع صناعية كبرى	355
استثمارات المشاريع السياحية	777
استثمارات القطاع الخاص	1913
استثمارات أخرى	732
الإجمالي	14051



الوزير مقبول بن علي سلطان





سالم الغتامي

80 في المئة من هذه المنتجات للأسواق الخارجية. وفي ما خص مشروع "عُمان بولي بروبلين" والذي كان بوشر بإنشاء المصنع الخاص به في يونيو 2004، فقد بلغت استثمارات المصنع 312 مليون دولارا. وتملك شركة النفط العمانية 40 في المئة منه في حين تتوزع الحصص الباقية بالتساوي على شركة "إل جي العالمية" ومؤسسة الخليج للاستثمار والشركة العالمية لاستثمارات النفط. وينتج المصنع 340 ألف طن متري سنويا. وكان المصنع بدأ الإنتاج التجاري في ديسمبر من العام 2006، وصدر أول منتجاته في نوفمبر2006 تحت العلامة التجارية "لبان".

وتشكل منطقة صُحار الصناعية وجهة رئيسية للاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية التي تستفيد من المواد الأولية والبنى التحتية المتوفرة في هذه المنطقة. ويشير وزير التجارة والصناعة العُماني **مقبول بن علي سلطان** إلى أن قيمة الاستثمارات في منطقة صُحار الصناعية بلغت حوالي 14 مليار دولار موزعة على الصناعات الهندسية المرتبطة بالنفط والغاز، الصناعات الغذائية وتصنيع الأسماك، صناعات مواد البناء والإنشاءات، الصناعات عالية التقنية، الصناعات المعرفية، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للمواطنين.

والواقع أن ازدهار حركة الاستثمار في السلطنة عادت بمنافع كبيرة على القطاع الخاص العُماني حيث يوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان **سالم الغتامي** إلى أن "الفترة الحالية تشهد تطوراً كبيراً في مساهمة القطاع الخاص المحلي في إقامة الصناعات الثانوية واللاحقة المرتبطة بصناعة الغاز. كما يُنتظر أن تستفيد قطاعات واسعة من أصحاب الأعمال العُمانيين من الفرص الاستثمارية التي ستنشأ عن التوسع في الاستثمار السياحي والعقاري والذي سوف يُؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة التوظيف في القطاع الخاص، وبالتالي تحقيق أحد الأهداف التنموية الرئيسية المتمثل بجعل القطاع الخاص المحلي مصدراً رئيسياً لفرص العمل.

المصارف قاطرة النمو

حقق الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العُماني في العام 2006 نمواً بنسبة 16,8 في المئة، مع تحقيق المالية العامة فائضاً بلغ 2400 مليون ريال عُماني سيستخدم لتعزيز الاحتياطات المالية للحكومة وسداد بعض مستحقات صناديق التقاعد. وانعكس الأداء القوي للاقتصاد ارتفاعاً في الدخل الفردي وتدنياً في معدلات التضخم وتزايداً في استثمارات القطاعين العام والخاص. وساهمت الإجراءات الحكومية الخاصة بالتنويع الاقتصادي والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو القطاع المصرفي المستفيد أصلاً من النمو السكاني المرتفع في السلطنة.

وحرّك القطاع المصرفي العُماني شهية المستثمرين الأجانب، فاستقبلت السوق المصرفية خلال العام الحالي لاعبين جدد هم بنك بيروت ومصرف قطر الوطني، إضافة إلى غلف ميرشانت غروب. كما باشر بنك صُحار، وهو مصرف محلي، عملياته مقابل حصول بنك التضامن للإسكان على موافقة مبدئية للتحول إلى مصرف تجاري.

ومنذ بداية العام 2007، التزمت المصارف العُمانية التزاماً تاماً بمتطلبات "بازل 2" لمعيار كفاية رأس المال. وفي سبيل تعزيز قاعدة رأس المال، حدد البنك المركزي العُماني معدل كفاية رأس المال بنسبة 10 في المئة، وهو يعتبر أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل. كما قرر البنك المركزي رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للمصارف التجارية الجديدة من 50 إلى 100 مليون ريال، ومن 10 ملايين إلى 20 مليوناً لفروع المصارف الأجنبية الجديدة مع تشجيع البنوك القائمة على زيادة رؤوس أموالها بالتدرج.

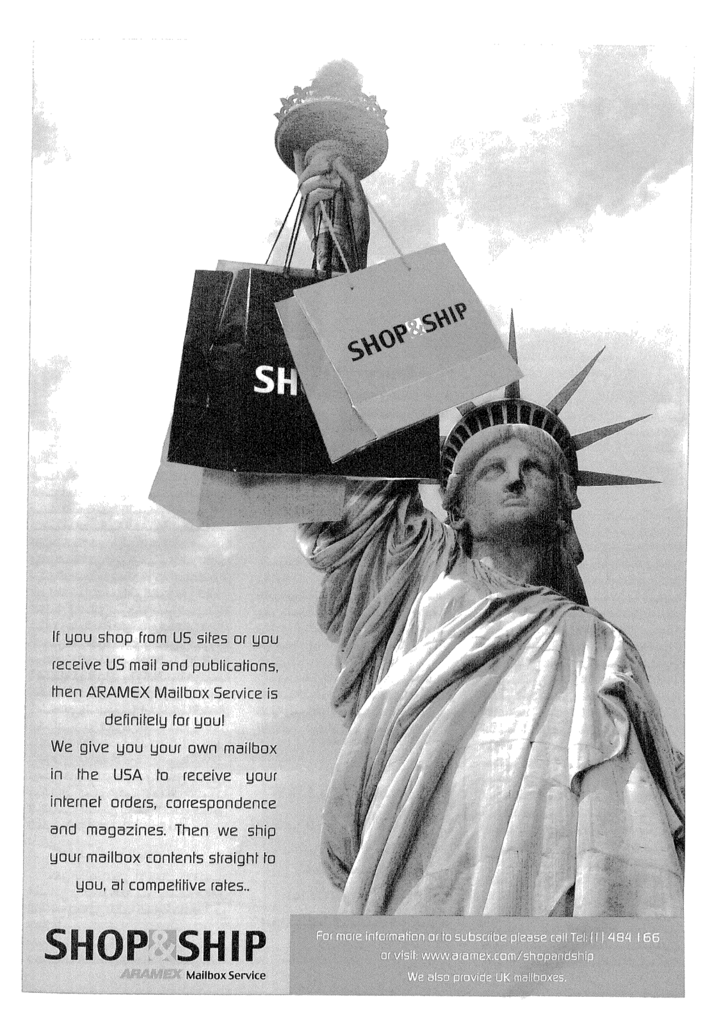
16,8 في المئة نمو الناتج المحلي في العام 2006

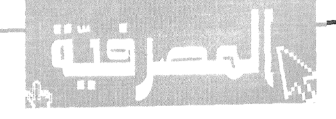
القطاع المصرفي يسجل معدلات نمو غير مسبوقة ويجذب المصارف الخليجية والعربية

هجمة على العقار

شرّع المرسوم السلطاني الرقم 2006/12، الذي أجاز تملك الأجانب، الباب أمام تطورات كبيرة في سوق العقار العُمانية، فساهم في خلق طلب كبير على المشاريع السياحية العقارية الضخمة. وبلغ حجم التعاملات العقارية خلال العام 2006 نحو5 مليارات دولار أي بارتفاع نسبته 109,2 في المئة مقارنة بالعام 2005. وبلغ عدد متملكي العقارات في السلطنة من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي 3017 متملكاً، وتصدّر الكويتيون للسنة الثانية على التوالي قائمة تملّك العقارات في السلطنة بـ 1018 متملكاً، تلاهم الإماراتيون بـ993 متملكاً، والبحرينيون بـ 918 متملكاً، و66 متملكاً من قطر، و22 من السعودية. والواقع أن مفاعيل المرسوم الخاص بتملّك الأجانب انعكست بشكل مباشر على المشاريع السياحية حيث شهد مشروع "نادي مسقط للغولف" إقبالاً كثيفاً على شراء الفلل. كما انسحب الأمر على مشروع الموج السياحي Wave ومشروعي "المدينة الزرقاء" و"بر الجصة".

كما ساهم المرسوم بتشجيع اقامة مشاريع جديدة بمساهمات خليجية. وادت الهجمة على شراء العقارات الى رفع أسعار الأراضي التي تحاذي المشاريع السياحية والصناعية الكبرى. ■





رأي

خيار الدمج

يشهد عالم المال الدولي حالياً موجة جديدة من الدمج والتملّك شبيهة بالتي تمّت في أوائل ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. ومن المنتظر أن تصل قيمة الصفقات هذا العام إلى مستوى قياسي آخر، حيث تمّ الإفصاح منذ بداية العام حتى الآن عن عمليات دمج بقيمة 2 تريليون دولار تقريباً، أي أكثر من العمليات المنجزة في العام 2006 ككل بنسبة 60 في المئة، منها أكبر عملية دمج مصرفي قد تسجل في التاريخ في حال إتمام بيع مصرف "أ.ب.ن أمرو" (ABN - AMRO).

وتأتي هذه الموجة الجديدة في ظل ظروف مؤاتية وإيجابية تتمثل خاصة بطفرة في السيولة النقدية على المستوى العالمي وعودة التحسّن في أسعار الأسهم على البورصات الدولية.

لكن الموجة الأخيرة تختلف عن تلك التي شهدتها بداية التسعينات في مجالين أساسيين: الأول أنّ جزءاً كبيراً من المبلغ المدفوع في التسعينات كان يتم تسديده كأسهم، في حين أنّ الجزء الأكبر اليوم يجري تأمينه عبر الاقتراض في ظل معدلات الفوائد العالمية المتدنية نسبياً التي سهلت على الشركات تمويل عملياتها عبر الاستدانة بدلاً من تقديم رأس المال. الفارق الأساسي الثاني هو مدى اتساع نطاق عمليات الدمج الحالية مقارنة مع الماضي، سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية، والتي تدفعها اتجاهات العولمة واعتبارات التنويع. فقد أخذت الشركات في الواقع تستغل التمويل بفوائد متدنية كفرصة للتوسّع نحو أسواق جديدة، حيث وصلت نسبة صفقات الدمج المعلنة بين شركات في بلدان مختلفة إلى مستوى قياسي أيضاً بلغ 46 في المئة من المجموع.

أما في العالم العربي، فإنّ عمليات الدمج المعلنة حتى الآن هذا العام تشير على العكس إلى احتمال تراجع المجموع للعام 2007 عما كان عليه العام 2006. وقد يكون ذلك، من بين أسباب أخرى، تراجع أسعار الأسهم في عدد من البورصات العربية، الأمر الذي يجعل الشركات المرشحة للاندماج غير مستعدة لبيع أسهمها بالأسعار المتدنية السائدة. غير أنّ أحد الأسباب الرئيسية يكمن في أنّ ستراتيجيات النمو لدى معظم الشركات والمصارف العربية لا زالت تركّز على التوسّع الذاتي بدلاً من الدمج، مع توظيف فائض السيولة في استثمارات محلية وأجنبية لتعزيز الدخل المباشر، في حين تتم خصخصة بعض المؤسسات العامة بشكل جزئي وتدريجي، لتصبح عملية دمج بنك الإمارات الدولي مع بنك دبي الوطني، التي أعلن عنها في مارس الماضي، هي الاستثناء وليس خياراً أولاً لدى معظم الشركات والمصارف العربية.

خاص ... خاص ... خاص ... خاص

لبنان: آليات لقبول توظيفات بنوك إسلامية

تدرس السلطة النقدية في لبنان إمكانية اعتماد آليات معينة تسمح بقبول توظيفات من بنوك إسلامية، أو بالأحرى تتيح لهذه البنوك إجراء توظيفات بعيداً عن آلية الودائع بمفهومها التقليدي.

وعُلِمَ أنّ الاتجاه شبه المؤكّد يتمحور حول قبول أوراق مالية مسندة بموجودات فعلية. ومن المرجح أن تكون هذه الموجودات معادن ثمينة وبالتنسيق مع مؤسسات مالية دولية ذات نشاط في هذا المجال.

كاليون يسعى لتأسيس بنك استثمار في السعوية

علم أن مصرف "كاليون" التابع لمجموعة "كريدي أغريكول" تقدم مع شريكه المحلي "البنك السعودي الفرنسي"التقدم من هيئة السوق المالية السعودية بطلب للترخيص لمصرف استثماري في السعودية يحوز فيه "كاليون" على حصة الأغلبية.

ويتوقع أن تنتقل إلى المصرف الاستثماري الجديد، انشطة "السعودي الفرنسي" المتعلقة بإدارة الاكتتابات وتقديم خدمات المشورة المالية. وكان "البنك السعودي الفرنسي" قد حصل مؤخراً على رخصة من هيئة السوق المالية لتأسيس شركة "الفرنسي تداول" والتي ستنتقل إليها أنشطة البنك في الوساطة وإدارة الصناديق.

مصرف لبناني في وضع إعادة هيكلة

يولي مصرف لبنان (البنك المركزي) اهتماماً شديداً بملف أحد البنوك الذي يواجه ظروفاً غير طبيعية بدأت بوادرها قبل نحو العامين.

وتشير المعلومات إلى أنّ هذا المصرف يعاني من مشاكل وصفت بأنّها "بنيوية" تقتضي عملية إعادة هيكلة شاملة بما في ذلك حقوق الملكية. كما عُلِمَ أنّ هذا الوضع في البنك المذكور بدأ يثير اهتمام بنوك أخرى تسعى إلى شراء بعض الموجودات العائدة للبنك بما في ذلك موجودات خارج لبنان.

المحتويات

- نائب محافظ سلطة النقد الفلسطينية 124
- أسهم المصارف الإماراتية تستعيد جاذبيتها 126
- أخبار مصرفية 128

نائب محافظ سلطة النقد الفلسطينية:
نشجع دمج المصارف
وإشراك المستثمرين العرب

بيروت - سحر غانم

تركت الظروف السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، آثاراً بالغة على الاقتصاد الوطني وعلى أداء الجهاز المصرفي. وتسعى سلطة النقد الفلسطينية الى احتواء آثار هذه الظروف إلى الحد الأقصى الممكن، بالتعاون مع المصارف والجهات السياسية والأمنية المعنية.

ويشير نائب محافظ سلطة النقد الفلسطينية، د. جهاد الوزير الى السعي لتحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من خلال ستراتيجية متكاملة يعمل على تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة.



د. جهاد الوزير

يقول د. جهاد الوزير أن المشكلة الأساسية في فلسطين تكمن في كونها لا تزال تحت الاحتلال ويؤثر التراجع الاقتصادي الذي تسببه الضربات الإسرائيلية المتكررة سلباً على عمل المصارف. وإذ يشير إلى وجود نحو 21 مصرفاً في فلسطين، يوضح أن سلطة النقد الفلسطينية لا تعتبر مصرفاً مركزياً لأنها لا تصدر العملة. وحالياً تتبنى سلطة النقد خطة تطوير ستراتيجية تسعى من خلالها لتصبح مصرفاً مركزياً خلال 3 أعوام، كما تتضمن الخطة تقوية ودعم الجهاز المصرفي. وساهمت الإجراءات العملية التي اتخذتها سلطة النقد لرفع رأس مال البنوك من 275 مليون دولار في العام 2005 إلى 500 مليون في الربع الثاني من العام الحالي، لزيادة قوة المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر.

ويؤكد د. الوزير أن سلطة النقد ليست جزءاً من الحكومة الفلسطينية وهي مستقلة تماماً عنها. ويتركز دورها، على تنظيم العمل المصرفي، كما تلعب دوراً في السياسة الاقتصادية الكلية. إلا أنه يشير إلى أن قدرتها في هذا المجال "محدودة جداً"، ويوضح: "سلطة النقد لا تتحكم بنسبة الفائدة لأنه لا يوجد عملة فلسطينية، فقدراتها لجهة السياسة النقدية محدودة جداً. ومن هنا فإن تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على حماية الجهاز المصرفي وتنظيم العمل المصرفي كونه عصب الاقتصاد".

ويؤكد د. الوزير سعي سلطة النقد لتطبيق سياسات تشجع دمج المصارف الصغيرة أو إدخال مستثمرين جدد لدعمها. ويشير الى وجود طلبات عدة من بنوك عربية لفتح بنوك في فلسطين مثل بنك قطر الإسلامي، الذي يخطط لفتح بنك جديد برأس مال 100 مليون دولار. ويؤكد على وجود علاقة قوية بين سلطة النقد والمصارف.

منوهاً أن سلطة النقد هي مؤسسة مهنية محترفة وبعيدة كل البعد عن السياسة، وقد تأكد ذلك بعد صدور حكم قضائي لصالحها في الولايات المتحدة الأميركية يتعلق بالحجز على أموالها لأسباب سياسية، وخلصت المحكمة إلى أن سلطة النقد تعمل كبنك مركزي، وهي مؤسسة مستقلة. والأمر نفسه حصل في القضية ضد البنك العربي".

ويشير إلى وجود معهد مصرفي في سلطة النقد يقدم خدمات التدريب للقطاع البنكي وينظم دورات في الحوكمة ومعالجة المخاطر ومكافحة غسل الأموال، وتطبق في فلسطين أنظمة مكافحة غسل الأموال بشكل عملي لسبب رئيسي وهو المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وعلى علاقات البنوك الفلسطينية مع البنوك الدولية.

تحويل سلطة النقد إلى مصرف مركزي خلال 3 سنوات

الحصار و المستحقات

على الرغم من "اتفاق مكة" ودعوة الدول العربية إلى فك الحصار عن السلطة الفلسطينية، لا يزال هذا الحصار قائماً. ويوضح د. جهاد الوزير أن الحصار الفعلي بدأ عندما امتنعت إسرائيل عن تحويل بعض المستحقات إلى السلطة الفلسطينية. وهذه المستحقات هي أموال الضرائب الفلسطينية التي تقوم إسرائيل، حسب اتفاقية أوسلو، بتحصيلها على البضائع التي تدخل إلى فلسطين. ويتابع قائلاً: "ثم أتى الحصار السياسي ومنع التعامل المباشر مع الحكومة وأدى إلى تشتت المصادر عملياً وعدم الشفافية في ما يتعلق بالمساعدات التي تأتي باسم الشعب الفلسطيني". ولكنه يلفت إلى أن حجم المساعدات الخارجية في العام الماضي كان نحو 750 مليون دولار وهي أعلى من السنوات السابقة، بحيث كان المعدل نحو 350 مليون دولار. ولكن بحكم الوضع الاقتصادي السيىء وعدم توافر الإيرادات المحلية الكافية لتغطية مصاريف السلطة، فقد وصل العجز الى نحو 1,3 مليار دولار في العام الحالي.

ويوضح أن الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له فلسطين العام الماضي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوحت بين 10 و12%، عن العام 2005، عندما حقق الناتج نمواً بنسبة 6%. ويعتبر أن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب قراراً سياسياً بالتعامل مباشرة مع الحكومة الفلسطينية مع الالتزام بالشفافية لجهة جمع المساعدات وتوزيعها.

ويتوقع تحقيق معدلات نمو قد تصل إلى 12 في المئة إذا ما أطلق الاقتصاد الفلسطيني ورفعت حواجز وموانع التصدير والمعوقات الأخرى التي تواجهه، وإذا اعتمدت سياسات حكومية لدعم القطاع الخاص لأنه المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى وضع الخطط والبرامج التطويرية من خلال تأسيس البنية التحتية والسلطات القانونية والقضائية العادلة والنزيهة تركز على مكافحة الفساد، بحيث تساعد هذه العوامل في دعم المستثمر الفلسطيني وتشجيعه على الاستمرار وزيادة استثماراته في الوطن، ما يساهم بالتالي في الخروج من الأزمة الحالية. ■

في دراسة لـ "نور كابيتال"
أسهم المصارف الإماراتية تستعيد جاذبيتها

استعادت أسهم البنوك الإماراتية جاذبيتها في نظر المستثمرين، بعد تراجع سوق الأوراق المالية خلال العام 2006، إلى مستويات غير مسبوقة، مقارنة بالأسواق الإقليمية.

وذكرت دراسة عن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أعدّته شركة نور كابيتال، تضمن استعراضاً لأسهم 6 بنوك مدرجة في سوقي أبو ظبي ودبي للأوراق المالية، هي: "أبو ظبي التجاري"، "أبو ظبي الوطني"، "الخليج الأول"، مجموعة بنك الإمارات، "دبي الإسلامي" و"دبي الوطني". وهذه المصارف تمثّل مجتمعةً، وفق الدراسة، نحو 63 في المئة من الرسملة السوقية للقطاع المصرفي الإماراتي، ويتمّ تداول أسهمها على مضاعف قيمة دفترية يراوح بين 1,5 و2,5 مرة مع تحقيقها عائداً على حقوق المساهمين يتراوح بين 18 و22 في المئة.

واقع القطاع

وأشارت الدراسة إلى أنّ القطاع المصرفي الإماراتي يُعدُّ ثاني أكبر القطاعات المصرفية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وفاق معدل نموّ أصوله معدلات نموّ الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2000. وإذ تهيمن البنوك الوطنية الكبيرة على القطاع، إلاّ أنّ البنوك الأجنبية تتواجد بشكل فعّال في أنشطة خدمات التجزئة وبنوك الاستثمار.

وتمتعت البنوك الإماراتية خلال العام 2005 بفترة ازدهار قصيرة مدفوعة بنشاط محموم في سوق الأوراق المالية، ما لبثت أن انتهت خلال الربع الأول من العام 2006، فتراجعت معظم إيرادات البنوك من الأنشطة المرتبطة بالأسهم مثل الرسوم المحصلة من الطروحات الأولية العامة، الإقراض بالهامش، والعمولات المفرطة من أنشطة إدارة الأصول، والوساطة المالية. لكن على الرغم من تباطؤ معدل نمو الأصول من 48 في المئة سنوياً خلال العام 2005 إلى 42 في المئة في العام 2006، إلاّ أنّ هذا المعدل ما زال مرتفعاً. وقد قامت البنوك بتمويل هذا النموّ من خلال إصدار أوراق دين متوسطة الأجل، حيث عانت آنذاك من صعوبة في زيادة ودائع العملاء لديها. وعلى الرغم من أنّ هوامش سعر الفائدة والإيرادات المتولّدة عن غير الفوائد أظهرت خلال العام 2006 بعض التراجع، إلاّ أنّ جودة الأصول أظهرت تماسكاً بعد تراجع أسواق المال، وأيضاً كانت المخصصات المجنبة كافية. أما الزيادة في رسملة البنوك فلم تكن نموّ متخاذل في الأصول، وإنما جاءت بدافع الاحتفاظ بقدر إضافي من القواعد الرأسمالية لدعم نمو الأصول القوي الذي كان متوقعاً آنذاك.

منظور مستقبلي

إنّ دوافع النموّ القوي لإيرادات البنوك عميقة الجذور في البيئة الإماراتية وتأخذ أشكالاً عدة، منها ما هو ديموغرافي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو مرتبط بإمكانية زيادة معدلات النفاذ لمنتجات مصرفية أساسية. ومع نمو المنافسة الأجنبية وتسارع التحول المؤسساتي للكيانات المحلية وكذلك تراجع أسواق المال، بدأت البنوك الوطنية تأخذ في الاعتبار خيار الاندماج لحماية مراكزها المحلية ولتحقيق التكامل في ما بينها وكذلك لتشييد منصات صلبة تمكنها من التوسع إقليمياً وعالمياً. وقد كان لبنكي "دبي الوطني" و"الإمارات الدولي" حقّ السبق في هذا الاتجاه، ومن المنتظر أن تحذو حذوهما مصارف أخرى.

وتتوقع شركة نور كابيتال أنّ تستمر البنوك الوطنية بمعدلات نموّ قوية للأصول بحدود 25%، مع هوامش فائدة مقبولة بحدود 2%، إضافة إلى الاتجاه نحو تنمية الإيرادات من الأنشطة المصرفية الجوهرية. وترى الشركة أنّ القواعد الرأسمالية للبنوك لا تمثل عائقاً أمام توجهاتها لزيادة معدلات نموّ الأصول، بل هناك حيّزٌ كافٍ لديها لزيادة معدلات التوزيعات النقدية. وتستبعد إمكانية تعرّض البنوك إلى صدمة على جانب المخصصات، العلم بأنّ الديون المشكوك في تحصيلها قد تمّ التحوّط لها. ■

"آركابيتا": محفظة للاستثمار في المرافق العامة


عاطف عبد الملك

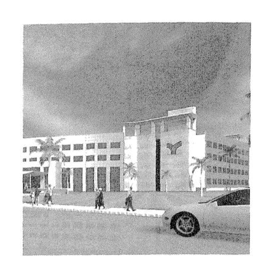
أبرم بنك آركابيتا اتفاقية مع شركة دالكيا Dalkia، إحدى الشركات العالمية المتخصصة في إنتاج وتوفير خدمات الطاقة، لإنشاء محفظة من مشاريع المرافق العامة في دول مجلس التعاون، معظمها محطات تبريد للأحياء العمرانية ومنشآت خدمات المرافق العامة ذات العلاقة، وتتوزع بشكل رئيسي على المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، وقطر. وستتولى "دالكيا" مسؤولية تطوير وإدارة موجودات المحفظة باستخدام شبكة مكاتبها وموظفيها في جميع أنحاء العالم.

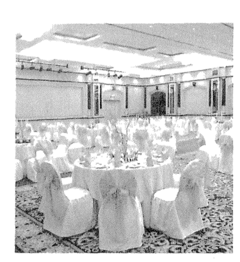
وبدأ بنك آركابيتا وشركة دالكيا العمل على أول مشروعين لهما باستثمار يبلغ نحو 200 مليون دولار، تبلغ حصة "آركابيتا" منه 85 في المئة، و"دالكيا" 15 في المئة، وهما يسعيان إلى توظيف رأس المال بقيمة مليار دولار في مشاريع أخرى خلال فترة ثلاث سنوات يتوزع في ما بينهما بالنسب نفسها.

وأكّد الرئيس التنفيذي لـ "آركابيتا" **عاطف أحمد عبدالملك** "أن هذا الاستثمار مبني على قناعة بأن الطلب على الحلول الخارجية ذات التكلفة الفعالة لتأمين خدمات المرافق الضرورية، ومنها تبريد الأحياء العمرانية، سوف يستمر في الارتفاع في الدول التي تشهد وتيرة نمو سريعة. ونحن نعتقد بأن "دالكيا" هي الشريك المناسب جداً نظراً للسمعة الممتازة التي حققتها لنفسها في هذا المجال".

وتضاف هذه الصفقة إلى الاستثمارات التي قام بنك آركابيتا بتوظيفها مؤخراً ومنها تملك شركة فيريديان في المملكة المتحدة في صفقة بقيمة 4,2 مليارات دولار، وتملك شركة باروك في صفقة بقيمة 620 مليون يورو، وتملك شركة فوربا في الولايات المتحدة في صفقة بقيمة 460 مليون دولار.

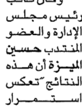








بنك الكويت الوطني



إبراهيم شكري دبدوب

رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد أند بورز" التصنيف الائتماني طويل المدى لبنك الكويت الوطني من مرتبة (A) إلى مرتبة (+A) مع منحه نظرة عامة مستقبلية مستقرّة.

وأعرب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني **إبراهيم شكري دبدوب** عن اعتزازه برفع تصنيف البنك إلى هذه المرتبة المتقدّمة من "ستاندرد أند بورز" ما يرسّخ حصوله على أعلى تصنيف ائتماني على مستوى بنوك الشرق الأوسط من قبل "ستاندرد أند بورز" ومؤسسات التصنيف العالمية الأخرى، "موديز" و"فيتش".

وقالت "ستاندرد أند بورز" في بيان خاص حول رفع التصنيف أنّ تمتّع بنك الكويت الوطني بآفاق مستقبلية إيجابية ومستقرّة يعكس بصورة واضحة متانة وضعه المالي والمصرفي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية، وقدرته على العمل بصورة ناجحة ليس وسط منطقة تتسم بالتقلّب فحسب، وإنما أيضاً في بلد يعتمد اقتصاده بشكل رئيسي على إنتاج وتكرير النفط من جهة أخرى.

وحسب الوكالة، فإنّ بنك الكويت الوطني هو أكبر بنك في الكويت، وقد بلغ إجمالي حجم أصوله المجمّعة في نهاية مارس 2007 ما يزيد على 29،3 مليار دولار، مضيفة أنّ البنك يتمتّع بأكبر حصة سوقية على صعيد الخدمات المصرفية الشخصية، إلى جانب تمتّعه بعلاقات متميّزة مع معظم الشركات والمؤسسات الكبرى في البلاد.

وذكرت الوكالة أنّ لدى البنك الوطني سجلاً مميّزاً من الأداء المالي على مستوى المنطقة بمتوسط عائد على حقوق المساهمين بلغ 25 في المئة خلال السنوات العشر الأخيرة. كما أنّ ربحية البنك في ازدياد ملحوظ وبثبات خلال السنوات الثلاث الماضية مستفيدة من إدارة محكمة وفعّالة للتحكم في التكاليف والنفقات والتوسّع في الخدمات المصرفية الاستهلاكية وبدعم من الأجواء الاقتصادية المؤاتية في المنطقة.

مصرف السلام البحرين

حقق مصرف السلام البحرين أرباحاً بقيمة 13,7 مليون دولار، خلال الربع الأول من العام الجاري. وتمثل هذه الأرباح عائداً على متوسط حقوق المساهمين نسبته 15,1 في المئة.

ويأتي أداء المصرف المتميز في الربع الأول من هذا العام بعد تحقيقه نتائج قوية في الفترة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2006 حيث بلغت أرباحه عن تلك الفترة 16,4 مليون دينار بحريني (43,5 مليون دولار). كما بلغ إجمالي عائدات المصرف 7,3 ملايين دينار (19,2 مليون دولار) عن الفترة المنتهية في 31 مارس الماضي. ويشار إلى أن نتائج مصرف السلام لهذا الفصل تبرز أداءه المالي القوي للفصل الرابع على التوالي.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة **محمد علي العبار** "إنها ممتازة تعكس جهد ونجاح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تنفيذ الخطط والستراتيجيات الموضوعة وإيجاد فرص استثمارية وعقود تمويلية مربحة لمساهميه، مذكراً باستثمارات المصرف الكبيرة في الصين وماليزيا ومساهمته في تأسيس شركة للتطوير العقاري في البحرين.

محمد علي العبار حسين الميزة

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **حسين الميزة** أن هذه النتائج "تعكس استمرار الانطلاقة القوية التي باشر فيها المصرف أعماله منذ بدء نشاطه مطلع العام 2006، ونحن نسعى إلى تعزيز معدلات الربحية والنمو هذه عبر مواصلة إطلاق المزيد من الاستثمارات الستراتيجية الجديدة وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة".

وأشار الميزة إلى أن المصرف أضاف إلى محفظة منتجاته خدمات مصرفية للأفراد وعدداً من الاستثمارات الستراتيجية المهمة. ويعتزم توسيع نطاق شبكته وخدماته هذه السنة، حيث يخطط لإطلاق خدمات مصرفية استثمارية قبل نهاية الربع الثاني من السنة.

بيت التمويل الخليجي





فؤاد العمر عصام جناحي

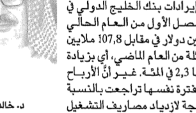
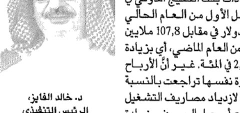
بلغ صافي ربح بيت التمويل الخليجي للربع الأول من العام الحالي 72,2 مليون دولار بزيادة 27 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2006. كما حققت أصول البنك ارتفاعاً بنسبة 27 في المئة لتصل إلى 1631 مليون دولار.

وتتضمن النتائج المالية للربع الأول لـ بيت التمويل الخليجي نتائج المصرف الخليجي التجاري المملوك بالكامل لـ بيت التمويل الخليجي، والذي حقق صافي أرباح بلغت 11 مليون دولار، مقارنة مع 6 ملايين دولار للفترة نفسها من العام 2006.

وقال رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي **د. فؤاد العمر** "إن أداءنا القوي في الربع الأول يؤكد على أن ستراتيجيتنا للنمو للسنوات الخمس المقبلة التي أعلناها مؤخراً تعمل بشكل ناجح. ولقد دخل البنك في حقبة جديدة من النمو مبنية على ثلاثة أعمدة أساسية وهي: نمو أعمال البنك الرئيسية في تطوير مشاريع البنية التحتية من خلال التوسّع في نموذج التمويل المتبع، التعرّف على بعض الفرص المجزية من أجل تدعيم استثمارات البنك الأساسية، وبناء أعمال البنك الأخرى بمساعدة خبرات مصرفية عالمية في مجال الاستثمار".

وقال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي **عصام جناحي** "لقد كان معدل العائد على الأسهم ما يفوق 50 في المئة لهذه المرحلة من السنة المالية إذا ما تمّ احتسابه بشكل سنوي، كما أن البنك ينظر بجدية لإدراج أسهمه في إحدى أسواق المال العالمية. وحالياً يتم تداول أسهم البنك في أسواق المال في كل من البحرين والكويت ودبي".

بنك الخليج الدولي



د. خالد الفايز،
الرئيس التنفيذي

بلغت إيرادات بنك الخليج الدولي في نهاية الفصل الأول من العام الحالي 110,4 ملايين دولار في مقابل 107,8 ملايين للفترة المماثلة من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 2,3 في المئة. غير أنّ الأرباح الصافية للفترة نفسها تراجعت بالنسبة نفسها، نتيجة لازدياد مصاريف التشغيل بفعل تقلبات أسعار الصرف وزيادة المكافآت المرتبطة بأداء الموظفين.

بلغ صافي الفوائد المكتسبة 70,1 مليون دولار، بزيادة 14,3 مليوناً، أي بنسبة 26 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وتعزى هذه الزيادة إلى استمرار نموّ أنشطة الإقراض في دول مجلس التعاون وارتفاع أسعار الفائدة. وبلغ دخل الرسوم والعمولات 17 مليون دولار، بزيادة 8 في المئة وأصبحت الرسوم والعمولات تشكّل رافداً مهماً ومتنامياً لقاعدة إيرادات البنك. وفي مقابل الزيادة في إيرادات الرسوم والفوائد، انخفضت إيرادات المتاجرة وأرباح الأوراق المالية المتوفّرة للبيع. وكانت هذه الأخيرة قد ارتفعت بشكل استثنائي خلال الربع الأول من العام 2006.

أما إجمالي أصول بنك الخليج الدولي فقد بلغ نهاية الربع الأول 26,2 مليار دولار، مرتفعاً بمقدار 1,4 مليار دولار عن مستواه في نهاية العام 2006. ويعزى هذا الارتفاع إلى ازدياد كلّ من القروض والإيداعات بمقدار 0,9 مليار دولار. وتعكس الزيادة في الإيداعات المستوى العالي والاستثنائي للسيولة في المنطقة، ما ساهم في ارتفاع الودائع من العملاء بمقدار 1,4 مليار دولار. كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 2,2 مليار دولار في أعقاب زيادة رأس مال البنك بمقدار 500 مليون دولار في شهر مارس الماضي، وتوزيع أرباح عن العام 2006 بمقدار 128 مليوناً. وقد عززت الزيادة في رأس المال من نسبة الملاءة المالية للبنك والتي بلغت 15,9 في المئة في نهاية الربع الأول من هذا العام.

بنك الشارقة

بلغت الأرباح الصافية لبنك الشارقة خلال الربع الأول من العام الحالي 63,9 مليون درهم، بزيادة 10 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2006. وبلغت ربحية السهم 0,051 درهم مقارنة بـ 0,047 درهم. ونتيجة لتحويل بعض الودائع المحتفظ بها لدى البنك لفترات قصيرة بهدف استعمالها لأغراض استثمارية من قبل كبار الشركات المودعة، فقد انخفضت الودائع بنسبة 18 في المئة مقارنة مع نهاية العام 2006. غير أن القيمة الإجمالية للودائع سجلت نمواً قدره 25 في المئة إذا ما تمت المقارنة بين 31 مارس 2006 و31 مارس 2007، في حين ارتفعت التسهيلات بنسبة 4 في المئة مقارنة مع أرقام نهاية 2006. وشهدت حركة الحسابات النظامية نمواً كبيراً وصل إلى 38 في المئة مقارنة بنهاية العام 2006 بوصول مجموع هذه الحسابات إلى 5,4 مليارات درهم.

وكان بنك الشارقة، الناشط في مجال العمليات المصرفية للشركات والعمليات الاستثمارية، البنك الوحيد من البنوك المسجلة في الإمارة، الذي تمّ رفع درجة تصنيفه إلى -A من قبل وكالة فيتش العالمية.

مجموعة بنك الإمارات


أحمد حميد الطاير

سجلت مجموعة بنك الإمارات أرباحاً صافية بلغت 575 مليون درهم، للأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنة بـ 604 ملايين عن الفترة نفسها من العام الماضي. وباستثناء الأرباح الخاصة باكتتابات الأسهم الأولية في الربع الأول من العام 2006 زادت الأرباح المحققة من الأنشطة الأساسية في الربع الأول من العام 2007 بنسبة 56 في المئة، وبالتالي زادت ربحية السهم لتصل إلى 0,20 درهم، بينما زاد العائد على حقوق الملكية إلى نسبة 26,1 في المئة.

ووصل إجمالي أصول المجموعة للربع الأول إلى 104 مليارات درهم بزيادة 9 في المئة عن نهاية العام 2006، كما زادت ودائع العملاء بنسبة 6 في المئة لتصبح 43,4 ملياراً.

وشهد الربع الأول من العام 2007 أيضاً تنفيذ المجموعة عدداً من المبادرات الستراتيجية التي استهدفت تعزيز النمو المنتظر لها، حيث تمّ دمج وحدة جديدة لإدارة الأصول ضمن المجموعة باسم "الإمارات للخدمات الاستثمارية"، ولقد بدأت الوحدة الجديدة عملياتها من مقرها في مركز دبي المالي وستقدم خدمات استثمارية عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وقام بنك الإمارات برفع سقف برنامج سندات يورو متوسطة الأجل إلى 7,5 مليارات دولار، وتم تصنيف البرنامج من قبل "موديز" بالفئة (A1) ومن قبل "فيتش" بالفئة (+A) ومن قبل "ستاندرد آند بورز" بالفئة (A).

كما استحوذت "نتوورك انترناشيونال"، شركة البطاقات التابعة لمجموعة بنك الإمارات، على شركة إصدار البطاقات الأهلية في مصر. واستمر مصرف الإمارات الإسلامي، التابع لبنك الإمارات، في تحقيق نمو قوي وكسب حصة في السوق، وخلال الربع الأول من العام 2007 زادت أعمال التمويل والاستثمارات الإسلامية بنسبة 13% وزادت ودائع عملاء مصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 20%.

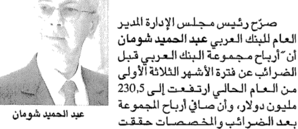
أما في ما يتعلق بالإندماج مع بنك دبي الوطني، فقد صرّح رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات **أحمد حميد الطاير**، "أن كلاً من البنكين يحرز تقدماً جيداً في المضي نحو الهدف المنشود وهو إنشاء أكبر كيان مصرفي في المنطقة".

بنك الفجيرة الوطني

حقق بنك الفجيرة الوطني، في الربع الأول من العام الجاري، أرباحاً صافية بلغت 79,9 مليون درهم، أي بزيادة 35,5 في المئة، عن أرباح الفترة نفسها من العام الماضي.

ونما دخل السهم إلى 0,08 درهم، كما ازداد متوسط العائد على حقوق الملكيّة إلى 20,2 في المئة، ومتوسط العائد على الموجودات الى 3,91 في المئة. وقد ثبت مؤشر نسبة كفاية رأس المال عند 18,17 في المئة، والذي بدوره يعتبر متوافقاً مع مقياس بازل العالمي والمحدد بنسبة 10 في المئة كحد أدنى من قبل البنك المركزي. أما مؤشر نسبة التكلفة للدخل فقد ارتفع إلى 27,9 في المئة عاكساً الاستثمار في توسيع وتطوير البنك.

البنك العربي


عبد الحميد شومان

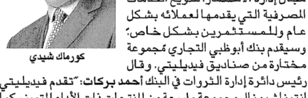
صرّح رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك العربي **عبد الحميد شومان** أن "أرباح مجموعة البنك العربي قبل الضرائب عن فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي ارتفعت إلى 230,5 مليون دولار، وأن صافي أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصصات حققت زيادة مقدارها 24,6 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2006 لتصل إلى 187,1 مليون دولار.

وأشار شومان إلى أن غالبية هذه الإيرادات نشأت عن المصادر الأساسية للدخل، والمتمثلة في العائد على الاستخدامات وإيرادات التشغيل. كما ارتفع مجموع موجودات المجموعة إلى 33,3 مليار دولار وشكلت محفظة التسهيلات المصرفية 44,3 في المئة من مجموع الموجودات. وبلغ المجموع العام للميزانية بما في ذلك الحسابات النظامية 47,4 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 16,9 في المئة.

أما في جانب المطلوبات فقد بقيت ودائع العملاء تشكّل العنصر الأهم من مصادر التمويل، إذ ارتفعت إلى 21,7 مليار دولار، مشكلة 65,2 في المئة من مجموع مصادر الأموال، كما نما مجموع حقوق المساهمين خلال الفترة لتصل إلى 6,2 مليارات دولار، ما عزز نسبة كفاية رأس المال لتصبح 25,9 في المئة. وحافظت المجموعة على معدلات السيولة النقدية لديها والتي بلغت 48,3 في المئة.

وقد انعكست هذه النتائج إيجابياً على كافة مؤشرات الأداء في البنك والمجموعة، إذ ارتفع معدل العائد على الموجودات إلى 2,2 في المئة، وسجلت نسبة كفاءة الأداء (نسبة مصاريف التشغيل إلى مجموع الإيرادات) تحسناً ملموساً، إذ بلغت 40 في المئة.

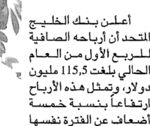
بنك أبوظبي التجاري


كورماك شيدي

تعاون بنك أبوظبي التجاري مؤخراً مع "فيديليتي إنترناشيونال" العاملة في مجال إدارة الاستثمار، لتنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه بشكل عام وللمستثمرين بشكل خاص، وسيقدم بنك أبوظبي التجاري مجموعة مختارة من صناديق فيديليتي. وقال رئيس دائرة إدارة الثروات في البنك **أحمد بركات**: "تقدم فيديليتي إنترناشيونال مجموعة واسعة من المنتجات ذات الأداء المتميز، كما أنها تنتهج سياسة مشابهة لسياستنا من حيث التخطيط وإدارة الأموال على المدى الطويل، لذلك كان من الطبيعي أن نتعاون مع هذه المجموعة بهدف تقديم خدمات متكاملة لعملائنا".

وقال مدير مبيعات "فيديليتي" في الشرق الأوسط **كورماك شيدي**: "إنّ خبرتنا في مجال الاستثمار فريدة من نوعها، فلدينا أكثر من 800 خبير استثماري يعملون على تغطية أكثر من 95 في المئة من الأسواق المالية العالمية، وهدفهم الأساسي هو ضمان تقديمنا لأفضل فرص الاستثمار لكي يضيفها عملاؤنا إلى محافظهم الاستثمارية".

بنك الخليج المتحد



مسعود حيات — وليم خوري

أعلن بنك الخليج المتحد أن أرباحه الصافية للربع الأول من العام الحالي بلغت 115,5 مليون دولار، وتمثل هذه الأرباح ارتفاعاً بنسبة خمسة أضعاف عن الفترة نفسها من العام 2006، وبزيادة قدرها 1,1 ضعف تقريباً مقارنة بأرباحه الصافية القياسية لعام كامل، والبالغة 101,5 مليون دولار في العام 2006.

كذلك بلغت الموجودات الإجمالية الموحدة للبنك نهاية الربع الأول من العام الحالي 2,19 مليار دولار، مدعومة بإجمالي حقوق موحد للمساهمين بلغ 602,8 مليون دولار. وبلغ الفائض غير المحقق للقيمة السوقية قياساً بالقيمة الدفترية لاستثمارات البنك في الشركات التابعة والزميلة المدرجة في الأسواق المالية ما يزيد على 312 مليون دولار.

وبدأ البنك في الربع الثاني من العام بعملية تخارج أخرى تتمثل في بيع البنك لاستثماراته في شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية التي نتج عنها تحقيق ربح قدره 14,9 مليون دولار.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي للبنك **وليم خوري**: "إن العام 2007 هو العام الخامس على التوالي الذي يتجاوز فيه البنك معدلاته التاريخية التي حققها خلال السنوات الأربع الماضية".

واعتبر العضو المنتدب لبنك الخليج المتحد ورئيس مجلس إدارة شركة كيبكو لإدارة الأصول (كامكو) **مسعود حيات** "أن بنك الخليج المتحد يزداد قوة على قوة حسب ما تؤكده الربحية القياسية المتكررة والكفاية الرأسمالية القوية".

تجدر الإشارة إلى أن أسهم بنك الخليج المتحد مدرجة في كل من سوقي البحرين والكويت للأوراق المالية، وهي من بين أكبر عشرة أسهم رابحة في أسواق الخليج خلال الربع الأول من العام 2007 برسملة سوقية تتجاوز حالياً مليار دولار.

بنك دبي الوطني

أعلن بنك دبي الوطني عن تحقيق ربح صافٍ قدره 302 مليون درهم خلال الربع الأول من العام 2007، بزيادة 17,5 في المئة عن أرباح الربع الأول من العام 2006. وتعود الزيادة للنمو القوي في الأعمال التجارية الأساسية للبنك التي فاق أداؤها التوقعات. وقد ارتفع عائد السهم إلى 0,23 درهم في الربع الأول من العام 2007، كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6 في المئة مقارنة بنهاية العام الماضي وبلغ 74 مليار درهم في 31 مارس 2007. أما القروض والتسليفات فأصبحت تمثل 63 في المئة من قاعدة الأصول، حيث ارتفعت لتصل إلى 47 ملياراً. ودعم كل ذلك نمو قوي في قاعدة ودائع العملاء التي وصلت إلى 49 مليار درهم.

يذكر أن وكالة مودي للتصنيف، قامت مؤخراً خلال مراجعة تصنيفاتها، برفع تصنيف بنك دبي الوطني من +D إلى -C.



بنك الرياض


الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع يدشن الفرع

دشّن بنك الرياض فرعاً جديداً في مدينة الدمام لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع متطلبات الشريعة الاسلامية، وذلك بحضور رئيس الهيئة الشرعية للبنك الشيخ **عبد الله بن سليمان المنيع**، وعضو الهيئة **د. محمد بن علي القري**، ومدير المصرفية الإسلامية **رائد الأحمد**، ونائب المدير الإقليمي للبنك في المنطقة الشرقية **أسامة عبد الرزاق بخاري**.

وفي المناسبة قال **الأحمد**: "إن تدشين هذا الفرع يأتي في إطار خطة زمنية ينتهجها البنك لتحويل عدد من فروعه لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية." وأكد أن "فرع شارع الأمير محمد في الدمام الذي يعتبر من الفروع الرئيسية في البنك، أصبح أحد أكبر الفروع المتخصصة بالمصرفية الإسلامية". يُشار إلى أن بنك الرياض أطلق عدداً من الخدمات والمنتجات المصرفية التمويلية والاستثمارية تجاوز عددها الثلاثين، تخدم احتياجات العملاء من الأفراد والشركات.

من جهة أخرى، صدرت الموافقة المبدئية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي على تأسيس شركة آجل للخدمات التمويلية برأس مال يبلغ 140 مليون ريال، لدعم وتمويل أصحاب المشاريع الناشئة في المملكة. وتهدف الشركة إلى تنشيط وتطوير أعمال المنشآت التجارية وخصوصاً المتوسطة والصغيرة منها. وسيكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة جدّه، إضافة إلى فروع تغطي المناطق الرئيسية من المملكة.

ويملك بنك الرياض نسبة 35 في المئة من رأس مال الشركة الجديدة، بينما تبلغ حصة مجموعة الزاهد 25 في المئة، وشركة ميتسوبيشي 20 في المئة، وشركة ميتسوبيشي (UFJ) ليس أند فاينانس 5 في المئة ، فيما تتوزع نسبة الـ 15 في المئة الباقية على مستثمرين سعوديين آخرين.

بنك رأس الخيمة

حقق بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك) ربحاً صافياً بلغ 86,1 مليون درهم، خلال الربع الأول من العام 2007، بزيادة 55 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وإرتفعت حقوق المساهمين إلى 1,25 مليار درهم وعائدات الأسهم السنوية إلى 29 في المئة.

كما بلغ إجمالي موجودات البنك 9,23 مليارات درهم بزيادة 4 في المئة عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2006. وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى نمو القروض والسلفيات حيث بلغت 7,35 مليارات درهم، بزيادة 22 في المئة عن الربع الأول من العام 2006. وقد تمّ دعم النمو في سجل الموجودات من خلال زيادة ودائع العملاء، حيث قفزت إلى 290 مليون درهم وذلك من خلال الحسابات التجارية والودائع الثابتة الأجل. كذلك استمر موقف السيولة في البنك قوياً حيث بلغ معدّل الملاءة المالية فيه 15 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، مقابل حد أدنى بنسبة 10 في المئة مقرر من قبل المصرف المركزي.

"سامبا"


عيسى بن محمد العيسى

أطلقت مجموعة سامبا المالية، ولأول مرة في المملكة العربية السعودية، خدمة التداول المباشر عبر الهاتف الجوال، والتي تتيح لعملاء "سامبا تداول" سلسلة من الخدمات الخاصة بمتابعة سوق الأسهم السعودية، وتنفيذ عمليات البيع والشراء بصفة فورية، وتشكيل قائمة الشركات التي يرغب العميل التداول بأسهمها، فضلاً عن إمكانية إدارة المحافظ الاستثمارية لحظة بلحظة من داخل المملكة. كما تتيح للعميل عرضاً معمّقاً لواقع السوق من حيث أفضل أوامر الطلبات والعروض، فضلاً عن إمكانية مراجعة الأسهم والسيولة المتوفّرة. كل ذلك ضمن حزمة من الإجراءات والتقنيات التي تحفظ سرية البيانات والعمليات الخاصة بالعميل.

وأوضح العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة سامبا المالية **عيسى بن محمد العيسى**، أن هذه الخدمة تأتي لدعم قدرة العملاء على متابعة استثماراتهم بأقصى معدلات المرونة، وهو بصدد استكمال الترتيبات اللازمة لتمكين عملائه من الاستفادة من هذه الخدمة من أي مكان في العالم. ولفت **العيسى** إلى أن سامبا كان أول من أطلق خدمة المعالجة المباشرة للتداول عبر الإنترنت في الأسواق الإقليمية.

إشارة إلى أن هذه الخدمة للتداول عبر الجوال تتطلب من العميل تفعيل خدمة الإنترنت GPRS من مزود خدمة الجوال الذي يتعامل معه، ويمكن تسريع عملية التداول إذا كان جهاز الجوال لدى العميل قادراً على التعامل مع تقنية الجيل الثالث المطور 3,5G.

بنك البلاد


عزام أبا الخيل

أنجز بنك البلاد استعداداته لتنفيذ مهام المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومتعهد التغطية الرئيسي لاكتتاب شركة جبل عمر للتطوير، والمزمع انطلاقه في 9 يونيو الجاري ويستمر حتى 18 منه. وسيتم طرح 201400000 سهم للاكتتاب العام ما يشكل نسبة 30 في المئة من حجم رأس المال، وتبلغ القيمة الإسمية للسهم 10 ريالات بحد أدنى للاكتتاب 50 سهماً". وبالمناسبة قال الرئيس التنفيذي لبنك البلاد **عزام أبا الخيل** "انتهى بنك البلاد من وضع كافة الإجراءات التنظيمية المتعلقة بعملية الاكتتاب، لتوفير كافة الإمكانات التي من شأنها استيعاب أي أعداد من المكتتبين، سواء على مستوى الفروع أو الاكتتاب إلكترونياً من خلال موقع البنك (البلاد نت) أو من خلال الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي للبنك، ما يسهل عملية اشتراك المكتتبين. إضافة إلى التنسيق مع البنوك المشاركة في الاكتتاب لضمان أقصى استعداد لمقابلة الإقبال المتوقع".

إشارة إلى أن مشروع شركة جبل عمر للتطوير يعدّ أحد أكبر المشاريع العقارية في منطقة مكة المكرمة برأس مال 6,714 ملايين ريال. ■

بنك دبي الإسلامي


سعيد القطامي

أعلن بنك دبي الإسلامي عن إطلاق منتج استثماري يستهدف الاستثمار في سلة من 10 أسهم في قطاع المياه، بما في ذلك أنشطة تنقية وتحلية المياه. وقد تمت هيكلة هذا المنتج الجديد بالشراكة مع بنك "أي بي أن امرو" حيث تبلغ مدة الاستثمار فيه أربع سنوات ويتمتع بميزة حماية رأس المال عند الاستحقاق. ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار في هذا المنتج 10 آلاف دولار، بينما يوفّر المنتج عائداً سنوياً مضموناً بالحد الأدنى يبلغ 2 في المئة، إضافة إلى إمكانية وصول العائد السنوي إلى 11 في المئة كحد أقصى. وستقوم هيئة الرقابة الشرعية في البنك بالإشراف على العمليات الاستثمارية لهذا المنتج، كما ستعمل على ضمان توافقه مع مقتضيات الشريعة وأحكامها.

ويجسد هذا المنتج الجديد، الذي يعدّ الأول من نوعه في المنطقة، التزام بنك دبي الإسلامي الاستثمار في مشاريع تتوافق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى جانب تحقيق عوائد مالية جيدة.

وقال مدير إدارة الثروات في بنك دبي الإسلامي **سعيد القطامي**: "يأتي إطلاق هذا المنتج الاستثماري في قطاع المياه في أعقاب نجاح منتج للاستثمار في صناديق عقارية عالمية ذات دخل مضمون كان البنك قد أطلقه سابقاً".

مصرف الإمارات الإسلامي



من اليمين: آشيش برغافا وفيصل عقيل

أعلن مصرف الإمارات الإسلامي، عن طرحه بطاقته الائتمانية الجديدة "فيزا انفينيت" التي صُممت لتلبي متطلبات نمط المعيشة الراقية للعملاء المتميزين، حيث توفّر لهم مجموعة من المزايا الحصرية كحد ائتمان أعلى، واستخدام قاعات انتظار كبار الشخصيات في المطارات حول العالم، وبرنامجاً عالمياً للخدمات المتميزة، وعروضاً حصرية للتسوق والسفر والمطاعم حول العالم، وتأميناً مجانياً على السفر، وحماية مجانية للمشتريات وغيرها من المزايا غير المسبوقة.

وبالمناسبة، قال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في مصرف الإمارات الإسلامي **فيصل عقيل**: "نحن أول مصرف في الدولة يقوم بطرح بطاقة فيزا انفينيت الفريدة، التي سترسي معايير جديدة في عالم بطاقات الائتمان".

ومن جهته، علق مدير منطقة الإمارات العربية المتحدة في "فيزا انترناشونال الشرق الأوسط" **آشيش برغافا** بالقول: "ان البطاقة تلبي تطلعات من يبحثون عن حلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية".

بنك قطر الدولي الإسلامي


عبد الباسط الشيبي يتسلّم الجائزة من شفيق حداد

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي الشيخ **ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني**، أن البنك حقق، خلال الربع الأول من العام الحالي، أرباحاً صافية بلغت 105,6 ملايين ريال، بنمو 4 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2006. وقفز مجموع الموجودات بنسبة وصلت إلى 28 في المئة حيث بلغت 8,8 مليارات ريال، وارتفعت حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق بالنسبة نفسها حيث بلغت 4,8 مليارات ريال، كما أظهرت النتائج المالية مضاعفة إجمالي حقوق المساهمين لتبلغ 1,9 مليار ريال.

واعتبر آل **ثاني** أن "هذه النتائج تعكس رسوخ مكانة بنك قطر الدولي الإسلامي وكفاءته في ابتكار منتجات وخدمات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وترضي عملاءه. حيث زاد "الدولي الإسلامي" رأس ماله إلى نحو 700 مليون ريال خلال العام الماضي عبر منح أسهم مجانية للمساهمين، وهو يلتزم تحقيق مصالح العملاء والمساهمين على حد سواء خصوصاً أنه انطلق بنجاح كبير من استحقاق التوسّع الكبير على مستوى الدولة إلى التوسّع خارجياً عبر افتتاح بنوك في دول أخرى.

وأضاف، "إن "الدولي الإسلامي" وانسجاماً مع توسع نشاطاته وأعماله، اعتمد مؤخراً هيكلاً إدارياً جديداً يتماشى مع الانطلاقة القوية للبنك والموثوقية العالية لأعماله، وهو يأمل بأن تكون خطوة أخرى من خطوات ترسيخ التطور الإداري الذي ينشده البنك".

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للبنك **عبد الباسط أحمد الشيبي** "ان البنك يركّز على تطوير موارده البشرية عبر خطط التدريب والتأهيل المتواصلين بما يضمن حصول كوادره على أحدث المعارف والمستجدات المصرفية وكذلك محافظته البنك على المستويات المتقدمة من التأهيل التي يتمتع بها العاملون فيه. كما يسعى البنك بموازاة تطوير موارده البشرية إلى تطوير نظم المعلومات مسايرة لأحدث وسائل التكنولوجيا البنكية في العالم."

ويشير **الشيبي** إلى ابتكار البنك أدوات تمويل جديدة لم تكن متوفرة في السابق وانعكست بشكل لافت على المحفظة التمويلية للبنك.

إلى ذلك، حصل بنك قطر الدولي الإسلامي، للمرة الثالثة على التوالي، على جائزة أفضل بنك في دولة قطر في مجال إرسال الدفعات عن طريق السويفت باستخدام نظام STP (المعالجة المباشرة للدفعات) وذلك من قبل بنك فاكوفيا نيويورك.

تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي للبنك **عبد الباسط أحمد الشيبي** من المدير الإقليمي لبنك فاكوفيا **شفيق حداد** خلال حفل أقيم في المقر الرئيسي لبنك قطر الدولي الإسلامي. ■

الشركة العربية للاستثمار: نموذج لنجاح العمل العربي المشترك

الرياض – مروان النمر


د. صالح الحميدان

أنشأت حكومات الدول العربية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي نحو 15 شركة عربية مُشتركة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التنموية المختلفة، من بينها الشركة العربية للاستثمار التي تأسست العام 1974 وتساهم فيها 17 دولة عربية.

ويوضح د. صالح الحميدان، مدير عام الشركة العربية للاستثمار، أن الغاية الأساسية من إنشائها هي "استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية"، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وتقديم الخدمات المصرفية والمالية للأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص على امتداد العالم العربي. وتمارس الشركة نشاطاتها من مركزها الرئيسي في مدينة الرياض ومن مقرّ وحدتها المصرفية في مملكة البحرين ومكاتبها الإقليمية في كل من القاهرة وعمّان وتونس.

يُلخّص **د. صالح الحميدان** أبرز إنجازات الشركة العربية للاستثمار بالقول: "تمكّنت الشركة خلال مسيرتها من تحقيق مجموعة من الإنجازات الكمية والنوعية ساهمت في تعميق الترابط والتكامل الاقتصادي العربي، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية، وخلق صناعات محلية متكاملة، وتوطين تقنيات الإنتاج المتطورة، وتشجيع الاعتماد على الموارد المحلية ونشر الثقافة المؤسساتية في إدارات تلك المشاريع".

ويُشير إلى أنه "في نهاية العام 2006 بلغ عدد مشاريع محفظة الشركة 40 مشروعاً مُنتشرة في 13 دولة عربية، تتكون من 15 مشروعاً صناعياً و4 مشاريع زراعية و21 مشروعاً في قطاع الخدمات. ويبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه المشاريع نحو 5,2 مليارات دولار، بينما يُقدّر مجموع حقوق مساهميها بنحو 7,4 مليارات دولار. ويصل مجموع استثمارات الشركة في هذه المشاريع إلى 294 مليون دولار، تُمثّل نسبة 59 في المئة من رأس مالها المدفوع البالغ 500 مليون دولار".

التنمية والربحية

عن كيفية خلق التوازن بين ملكية الشركة ذات الطابع الحكومي وإدارتها وفق ذهنية القطاع الخاص، يجيب **د. الحميدان**: "على الرغم من الطابع الحكومي لملكية الشركة، فإنها تمارس نشاطها بذهنية القطاع الخاص وأسلوب عمله، وتتخذ قراراتها الاستثمارية وفق معايير مهنية محددة، بعيداً عن المجاملة، حيث تحرص على توزيع استثماراتها في المشاريع جغرافياً وقطاعياً بشكل متوازن، مُراعية عدداً من الاعتبارات أهمها: توفير التوازن مابين المخاطر الاستثمارية والعوائد، وضمان تحقيق عائد معقول ومستمر من الاستثمار، بالإضافة إلى إتاحة الفرص أمام جميع الدول المساهمة للاستفادة من موارد الشركة". مُؤكّداً أن "أحد أسباب نجاح الشركة وتواصل مسيرتها الاستثمارية هو بعدها إلى حد كبير عن المؤثرات السياسية."

ولا يرى **د. الحميدان** تعارضاً بين خدمة أهداف التنمية وبين تحقيق الأرباح عن طريق إدارة الاستثمار بأسس إقتصادية وتجارية".

معايير اختيار المشاريع

يُنوّه **د. الحميدان** بأن "الشركة تركز في بحثها عن الفرص الاستثمارية الجديدة على المشاريع التي تتمتع بخصائص معينة، تتمثل في قابليتها للنمو، وطرح منتجات سلعية أو خدمية تتوفر لها أسواق مستقرة، واعتمادها في مدخلاتها على الموارد المحلية أو العربية، وتمتعها بمزايا نسبية وذات قيمة مضافة عالية، ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل.

د. صالح الحميدان: لا تعارض بين الربح وتحقيق أهداف التنمية

وتولي الشركة أهمية خاصة بمساهمة تلك المشاريع في زيادة الترابط ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلد المضيف، وفي تقوية الترابط والتكامل بين اقتصاديات الدول العربية". ووفقاً لذلك، فإن "الشركة لا تفضل قطاعاً على آخر، فهي تختار المشروع الذي يلائم معاييرها، وتدير مساهماتها في كل المشاريع كمحفظة استثمارية واحدة وليس على مستوى القطاعات".

وانطلاقاً من هذا التوجه، "ونظراً لتصاعد الاهتمام بالاستثمار في معظم الدول العربية وتوالي فتح قطاعات جديدة للاستثمار، ساهمت الشركة مؤخراً في عدد من الدول العربية في مجالات البتروكيميائيات، والطاقة، والإجارة، والخدمات المالية، والاتصالات، لما رأت فيها من مشاريع واعدة بالنجاح".

وتخضع المشاريع التي يتم إدراجها ضمن البرنامج الاستثماري للشركة لعدد من المعايير الموضوعية، أبرزها: "ربحية المشروع وقدرته على تحقيق عائد مجز على الاستثمار، والأهمية الستراتيجية للمشروع والأولوية التي يتمتع بها ضمن أهداف خطة البلد المضيف، ومدى مساهمة المشروع في تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى اعتماد المشروع على الطاقات والموارد المحلية، بالإضافة إلى دور المشروع في توطين التقنية المتطورة في الوطن العربي، ومساهمته في حماية البيئة والمحافظة عليها ليكون المشروع صديقاً للبيئة".

تحسين محفظة الشركة

يوضح **د. الحميدان**: "تسعى الشركة من خلال خطتها الستراتيجية إلى إنجاز مجموعة من المهام التي يُتوقع أن تساهم في تحسين معدل العائد على محفظة المشاريع، منها: تكثيف متابعة المشاريع القائمة ومعالجة

جوانب الضعف التي صاحبت الاستثمار في بعضها، والمبادرة إلى تطوير الفرص الاستثمارية الجديدة والترويج لها، وتفعيل سياسة تدوير الاستثمار عن طريق الخروج المبرمج من بعض المشاريع التي لم يعد هناك مبرر للبقاء فيها والاستثمار في أخرى جديدة".

وإيماناً منها بالدور التكاملي للشركات والمؤسسات المالية العربية المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على امتداد الوطن العربي، "حرصت الشركة العربية للاستثمار على التكامل والتعاون والتنسيق مع هذه الشركات والمؤسسات ما أمكن. وقد تمثل ذلك في مساهمة الشركة في رأس مال كل من الشركة العربية للتعدين، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وبرنامج تمويل التجارة العربية، بالإضافة إلى المساهمات المشتركة في عدد من المشاريع في بعض الدول العربية".

الذراع المصرفية

يعتبر د. **الحميدان** أن "العمل المصرفي هو الداعم الأساسي لنشاطات الشركة الاستثمارية"، وتمارس الشركة العربية للاستثمار هذا النشاط عبر وحدتها المصرفية في مملكة البحرين التي تمثل الذراع المصرفية للشركة، حيث يتركز نشاطها بهذا المجال في عمليات التمويل التجاري والتسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات الخزينة."

وفي سبيل توفير آليات التمويل للمشاريع والنشاطات المختلفة، "قامت الشركة العربية للاستثمار بأخذ زمام المبادرة في إنشاء خمس شركات للإيجار المالي في خمس دول عربية. وتهدف هذه الشركات إلى توفير التمويل الذي يحتاجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لشراء الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية لدعم جهود التنمية في تلك الدول".

ويفصح د. **الحميدان** أن "أهداف الشركة الستراتيجية في نشاطها المصرفي تتمحور حول: فتح أسواق جديدة في الدول ذات المخاطر المقبولة، والسعي للحصول على ضمانات أفضل في الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتفعيل سياسة تدوير وبيع الأصول المصرفية، وتحقيق التوازن في توزيع الأصول جغرافياً وقطاعياً بما يؤمن عوائد جيدة ذات مخاطر مقبولة". كما تسعى إلى تطوير نشاط وحدتها المصرفية عبر مضاعفة الاستثمارات في مجال التسهيلات المصرفية والأوراق المالية ورفع معدلات الودائع المستقطبة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف، بحسب د. **الحميدان**، "إعادة هيكلة النشاط الائتماني، وتطوير النشاط المصرفي الإسلامي باستحداث منتجات مصرفية تتوافق والشريعة الإسلامية

إنشاء 5 شركات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتيح تعبئة المزيد من الموارد المالية، واستقطاب المزيد من الودائع واستثمارها وفقاً للصيغ المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية".

دواعي زيادة رأس المال

حول أهداف زيادة رأس مال الشركة المصرَّح به إلى 600 مليون دولار، والمدفوع إلى 500 مليون دولار، وأين سيتم التركيز في استثمار هذه الزيادة، يجيب د. **الحميدان**: "تسعى الشركة العربية للاستثمار باستمرار لتعزيز وتوسيع قاعدتها الرأسمالية برسملة جزء من احتياطياتها مع التزامها بتوزيع أرباح نقدية سنوية على الدول المساهمة. وقد شهدت الشركة خلال مسيرتها نمواً متواصلاً في رأس مالها المدفوع الذي بلغ 500 مليون دولار بعد الزيادة التي أقرتها الجمعية العامة العادية للشركة في منتصف العام 2006 عن طريق رسملة جزء من الاحتياطيات والأرباح المجمّعة وإصدار أسهم مجانية مقابلها. ومن المتوقع أن يرتفع رأس المال المدفوع خلال السنتين المقبلتين إلى 600 مليون دولار ليصبح مساوياً لرأس المال المصرح به". منوّهاً بأن "زيادات رأس المال قد تحققت من الموارد الذاتية للشركة ومن دون إضافة أية أعباء على الدول المساهمة. والجمع ما بين زيادة رأس المال وتوزيع الأرباح النقدية يؤكد قوة وثبات المركز المالي للشركة".

إعادة هيكلة شاملة

عن تقييمه لسير تنفيذ ستراتيجية الشركة الخمسية (2006 – 2010) بعد نحو عام على إقرارها، يُشير د. **الحميدان** إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت بالإضافة إلى "زيادة رأس المال ال، في استكمال تعديل بعض اللوائح الداخلية لتتواءم مع طبيعة المرحلة المقبلة. كذلك تم تفويض الإدارة صلاحية الاستثمار في المشاريع ضمن معايير محددة، حيث تم في هذا الإطار تشكيل لجنة للاستثمار تتولى اتخاذ القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة للتدقيق، وأخرى للأوراق المالية. كما تم إقرار تطوير نظام جديد للموارد البشرية من أجل الاحتفاظ بالكوادر، وجذب العناصر المؤهلة في ظل المنافسة المحتدمة التي تشهدها الأسواق في المنطقة العربية".

إلى ذلك، "شهدت بدايات تطبيق الخطة الستراتيجية مباشرة ممارسة النشاط المصرفي الاستثماري في المركز الرئيسي للشركة بإدارة عدد من المحافظ الاستثمارية، كما تم تطوير آلية وضع حدود التعامل للدول ومنظومة التصنيف الداخلي، فضلاً عن تعزيز النظرة الشمولية للمخاطر بتطوير عملها، وتوسيع نطاق عملها ليشمل إدارة المخاطر على مستوى الشركة وربطها وظيفياً بالإدارة العليا".

ويتابع د. **الحميدان**: "خلال الفترة المقبلة ستسعى الشركة جاهدة إلى استكمال تنفيذ أهداف الخطة الستراتيجية، وذلك بالعمل على تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد في الشركة، وإعادة هيكلة نشاط الاستثمار في المشاريع وإدارته كمحفظة استثمارية واحدة. كما سيتم إعادة هيكلة النشاط الائتماني في الوحدة المصرفية التابعة للشركة في مملكة البحرين وإدارته كمحفظة ائتمانية واحدة. كذلك ستسعى الشركة إلى المحافظة على تحقيق معدل نمو جيد للأصول، إلى جانب تطوير وبلورة الفرص الاستثمارية الجديدة المجدية والترويج لها، وتعزيز سياسة الخروج من المساهمات وفق نطاق زمني محدد. وسيتم أيضاً تحديث اللوائح والإجراءات التي تحكم أنشطة وأعمال الشركة المختلفة، كما سيتم تدعيم أجهزة وأنظمة الحاسب الآلي".

أهداف مُحدَّدة

يُؤكِّد د. **الحميدان** بأنه "حتى تتمكن الشركة من مواجهة المنافسة وتعزيز قدراتها على استغلال الفرص الاستثمارية في ظل نشوء كيانات اقتصادية كبيرة وبروز مشاريع ضخمة ذات تكلفة استثمارية عالية، تطمح الشركة العربية للاستثمار حتى نهاية العام 2010 إلى زيادة رأس مالها المصرح به إلى 750 مليون دولار وزيادة رأس مالها المدفوع إلى 600 مليون من مواردها الذاتية".

كما تستهدف الشركة "تحقيق نمو لمجموع الأصول يبلغ معدله السنوي 6 في المئة، ليرتفع إلى 3,98 مليارات دولار العام 2010 مُقارنة بنحو 3,4 مليارات للعام 2006. ويُتوقع أن تحقق الشركة صافي أرباح يقدر بنحو 113 مليون دولار في العام 2010 مُقابل 82,4 مليوناً في العام 2006، على أن يرتفع معدل العائد على حقوق المساهمين من 11,3 في المئة إلى 12,5 في المئة، ومعدل العائد على مجموع الأصول من 2,5 في المئة إلى 2,8 في المئة للفترة نفسها"، يختم المدير العام د.**صالح الحميدان**. ■

مساهمة في 40 مشروعاً في 13 دولة عربية

السعودية - الإمارات والابواب المفتوحة

الرياض - "الاقتصاد والأعمال"

تفعيل الاستثمارات البينية، تعزيز التبادل التجاري، الوكالات، الإغراق، الجمارك، آليات التمويل، التسهيلات البنكية، تحفيز نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الموضوعات كانت مدار بحثٍ بين المسؤولين ورجال الأعمال خلال المنتدى الاقتصادي السعودي الإماراتي الذي نظّمته صحيفة "الشرق الأوسط" مُؤخراً في الرياض. "الاقتصاد والأعمال" واكبت الملتقى وعادت بالتقرير التالي:

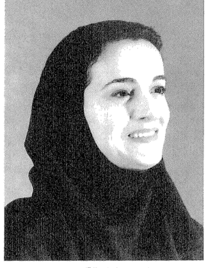
الإماراتيون: نطمح لعلاقاتٍ أوثق

بحسب وزيرة الاقتصاد الإماراتية الشيخة **لبنى القاسمي** فإن قيمة الاستثمارات السعودية في الإمارات للعام 2006 تُناهز 35 مليار ريال من خلال 206 مشاريع، كما وصل عدد الشركات السعودية المُسجّلة لدى وزارة الاقتصاد إلى 2366 شركة فضلاً عن 66 وكالة تجارية. "إلاّ أننا نطمح لعلاقاتٍ أوثق بين المستثمرين الإماراتيين والسعوديين".

أمّا أبرز القطاعات الواعدة للاستثمار من قِبل السعوديين في الإمارات، فهي، كما تقول **القاسمي**، في مجالات الصناعة والصحة والخدمات والسياحة والعقار والخدمات البيئية والتعليمية ومشاريع البتروكيميائيات والتعدين والغاز، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية وتعليب الأسماك والخضروات والفواكه وإنتاج العصائر والألبان وتعليب التمور، والصناعات البحرية كصناعة السفن والقوارب واليخوت والأدوات المتعلقة بالصيد البحري، وإنتاج المعدات الطبية والدوائية، وإنشاء المُنتجعات ومراكز الترفيه.

السعوديون: 5 خطوات لتعزيز التعاون

بدوره، اعتبر د. **هاشم بن عبد الله يماني**، وزير التجارة والصناعة السعودي، أن بلاده هيّأت البيئة اللازمة لجذب الاستثمارات الخارجية، بدليل الترخيص حتى نهاية العام الماضي لأكثر من 1389 مشروعاً أجنبياً مُشتركاً بإجمالي تمويل قدره 253 مليار ريال، مُنوّهاً بأن السعودية تخطط لاجتذاب استثمارات مُشتركة تتجاوز 300 مليار ريال خلال العام 2007.



الوزيرة لبنى القاسمي



الوزير هاشم بن عبد الله يماني

يماني، الذي كشف عن وجود 114 مشروعاً إماراتياً مُشتركاً على أرض المملكة باستثمارات تفوق 22 مليار ريال، اقترح 5 خطوات لتعزيز سبُل تبادل المنافع بين البلدين، الأولى دخول مجتمع الأعمال في تحالفات واندماجات لإنشاء شركات إنتاجية ضخمة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج سلع وخدمات تنافس مثيلاتها في الأسواق العالمية، ثانياً الاعتماد على القدرات البشرية المدربة من مواطني البلدين، ثالثاً دراسة إمكانية تلافي تشابه الهياكل الإنتاجية وارتفاع التكلفة الإنتاجية للوحدات صغيرة الحجم في كِلا البلدين، رابعاً دعم سياسة التنوع الاقتصادي وتوجيهها نحو التقنية ذات القيمة المُضافة العالية كالخدمات المالية والبنكية والاتصالات والنقل وتجارة الجملة والتجزئة وبرامج الحاسب الآلي بالإضافة إلى الصناعات البتروكيميائية ومشتقات النفط، وأخيراً التركيز على سياسات التوجّه إلى التصدير وتشجيع الصادرات والاستفادة من المصادر التمويلية في البلدين.

ندرة الاستثمارات السعودية في أبوظبي

المهندس **صلاح سالم بن عمير الشامسي**، رئيس اتحاد الغرف في الإمارات، ورئيس مجموعة القدرة القابضة، أكّد أن قيام شراكات ستراتيجية بين رجال الأعمال السعوديين والإماراتيين هو مفتاح الحل، مُنوّهاً بضرورة الاستفادة من التجربة الصناعية السعودية، لاسيما في مجال الصناعات البتروكيميائية والألمنيوم، "حيث نسعى لاستقطاب الشركات السعودية ذات الخبرة في هذا المجال إلى أبوظبي"

وأضاف: "السعوديون متواجدون بقوة في القطاع العقاري في دبي والشارقة ورأس الخيمة، ونحن نتطلّع لأن يتواجدوا في

أبوظبي أيضاً حيث يُمكن قيام مشاريع مُشتركة مع المطوّرين العقاريين في الإمارة كـ "صروح" أو "الدار" أو "القدرة"، كما يمكن أن نقوم بمشاريع مُشتركة في السعودية أو خارج البلدين".

الشامسي، الذي أوضح أن هنالك "ندرة بالاستثمارات السعودية في أبوظبي"، أحال السبب إلى "قلّة الترويج"، مُعتبراً أن "قلّة الاستثمارات البينية سبب ضُعف التجارة البينية بين البلدين".

ويترقب **الشامسي** صدور قرار في أبوظبي يسمح للسعوديين والخليجيين بتملُّك العقارات في الإمارة، "ما يُساهم في جذب استثمارات كبيرة إلى هذا القطاع". مُصرِّحاً بأن قطاعات العقار والمقاولات والصناعة ومشاريع نظام البناء والإدارة والنقل (B.O.T) هي الأكثر إغراءً لشركته في السعودية.

العوائق شكلية

من جهته، أشار **عبد الرحمن راشد الراشد**، رئيس مجلس الغرف السعودية، إلى التطور المنتظم للتبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية، بموازاة النمو في الاستثمارات البينية حيث بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية – السعودية المُشتركة في المملكة نحو 154,4 مليار ريال حتى الربع الأول من العام 2007، مثلت حصة الشريك الإماراتي منها ما نسبته 20,7 في المئة.

الراشد، الذي حصر المعوقات الاستثمارية والتجارية بين الجانبين بـ "الإجراءات الشكلية"، شدّد في المقابل على ضرورة وضوح الأنظمة المُتفق عليها بين البلدين، وعلى أهمية "تمتع المُكلَّفين على الأرض، لاسيما عند المنافذ الحدودية وفي الدوائر المختصة، بالدراية والثقافة الكافية لتيسير الأمور عوضاً عن تعقيدها".

سوق واحدة بمدن عدة

واعتبر رئيس مجموعة الزامل، ورئيس مركز تنمية الصادرات السعودية، **د. عبد الرحمن الزامل** أن السوقين السعودية والإماراتية "سوق واحدة بمدن عدة"، مُوضحاً أن الاستثمارات السعودية في قطاع العقار الإماراتي تُمثّل 40 في المئة من حجم سوق المباني الجديدة، يُقابلها استثمارات إماراتية ضخمة في المملكة كمشروع "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية" وشركة اتحاد اتصالات – موبايلي.

وأشار **الزامل** إلى أن قيام الإماراتيين بالاستثمار في السعودية "لا يعود إلى وجود عقود إدارية أو مشاكل بيروقراطية في بلدهم ولا لمحدودية سوقهم، بل هم بحاجة الى السوق السعودية كعمق ستراتيجي لشركاتهم لتصبح كيانات إقليمية عملاقة".

ولفت **الزامل** إلى "تطوُّر مهم بالنسبة للمستثمر السعودي في الإمارات، يتمثل في انفتاح سوق أبوظبي، فبعد ان كانت الحكومة تشترط لدى الترخيص لأي مشروع صناعي أو استثماري بأن يكون مع شريك إماراتي بنسبة 51 في المئة، نجحنا كشركة الزامل للاستثمار الصناعي مُؤخراً بتأسيس مصنع الزامل للحديد في أبوظبي، الذي يُشكّل أول استثمار خليجي 100 في المئة في الإمارة".

وتحدث **الزامل** عن "إشكاليةٍ تتمثل في كون تعامل المستثمرين السعوديين مع الإمارات ليس تعاملاً مع دولة إنما مع عدد من الإمارات المتعددة والمتباينة في أنظمتها وتعاملاتها"، ناصحاً الجانب الإماراتي بوجوب العناية بالمجال الصناعي، وبأن يستفيد من التجربة الصناعية السعودية لاسيما في الجبيل وينبع. ومُشيراً في المقابل إلى أن السعودية يجب أن تستفيد من التجربة العقارية الإماراتية، مُعتبراً أن ضعف السعودية في هذا المجال يعود إلى كون غالبية الشركات العقارية في المملكة ملكيتها عائلية.

إشكالية المُنشآت الصغيرة والمتوسطة

يرى **حسين العذل**، الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية في الرياض، أنه "لا يوجد مشاكل كبيرة بين الجانبين السعودي والإماراتي لأنه لا يوجد نشاط قوي بينهما". مُتابعاً: "المستثمر أو التاجر الصغير هو الذي يُواجه الصعوبات ويُفاجأ بالمعوقات لدى القيام بنشاط اقتصادي بيني، وعندما نتمكّن من التعامل مع هذا المستوى، أي المُنشآت الصغيرة والمتوسطة، نصل إلى التفاعل الحقيقي، لاسيَّما أن هذه المُنشآت تمثل نحو 93 في المئة من مُجمل عدد الشركات السعودية".

وأضاف ان "التكامل هو الخطوة المطلوبة، ويتم ذلك من خلال التجانس والتناغم على الأرض مع القوانين والقرارات الجيدة جداً التي يتخذها مسؤولو البلدين على مستوىً عالٍ، والتخلُّص من كافة الترسبات القانونية والجمركية".

الإمارات الثالثة استثمارياً في المملكة

من ناحيته، حذّر **د. عواد العواد**، وكيل محافظ هيئة الاستثمار السعودية لشؤون الاستثمار، من أن تُحبط المشاكل الموجودة والتحديات الراهنة بين البلدين الرغبة لدى



من اليمين: المهندس صلاح الشامسي، محمد القاضي، الرئيس التنفيذي لشركة رأس الخيمة العقارية، وناصر النويس

الجانبين في تعزيز تعاونهما الاقتصادي، لافتاً إلى "ضرورة عمل الجهات الحكومية التنفيذية لتذليل عقبات الاستثمار وحل الأزمات وفق خطة زمنية محددة، وصولاً إلى تحقيق آلية تكامل".

ونوّه العواد بأن حركة التدفقات الاستثمارية الإماراتية المباشرة إلى السعودية شهدت تطوراً لافتاً خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث بلغت في العام 2006 نحو 3 مليارات دولار، مُرتفعة بنسبة 50 في المئة عن العام الذي سبق. وتأتي الإمارات في المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات في المملكة بعد الولايات المتحدة الأميركية واليابان، حيث تمثل الاستثمارات الإماراتية ما نسبته 13 في المئة من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في السعودية، تتوزّع على القطاع العقاري وتطوير البنية التحتية بواقع 4,3 مليارات دولار، يليه قطاع الطاقة وإنتاج الكهرباء برصيد 980 مليون دولار، ومن ثم قطاع الاتصالات والنقل والتخزين بـ856 مليوناً، فقطاع الخدمات المالية باستثمارات تفوق 297 مليون دولار.



عبد الرحمن راشد الراشد

د. عبد الرحمن الزامل

حسين العذل

د. عواد العواد

الاقتصادية العربية،" ولعب دور القاطرة التي تشحن الكل وراءها". مُشدّداً على أن التطورات الاقتصادية المُتسارعة على مستوى العالم والمنطقة "لا تسمح بإضاعة الوقت على مواضيع تجاوزها الزمن كمشاكل الجمارك والإغراق، بل يجب العمل على وضع خطة ستراتيجية تُتيح قيام شراكات بين القطاع الخاص في كِلا البلدين، ممّا يفتح أمام الشركات السعودية والإماراتية آفاقاً أرحب ومجالاتٍ استثمارية أوسع".

وبحسب المالك فإن "الجانب السعودي يستطيع الإفادة من الإماراتي من ناحية التشريعات الاقتصادية الجاذبة والسلسة والسريعة في مُواكبة مُتطلبات القطاع الخاص، كقانون الحكومة الإلكترونية والتشريعات المالية في مركز دبي المالي العالمي وتشريعات المناطق الحرة التي يُمكن تطبيق المُلائم منها في المدن الاقتصادية الخاصة التي يتمّ إطلاقها في المملكة". أمّا الجانب الإماراتي "فيمكنه الاستفادة من التجربة السعودية في توطين الوظائف وفي القطاع الصناعي حيث أن القاعدة الصناعية للإمارات مازالت ضعيفة".

فرص القطاع الفندقي السعودي

يسعى ناصر النويس، رئيس مجموعة روتانا للفنادق والمُنتجعات، إلى استكشاف الفرص المُتاحة لمجموعته للتواجد في السعودية، "فبعد انتشارنا في جميع الإمارات، ومن ثمّ دخولنا إلى مُعظم الدول العربية، لدينا تركيز كبير الآن على التوجُّه إلى المملكة، حيث هناك إمكانات كامنة واحتياجات للغرف الفندقية في كافة أرجائها، سواء في الرياض أو جدّه أو مكّة المُكرّمة أو المدينة المُنوّرة أو المنطقة الشرقية".

ويُشير النويس إلى أنه استشف قبولاً كبيراً من المُستثمرين السعوديين للتعاون مع "روتانا"، حيث تمّت مُقاربتنا من قِبل مُطوِّري "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية" و"مدينة تبوك الاقتصادية" (التي سيُعلَن عنها قريباً) فضلاً عن مستثمرين آخرين للدخول معهم في مشاريع مُشتركة ونحن ندرس كافة هذه الفرص حالياً وسنعلن قريباً عن أول مشروعاتنا في المملكة".

ولفت النويس إلى أن "التسهيلات على الحدود والخدمات الأرضية والمواصلات تُعدُّ من أبرز الحوافز الضرورية لاستقطاب المستثمرين إلى المملكة، بالإضافة إلى وجود آليات تمويل لمشاريع الخدمات والفنادق عن طريق بنوك إنمائية تُقدّم قروضاً مُيسّرة وطويلة الأجل للمستثمرين".

"كنز" و"دجاجة تبيض ذهباً"

بدوره، عبّر خالد المالك، الرئيس التنفيذي لشركة تطوير، عن إيمانه المُطلَق بقدرة الدولتين على قيادة المصالح

المالك، الذي وصف السعودية بـ"الكنز" بالنسبة لشركته "تطوير" لِما تحوي من فرص استثمارية في كافة المجالات، أشار في المُقابل إلى أن المدن الاقتصادية السعودية "دجاجة تبيض ذهباً إذا تمّ إنجازها وإدارتها بشكل سريع وفعّال. ونحن نتطلّع بعد إنجاز مشاريعنا في دبي، والوصول إلى مرحلة المعرفة والخبرة التي تُمكّننا من الانتقال إلى الأسواق الخارجية، لأن ندخل السوق السعودية من خلال إطلاق مُبادرة مُستقلة على شاكلة المدن الاقتصادية وتطويرها ذاتياً، بدل الدخول في إطار معين يتحكم به غيرنا ولا يُوفر لنا المرونة التي نحتاجها".


خالد المالك

عارف مبارك



وليد حارب الفلاحي


طارق الحميد

جاذبية القطاع السياحي الإماراتي

يلفت عارف مبارك، الرئيس التنفيذي لمشروع بوادي السياحي العملاق التابع لشركة تطوير، إلى أن "العلاقات الاقتصادية بين البلدين عريقة، والاستثمارات السعودية في الإمارات من الأكبر خليجياً ودولياً، كما أن هنالك تحالفات بين الشركات السعودية والإماراتية لإنشاء مشاريع خارجية في أوروبا وآسيا". مُشيراً إلى أن "رؤوس الأموال تتجه إلى الفرص أينما كانت، ورؤوس الأموال الخليجية تتجوّل حالياً في كافة دول المنطقة بسبب توفر هذه الفرص".

ومبارك، ينفي أن تكون سوق دبي قد ضاقت على رؤوس الأموال الإماراتية، "بل على العكس من ذلك هنالك العديد من المُبادرات والمشاريع النوعية قيد التطوير والقادمة التي توفر فرصاً كبيرة للشركات الخليجية والعربية والعالمية"، يُحيل توجّه المستثمرين الإماراتيين نحو السعودية إلى رغبتهم بتنويع استثماراتهم قطاعياً وجغرافياً.

ويُنوّه مبارك بمُضاعفة استثمارات مشروع بوادي مُؤخراً من 100 إلى 200 مليار درهم وزيادة عدد الفنادق من 31 إلى 51 فندقاً بسعة 60 ألف غرفة، لافتاً إلى استثمار سعودي مهم في المشروع من خلال مجموعة شركات الشيخ محمد العامودي التي ستقوم بإنشاء الفندق العثماني 5 نجوم في بوادي.

تساؤلات حول المدن الاقتصادية

يقول وليد حارب الفلاحي، الرئيس التنفيذي لشركة دبي للاستشارات: "نحن ليس لنا غِنى عن السعودية ولا عن السوق السعودية، فهي الاقتصاد الأكبر في المنطقة وتحوي فرصاً هائلة للشركات الإماراتية". مُعرباً عن رغبته برؤية توجّه أكبر من قِبل هذه الشركات للاستثمار في المملكة، "ولا أقصد بذلك "إعمار" أو "اتصالات"، التي تُعتبر شركات عالمية ولديها تواجد في العديد من الأسواق، بل الشركات الإماراتية مُتوسطة الحجم أيضاً".

ويتابع حول الحوافز الضرورية لجذب الاستثمارات الخارجية إلى المملكة قائلاً: "رأس المال جبان فإذا وُضِعَت عليه القيود لا يأتي. والسعودة برأيي إحدى هذه العوائق إذ يجب تهيئة الكوادر البشرية السعودية قبل فرضها. الأمر الآخر، هناك تساؤلات حول المدن الاقتصادية، هل هي مناطق حرة؟ هل تسمح بتملك الاجانب 100 في المئة؟ إذ إن الشركات الأجنبية العملاقة لا تقبل بالمشاركة وفق قاعدة 51/49 في المئة إطلاقاً".

"الصورة الوردية" و"المرونة"

يُوضح طارق الحميد، رئيس تحرير صحيفة "الشرق الأوسط"، أنه "من خلال تغطيتنا الإعلامية استشفّينا وجود مشاكل كبيرة بين الطرفين بخلاف الصورة الوردية التي تبدو عليها العلاقة، فهنالك مشاكل وعقبات وعدم تنسيق، وقد فوجئت بأن بعض رجال الأعمال الإماراتيين يزورون المملكة لأول مرّة". مُضيفاً: "في وقتٍ نعيش عصر التكتلات، نرى أن كُلاً من الجانبين السعودي والإماراتي يُشيد بتجربته وكأن هناك تنافساً بينهما".

ويُعوّل الحميد على القطاع الخاص لتغيير المُعادلة لأنه أسرع حركة من القطاع الحكومي، فالأول يتحرّك وِفق مصالح بينما الثاني يتحرّك وِفق سيادة، وتحت مفهوم السيادة تكمن الكثير من العوائق والصعوبات".

وبرأيه فإن "الإصلاحات الاقتصادية والقرارات المُتخذة في المملكة خلال الفترة القريبة الماضية، فضلاً عن تدنّي التكلفة المعيشية مُقارنةً بباقي الدول الخليجية، إلى جانب عمق السوق المحلية وارتفاع المقدرة الشرائية، تُشكّل عوامل جذب مهمة لاستقطاب الاستثمارات إلى السعودية. يُقابلها نجاح الإمارات بتحوُّلها إلى منصة تسويق ناجحة للتعريف بمُنتجك أو مشروعك وترويجه على مستوى العالم، بالإضافة إلى كونها منفذاً مهماً إلى العديد من الأسواق الحيوية كالهند وغيرها".

ويُلخّص الحميد الخطوات الواجب اتخاذها من قِبل الطرفين لتسهيل تدفق الاستثمارات البينية بكلمة "المرونة"، سواء على مستوى "ترخيص المشاريع أو الإجراءات أو الحصول على تمويل أو البت بالأحكام القضائية وتنفيذها". مُختتماً بالقول ان "الاستقرار السياسي في العلاقة بين البلدين وعدم وجود قلاقل عامل حيوي وأساسي لنجاح العلاقات والشراكات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بينهما". ■

البرنامج الصحافي العابر
للشاشات والصحف



الأرضية **الاحد 19.00** توقيت بيروت

الفضائية **الاحد 23.00** توقيت السعودية

تقديم:
نجاة شرف الدين

اجتماعات الغرفة الإسلامية في موريتانيا:
خطـة لنهوض أمـة

نواكشط - حسين فواز

إنّها خطة لنهضة أمة وليست برنامج عمل للغرفة الإسلامية وحسب، وهي نهضة سوف تطاول كلّ بلد ومدينة مترامية الطرف، ويتوقّف نجاحها على مجتمع الأعمال في البلدان الإسلامية وليس على الحكومات.

بهذا الحماس وبصراحته المعهودة خاطب الشيخ صالح كامل الوفود المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي يتولّى رئاستها منذ أكثر من سنة خلفاً للمرحوم الشيخ إسماعيل أبو داود.

تأتي هذه الاجتماعات بعد سنة على اجتماعات دولة بنين التي تمّ فيها إقرار خطة الغرفة الإسلامية للمستقبل. وخلال الفترة الماضية لم يترك الشيخ صالح كامل فرصة إلاّ واغتنمها للتعريف بالغرفة وبنشاطها وببرامجها لدى قادة الدول الإسلامية ولدى المسؤولين عن الغرف والقطاعات الاقتصادية في هذه الدول. وهو يفسّر هذا النشاط بأنّ الأمور الوسط غير واردة عنده في مثل هذه المسؤوليات، فإمّا أن يأخذ الأمور بجدّية مطلقة وإمّا لا يتسلّمها من الأساس.

وعليه، يؤكّد الشيخ صالح كامل بأنّه سوف يعمل ما في وسعه لتحقيق أهداف الغرفة وبنود الخطة المستقبلية وأهمها إنشاء مصرف للتنمية في الدول الإسلامية يبلغ رأس ماله 100 مليار دولار، وتوسيع نشاط شركة فرص التي تعمل على بلورة الفرص الاستثمارية في الدول الإسلامية من خلال فروع تنشأ في كلّ دولة.

عقدت الاجتماعات في نواكشوط برعاية الرئيس الموريتاني **سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله** وبحضور وفود من 57 بلداً ومنظمة أعضاء في الغرفة الإسلامية يتقدّمهم الوزير الأول الموريتاني **الزين ولد زيدان**. وحرص الرئيس الموريتاني خلال استقباله رؤساء الوفود المشاركة، على تأكيد خيارات بلاده الهادفة بشكل أساسي إلى تحقيق التنمية والعدالة، ومدّ جسور التعاون مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز حركة الاستثمار من خلال إزالة العراقيل ومنح الحوافز. وفي إشارة ملفتة إلى بعض المعوّقات قال الرئيس الموريتاني أمام زائريه: "إنّها أمور فردية لا تُعبّر عن سياسة البلد وهي ناجمة عن رواسب من التخلّف، ونحن نأمل منكم تجاوزها ونعاهدكم بأن نعالجها جذرياً، لكن الأمر يحتاج إلى قليل من الوقت والصبر وإلى تعاون وتفاهم بين أطراف الاستثمار".

الرئيس ولد الشيخ عبد الله: موريتانيا تمدّ جسور التعاون

الوزير الأول ولد زيدان: أول تظاهرة بعد مسلسل الديموقراطية

أما الوزير الأول الموريتاني **الزين ولد زيدان** فأعرب عن سروره باحتضان موريتانيا هذه الاجتماعات التي شكّلت أول تظاهرة اقتصادية كبرى بعد اكتمال مسلسل الديموقراطية بنجاح منذ الانتخابات التشريعية وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية. وقال: "إنّ هذه الدورة تلتئم في وقت تجد الدول الإسلامية نفسها بحاجة ماسة إلى التعاون والتضامن".

وأشار **ولد زيدان** إلى الدور المهم الذي تقوم به الغرفة الإسلامية لتعزيز مسار التنمية والنهوض الاقتصادي في العالم الإسلامي، ودعا إلى توجيه الجهود نحو الاستثمار المتبادل بين الدول أعضاء الغرفة. وأكّد أنّه اطلع على الأهداف الواردة في برنامج الغرفة وعلى الآليات المقترحة وأعرب عن استعداد موريتانيا للتعاون مع الغرفة.

وختم الوزير الأول بدعوة ممثلي القطاعات الاقتصادية في الدول الإسلامية إلى المشاركة في عملية النموّ والازدهار لموريتانيا، معاهداً الجميع على تقديم كلّ عناية للاستثمار وعلى توفير كافة الخدمات والتجهيزات الضرورية لقيام بنية تحتية مناسبة.

وقال رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية **محمدو ولد محمد محمود** أنّ استضافة موريتانيا لهذه الدورة يشكّل حلقة في مسيرة جمع الشمل وخلق فرص مؤاتية لتبادل الخبرات بشأن وسائل تنمية اقتصادات الدول الأعضاء في الغرفة ومناقشة الآليات المعتمدة من أجل تطبيق برنامج الغرفة. وأكّد أنّ هذا اللقاء لا بُدّ أن يخلق مناخاً مثمراً للشراكة، ويمكن لموريتانيا الإفادة منه في ظلّ أجواء الانفتاح والاستقرار السياسي الذي تشهده.



عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الإسلامية




الوزير الأول الموريتاني الزين ولد زيدان والشيخ صالح كامل

من اليمين: محمدو ولد محمد محمود والشيخ صالح كامل

صالح كامل: نتطلّع لدعم مجتمع الأعمال وليس الحكومات فقط

رئيس غرفة موريتانيا: لدينا الموارد والفرص والشعب النشط

اجتماعات الغرفة

ترأس الشيخ **صالح كامل** الجمعية العمومية واجتماع مجلس الإدارة وعدداً من الاجتماعات الجانبية، وحافظ على حماسه في كلّ هذه الاجتماعات داعياً إلى التضامن وتنفيذ خطة الغرفة المقررة في بنين.

وفي حفل الافتتاح، ألقى الشيخ **كامل** كلمة مطوّلة بدأها بتوجيه الشكر إلى الرئيس الموريتاني على الرعاية والاهتمام، وإلى الوزير الأول على حضوره، من دون أن ينسى توجيه الشكر إلى الرئيس السابق **علي ولد محمد فال** لأنه وعد ووفى، متمنياً أن يكون عهد الرئيس الجديد عهد التنمية الاقتصادية.

وذكر أنّ الشيخ **إسماعيل أبو داود** ترأس الغرفة الإسلامية لفترة طويلة وأسس لها مستقبلاً وسار بها شوطاً بعيداً قبل أن يتشرّف هو برئاستها، وهي المؤسسة التي تضمّ 57 غرفة واتحاد غرف إسلامية، وينضوي تحت لوائها 700 غرفة تمثل مدناً في العالم الإسلامي. وقال: "إنّ هذه المنظمة يمكن أن تشكّل قوة لا يستهان بها لو تمّ التعاطي معها بشكل جيد، ولذلك تمّ وضع مجموعة من الأهداف والآليات".

إلى الأهداف العملية المتمثلة بتبادل الأعمال والسياحة والاستثمار، أشار رئيس الغرفة إلى 3 أهداف أخلاقية هي: إحياء القيم الأخلاقية لدى التاجر، التعرّف على مفهوم الاقتصاد الإسلامي وتعميمه، وتعميق روح التضامن الإسلامي وتعزيزه.

وتحدّث الشيخ **صالح كامل** عن الآليات اللازمة لتنفيذ الأهداف وبنود الخطة الخاصة بمستقبل الغرفة الإسلامية، معتبراً أنّها آليات عملية يمكن إنشاؤها وتحقيقها لأنّها عبارة عن برامج وخطط وشركات قائمة، وأهمها:

– الهيئة العامة للزكاة: وهي خطة اقتصادية متكاملة، لتوظيف أموال الزكاة لدعم العمل الإنتاجي وخلق فرص العمل ومحاربة الفقر.

– شركة لاستكشاف الفرص الاستثمارية في الدول الإسلامية، تعمل على إنجاز خريطة للمشاريع المعروضة للاستثمار. وسبق أن تمّ إنشاء شركة فرص للاستثمار في المملكة العربية السعودية برأس مال 200 مليون دولار، وبدأت النشاط واتجهت لتتوسّع نحو بلدان أخرى.

وأشار الشيخ صالح إلى اتفاق مع جهات موريتانية لتأسيس شركة فرص للاستثمار في موريتانيا.

– بنك الإعمار: وهو مصرف عملاق يمكن أن تصل موارده المتاحة إلى أكثر من 100 مليار دولار مخصصة للاستثمار وليس للتمويل. وهناك مفاوضات بلغت مرحلة متقدّمة، بحيث يمكن الإعلان عن قيام المصرف قبل نهاية السنة الحالية.

مشاريع كبرى

تضمّنت الخطة – البرنامج المقررة في بنين عدداً من الأهداف والعناوين الكبرى أبرزها ما يأتي:

- **الهيئة العالمية للزكاة**
- **إنشاء صندوق وقف الغرفة**
- **تأسيس اتّحاد أصحاب الأعمال في الدول الإسلامية**
- **إنشاء بنك الإعمار**
- **تحقيق هدف التأشيرة المفتوحة**

خلال اجتماع ترأسه الشيخ **صالح كامل** وحضره ممثلو الدول الأعضاء في مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ذكر **كامل** أنّ كلّ مدينة زارها وجدها تتعامل مع الخطة على أساس أنّها خطة موضوعة للمدينة نفسها، مؤكداً أنّ الخطة تصلح بالفعل لكلّ غرفة إسلامية ولكلّ مدينة أو بلد إسلامي.

وعن التأشيرة المفتوحة لرجال الأعمال، قال الشيخ **صالح كامل** أنّه كان يتوقّع أن يأخذ الأمر جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، "لكن والحمد لله لم أقابل رئيس دولة زرتها إلاّ وأبدى اهتمامه ودعمه الكامل للموضوع وأعطى تعليماته للتنفيذ".

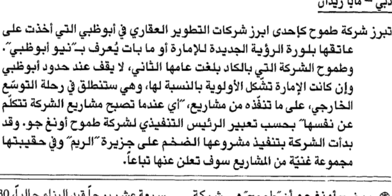
وتابع: "هذا حلم نأمل أن يتحوّل إلى حقيقة. كم هو مهم أن نمنح رجال وسيدات الأعمال تأشيرة مفتوحة لمدة طويلة ولسفرات متعددة. توقّعاتنا أنه قبل نهاية السنة الحالية هناك أكثر من 30 دولة سوف تبدأ بتطبيق هذا الأمر".

هموم وعتاب

في جلسة جانبية أخرى، أشار الشيخ **صالح كامل** أمام الأعضاء إلى بعض الهموم التي عانى منها ووجّه عتاباً إلى الدول الأعضاء قائلاً: "الغرفة الإسلامية ليست برئيسها ولا بالأمناء العامين، إنّما هي بأعضائها من اتّحادات الغرف الإسلامية. وإذا لم نجد الاهتمام من الأعضاء فمن أين سنلقاه؟ وجدنا دعماً من الحكّام، لكن ما نبحث عنه هو الدعم والتعاون من الغرف التجارية نفسها، ومن دون هذا الدعم لا يمكن أن ننجح".

ووجّه **كامل** التحية إلى الدول التي تشارك للمرة الأولى في اجتماعات الغرفة، وحيى مشاركة الشيخ **خليفة بن جاسم آل خليفة** من دولة قطر، كما ناشد الدول الأعضاء والأثرياء في هذه الدول للتبرّع بسخاء لكي يصل وقف الغرفة إلى 100 مليون دولار. ■

رئيس شركة "طموح":
نُساهم في تطوير "نيو أبوظبي"



أونغ جو

دبي – مايا ريدان

تبرز شركة طموح كإحدى ابرز شركات التطوير العقاري في أبوظبي التي أخذت على عاتقها بلورة الرؤية الجديدة للإمارة أو ما بات يُعرف بـ"نيو أبوظبي". وطموح الشركة التي بالكاد بلغت عامها الثاني، لا يقف عند حدود أبوظبي وإن كانت الإمارة تشكل الأولوية بالنسبة لها، وهي ستنطلق في رحلة التوسّع الخارجي، على ما تنفّذه من مشاريع، "أي عندما تصبح مشاريع الشركة تتكلّم عن نفسها" بحسب تعبير الرئيس التنفيذي لشركة طموح أونغ جو. وقد بدأت الشركة بتنفيذ مشروعها الضخم على جزيرة "الريم" وفي حقيبتها مجموعة غنيّة من المشاريع سوف تعلن عنها تباعاً.

يوضح **أونغ جو** أن "طموح" هي شركة استثمارية أخذت على عاتقها المساهمة في مسيرة تطوير "أبوظبي الجديدة" في القرن الواحد والعشرين، وهي دخلت القطاع العقاري في أبوظبي بحقيبة متنوعة تتكامل مع نهضة الإمارة الحديثة. وقد أطلقت الشركة مشروعها الضخم على جزيرة "الريم" وبدأت العمل في المرحلة الأولى منه وهو مشروع "مارينا سكوير" فيما تستعدّ حالياً لاطلاق مشروع "مدينة الأضواء".

وبحسب **جو** فإن مشروع "مارينا سكوير" هو عبارة عن مجتمع متكامل يخدم توجّهات حكومة أبوظبي في خلق أسلوب حياة جديد في الإمارة. ويتألف المشروع من سبعة عشر برجاً قيد البناء حالياً، 30 في المئة منها هي أبراج تجارية تشمل مراكز تسوّق ومحال بيع بالتجزئة ومارينا وشققاً مفروشة وأوتيلاً وبرجاً مكتبياً صغيراً. وتوفّر الأبراج 2880 وحدة سكنيّة وتجارية، وتتراوح أحجام الشقق من غرفة نوم واحدة إلى أربع غرف. كذلك يضّم المشروع 7 فلل تتألف كل منها من 6 غرف نوم. وتبلغ مساحة البناء في المشروع نحو 827 الف م^2 وهو يتسّع لعشرة آلاف نسمة.

الاستعداد لإطلاق "مدينة الأضواء" على جزيرة "الريم" بعد "مارينا سكوير"

ومن المقرّر أن يتمّ إنجاز المشروع خلال الربع الثالث من العام 2009، وهو يتيح نظام التملّك الحر للإماراتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي ونظام التأجير لمدة 99 عاماً للمقيمين من جنسيات أخرى.

أما عن كلفة المشروع فيوضح **جو** أن التخطيط لمشروع "مارينا سكوير" بدأ قبل عامين وخلال هذه الفترة ارتفعت كلفة البناء أكثر من 30 في المئة، "وبالتالي من الصعب تحديد الكلفة بشكل دقيق." وأضاف في هذا الإطار: "أن "طموح" لن تقف كثيراً عند عامل التكلفة، وإنما تحرص بالدرجة الأولى على نوعية البناء والتسليم في الوقت المحدّد".

ويعتبر **جو** أن "انطلاقة أبوظبي الجديدة تبدأ فعلياً من الإلتزام بتسليم المشاريع وفق مواعيدها المقرّرة"، لأن التزام المستثمرين والمطوّرين بتنفيذ الوعود التي يتعهدّون بها هي السبيل الوحيد لاكتساب المصداقيّة وثقة السوق. وأضاف موضحاً أن "إمارة أبوظبي تسعى للترويج للفورة العمرانية الكبيرة وغير المسبوقة، معتبراً ان عامل الوقت أمر في غاية الأهميّة".

مدينة الأضواء

تعتبر "مدينة الأضواء" المرحلة الثانية من مشروع شركة طموح على جزيرة "الريم"، ومن المقرّر الإعلان عنه في وقت قريب بعد



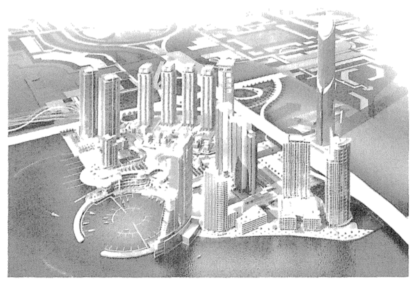
مشروع "فانتازي أيلاند"

اكتمال أعمال التخطيط. وهو يعتبر المشروع الأضخم في حقيبة الشركة حالياً والأقرب للإعلان عنه حسب ما أوضح الرئيس التنفيذي للشركة. ويشير أونغ جو في هذا الإطار إلى أن ستراتيجية عمل "طموح" تقوم على عدم إطلاق أي مشروع قبل أن يصبح جاهزاً بالكامل، موضحاً: "في مشاريع التطوير العقاري الضخمة فإن التخطيط هو عامل في غاية الدقّة ويتطلب الكثير من الوقت والتعديلات المتواصلة حتى يصبح جاهزاً. وبالنسبة لمشاريعنا فنحن ننتظر إلى أن تصبح الصورة واضحة بالكامل سواء من حيث البنى التحتيّة أو من حيث التكامل مع أعمال التطوير الرئيسية التي تنفذها الحكومة ومن ثم نعلن عنها." وتشكّل "مدينة الأضواء" مدينة متكاملة تتضمّن المباني السكنيّة والتجارية والمكاتب والفنادق والمعالم التي من شأنها أن تعكس هوية أبوظبي.

وتبلغ مجمل استثمارات شركة طموح حالياً نحو 10 مليارات درهم (2,7 مليار دولار)، وإلى جانب مشروعها على جزيرة "الريم" تتضمّن حقيبة الشركة مجموعة من المشاريع الواعدة أبرزها: مشروع "مينا بلازا" الذي يقع في "ميناء زايد" وهو يتألف من أربعة أبراج سكنية وتجارية، وكذلك مشروع "دانة غايتوي" الذي يقع ضمن مشروع "دانة أبوظبي" ويتضمن ثمانية أبراج تتوزع على قطعتي أرض، كل قطعة تتضمّن أربعة أبراج من بينها برج مكتبي وبرجان سكنيان ومبنى للشقق المفروشة، وستتألف الأبراج المكتبية من 18 طابقاً والأبراج السكنيّة من 16 طابقاً. ومن بين مشاريع الشركة أيضاً مشروع "فانتازي أيلاند" وهو عبارة عن مشروع ترفيهي متعدّد النشاط يقع شرق جزيرة "الريم" بمساحة إجمالية تصل إلى 580 ألف قدم مربّع. والمشروع هو عبارة عن 3 جزر يأخذ كل منها شكل الدلفين، والجزيرة الأكبر بينها ستكون تجارية تتضمّن مساحات تجارية وترفيهية ونوادي صحيّة ومراكز استجمام ومطاعم وملاهي. أما الجزيرتان الأصغر حجماً فسوف تضّم منتجعاً فندقياً وشاليهات وفللاً.

لا للمنافسة بل للتكامل

بالنسبة لتمويل مشاريع الشركة، فهي تعتمد أساساً على القروض من المصارف المحليّة وجزء كبير منها يأتي من خلال صناديق إستثمارية. ولا تقوم "طموح" بالبيع للمستخدم النهائي مباشرة وإنما تبيع للمستثمرين سواء كانوا شركات أو بنوكاً الذين يقومون بدورهم ببيع الوحدات للمستهلكين.


مشروع "مارينا سكوير"

2,7 مليار دولار استثمارات "طموح" حالياً في أبوظبي

وبالنسبة لخطط الشركة التوسّعية، أوضح جو أنه خلال السنوات الخمس المقبلة ستعمل الشركة على تركيز تواجدها القوي في أبوظبي والمنطقة، وهي تطمح إلى التوسّع العالمي، لكنّ سياستها لتحقيق ذلك تقوم بداية على تنفيذ مشاريعها الكبرى في أبوظبي بأفضل صورة ممكنة، "بحيث لا نضطر عند توسّعنا للشرح عن الشركة وسياستها لتنفيذ المشاريع، لأن عندها ستتكّلم مشاريعنا عن نفسها." وتتطلّع "طموح" إلى أسواق فييتنام وباكستان واندونيسيا وأميركا الجنوبية.

من جهة ثانية، وحول المقارنة بين تجربتي دبي وأبوظبي يقول أونغ جو: "إن دبي لها سوقها الخاص، أما أبوظبي فعليها أن تقوم بخلق السوق الخاصة بها أيضاً وهذا يستند ليس فقط الى الإهتمام بجودة تنفيذ المشاريع وانما أيضاً إلى الاستغلال الأمثل للوقت. "وباستطاعة أبوظبي تمييز نفسها عن دبي لأن لديها ثقافتها الخاصة بها واقتصادها الخاص أيضاً والتخطيط المتكامل لمشاريعها، إضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه حكومتها وبالتالي هي قادرة على بلورة نفسها كمقصد سياحي في المنطقة يتمتع بشخصية مستقلّة."

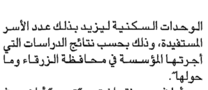
الأولوية لـ "أبوظبي" ونتطلع مستقبلاً الى أسواق فييتنام وباكستان وإندونيسيا وأميركا الجنوبية

أما بالنسبة للمنافسة بين كبرى شركات التطوير العقاري في أبوظبي وكيف تسعى "طموح" إلى تمييز نفسها عن باقي الشركات، فيعتبر جو ان العلاقة بين شركات التطوير العقاري الكبرى في أبوظبي هي في علاقة تكاملية وليست تنافسية. "السوق تتسّع للمطوّرين الكبار والصغار والفرص موجودة في كافة قطاعات وشرائح السوق. ونحن هنا ليس لتحقيق الأرباح والخروج من السوق وإنما تواجدنا يقوم على رؤية واضحة هدفها تطوير أبوظبي والنهوض بها، وهي مهمّة كبيرة تتطلّب تضافر الجهود." وأوضح في هذا الإطار أن التنسيق موجود دائماً بين هذه الشركات بحيث يُصار إلى معرفة ما هي طبيعة المشاريع التي تنفّذها كل شركة وإلى من تتوجّه، "وذلك لكي نتمكن من تلبية كافة احتياجات السوق وتدارك حدوث أي فجوة أو نقص ما في المستقبل."

ويختم جو بالإشارة إلى أن الطلب الحقيقي في السوق العقارية في أبوظبي مستقبلاً يكمن لدى الشرائح متوسطة الدخل، إذ هناك حاجة حقيقية للوحدات السكنيّة الجيّدة. ■

"تعمير" تتوسّع إلى السنغال وتكثّف نشاطها في الأردن ودبي

دبي – الإقتصاد والأعمال


عمر عايش وشحادة أبو هديب

تقدّمت شركة تعمير القابضة بعرض لإنشاء مدينة متكاملة في السنغال خلال لقاء جرى بين رئيس السنغال عبد الله واد ووفد من شركة تعمير القابضة أثناء زيارة قام بها واد مؤخّراً إلى دبي.
وتمّت مناقشة إنشاء مدينة متعددة الاستخدام والغرض تمتّد على مساحة 250 كيلومتراً مربعاً، وتتسع لنحو 1,5 مليون نسمة. وستعتبر هذه المدينة بمثابة العاصمة التجارية والإدارية الجديدة للسنغال، حيث ستضم قصر الرئاسة والمرافق التابعة له، والمنشآت الحكومية والوزارية، إلى جانب أبنية سكنية وتجارية، ومراكز تسوق، ومرافق للتسلية والترفيه، ومرافق تعليمية وصحية وثقافية ورياضية.

دعا عبدالله واد إلى الاستفادة من الفرص العقارية المتاحة في السنغال، ولتأسيس مرحلة جديدة من تاريخ تطوير القطاع العقاري في البلاد.

بدوره، قال رئيس شركة تعمير القابضة **عمر عايش** إن الشركة تسعى للعب دور بارز في تطوير القطاع العقاري في واحدة من أهم الدول الأفريقية. مضيفاً: "إن ما حققناه من حضور قوي عبر مشاريع نوعية في عدد من دول العالم، كالإمارات وليبيا والأردن واليمن، لم يكن سوى جزء من رؤية طموحة نسخّر من خلالها الإمكانيات لخدمة كافة شرائح المجتمع".

من جهة ثانية، وقّعت "تعمير" والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في الأردن اتفاقية يتم بموجبها رفع معدل استيعاب مدينة المجد السكنية في مدينة الزرقاء. وبموجب الإتفاقية يصل عدد الوحدات السكنية إلى 8500 شقة، كما سيتّم توسيع رقعة الأرض المخصصة للمشروع لتصل إلى أكثر من 2 مليون متر مربع. وبذلك يصبح مشروع مدينة المجد أول مشروع أردني بهذا الحجم بين القطاعين العام والخاص بقيمة إجمالية تصل إلى 500 مليون دولار.

الإتفاقية وُقّعت بحضور وزير الأشغال العامة والإسكان في الأردن **حسني ابوغيدا**، وهي تأتي في إطار الشراكة الستراتيجية ما بين "تعمير" والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وهي شراكة تهدف إلى تقديم حلول عقارية تلبي حاجات سوق الإسكان الأردنية. وسيتم تخصيص جزء من المشروع ليضم فللاً متلاصقة ومناطق تجارية، بحيث يتم تنفيذ المشروع على أربع مراحل على مدار تسع سنوات.

وأشار **عمر عايش** إلى أنه تمّ إنهاء المرحلة الأولى من البنية التحتية، من طرق وأرصفة وصرف صحي وماء، بالكامل، وقد بلغت كلفتها أكثر من خمسة ملايين دينار أردني، كما أن المخطط الشمولي للمشروع سينجز خلال شهرين بحيث يتم تسليم أول ألف وحدة سكنية في صيف العام 2008.

بدوره، قال مدير عام المؤسسة العامة للإسكان **شحادة ابو هديب**: "إن تعزيز الإتفاقية جاء ليلبي الحاجة الملحة لزيادة عدد الوحدات السكنية ليزيد بذلك عدد الأسر المستفيدة، وذلك بحسب نتائج الدراسات التي أجرتها المؤسسة في محافظة الزرقاء وما حولها".

أما في دبي، فقد اشترت "تعمير" أراضي في منطقة الخليج التجاري بقيمة 330 مليون درهم (89,6 مليون دولار) وبمساحة 160 ألف قدم مربّع، وذلك بهدف تشييد "أبراج تعمير"، المتوقع أن تكون المقر الرئيسي للشركة.

ويتألف هذا المشروع المتوقع الانتهاء من تشييده في العام 2010، من ثلاثة أبراج سيتم تصميمها وفق المواصفات والمقاييس العالمية بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار و830 مليون درهم إماراتي (497 مليون دولار).

وتعتزم "تعمير" تخصيص اثنين من الأبراج الثلاثة للأغراض السكنية في حين سيكون البرج الثالث متعدد الاستخدام، ويضم إلى جانب مكاتب الشركة مكاتب تجارية وشققاً فندقية وفندقاً من فئة سبع نجوم ومركزاً لرجال الأعمال.

من جهة أخرى، أرست "تعمير" عقد بناء مشروع "الجوزاء" على مؤسسة العراب للمقاولات بقيمة 58 مليون درهم (15,7 مليون دولار). ويقع المشروع في قلب مدينة دبي العالمية وهو يمتد على مساحة 240119 قدماً مربعاً، ويتألف من 180 وحدة سكنية مطروحة للتملّك الحر ويضّم أحواض سباحة وصالة رياضية ومركزاً صحياً وصالة استقبال.

كذلك أرست "تعمير" عقد إنشاءات المرحلة الأولى من مشروع قرية الأميرة في عجمان على شركة الراجحي للمشاريع والإنشاءات. وتبلغ قيمة العقد 522 مليون درهم (142 مليون دولار) وهو يقضي بأن تقوم شركة الراجحي للمشاريع والإنشاءات بتنفيذ 41 مبنى سكنياً في قرية الأميرة، أول مشروع متعدد الاستخدام في إمارة عجمان. ■


مشروع الجوزاء

ناشطة في الإمارات وتتطلع إلى أسواق المنطقة

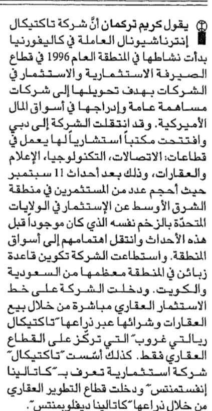
"تاكتيكال" تركز على الأبنية معتدلة الأسعار

دبي ـ الإقتصاد والأعمال

رافقت شركة تاكتيكال إنترناشيونال المستثمرين من المنطقة العربية وانتقلت من كاليفورنيا إلى دبي بالتزامن مع تحويل المستثمرين العرب قسماً كبيراً من أموالهم إلى المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر. ودخلت الشركة العاملة في صناعات الإعلام والخدمات المالية والعقارات والاتصالات والتكنولوجيا، قطاع العقار الناشط في دبي من خلال عمليات البيع والشراء، وأسّست ذراعاً للتطوير العقاري. أما تركيز الشركة في المجال العقاري في دبي فهو على سوق العقارات التي تخدم الأقل دخلاً، كما يشرح مؤسِّس ومدير عام الشركة كريم تركمان، والمدير الإداري طارق خان.



كريم تركمان وطارق خان



يقول كريم تركمان أنّ شركة تاكتيكال إنترناشيونال العاملة في كاليفورنيا بدأت نشاطها في المنطقة العام 1996 في قطاع الصيرفة الاستثمارية والاستثمار في الشركات بهدف تحويلها إلى شركات مساهمة عامة وإدراجها في أسواق المال الأميركية. وقد انتقلت الشركة إلى دبي وافتتحت مكتباً استشارياً لها يعمل في قطاعات: الاتصالات، التكنولوجيا، الإعلام والعقارات، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أحجم عدد من المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط عن الإستثمار في الولايات المتحدة بالزخم نفسه الذي كان موجوداً قبل هذه الأحداث وانتقل اهتمامهم إلى أسواق المنطقة. واستطاعت الشركة تكوين قاعدة زبائن في المنطقة معظمها من السعودية والكويت. ودخلت الشركة على خط الاستثمار العقاري مباشرة من خلال بيع العقارات وشرائها عبر ذراعها "تاكتيكال ريالتي غروب" التي تركّز على القطاع العقاري فقط. كذلك أسّست "تاكتيكال" شركة استثمارية تعرف بـ"كاتالينا إنفستمنتس" ودخلت قطاع التطوير العقاري من خلال ذراعها "كاتالينا ديفلوبمنتس".

ويشير تركمان في هذا الإطار إلى أنّه رغم إقدام الشركة على شراء أرض في منطقة "جميرا" – دبي، إلاّ أنها تريّثت في دخول مجال التطوير العقاري بسبب تغيّر قيمة سعر الأرض وارتفاع كلفة أعمال التطوير وأهمية الالتزام بتسليم المشاريع وفق مواعيدها المحدّدة؛ "وذلك في الوقت الذي تجني فيه الشركة أرباحاً جيّدة من شراء وبيع الوحدات العقارية".

وتتطلّع الشركة بحسب تركمان إلى الفرص الموجودة في سوق الأبنية معقولة الأسعار حيث خصصت "تاكتيكال إنترناشيونال" مبلغ 250 مليون درهم (68 مليون دولار) للاستثمار في هذا القطاع. "نركّز بشكل كبير على هذه الشريحة لسببين: أولاً، من وجهة نظرنا كمستثمرين نعتبر أنّ فيها قيمة كبيرة؛ وثانياً، سوف نتمكّن من خلالها تقديم حلول لأزمة السكن".

وتعمل الشركة على الاستفادة من الفرص التي بدأت توفّرها الإمارات المجاورة لدبي من خلال مشاريع تتوجّه إلى الفئات الأقلّ دخلاً التي تقصد هذه الإمارات للسكن. ويشير تركمان إلى أنّ معدل أسعار معظم العقارات المتوفّرة في السوق بدبي يبلغ حالياً 700 درهم (190 دولاراً) للقدم المربّع أو أكثر. وحتى في سوق ما يُعرف بمشاريع العقارات منخفضة الأسعار في دبي، فإنّ الأسعار بلغت مستويات صاروخية لتتراوح بين 600 ـ 800 درهم للقدم المربّع. مضيفاً: "بسبب أسعار الأراضي الأرخص ثمناً في الإمارات المجاورة، فإننا نعتقد أنّ بإمكاننا تحديد المباني التي يمكننا شراؤها بأقل من 500 درهم للقدم المربّع. ومن خلال هذه الأسعار نجد أنّ هناك فرصاً لتحقيق عائدات تأجير أعلى". وفي هذا الإطار أقدمت الشركة على الاستثمار في تطوير مشروع "أبراج رينبو" وهو المشروع الأوّل لشركة فيوجن هومز في إمارة أم القيوين في الإمارات. وتبلغ تكلفة المشروع 500 مليون درهم (136 مليون دولار)، وهو يتألّف من 7 أبراج و1008 وحدات سكنية للعائلات ذات الدخل المنخفض.

وسوف تقوم "تاكتيكال" بالشراء بالجملة وبيع الشقق بشكل منفرد بأسعار أرخص من الأسعار المتوفّرة في سوق العقارات بالإمارات، حيث لا يتجاوز ثمن الوحدة السكنيّة الأغلى ثمناً في هذا المشروع 100 ألف دولار.

بدوره يشير طارق خان إلى النموّ الذي تشهده دبي حالياً، معتبراً أنه يأتي نتيجة تظافر عوامل عدة: الاقتصاد القوي، والرؤية الواضحة من قيادة الإمارة، وتوفّر الموارد والتدفّق النقدي، "وهي عوامل تنبئ باستمرار النموّ قوياً في المستقبل. لكن في الوقت نفسه إذا نظرنا إلى مسألة العرض والطلب في القطاع العقاري نجد هناك بعض الثغرات، وبالتالي من الطبيعي أن يصار إلى بعض التصحيح في السوق، ولكنّه سيكون أمراً صحّياً وإيجابياً لا يدعو إلى القلق ولا يدفعنا إلى التفكير بتوزيع استثماراتنا إلى خارج الإمارات لأنّ الفرص سوف تبقى موجودة بقوّة".

وتنحصر استثمارات "تاكتيكال" حتى الآن بالمنطقة في الإمارات وتركيا، بينما تتمتّع بحقيبة غنيّة ومتنوّعة في الولايات المتحدة وبريطانيا. وتتطّلع الشركة إلى التوسّع في المنطقة لكن بتمهّل.

أما في إطار توسّعها العالمي تتطلّع "تاكتيكال" إلى التواجد في الأسواق الآسيوية بنهاية العام وبشكل خاص في هونغ كونغ.

وقد بلغت قيمة العمليات التي نفذّتها الشركة في مجمل الأسواق المتواجدة فيها نحو المليار ونصف المليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية. ■

النهضة العُمرانية مساهم أول في النهضة الصناعية

....................بقلم وليد شماس*....................

ليس من المغالاة القول أنّ سوق العقار العربية تشهد اليوم عصرها الذهبي، فالذين حضروا المعرض العقاري الدولي "سيتي سكيب" الذي عقد مؤخراً وللمرة الأولى في العاصمة الإماراتية، شاهدوا بأم العين أهم المشروعات العقارية التي يجري تشييدها في المنطقة العربية عامة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة، التي تشهد مشاريع عقارية ضخمة تقدّر قيمة الموجود منها في أبو ظبي لوحدها نحو تريليون درهم (270 مليار دولار)، فكيف إذا أضيفت إليها المشاريع التي تشهدها باقي الإمارات وفي طليعتها دبي؟ ففي هذا المعرض لوحده عرضت 200 شركة متخصصة في التطوير والتمويل العقاريين من 50 دولة مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية نحو 400 مليار دولار.



هذه النهضة العُمرانية الهائلة التي تشهدها المنطقة انعكست نهضة على القطاعات الاقتصادية كافة، من سياحية وتجارية ومالية وخدماتية وصناعية. فالاقتصاد سلسلة مترابطة الحلقات وعربة متعددة العجلات، لا يمكن لأيٍّ من عجلاتها أن تتقدّم من دون أن تدفع بالعجلات الأخرى قُدماً.

قد يظنّ البعض أنّ قطاع المقاولات هو المستفيد الأوحد من هذه الفورة العقارية، في حين أنّ هناك شركات لا عدّ لتخصصاتها ولا حصر، تستفيد من هذه الطفرة وتنمو وتزدهر بفضلها، وأولها الصناعة، وحتى لا أُتّهم برمي الكلام على عواهنه، سوف أتحدّث عن شركة سي أند بي للتجارة التي أسستُها في العام 2001 في دبي، والتي توسّعت أعمالها وازدهرت ولاسيما عبر تجارة منتجات مصانع بروميتال من الأبواب المعدنية العازلة والمقاومة للحريق، والأغطية الحديدية. ولقد قادتني هذه التجارة، وانطلاقاً من إيماني بالصناعة ركيزة أساسية ورئيسية في البنيان الاقتصادي المتين، إلى تأسيس شركة كارتل قبل 4 أعوام، لتلبية حاجة سوق المقاولات إلى هذه الأسقف. وقد استطاعت الشركة في ظلّ هذه النهضة العُمرانية غير المسبوقة، وبفضل سياستها الثابتة على النوعية والجودة، أن توسّع "بيكار" تعاملاتها وتطوّر معدات الإنتاج كي تلبي كافة الطلبات التي تردها يومياً.

هذه الحال ليست مقتصرة على الشركات العاملة في قطاعات معينة مرتبطة مباشرة بالمقاولات، فكافة القطاعات تشهد في الإمارات العربية المتحدة نهضة وتوسّعاً وازدهاراً، أي أنّ هذه النهضة هي في الواقع عيّنة أفقية وعمودية، ما يدحض بالتالي مقولة أنّ هذه السوق أضحت خاضعة لشريعة البحر حيث لا بقاء إلاّ للحيتان المالية والشركات العملاقة.

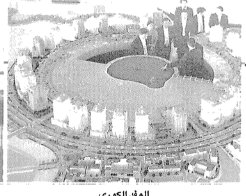
وبعد، لا يمكنني، أنا اللبناني المؤمن ببلدي، إلاّ أن أتحسّر على الواقع الأليم الذي يعاني منه لبنان وعلى الأزمة المستعصية التي يتخبّط بها، والتي باتت أشبه بـ "الغرغرينا" التي تتآكل جسده الهشّ يوماً بعد يوم. ولست أذيع سراً إذا ما قلت أنّ كافة أصدقائي وزملائي أصحاب المشاريع والشركات والاستثمارات في الإمارات كما في سائر أنحاء العالم على استعداد تام للاستثمار في لبنان والنهوض باقتصاده من جديد إذا ما حلّت الأزمة السياسية وتمّ إرساء قواعد الاستقرار.

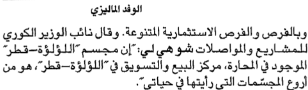
إنّ القاعدة الذهبية لأيّ اقتصاد هي الاستقرار، ففي ظلّ انعدام الاستقرار في لبنان يستحيل أن نطلب من المستثمرين العرب والأجانب وضع استثماراتهم في لبنان، أما إذا عاد الاستقرار على ما نأمل جميعاً، أو أرسيت دعائمه على الأقل، فإنّ هؤلاء المستثمرين سوف يتسابقون إلى الاستثمار في لبنان تماماً كما كانت الحال عليه قبل العدوان الاسرائيلي عليه الصيف الماضي، وعند ذاك لن يتوانى اللبنانيون عن الاستثمار في بلدهم، حيث لدى معظمهم مخططات كاملة متكاملة لهذه الاستثمارات.

صحيح أنّ الحرب الإسرائيلية وما أعقبها من حوادث دامية شلّت البلد وكادت تقضي على اقتصاده، لكن إيمان اللبناني الراسخ بوطنه هو الحصانة التي مكّنت لبنان من الصمود في وجه العاتيات على مرّ الأزمان.

وبعد، ليس بوسعي إلاّ أن أقول بلسان الكثير من زملائي اللبنانيين: "أعيدوا إلينا لبناننا وخذوا منا ما يدهش العالم"! ■

*** صاحب ورئيس مصنع كارتل وشركة سي أند بي للتجارة**





الوفد الكوري

الوفد الماليزي

اهتمام عالمي بمشروع اللؤلؤة ـ قطر

استضافت الشركة المتحدة للتنمية، المالك والمطور لمشروع اللؤلؤة–قطر، وفوداً حكومية رفيعة المستوى من حكومتي ماليزيا وكوريا الجنوبية، بهدف التعريف بمشروع اللؤلؤة–قطر والفرص الاستثمارية المتنوعة التي يوفرها. وكان في استقبال الوفود مدير عام المبيعات في "اللؤلؤة–قطر" **سليم عبد الرحيم** يرافقه كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة وممثلين عن الشركة المتحدة للتنمية. واعتبر **عبد الرحيم** أن "زيارة هذا الوفد ما هي إلا دليلاً آخر على الاهتمام الكبير الذي يلاقيه هذا المشروع في الأوساط المحلية والدولية".

وأبدى أعضاء الوفدين اهتماماً كبيراً بـ"اللؤلؤة–قطر" وبالفرص والفرص الاستثمارية المتنوعة. وقال نائب الوزير الكوري للمشاريع والمواصلات **شو هي لي**: "إن مجسم "اللؤلؤة–قطر" الموجود في المحارة، مركز البيع والتسويق في "اللؤلؤة–قطر"، هو من أروع المجسمات التي رأيتها في حياتي".

وكان المشروع استقطب منذ إطلاقه اهتمام العديد من المستثمرين ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث استقبلت الجزيرة مؤخراً كبار رجال الأعمال الأميركيين والآسيويين والأوروبيين.

قريباً افتتاح "فينيسيا مول" الخُبر

عبد المحسن المقرن

أعلن رئيس مجموعة عبد المحسن المقرن وإخوانه للاستثمارات العقارية **عبد المحسن المقرن** عن قرب افتتاح مركز "فينيسيا مول" التجاري، الذي تقوم المجموعة بإنشائه على طريق الظهران في مدينة الخُبر، بكلفةٍ تفوق 150 مليون ريال.

ويمتد "فينيسيا مول" على مساحة 50 ألف متر مربع، ويضم أكثر من 300 معرض، كما يحتوي على قسم خاص للمطاعم ومدينة ترفيهية داخلية. تجدر الاشارة الى أنه الثاني في سلسلة المراكز التجارية التابعة لمجموعة عبد المحسن المقرن وإخوانه للاستثمارات العقارية في المنطقة الشرقية.

"عقاركو" مشاريع سكنية وتجارية في الأردن

كشف المدير العام للشركة العقارية التجارية الاستثمارية "عقاركو" **ناصر الخالدي** عن نيّة الشركة إقامة مشاريع عقارية سكنية وتجارية وسياحية ولوجيستية في عمّان والبحر الميّت والعقبة بمحفظة استثمارية تصل قيمتها إلى 350 مليون دولار ويمكن زيادتها لاحقاً.

وقال **الخالدي** أنّ الشركة سوف تنفّذ مشاريع سكنية في عمّان تشمل إقامة فلل مختلفة الأحجام وشقق سكنية بمساحة إجمالية تزيد على 60 ألف متر مربع وعلى قطع من الأراضي تزيد مساحتها على 350 دونماً بكلفة تصل إلى 100 مليون دولار، وذلك بالإضافة إلى مبان تجارية بمساحة 25 ألف متر مربع على قطعة أرض مساحتها 40 دونماً وبكلفة 100 مليون دولار أيضاً.

وأضاف أنّ النيّة تتجه إلى إقامة مشروع سياحي عقاري آخر على شاطئ البحر الميّت بحجم استثمار يصل إلى 140 مليون دولار، لافتاً إلى أنّ المشروع يتضمّن مجمّعاً سياحياً متكاملاً يضمّ فنادق ونوادي، إضافة إلى وحدات سكنية؛ ومشيراً إلى أنّ الشركة لازالت تدرس تحديد المساحة الإجمالية التي سوف يقام عليها المشروع وموقعه وعدد الوحدات السكنية والفنادق.

وقال **الخالدي** أنّ "عقاركو" تنوي إنشاء مشروع لوجيستي في العقبة من خلال إقامة مستودعات للتخزين واللوجيستيات بحجم استثمار يصل إلى 15 مليون دولار. يذكر أنّ الشركة العقارية التجارية الاستثمارية "عقاركو" هي شركة أردنية مساهمة عامة تأسست في الثمانينات من القرن الماضي.

عقد لـ "أرابتك للإنشاءات: من "إعمار العقارية"

وجّهت شركة إعمار العقارية خطاب قبول إلى شركة أرابتك للإنشاءات لتصميم وإنشاء 277 فيللا في "مرسى أم القيوين". وتبلغ القيمة الإجمالية للعقد 371 مليون درهم (100 مليون دولار) على أن يتمّ التسليم على مراحل خلال 25 شهراً.

ويرفع هذا العقد العدد الإجمالي لـ الفلل قيد الإنشاء في الإمارات خلال العامين المقبلين إلى 2801 فيللا، تشمل 759 فيللا لصالح "إعمار العقارية" و1484 فيللا ضمن "برنامج محمد بن راشد للإسكان"، و558 لصالح شركة دبي العقارية.

وقد أنجزت "أرابتك" خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من 4964 فيللا، حيث سلّمت 4386 فيللا إلى "إعمار" في: "تلال الإمارات" و"بحيرات الإمارات" و"السهول" و"الينابيع" و"المرابع العربية"، و560 فيللا إلى "واحة دبي للسليكون".

ويتضمّن مشروع "مرسى أم القيوين" وحدات سكنية تشمل 6 آلاف فيللا وألفي منزل يطل معظمها على واجهة مائية. وتصل مساحة المعالم المائية في المشروع بما فيها المرسى والقنوات إلى 450 فداناً؛ كما يضمّ "مرسى أم القيوين" مجموعة من مرافق التجزئة والترفيه مثل: ناد رياضي، ملاعب للتنس وأحواض سباحة، بالإضافة إلى 1200 غرفة فندقية في المنتجعات والفنادق التابعة للمشروع.



"داماك" تباشر تنفيذ "حدائق الإمارات 1" و لاغو فيستا


مشروع LAGO VISTA

عيّنت "داماك" العقارية شركة الوطن للمقاولات متعهداً رئيسياً لمشروع "حدائق الإمارات 1" في قرية جميرا الجنوبية. وتنطلق أعمال البناء ضمن المشروع في يوليو 2007 على أن تنتهي في خلال 19 شهراً.

ويمتد مشروع "حدائق الإمارات 1" على مساحة 750 ألف قدم مربع، وهو يضم وحدات سكنية تتنوّع من أستوديو إلى شقق تتألف من غرفة واحدة أو غرفتين، إضافة إلى محلات التجزئة. كما يقدّم المشروع مجموعة من التسهيلات تضم نادياً صحياً وسونا وغرفة بخار وحوض سباحة وحدائق وملاعب للأطفال.

وتتضمن البنية التحتية في قرية جميرا الجنوبية مدرستين دوليتين، ونوادي ومجمعات عائلية، ومنشآت طبية، وعيادات بيطرية، وحراسة أمنية على مدار الساعة، وأجهزة ري، وممرات خاصة بالمشاة تصل ما بين محلات التسوّق والمباني السكنية.

كذلك عيّنت "داماك" شركة Intermass للهندسة والمقاولات متعهداً رئيسياً لمشروع LAGO VISTA في منطقة الإنتاج الإعلامي الدولية، وقد انتهت الشركة من وضع الأساسات ووصل المشروع بالطريق العام على أن ينتهي العمل به في سبتمبر 2009.

ويمتد مشروع LAGO VISTA على مساحة مليون و8,718 قدماً مربعاً ويضم 696 أستوديو و36 شقة بغرفة واحدة و264 شقة بغرفتين ومتاجر في الطوابق الأرضية. وهو يتضمّن تسهيلات عدة تشمل نادياً صحياً وسونا وغرفة بخار وملاعب للتنس وملاعب للأطفال. ويتألف المشروع من برجين من 21 طابقاً وبرج ثالث من 24 طابقاً.

"زينات للعقارات": مشاريع جديدة بملياري درهم


إس. إم. صادق

أعلنت شركة زينات للعقارات، التابعة لمجموعة خالد عبدالله الغرير، عن إطلاق مجموعة جديدة من الفنادق والمشاريع التجارية والسكنية في الإمارات تبلغ قيمتها 2 مليار درهم (543 مليون دولار). وأن الشركة ستقوم خلال السنوات العشر المقبلة بإنشاء وتشغيل 10 فنادق فاخرة في الإمارات. وقال مدير الشركة **إس. إم. صادق**: "نلتزم بتلبية الطلب المتنامي على المشاريع التجارية والسكنية ذات الجودة العالية في الإمارات، نظراً لمكانة الدولة التجارية والسياحية في المنطقة".

وتضم قائمة مشاريع "زينات" التجارية والسكنية التي يجري إنشاؤها: "سنترال بارك" وهو مجمع للتسوق تبلغ قيمته 175 مليون درهم (47,5 مليون دولار) ويقع في "مجمع دبي للاستثمار"؛ والمجمع السكني "نهدة إنكليف" بقيمة 70 مليون درهم (19 مليون دولار) في دبي؛ ومجمع صالات العرض في "مجمع دبي للاستثمار" البالغة قيمته 25 مليون درهم (6,7 ملايين دولار)؛ بالإضافة إلى مبنى تجاري وسكني ومستودع ومصنع في "مجمع دبي للاستثمار".

"إشراقة" و"مجموعة زهران" تطلقان "ذا أونيكس" في الإمارات

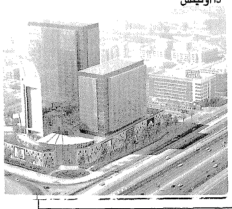
أطلقت "مجموعة زهران"، الائتلاف الاستثماري الصناعي الذي يتخذ من السعودية مقراً له، وشركة "إشراقة" للتطوير العقاري والاستثماري مشروع "ذا أونيكس"، وهو عبارة عن مشروع تجاري متعدد الاستخدام تبلغ قيمته 1,8 مليار درهم (489 مليون دولار).

وستبدأ عمليات الإنشاء قريباً في المشروع، وهو يمتّد على مساحة 2,2 مليون قدم مربع، ومن المقرر تسليم الوحدات أوائل العام 2010.

وقال المدير العام لشركة "إشراقة" **هشام الفار**: "سيتيح المشروع للمستثمرين أول فرصة للتملك التجاري الحر في شارع الشيخ زايد في دبي، وسيتضمن عند اكتماله ثلاثة أبراج حديثة تشمل فندقاً لرجال الأعمال ومكاتب ومطاعم ومركز تسوق".

واثنان من الأبراج التي يتألف منهما المشروع هي أبراج مكتبية يتألف أحدها من 25 طابقاً والثاني من 16 طابقاً، إضافة إلى فندق لرجال الأعمال يتألف من 14 طابقاً ويضم 200 غرفة و10 أجنحة.

يُشار إلى أن "إشراقة" هي شركة سعودية ناشطة في مجال تملك وبيع وتطوير واستثمار العقارات في الشرق الأوسط.

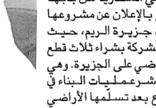

"ذا أونيكس"

وتقوم الشركة حالياً بتطوير مشاريع في الإمارات والسعودية والمغرب ومصر وباكستان. كما أنها أعلنت مؤخراً عزمها استثمار 6 مليارات درهم (1,6 مليار دولار) خلال العامين المقبلين في مشاريع عقارية في المنطقة.

أما "مجموعة زهران" فهي مصنّفة بين أكبر مئة شركة في المملكة العربية السعودية. وتتخصص المجموعة في مجال العمليات والصيانة والإنشاء والمقاولات والتجارة والتطوير العقاري والطاقة والاستثمارات المالية.

"ديار" تطلق أول مشاريعها في مارينا أبو ظبي


ناصر الدبل

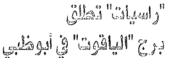


دخلت شركة "ديار" سوق أبو ظبي العقارية من بابها الواسع بالإعلان عن مشروعها الأول في جزيرة الريم، حيث قامت الشركة بشراء ثلاث قطع من الأراضي على الجزيرة. وهي ستباشر عمليات البناء في المشروع بعد تسلّمها الأراضي نهاية هذا العام.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للشركة **ناصر الدبل**: "تحتل أبو ظبي قمة أولويات خطط توسع الشركة، ولا نزال نبحث عن فرص أخرى في العاصمة التي تعد جزءاً مهماً من منظورنا الرامي لتعزيز تواجدنا في الإمارات".

يقع المشروع على بعد 300 متر فقط من مركز المدينة، وستحيط به مناطق خاصة بالتسوق وممرات مطلة على مياه المارينا.

ويكتسب دخول "ديار" إلى السوق العقارية في إمارة أبوظبي أهمية كبرى وخطوة مهمة في توسع الشركة الجغرافي. وتقوم "ديار" حالياً بإعداد الخطط النهائية لعدد من المشاريع والشراكات في أسواق أخرى مهمة مثل السعودية وقطر وكازاخستان والهند.



"راسيات" تطلق برج "الياقوت" في أبوظبي


برج الياقوت

أطلقت شركة راسيات العقارية، التابعة لمجموعة محمد النهدي العقارية السعودية، برج "الياقوت" ضمن مشروع "دانة أبوظبي". ويعتبر المشروع باكورة أعمال الشركة في الإمارات ويتوقع إنجازه في الربع الثالث من العام 2009.

ويتكون البرج من 21 طابقاً سكنياً يتألف كل منها من 9 وحدات، أي بإجمالي 189 وحدة سكنية وبمساحات تتراوح بين 75 و190 متراً مربعاً، بالإضافة إلى طابقين تجاريين وثلاثة طوابق لمواقف السيارات.

يذكر أن مشروع دانة أبوظبي هو أحد أضخم مشاريع التطوير العقاري في مدينة أبوظبي وتنفّذه شركة القدرة العقارية، إحدى شركات "القدرة القابضة"، على مساحة تتجاوز 185 ألف متر مربع باستثمارات تناهز 34 مليار درهم (9 مليارات دولار). ويضمّ المشروع 34 برجاً موزعة على خمسة أحياء، إضافة إلى فندق ومركز إجتماعي وناد رياضي ومركز تجاري لخدمة سكان المنطقة.

"إسكان" العقارية تُطلق 3 مشاريع في الفجيرة

أعلنت شركة إسكان للتطوير العقاري، ومقرّها أبو ظبي، عن إطلاق 3 مشاريع سياحية في إمارة الفجيرة هي: "مشروع وادي الوريعة"، إطلاق "مشروع شاطئ الرمال الذهبية" و"أبراج الفنار".

وأوضح رئيس مجلس إدارة "إسكان" **سعيد بن مطر بن بليله** أنّ العامل الأساسي الذي يميّز هذه المشاريع هو العامل البيئي، بحيث تحرص الشركة على أخذه بالإعتبار في كافة مشاريعها.

ويمثل "مشروع وادي الوريعة" مجتمعاً منعزلاً تحتضنه الجبال، وقد صُمّم ليكون موقعاً مثالياً لقضاء عطلة في جبال إمارة الفجيرة.

ويتألّف "مشروع شاطئ الرمال الذهبية" من 36 مجمّعاً تضمّ


"مشروع شاطئ الرمال الذهبية"

فنادق ومرافق سياحية تبلغ بمجملها 432 وحدة سكنيّة. كما يضمّ إلى جانب الفنادق أجنحة سكنية وفيللاً ومركزاً تجارياً وحديقة.

ويتكوّن "مشروع أبراج الفنار"، الذي يعتبر أحد أهم المشاريع التي تنفّذها "إسكان" في الفجيرة، من 3 أبراج مقامة على مساحة 22500 متر مربع.

مركز للتكنولوجيا في أم القيوين

أعلنت شركة فوجن، إحدى الشركات العالمية في الاستثمار وإدارة المشاريع في المملكة المتحدة، عن عزمها إعادة إطلاق مشروع "أبراج رينبو" في إمارة أم القيوين. وستقوم الشركة بتحويل المشروع الذي تبلغ كلفته 500 مليون درهم (136 مليون دولار) من مشروع ابراج سكنية إلى مركز لشركات تكنولوجيا المعلومات العالمية.

وقال المدير التنفيذي لـ"فوجن" **جوني سوكومار**: "تؤمن الشركة أن إماراتي رأس الخيمة وأم القيوين ستكونان قادرتين على اجتذاب شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية التي تحتاج إلى البنية التحتية والإسكانية المناسبة". وأشار إلى أن المدراء في الشركة قاموا بفتح قنوات عدة مع شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة والهند بهدف الوصول إلى فهم مشترك لمتطلبات شركات تكنولوجيا المعلومات".



"بيلدكس 2007" في دمشق: 1534 شركة و200 ألف زائر



الرئيس د. محمد ناجي عطري، الوزير د. عامر حسني لطفي، الوزير المهندس أحمد الحسين وعلاء هلال في أحد الأجنحة

رئيس مجلس الوزراء السوري د. **محمد ناجي عطري** الذي افتتح المعرض، قال: "فوجئت بمستوى المعرض وبعدد المشاركين فيه، وتبيّن، من مستوى المعروضات، مدى التقدم في تقنية البناء المستعملة في مختلف الدول المشاركة، وقد آن الأوان لسورية أن تستعيد أمجادها العمرانية بالاستفادة من تجارب الآخرين الذين سبقونا في تقنيات البناء التي تحوّلت إلى صناعة متطورة في دول العالم كافة".

وذكر نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية **عبد الله الدردري** "أن الحكومة تعمل الآن على إنجاز التخطيط الإقليمي لاختيار مواقع الضواحي السكنية في سورية، وأضاف **الدردري**: "إنّ صناعة البناء مهمة جداً بالنسبة لسورية التي ستشهد تنفيذ 500 ألف وحدة سكنية حتى العام 2010".

من جهته، أشاد وزير الاقتصاد والتجارة السوري **د. عامر حسني لطفي** بأهمية معرض "بيلدكس" لارتباطه بقطاع العقار والبناء الذي شهد ولا يزال معدلات نمو جيدة في سورية.

أما وزير الإسكان والتعمير **أحمد الحسين** فأكد "أن سورية تحتاج إلى تطوير المساكن بطريقة فنية وسليمة، وهذا لا يتم إلّا بالاطلاع على المنتجات الجديدة كما هو الحال في "بيلدكس".

ولجهة المشاركين في المعرض، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة محجوب **خالد محجوب**، فالمعرض يمثل محرّكاً لترويج منتجات المجموعة وفرصة للتواصل بين الشركات العارضة والمختصين في عالم البناء.

وأكد مدير عام شركة مدار لطلاء الصفائح **ممتاز دعبول** أن شركته تنجز العديد من الصفقات مع الزبائن من خلال مشاركتها في "بيلدكس".

وفي تقييمه للإنجازات التي حققها معرض "بيلدكس" هذا العام، قال مدير عام المجموعة العربية للمعارض **علاء هلال**: "إنّ العارضين المشاركين هذا العام جاؤوا ليفتحوا أسواقاً وليبيعوا منتجاتهم، وهم في الغالب استقبلوا اختصاصيين ومهندسين وزبائن محتملين وممثلي شركات مقاولات". وأكد "أن المجموعة العربية تعد بأن تحقق، خلال دورة "بيلدكس" المقبلة، زيادة الفرص المتاحة أمام الصناعات السورية، ومزيداً من الانفتاح على الأسواق لترويج صناعة مواد البناء السورية ولجذب صنّاع القرار والزوّار المختصين.

مشروع سعودي سوري: "سوق للبناء" في دمشق

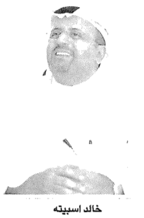
د. محمد عيد ومحمد صبحي الهوا

وضعت مجموعة عيد السعودية حجر الأساس لمشروع "سوق البناء" في دمشق، الذي تقدر تكلفته بنحو 70 مليون دولار، وتعود ملكيته للمجموعة، وتتولى تنفيذه مجموعة SN السورية.

يقع المشروع على أوتوستراد معربا، ويهدف إلى إقامة مجمّع يضمّ محلات وصالات ومعارض مواد البناء والديكور، بحيث يتيح للمقاولين والمواطنين التسوّق من موقع واحد وبأسعار منافسة. وسيتم إنجاز المشروع على مرحلتين وخلال 18 شهراً. وسيضم، على مساحة 120 ألف متر مربع، 300 محل تجاري و50 وكالة عالمية لمواد البناء و50 شركة مقاولات ومجمّع خدمات ومطاعم وفندق 4 نجوم وقاعة اجتماعات.

حضر حفل وضع حجر الأساس وزراء ورجال أعمال ومسؤولو غرف التجارة والصناعة، كما حضر رئيس مجموعة عيد السعودية **د. محمد عيد**، ومدير عام SN GROUP المهندس **محمد صبحي الهوا**.

"المزايا القابضة" تسوّق "كيو بوينت" في السعودية



خالد اسبيته

بعد نجاحها في بيع المرحلة الأولى من مشروع "كيو بوينت" كاملة، عرضت شركة المزايا القابضة المرحلة الثانية من المشروع في المملكة العربيّة السعودية خلال معرض الرياض العاشر للعقارات والتطوير العمراني، وتواصل الشركة جولاتها التسويقية في الدول الخليجية. ويتوجّه مشروع "كيو بوينت" إلى ذويّ الدخل المتوسط بأسعار منافسة تبدأ من 390 ألف درهم (106 آلاف دولار) وبقسط شهري بقيمة 3 آلاف درهم (815 دولاراً) يبدأ تسديده بعد السكن.

وأشار العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ"المزايا القابضة" **خالد اسبيته** إلى افتقار سوق دبي إلى مشاريع سكنية وتجارية تتلاءم مع متطلبات ذوي الدخل المتوسط والمحدود، لافتاً إلى أن أعمال بناء المشروع ستبدأ قريباً على أن تنجز في نهاية العام 2009.

الرئيس التنفيذي لشركة أكسا الخليج:
نتطلع إلى 10 في المئة من السوق الخليجية

بيروت - برت دكاش

تتطلّع شركة أكسا الخليج إلى الاندماج مع شركة محلية أو إقليمية في سوق الإمارات لزيادة حصتها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تزال تتمتّع بإمكانات كبيرة بسبب ضآلة نسبة انتشار التأمين فيها. ويكشف الرئيس التنفيذي لشركة أكسا الخليج أندريا روسي Andrea Rossi عن خطة توسّع تعتزم من خلالها الشركة تحقيق مجموع أقساط بقيمة 600 مليون دولار في العام 2012.

أندريا روسي

يقول **أندريا روسي** أنّ شراء 10 في المئة من أسهم الشركة المتحدة للتأمين في البحرين، بعد الاندماج مع مجموعة نورويش يونيون منذ أكثر من عام، يأتي في إطار استراتيجية تسريع نموّ عمليات "أكسا" في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً وأنّ "المتحدة للتأمين" تتمتّع بمكانة كبيرة في البحرين؛ فهي المزوّد الوحيد للتأمين على السيارات التي تعبر جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والسعودية. ويعزو اختيار البحرين من دون غيرها، أولاً لوجود شريكهم أي عائلة "كانو" في البحرين، وثانياً لكون سوق البحرين منظمة جداً من الناحية القانونية.

يتابع: "لدينا كذلك خطة توسّع مماثلة في باقي دول الخليج، إنما ليس على مستوى شراء حصص. فنحن نفضّل عمليات دمج شاملة، ونسعى لتحقيق ذلك بقوة، خصوصاً بعد أن أثبتت تجربة الدمج في البحرين نجاحها. فنحن نتطلّع إلى شركة تأمين محلية في دولة الإمارات، أو إلى أيّ لاعب إقليمي خصوصاً إذا كان يملك شبكة مكاتب في الإمارات، أو قطر، أو البحرين أو عمان".

ويقول روسي: "إنّ أولوياتنا في هذه المرحلة تحقيق نموّ أساسي داخلي في الشركة، إذ نطمح لزيادة حجم أقساطنا إلى 3 أضعاف في العام 2012 عما هو حالياً".

وعن المنافع التي حققتها "أكسا الخليج" من عملية الدمج مع "نورويش يونيون"، يفيد روسي "أنّ الاندماج مع شركة تأمين مثل "نورويش يونيون" تعمل في المنطقة منذ الخمسينات، جعل من "أكسا الخليج" أكبر شركة تأمين عالمية في الخليج. وقد كسبت "أكسا" خبرات "نورويش يونيون" المحلية، وعلاقاتها الشخصية والمؤسساتية، إضافة إلى خدماتها في الشحن البحري، ومكاتبها المنتشرة في دول مجلس التعاون. كما أنّ إضافة حجم محفظة "أكسا" الطبّية، ومحفظة السيارات والسفر، ودعم مجموعة "أكسا" الأم، أكسب أعمال "أكسا الخليج" الجديدة قوة ممتازة في السوق".

ويلفت روسي إلى إمكانية إفادة "أكسا الخليج" من دعم متخصص من موارد المجموعة العالمية مثل Axa Cessions وهي ذراع إعادة التأمين في المجموعة، و Axa Way وهي مفهوم لتحسين العمليات الداخلية لتلبية توقّعات الزبائن، و Axa Corporate Solutions المتخصصة في المخاطر الكبرى، و Axa Assistance وهي شركة خدمات للمطالبات الطبّية والسفر في الخارج، بالإضافة إلى Axa Art المتخصصة في الفنّ الرفيع ومخاطر المعارض.

■■

نسعى إلى تملّك شركة خليجية، وزيادة الأقساط إلى 600 مليون دولار

■■

التوسّع في المنطقة

ويشير **روسي** إلى أنّ الشركة حقّقت تقدّماً كبيراً على مستوى المنتجات والتوسّع الجغرافي؛ "فقد حصلنا على الترخيص في قطر العام الماضي وبدأنا التشغيل. ونحن بصدد تأسيس شركة في السعودية، وسوف نقوم بطرح جزء من الأسهم هناك للاكتتاب العام".

مضيفاً: "كما أنّ مجموعة منتجاتنا في فروع التأمينات الشخصية والمؤسسات تتحسّن باستمرار. وطرحنا في الشهر المنصرم، منتجات تأمين تغطي أخطار الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وعززنا كذلك منتج التأمين على السيارات من خلال تغطية السيارات ذات القيمة العالية".

"إلى ذلك، عيّنا مؤخراً مديراً لفرع الحياة، حيث سيقود **بول بروملي**، الذي يملك خبرة 38 عاماً في هذا الحقل، عملية تطوير هذا المشروع. كما سيضطلع بعملية تطوير منتجات تأمين مطابقة للشريعة الإسلامية لتلبية الطلب القوي على هذه المنتجات في منطقة الشرق الأوسط".

ويشير **روسي** إلى مواصلة تطوير الأنظمة المعلوماتية من قبل الشركة، حيث "فزنا مؤخراً بجائزة التأمين في الشرق الأوسط للعام 2006 عن الأعمال الإلكترونية".

فرص واعدة

ويرى **روسي** أنّ المنطقة تتمتّع بإمكانات ضخمة للنموّ حيث أنّ "معدل انتشار التأمين في دول الخليج لايزال عند مستوى متدنٍ. والإمارات بشكل خاص سوق مثيرة بمزيجها الفريد الذي يجمع ما بين سوق ناشئة وبنية تحتية متطوّرة. وهو مزيج مثالي لأيّ مزوّد خدمات". وتركّز "أكسا الخليج" على زيادة الوعي التأميني. وفي هذا المجال، "ربحنا جائزة التأمين في الشرق الأوسط عن أفضل حملة وعي جماهيري للعام 2006".

وحققت الشركة في العام 2006 إجمالي أقساط بلغ نحو 200 مليون دولار، وبلغت الأرباح نحو 26 مليوناً. ولدى الشركة حصة سوقية تبلغ 6% في سوق الخليج، "ونهدف لزيادتها إلى 10% في العام 2012. فطموحنا أن نصبح الشركة "المفضّلة" للحماية المالية في الخليج في غضون 5 سنوات". وينوّه **روسي** بجهود فريق عمل "أكسا"، ويقول: "يعمل حالياً لدى الشركة 30 في المئة من المواطنين ونخطط لزيادة عددهم لتأكيد التزامنا تطوير المواهب في السوق المحلية". ■

رئيس جمعية شركات الضمان اللبنانية:

الشركات تتوسّع والخبرات تهاجر

بيروت - الإقتصاد والأعمال

اقتصر نمو قطاع التأمينات العامة في لبنان على نسبة 4 في المئة فقط خلال العام 2006، وذلك نتيجة لأحداث يوليو الماضي. ويقول رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان إيلي نسناس أنّ القطاع سجل في الفصل الأول من العام الماضي نمواً هائلاً ساهم في عدم تراجع المحفظة التأمينية بعد الحرب التي كانت آثارها سلبية جداً على القطاع. ويشير نسناس إلى أنّ الشركات اللبنانية بدأت تتطلع أكثر إلى الأسواق الخارجية وتركّز اهتمامها ونشاطها هناك لغياب الاستقرار السياسي في لبنان الذي ينعكس سلباً على أداء مختلف القطاعات ومنها قطاع التأمين، كاشفاً عن هجرة للمهارات اللبنانية العاملة في قطاع التأمين التي تجتذبها مغريات شركات خارجية.



إيلي نسناس

يقول **نسناس** إنّ التأمين عبر المصارف أعطى دفعاً قوياً لسوق التأمين وبخاصة لفرع الحياة الذي حقق نمواً العام الماضي. ويشير إلى أن آثار الحرب كانت غير مباشرة لأن المنشآت التي تضررت لم تكن مؤمنة أصلاً ضد مخاطر الحروب، كما أن تراجع حركة الاستثمار والركود الناتج عن الأزمة السياسية أديا إلى وقف تدفّق الاستثمارات وقيام المشاريع في البلاد، فغاب التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات، بالإضافة إلى سفر عدد من الأفراد الذين يحملون بوالص تأمين شخصية مثل تأمين الاستشفاء وعدم تجديد أو سداد قيمة البوليصة.

الاستثمار في القطاع

ويؤكّد **نسناس**: "إنّ عدم رغبة شركات تأمين أجنبية بالاستثمار في سوق لبنان ينطبق على مختلف القطاعات الإنتاجية بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية وعدم الاستقرار، ما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين وتوجههم إلى أسواق أخرى مجاورة بدأت بفتح أسواقها، وهي تتمتّع بمزايا تنافسية على مستوى بعض الأكلاف والبنية التحتية. وهذه الدول تدعّم القوى العاملة التأمينية لديها بجذب الطاقات البشرية اللبنانية التي نشهد هجرتها يوماً بعد يوم".

وعن خروج الشركات اللبنانية إلى أسواق عربية أخرى، يوضح **نسناس** أنه توجد حالياً 10 شركات لبنانية لها بُعد خليجي و4 شركات تعمل في سورية وستنضم إليها قريباً شركة خامسة هي شركة أدير مع استعداد عدد كبير من الشركات اللبنانية الأخرى لدخول السوق السورية. ويقول: "كل الشركات التي تملك الطاقات والقدرة على الخروج من لبنان بالتأكيد ستفعل ذلك، خصوصاً أن الضامنين اللبنانيين كانوا المبادرين في فتح أسواق التأمين في الخليج وهم الآن يوسّعون نشاطهم في تلك الأسواق ويصبون عليها اهتماماتهم. كما نلاحظ أيضاً أن المصارف التي تفتتح فروعاً في الخارج تلحق بها شركات التأمين التابعة لها".

ويتابع **نسناس**: "هناك عدد كبير آخر من الشركات يتجه نحو أسواق الخليج لا سيما السعودية نظراً للإمكانات الضخمة التي تتمتع بها تلك الأسواق، وإلى جانب الشركات اللبنانية المتمركزة في تلك الأسواق، تتطلع أخرى إما لعقد تحالفات مع شركات موجودة أو شراكة مع شركات أجنبية أو عربية للدخول إلى الأسواق الخليجية، سواء السعودية بعد صدور قانون التأمين، أو الإمارات أو قطر أو البحرين. كل هذه الدول تشهد اليوم نمواً يرافقه تطور في الوعي التأميني، إضافة إلى ظاهرة التأمين التكافلي الذي يشهد طلباً متزايداً وحظوظاً عالية في النمو".

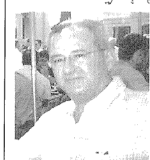
زيادة رأس المال

وماذا عن قانون التأمين الجديد في لبنان؟ يجيب: "تتم حالياً مناقشته بين الشركات ولجنة الرقابة للتوصل إلى صيغة مشتركة حول بعض النقاط العالقة. وقد توصلنا بالفعل إلى مبادئ مشتركة حول عدد منها مع وزارة الاقتصاد وتحديداً الجانب المتعلّق برأس المال وبآلية عمل لجنة الرقابة. وقمنا في هذا الإطار، بتقديم مشروع عمل للجنة الرقابة مشابه إلى حد بعيد للقانون الذي يحكم عمل لجنة الرقابة على المصارف، حيث يحوّل شركات التأمين إلى مؤسسات باعتبارها شركات مالية تتعدى مفهوم شركات الأفراد". ومشدداً على ضرورة "وجود حوكمة لدى شركات التأمين ومساءلة وعمل مؤسساتي".

بالنسبة لرأس المال، يفيد **نسناس**: "بالطبع يتضمن القانون بنداً خاصاً بزيادة الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين البالغ حالياً 1,5 مليون دولار. وسيصار إلى فصل رأس مال شركات التأمين على الحياة عن التأمينات العامة، وسيخصص رأس مال بقيمة 7 ملايين دولار لشركات الحياة و10 ملايين دولار لشركات التأمين العام، وذلك بالنسبة للشركات القائمة. أما الشركات الجديدة، فالمطلوب لكل نشاط 10 ملايين دولار كحد أدنى لرأس المال لمنحها الترخيص". مشيراً إلى "أنّ فترة السماح المعطاة للشركات لزيادة الحد الأدنى لرأس مالها مدتها 4 سنوات تبدأ من تاريخ صدور القانون".

وعما إذا كانت هذه الخطوة ستشجع على الاندماج المرجو منذ صدور قانون العام 1999، يلفت **نسناس** إلى ضرورة تقديم حوافز ضريبية جديدة لتشجيع الدمج، وقروض بفوائد ميسرة طويلة الأمد. وعن زيادة رأس المال عبر الطرح في السوق المالية، يجيب رئيس الجمعية: "طلبت الجمعية أن يتضمن القانون حوافز ضريبية أيضاً للشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالية؛ فهذه تشجّع العمل المؤسساتي وتعزز الشفافية والحوكمة، وتساعد بالتالي على زيادة رأس المال". مشدداً على تنويع النشاط الاستثماري في لبنان. ■

"ألفا لويدز إنشورنس بروكرز": شركة تأمين جديدة في الإمارات


خلدون خرطبيل

أُعلن مؤخراً عن تأسيس شركة ألفا لويدز إنشورنس بروكرز Alpha Lloyds Insurance Brokers في دبي، بالشراكة مع مجموعة س.س. لوتاه الإماراتية. وحازت الشركة على الترخيص النهائي من وزارة الاقتصاد الإماراتية ومن السلطات الاقتصادية في إمارة دبي.

الرئيس التنفيذي للشركة **خلدون خرطبيل** قال أنّ "ألفا لويدز إنشورنس بروكرز" سوف تعمل كوسيط تأمين لبعض فروع التأمين في الإمارات، وسوف توفّر التغطية لفرع التأمين الطبي، والأملاك والممتلكات، والتأمينات الهندسية والتأمينات الشخصية. وسوف تعمل الشركة كوسيط إعادة تأمين عام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة المتوسط وشمال أفريقيا.

يرأس مجلس إدارة الشركة المدير التنفيذي لمجموعة س.س. لوتاه **صالح سعيد أحمد لوتاه**، وتمّ تعيين **عمر فهمي** نائباً أعلى للرئيس، و**مروان الغارم** مديراً.

"تكافل ري": نموّ بنسبة 400 في المئة

خالد علي البستاني

سجّلت شركة تكافل ري في الربع الأول من العام الحالي نمواً في إجمالي المشاركات المكتتبة بلغ 400 في المئة، مرتفعاً من 2,3 مليون دولار في الربع الأول من العام الماضي، إلى 9,2 ملايين دولار. ويعزى هذا النموّ بشكل أساسي إلى أسواق التكافل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحققت الشركة خلال الربع الأول صافي أرباح بلغت قيمتها 1,3 مليون دولار، مقابل 500 ألف دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة نسبتها 260 في المئة. كما ارتفع دخل الاستثمار بنسبة 100 في المئة ليصل إلى 1,4 مليون دولار من 700 ألف دولار.

وقال رئيس مجلس الإدارة **خالد علي البستاني** أنّ "تكافل ري" دخلت حالياً عامها الثاني "وقد حققت نتائج كبيرة على الرغم من سياسة الحذر والتحفّظ اللتين تنتهجهما الشركة والتنافس الشديد في أسواق التكافل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

7.6 ملايين دولار أرباح "أريج" في 3 أشهر

حققت المجموعة العربية للتأمين "أريج" خلال الربع الأول من العام 2007 صافي أرباح بلغت قيمتها 7,6 ملايين دولار، مقابل نحو 8 ملايين للفترة نفسها من العام 2006، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 5 في المئة.

وارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 10 في المئة نتيجة النمو الملحوظ للأعمال الجديدة من أسواق الشرق الأقصى وشبه الصحراء الأفريقية. وسجلت الأسواق التقليدية للمجموعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً معقولاً على الرغم من عدم تجديد بعض الاتفاقيات ذات الأداء الضعيف أو السعر غير الملائم.

كما بلغت حقوق المساهمين في نهاية الربع الأول 279,8 مليون دولار، مقابل 269,2 مليوناً في الربع الأول من العام 2006 أي بزيادة نسبتها 3,9 في المئة.

"الفجيرة الوطنية للتأمين" في بورصة أبوظبي

تمّ مؤخراً إدراج أسهم شركة الفجيرة الوطنية للتأمين في سوق أبوظبي للأوراق المالية، برأس مال قيمته 75 مليون درهم، لتصبح الشركة الرقم 64 المسجلة في قائمة إدراج السوق والرقم 13 ضمن قطاع التأمين.

ويبلغ السعر الإسمي لسهم الشركة 100 درهم إماراتي، ويمكن تداول هذه الأسهم من قبل المواطنين الإماراتيين فقط.

القائم بأعمال المدير التنفيذي لـ "سوق أبوظبي للأوراق المالية" **راشد البلوشي** قال أنّ القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق تزيد على 333 مليار درهم، ما يجعلها أحد أكبر الأسواق المالية في المنطقة.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة "الفجيرة الوطنية للتأمين" **علي راشد الغسية** أنّ كافة المتطلبات الإدارية والقانونية المتعلقة بإدراج وتداول أسهم الشركة على الصعيد اليومي قد استكملت، وذلك وفقاً للأنظمة والقوانين المتبعة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

والجدير ذكره أنّ "الفجيرة الوطنية للتأمين" تأسست ومارست نشاطها في العام 1976 وفق مرسوم أميري صادر عن حكومة الفجيرة، وهي تمارس كافة الخدمات التأمينية من خلال فروعها الممتدة من أبوظبي وحتى الساحل الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وزير السياحة الأردني:

قوانين وإجراءات جديدة لتشجيع السياحة


الوزير أسامة دباس

عمّان - "الاقتصاد والأعمال"

كشف وزير السياحة الأردني أسامة دباس عن جملة من الإجراءات تستهدف تنشيط السياحة في الأردن، منها قانون جديد لتنمية السياحة، وإنشاء غرفة للسياحة وتعديل قانون هيئة التنشيط السياحي. وأعلن أنّ الوزارة بصدد إعداد خريطة للاستثمار السياحي، وأنّ مؤتمراً للاستثمار السياحي سوف يعقد في سبتمبر المقبل لعرض الفرص الاستثمارية خصوصاً في القطاع الفندقي.

عملت الحكومة الأردنية الجديدة، منذ تشكيلها، على وضع خطط لتطوير القوانين ذات الصلة بالقطاع السياحي، وفي مقدّمها إعداد قانون جديد لتنمية السياحة يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها.

ويقول الوزير **أسامة دباس** أنّ القانون الثاني يقضي بإنشاء "غرفة السياحة"، متابعاً: "لدينا حالياً جمعيات سياحية متنوّعة، منها: "جمعية وكلاء السياحة والسفر"، "جمعية الفنادق"، "جمعية الأدلاء السياحيين"، "جمعية التحف الشرقية" و"جمعية النقل السياحي". ويهدف القانون إلى وضع جميع هذه الجمعيات تحت مظلة واحدة، هي غرفة السياحة". وسوف يناط بهذه الغرفة مهمة تنظيم المهن وتقديم خدمات أفضل للعاملين والمستثمرين في القطاع السياحي الأردني. ويوضح الوزير: "لقد أعددنا النظام العام للغرفة، ونحن في صدد التشاور مع القطاع الخاص لأخذ ملاحظاته حول القانون قبل إصداره".

والقانون الثالث يهدف إلى تعديل نظام هيئة تنشيط السياحة بغرض تفعيل دور القطاع الخاص فيها وزيادة مشاركته في ميزانيتها، وبالتالي إيجاد أسواق سياحية جديدة للأردن.

أسواق جديدة

شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2007، ارتفاعاً في عدد السيّاح القادمين إلى الأردن بنسبة 13 في المئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي. كما حقق الدخل السياحي خلال هذه الفترة من العام 2007، نحو 268,9 مليون دينار.

وتشير الإحصاءات إلى أنّ السيّاح القادمين من الدول الأوروبية احتلوا مركز الصدارة، خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، إذ بلغ عددهم 38913 سائحاً بزيادة 12,1 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. أما السيّاح من دول آسيا والباسيفيك، وهي منطقة جديدة وواعدة، فقد بلغ عددهم 12140 سائحاً. كما شهدت هذه الفترة نمواً ملحوظاً في عدد السيّاح العرب، إذ سجلت الإحصاءات زيادة بنسبة 44,2 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2006.

وتسعى وزارة السياحة الأردنية إلى جذب السيّاح من عدد من الأسواق الجديدة، ولهذا الغرض أنشأت مكتباً تمثيلياً لها في روسيا لتسويق الأردن كوجهة سياحية، وتسعى إلى زيادة رحلات خطوط "الملكية الأردنية" بين عمّان وموسكو، إلى أكثر من رحلتين أسبوعياً.

ويبذل وزير السياحة **أسامة دباس** جهوداً واضحة لدخول السوق الصينية، الكبيرة والواعدة، والتي تفتقر إلى وجود خط طيران مباشر يربط بين عمّان وبكين. ولذلك تمّ خلال اجتماع عقده مؤخراً مع وزير السياحة المصري **زهير جرانه** بحث خلاله سُبل التعاون لجذب السيّاح من الصين عبر تقديم برامج سياحية مشتركة، خصوصاً أنّ الخطوط المصرية تسيّر رحلات مباشرة بين القاهرة وبكين.

وكانت وزارة السياحة الأردنية وقّعت اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم مع عدد من الأسواق، بينها مذكرة تفاهم مع إدارة السياحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية وُقّعت في العام 2003 تضمّنت خططاً لتنظيم رحلات سياحية للمواطنين الصينيين إلى الأردن، واعتماد وكلاء سفر وتقديم تسهيلات في منح التأشيرات. ويطمح الوزير دباس إلى عقد مذكرات مماثلة لجذب السيّاح من الهند.

مشاريع سياحية جديدة

وتشهد الأردن مشاريع سياحية كبيرة في عدد من المناطق، أبرزها في إربد وأم قيس وجرش. وأكبر هذه المشاريع مشروع "سرايا" السياحي وهو قيد الإنجاز يشمل بناء 6 فنادق من فئة 5 نجوم في منطقة العقبة، و6 مشاريع أخرى على البحر الميت.

وفي سبيل تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، يشير الوزير **دباس** إلى أنّه بصدد "رسم خريطة لمواقع الاستثمار السياحي في الأردن". معلناً أنّ مؤتمراً للاستثمار السياحي سوف يعقد في شهر سبتمبر المقبل لعرض مجالات الاستثمار السياحي والحوافز التي توفّرها القوانين الأردنية، خصوصاً لجهة "بناء فنادق في المناطق الشمالية".

يشار في هذا الصدد إلى أنّ سلسلة فنادق روتانا تقوم باستثمار نحو 70 مليون دينار أردني لبناء فندق يضم 450 غرفة في عمّان.

الاستثمار في القطاع السياحي

أما عن التدفّقات الاستثمارية، فتشير إحصاءات هيئة تنشيط الاستثمار في الأردن إلى أنّ مشاريع بناء الفنادق المستفيدة من قانون ترويج الاستثمارات بلغت قيمتها نحو 243 مليون دينار أردني في العام 2006، ويوفّر القانون خدمات النافذة الموحّدة التي توفّر خدمات تسجيل المشروعات وإصدار موافقات الترخيص الأوّلية والموافقة على التأشيرات والإقامة الدائمة للمستثمرين وللعمالة الأجنبية اللازمة للمشروع، إضافة إلى الحوافز التي يقدّمها قانون تشجيع الاستثمار للمستثمرين في قطاع الفنادق والمطاعم، لجهة بعض الإعفاءات الجمركية. ■

المدير العام للديوان الوطني للسياحة:
السياحة الجزائرية في مرحلة التأسيس

الجزائر - "الاقتصاد والاعمال"

يدخل القطاع السياحي في الجزائر مرحلة جديدة قوامها الإعلان عن برنامج حكومي لعقد من الزمن بشر به وزير السياحة نور الدين موسى ويقضي بعملية تأهيل شاملة لكل ما يتعلق بالسياحة من تجهيزات وخدمات وموارد بشرية.

كما تمّ الإعلان عن وصول "العمالقة"، أي شركات الفنادق العالمية الكبرى، والعرب ليسوا غائبين عن هذا التوجّه، فمجموعة "سفير" الكويتية متواجدة منذ سنوات، فيما أعلنت مجموعة "إعمار" الإماراتية عن مشاريع عمرانية كبرى في العاصمة تتضمن عدداً من المرافق السياحية.

"الاقتصاد والأعمال" التقت المدير العام للديوان الوطني للسياحة في الجزائر مغمول العيد وكان هذا الحوار:

مغمول العيد

■ **قبل بضع سنوات كان الاهتمام الرسمي في الجزائر غافلاً عن السياحة بمفهومها الواسع، لكن يبدو أن الصورة تغيرت اليوم فما هي الأسباب؟**

□ هناك تطور في نظرة الجزائر إلى القطاع السياحي، والحكومة باتت تعتبر السياحة قطاعاً اقتصادياً يحظى بالأهمية، ولم يعدّ مجرد عملية ترفيه أو استهلاكاً كمالياً. أصبحت النظرة إلى السياحة على أساس أنها عملية اقتصادية متكاملة، وإن إنعاش هذا القطاع سيؤدي إلى تطوير الكفاءات والتجهيزات والخدمات وفق المعايير العالمية المعتمدة.

السياحة قطاع جاذب للاستثمار، يشجع تدفق رؤوس الأموال ويخلق الكثير من فرص العمل الجيدة، ويعيد الاعتبار إلى الموارد البشرية، ويعمل على إنعاش النمط الاستهلاكي. وفي إطار النظرة الشاملة للقطاع، نحن نرى أن تطوير القطاع يعني تغييراً في مفهوم الخدمات ونوعيتها سواء المقدمة حالياً أو تلك التي ستنشأ نتيجة تطور القطاع. فلا شك أن دخولنا في مرحلة الصناعة السياحية سيخلق الكثير من المهن الجديدة التي باتت تعتبر جزءاً أساسياً يكمل صناعة السياحة. مع الإشارة إلى أن السياحة ستعيد الاعتبار والأهمية إلى المعالم السياحية من خلال صيانتها وترميمها وتحسين محيطها.

وفي رأينا أن سلوكيات المجتمع الجزائري ستعرف تغيراً ايجابياً، وهذا أمر طبيعي عند الانتقال من ظروف الانغلاق إلى الانفتاح على ثقافات وأنماط عيش متنوعة من العالم. لا يعني ذلك أن الانعكاس سيكون سلبياً، بل على العكس ستكون السياحة أهم عامل للمحافظة على التقاليد والعادات الجزائرية وترسيخها، لأن هذه العادات هي أحد عوامل الجذب السياحي. ولا بدّ أن تدخل عادات وعناصر جديدة في المجتمع لكنها لن تؤثر على تاريخنا، فكرم الضيافة لدى الجزائري لم يتغير لا في الداخل ولا في الخارج.

الجزائر مهد الحضارات

■ **هل تملك الجزائر مقومات لقطاع سياحي ناشط؟**

□ تشكل الجزائر بأكملها منتوجاً سياحياً يحوي كل العناصر الأساسية والضرورية لقيام سياحة متميزة في هذا الجزء من المتوسط المعروف بإمكاناته السياحية. فلو أخذنا الجانب التاريخي والثقافي، نجد أن الجزائر تعرفت خلال العصور على الكثير من الحضارات التي تركت بصماتها مثل شعوب البربر والرومان والعرب وغيرهم.

وتتمتع الجزائر بموقع جغرافي مهم، إذ تتوسط منطقة المغرب العربي، وهي صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا. يضاف إلى ذلك أهم عامل وهو الإنسان الجزائري المعروف بانفتاحه على الشعوب وشغفه بالسفر والتنقل في أنحاء العالم، وحبه في التعرف على الحضارات والعادات. وخلافاً لأية أفكار سلبية يمكن التأكيد أنه لم يسجل أي حادث يشير إلى رفض الجزائريين للسياح والأجانب بشكل عام، بل إن بعض الوافدين يشكون من كثرة الضيافة والمبالغة بالترحيب. كما أن الشعب الجزائري يجيد العديد من اللغات ويتمتع بمرونة كبيرة تساعد على الاندماج في العملية السياحية.

■■

برنامج حكومي لقيام صناعة سياحية بمعايير عالمية

■■

ثروات طبيعية

■ **تطور مفهوم السياحة في الوقت الراهن وأصبح الحديث يدور حول صناعة السياحة التي خرجت من**

المفاهيم التقليدية الضيقة. هل الجزائر مؤهلة لقيام صناعة سياحية حقيقية؟

□ ذكرنا سابقاً بعض المقومات السياحية ولم نتطرق بشكل كبير إلى الثروات الطبيعية التي تملكها الجزائر، بدءاً من المناخ المعتدل في الشمال والشاطئ المتميز بتضاريسه المتنوعة ومحمياته الطبيعية والمجتمعات المختلفة التي تسكن في هذه المناطق. ولدينا أيضاً جبال شاهقة مكسوة بالغابات ومزينة بالثلوج لفترات طويلة من السنة.

وهناك جزء كبير من البلاد هو عبارة عن صحراء لا مثيل لكنوزها في العالم، فيها واحات كبيرة تسكنها مجموعات إنسانية تعيش مهرجانات سياحية متواصلة، وفيها الكثبان الهائلة الزاخرة بكنوز من الحضارات والآثار القديمة.

أي متابع للخطاب الرسمي اليوم، يجد أن الجزائر تتجه بخطى سريعة لإقامة صناعة سياحية عصرية وتعلن عن إيمانها بضرورة تطوير هذه الصناعة وتنميتها. وإذا كانت كل صناعة تحتاج إلى مواد أولية، فما ذكرناه من ثروات طبيعية تشكل الركيزة الأساسية لقيام صناعة السياحة. وبما أن هذه الصناعة تتألف من عناصر تتكامل مع بعضها وتشكل حلقات مترابطة، فإن كل حلقة منها تتطلب برامج وخططاً مثل أي صناعة معروفة. فتشجيع الإعلام السياحي وتكوين الخبرات والعمل على الترويج والتسويق وتحسين الخدمات كلها تعني أن الجزائر تسعى لإقامة صناعة السياحة.

السياحة الداخلية

■ **قياساً للإمكانات الطبيعية تبدو التجهيزات الحالية غير كافية لتلبية الطلب الداخلي، هل هناك مشاريع في الأفق لإقامة مناطق سياحية كبرى؟**

□ تواجه الجزائر طلباً كثيفاً على الفنادق والمرافق السياحية خلال فترة الصيف وعلى امتداد شهرين فقط، ومصدر الطلب من المواطنين ومن الجزائريين المقيمين في الخارج والقادمين للعطلة الصيفية، فهل يشكّل ذلك حافزاً لنا لإنشاء مشاريع كبرى ذات طاقة إيوائية ضخمة؟ وهل ستتطور القدرة الشرائية للمواطنين في المدى القريب لتحقيق نسبة تشغيل مرتفعة على مدار السنة لهذه المشاريع الجديدة؟

نحن نتابع الاختناق في فصل الصيف، ونشجّع إنشاء مشاريع خفيفة مثل القوافل السياحية والمخيمات التي لا تضر البيئة والتي تلبي قسماً كبيراً من الطلب الداخلي. أما الطلب الحالي فيتركز على سياحة الأعمال، ونحن نشهد في الوقت الحاضر دخول مستثمرين دوليين وعرب يرغبون بإنشاء فنادق ومرافق سياحية في العاصمة والمدن الكبرى ومراكز الأعمال. لكن هذا التوجّه لن يتواصل إلى ما لا نهاية، فنحن سنواكب التطورات ونشجع إقامة المشاريع الكبرى ذات الطاقة الإيوائية المرتفعة بموازاة ارتفاع الطلب الخارجي.

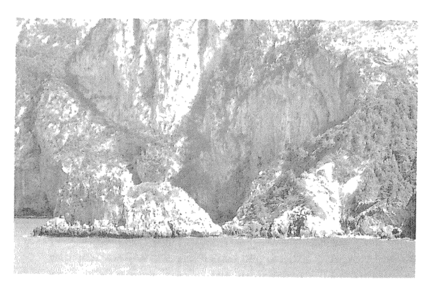
الوجه الآخر للجزائر

■ **أليس من المبالغة الحديث عن خطة لتنمية السياحة في حين أن صورة الجزائر في الخارج لا تزال غير مشجعة، وهل هناك اهتمام بهذه الناحية؟**

□ نعترف أولاً أن صورة الجزائر تضررت كثيراً بسبب غياب المعلومات الصحيحة وبسبب المعلومات المشوهة والمغرضة. ولا شك أن الأحداث التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينات أثرت سلباً على صورة الجزائر، لكننا نعيش حالة أمن واستقرار منذ أواخر العقد الماضي، وما يجري من أحداث متفرقة هو أقل مما يجري في العواصم العالمية. ونعترف أيضاً بنقص كبير في مجال الترويج والإعلام السياحي، لكننا نسعى حالياً إلى تغيير هذه المعادلة معتمدين على علاقاتنا الراسخة مع الخارج وعلى التعامل بشكل أكثر فاعلية مع الهيئات والمنظمات الدولية المختصة لتكون الجزائر موجودة على خريطة السياحة العالمية.

هل هذا يكفي؟ بالطبع لا، فنحن في مرحلة تأسيسية وعلينا القيام بجهود كبرى للتعريف بالجزائر وبإمكاناتها. وفي الوقت نفسه يجري تنفيذ الخطة المرسومة والرامية إلى تنويع المنتجات السياحية وتكوين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو الأنشطة المختلفة المكملة للسياحة. ونسعى أيضاً إلى تشجيع السياحة الداخلية لتعزيز ثقافة السياحة لدى المواطنين. وبما أننا في بداية المرحلة التأسيسية فنحن نحرص على توفير ظروف الانطلاقة الصحيحة والسليمة، ولذلك نشجع رفع القدرات التنافسية من خلال تحسين الخدمات وفق المعايير العالمية. ولدينا اهتمام كبير بتنمية الصناعات التقليدية وإعطائها البعد الذي تستحقه.

ولا بدّ من الإشارة إلى مناخ الحرية الذي يجده السائح عندنا، وهو ليس مجرد اختيار وطني بل هو التزام مبدئي من الحكومة والإعلام وجميع المتعاملين. وكل من يزور الجزائر يجد نفسه على اتصال مباشر مع المواطنين فيتعرف على مناخ الحريات على الطبيعة. ■



فنادق عالمية في الجزائر

دخلت الجزائر خلال الفترة الماضية، مجموعات عدة من أبرزها: "ستاروود" التي أعلنت عن إقامة فندق "وست أن" داخل العاصمة الجزائرية، و"ماريوت" التي اختارت الاوتوستراد الدائري للعاصمة لإنشاء أول فنادقها الراقية، كما بدأت مجموعة "أكور" الفرنسية بتنفيذ خططها الرامية إلى إنشاء 36 وحدة فندقية موزعة في أنحاء البلاد، حيث انطلقت ورشة بناء فندق في دار البيضاء إحدى ضواحي العاصمة، وفندق آخر في مدينة قسنطينة، مع العلم أن هذه المجموعة متواجدة في الجزائر منذ سنوات عدة من خلال فندق سوفيتيل الذي خضع مؤخراً لعملية تجديد رفعته إلى أعلى المستويات، إضافة إلى فندق ميركور الكائن قرب المطار الدولي.

جولة عربية لوزير السياحة الماليزي

عروض سياحية في الذكرى الـ 50 لاستقلال ماليزيا

الوزير منصور (الثاني من اليمين) يتوسط: محمد طيب، محمد عبد الحليم عبد الرحمن و محمد أنور بن مات بيا

بيروت - "الاقتصاد والأعمال"

تحتفل ماليزيا هذا العام بمرور 50 عاماً على استقلالها. وفي المناسبة تنظّم الحكومة الماليزية 240 احتفالاً، بعضها يتّخذ طابعاً عالمياً. وللمناسبة أيضاً تكثّف هيئة السياحة الماليزية حملتها الترويجيّة لاستقطاب السيّاح من مختلف المناطق العالمية، وخصوصاً المنطقة العربية. إذ يكشف وزير السياحة الماليزي داتو سيري تنكو عدنان منصور خلال جولة على عدد من الدول العربية، عن السعي لجذب 300 ألف زائر من الشرق الأوسط خلال هذا العام، في سياق حملة "زوروا ماليزيا 2007".

قام وزير السياحة الماليزي داتو سيري **تنكو عدنان منصور** بجولة على عدد من الدول العربية، أعقبت مشاركته في معرض "سوق السفر العربي" الذي أُقيم في دبي مؤخراً، شملت كلاً من: السعودية، قطر، البحرين، سورية ولبنان؛ والتقى خلالها كبار المسؤولين ووزراء السياحة في هذه البلدان، إضافة إلى الهيئات السياحية ووكلاء السياحة والسفر ورجال الإعلام فيها.

وخلال جولته، شدّد الوزير والوفد المرافق له على أهمية المنطقة العربية، كمصدر للسيّاح إلى ماليزيا. وذكر أنّ عدد السيّاح الذين قدموا إلى ماليزيا من منطقة غرب آسيا بلغ في العام 2006، نحو 186821 سائحاً، بنموّ 22,2 في المئة عن السنة السابقة.

كما عرض الوزير **منصور** لأبرز المنتجات السياحية التي تقدّمها ماليزيا، ومنها الخدمات الاستشفائية، وخدمات التعليم. وفي هذا السياق، ذُكر أنّ ماليزيا استقطبت في العام 2006، نحو 300 ألف سائح قدموا إليها طلباً للاستشفاء، وبلغ حجم ما أنفقوه نحو 63,27 مليون دولار. وفي مجال التعليم، تمّ عرض منافع التعلّم في ماليزيا، لجهة المستوى الأكاديمي والكلفة المتدنية، وذُكر أنّ الحكومة عقدت اتفاقيات مع جامعات عالمية لمنح شهادات ذات مستوى دولي من جامعات في ماليزيا، فضلاً عن توافر جامعات متخصصة في التعليم باللغة العربية.

وروّجت وزارة السياحة الماليزية لعرض "ماليزيا بيتي الثاني"، وركّزت فيه على حُسن الضيافة الذي تتمتّع به ماليزيا، خصوصاً للسيّاح العرب، حيث تتوفر لهم جميع المعلومات باللغة العربية، إضافة إلى تسهيلات كبيرة في منح التأشيرات، وتقديم الطعام الحلال في المطاعم وخدمات فندقية بمستوى 5 نجوم، فضلاً عن توافر وسائل النقل والمراكز التجارية. وشدّدت الوزارة على أنها تعمل حالياً على تحسين خدماتها والبُنى التحتية في بعض المناطق السياحية لاستقطاب عدد أكبر من الطبقة الثرية في الدول العربية.

وتروّج وزارة السياحة الماليزية أيضاً لعروض سياحية متميّزة، كالمغامرات واكتشاف الغابات والكهوف والتخييم وتسلّق الجبال والتجذيف على الأنهر البيضاء، مثل: باداس وكيولو اللذان يُعتبران من الدرجات الثانية والثالثة في التجذيف في العالم. وتشمل هذه العروض أيضاً مشاهدة الطيور وركوب الدراجات الهوائية ومسابقات 4W في الجبال. فماليزيا تتمتّع بطبيعة خلابة ومتنوعة، مثل الأنهار والتلال والغابات المطرية التي تمتلك 330 ألف كيلومتراً مربعاً منها، بينها غابة تامان نيغارا التي تعتبر الأقدم في العالم، ويُقدّر عمرها بنحو 130 مليون سنة.

، كما تقدّم وزارة السياحة الماليزية عرضاً للمتزوّجين حديثاً، تحت عنوان: "جنة العشّاق"، فماليزيا تعتبر من أهم الوجهات السياحية لهذا النوع من العطل.

وأعلن الوزير **منصور** خلال جولته العربية، عن وجهات جديدة في ماليزيا غير معروفة بعد في الدول العربية، وهي المنطقة الشرقية، كباهانغ وترنغانو وكيلانتان.

وبمناسبة الذكرى الـ 50 للاستقلال، تشهد ماليزيا هذا العام 240 احتفالاً، أهمها 50 حدثاً، منها المعرض الماليزي العالمي للفضاء، يقام بين 5 يونيو و7 أغسطس وهو الأول من نوعه في ماليزيا، والمهرجان العالمي لموسيقى الغابات المطرية في ساراواك ويجتمع فيه عدد من موسيقيي العالم. وتنعقد في أغسطس المقبل المنافسة الماليزية العالمية للمفرقعات التي تشهد استعراضات مذهلة من بلدان عدة؛ بالاضافة إلى أحداث رياضية وترفيهية عدّة.

وفي المناسبة نفسها تكثّف هيئة السياحة الماليزية حملتها الإعلانية والترويجية، وكذلك مشاركتها في المعارض الدولية، وتقدّم عروضاً قيمة على رحلاتها على متن الطيران الماليزي. وأكّد الوزير **منصور** أنهم ينوون مضاعفة عدد الرحلات التعارفية المخصصة للصحافيين ووكلاء السياحة والسفر إلى 5 آلاف رحلة في العام 2007، وقال: "إنّ ماليزيا هي الوجهة السياحية ذات القيمة الأمثل لثمن الرحلة". ■

تمت ترقية المدير الحالي لمنطقة غرب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيئة السياحة الماليزية زاليزام زكريا، ليصبح مسؤولاً عن سياحة المؤتمرات والمعارض في المكتب الرئيسي للهيئة، وسوف يحلّ محل زاليزام زكريا، حسني محمد باصري الذي سوف يتسلّم مهام منصبه في يوليو المقبل.



زاليزام زكريا وحسني محمد باصري

هيئة أبو ظبي للسياحة في ملتقى سوق السفر العربي


مبارك حمد المهيري مستقبلاً الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

عرضت هيئة أبو ظبي للسياحة، في جناحها في ملتقى سوق السفر العربي، نماذج لمشاريع سياحية عديدة، أبرزها مشروع جزر الصحراء.

وقدّم مدير عام الهيئة **مبارك حمد المهيري**، أمام رئيس دائرة الطيران المدني في دبي ورئيس طيران الإمارة الشيخ **أحمد بن سعيد آل مكتوم**، الذي زار المعرض مع عدد من كبار المسؤولين في القطاع السياحي في المنطقة، شرحاً حول خطط التنمية السياحية التي تعمل عليها الإمارة في الوقت الراهن، كما اطلع على نماذج المشروعات السياحية التي أطلقت مؤخراً في أبوظبي.

وأشاد الشيخ **أحمد** بالتطور الكبير الذي شهده القطاع السياحي في أبوظبي وبالخطط الطموحة الجاري العمل على تنفيذها في الإمارة.

"الكويتية الأردنية": مشروع سياحي على البحر الميّت


ريم بدران

أعلنت المديرة التنفيذية للشركة الكويتية الأردنية القابضة **ريم بدران** أنّ الشركة سوف تنشئ بالتعاون مع شركاء آخرين مشروعاً عقارياً سياحياً على شاطئ البحر الميّت بكلفة تتجاوز 420 مليون دولار، على مساحة 1500 دونم.

وأضافت أنّ الشركة سوف تنفّذ المشروع بالتعاون مع شركة إعمار دبي و"صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية" وشركاء آخرين، مشيرة إلى أنّه تمّ إنشاء شركة البحر الميّت للاستثمار العقاري والسياحي لتنفيذ المشروع.

وأوضحت **بدران** أنّ المشروع سوف يشمل إقامة ما يزيد على 400 فيللا، بالإضافة إلى ناد صحي وملاعب للغولف بمستوى عالمي، إلى جانب إقامة فندقين من فئة 5 نجوم ومركز تجاري. وقالت أنّ "مركز الملك حسين للمؤتمرات" القائم حالياً سيكون جزءاً من المشروع.

ويبلغ رأس مال الشركة الكويتية الأردنية القابضة، التي تأسست في أيلول من العام 2004، نحو 122 مليون دولار، وهي مملوكة بنسبة 90 في المئة من رجال الأعمال الكويتيين الذين بلغت مساهمتهم نحو 110 ملايين دولار، فيما تبلغ مساهمة الأردنيين 12 مليون دولار أو ما نسبته 10 في المئة تقريباً.

يذكر أنّ الشركة قامت بإنشاء مصنع للإسمنت بحجم استثمار يقدّر بـ 230 مليون دولار، ويتوقّع أن يوفّر 350 فرصة عمل للأردنيين، كما من المتوقّع أن يبدأ الإنتاج في العام 2008.

يشار إلى أنّ القيمة الإجمالية للاستثمارات الكويتية في الأردن تصل إلى نحو 6 مليارات دولار وهي تُعدّ الأضخم بين مثيلاتها العربية والأجنبية، وتتوزّع على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية والمالية في المملكة.

افتتاح "فورسيزونز الإسكندرية" نهاية العام

تستعدّ فنادق ومنتجعات فور سيزونز لافتتاح فندقها التاسع في الشرق الأوسط، والرابع في مصر هذا العام، حيث ينتظر افتتاح فندق فور سيزونز الإسكندرية نهاية العام الجاري.

يقع الفندق في منطقة رئيسية تطل على المتوسط في قلب المدينة القديمة في حي سان ستيفانو، ويتألف من 118 غرفة لكل منها شرفة خاصة تطل على المتوسط.

ومنذ أن افتتحت الشركة الكندية فور سيزونز أول فروعها في الشرق الأوسط في مايو العام 2000، استمرت بالتوسّع بمعدل فندق كل سنة، حيث سيشهد العام 2007 افتتاح فندقين جديدين. وفي العام 2008 سيفتتح النادي الريفي ليوفّر مجموعة من خدمات الراحة والشقق السكنية الفريدة الملاصقة لمضمار فور سيزونز دبي.

كما يُنتظر أن تشهد المنطقة خلال السنتين المقبلتين افتتاح فنادق جديدة لـ "فور سيزونز"، في أبو ظبي، البحرين، بيروت ومراكش.

ويقول رئيس "فور سيزونز" في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا **أنطون كورونتوس** "في غضون سبعة أعوام استطاع فور سيزونز أن يكون علامة للفخامة في المنطقة، فباتت اللمسة الخاصة والخدمات المميزة لهذه الفنادق جزءاً أساسياً للشرق الأوسط".



"روتانا" تفتتح فندق "برجمان روتانا سويتس"

بحضور رئيس مجلس إدارة مجموعة فنادق روتانا **ناصر النويس** ورئيسها التنفيذي **سليم الزير**، ورئيس مركز برجمان **ماجد سيف الغرير**، تم افتتاح فندق "برجمان روتانا سويتس" Burjuman Rotana Suites.

يقع "برجمان روتانا سويتس" في قلب مدينة دبي على شارع مركز التجارة العالمي، على بعد خمس دقائق من مركز المؤتمرات في دبي، وعلى بعد 20 دقيقة من مطار دبي الدولي، ومدينة دبي للإعلام، ومدينة دبي للإنترنت وغيرها من المعالم الرئيسية في دبي.

يضم "برجمان روتانا سويتس" 148 جناحاً عصرياً من غرفة نوم واحدة تمّ تجهيزها بخدمات متكاملة، وشققاً ذات طابقين، إضافة إلى بنتهاوس في الطابق العلوي.

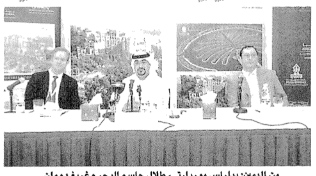
وبالمناسبة قال المدير العام في "برجمان روتانا سويتس" **مراد الخوري**: "استقطب "برجمان روتانا سويتس" اهتماماً وإقبالاً واسعاً من رجال الأعمال والمسافرين الباحثين عن أجنحة فندقية تتميّز بفخامة استثنائية ومواقع يسهل الوصول إليها".



حفل الافتتاح

من جانبه، قال المدير العام لمركز برجمان **عيسى إبراهيم**: "يقدم "برجمان روتانا سويتس" لضيوفه تجربة مثالية متكاملة حقاً، إذ إنه يجمع بين الفخامة والرفاهية ذات المعايير العالمية".

"إيفا للفنادق والمنتجعات" تطلق برنامج التملّك الجزئي في نادي "فيرمونت السكني"



من اليمين: بياراس موريارتي، طلال جاسم البحر وغريغ دومان

أعلنت "إيفا للفنادق والمنتجعات" عن إطلاقها مشروع "**نادي فيرمونت السكني الخاص – مملكة سبأ**"، وهو أول نادٍ سكني خاص على مستوى المنطقة، يقع في منتجع مملكة سبأ على هلال جزيرة النخلة جميرا في دبي.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة **طلال جاسم البحر**: "يعتبر برنامج التملّك الجزئي المبتكر، إضافة مهمة إلى مشاريعنا العقارية. ويسعدنا أيضاً استمرار تعاوننا الستراتيجي مع شركة فيرمونت للفنادق والمنتجعات".

وقال نائب الرئيس لبرامج العطلات في شركة إيفا للفنادق والمنتجعات **بياراس موريارتي**: "تتيح النوادي السكنية الخاصة، مثل نادي "فيرمونت"، لمالكي منازل العطلات المميّزة تجربة فوائد امتلاك منزل في منتجع مميّز من دون تعقيدات امتلاك المنزل التقليدي للعطلات.

وأعرب نائب رئيس التطوير السكني في شركة فيرمونت رافلز الدولية للفنادق **غريغ دومان** عن سروره بإطلاق البرنامج، وباستمرار الشراكة الستراتيجية لإدارة كافة مشاريع شركة إيفا للفنادق والمنتجعات على جزيرة النخلة جميرا.

اتفاقية بين "مكاسب" و"سانكشوري" لإدارة "كواترو وست"



هشام عبد الغني وبيتر بلاكبورن، الرئيس التنفيذي لـ"سانكشوري للفنادق والمنتجعات" خلال توقيع الإتفاقية

عيّنت كل من "مكاسب القابضة" للتطوير العقاري وشركة تأسيس، ذراع الاستثمار والتطوير العقارية لمجموعة "تعميرات الموسى"، شركة سانكشوري للفنادق والمنتجعات لإدارة مشروع "فندق ومجمّع الأعمال "كواترو وست". وتبلغ تكلفة المشروع مليار درهم (272 مليون دولار) ومن المقرّر إنجازه خلال العام 2009، وهو يضّم فندقاً من فئة خمس نجوم يتألف من 350 غرفة، ومركز تسوّق وبرج مكاتب مكوّناً من 45 طابقاً ووحداته متاحة للتملّك الحر، ومبنى للشقق الفندقية يحتوي على 260 شقة. وتضم قاعدة المشروع المكونة من خمسة طوابق مراكز تسوّق وقاعة احتفالات ومركز مؤتمرات ومركز أعمال ومواقف للسيارات.

وتنص بنود اتفاقية التعاون على أن تقوم "سانكشوري للفنادق والمنتجعات" البريطانية بتقديم خدمات الإدارة الكاملة للمشروع الواقع في "قرية الجميرا".

وتعد "مكاسب القابضة"، التي تمّ تأسيسها باستثمارات بلغت 20 مليار درهم (543 مليون دولار) مشروعاً مشتركاً بين مجموعة شركات "روفي" و"شرم لاند" و"إيه. آند. إيه انفستمنت" و"كواترو".



الإنترنت العربية: ظلال قاتمة

مستقبل إستخدام الإنترنت في المنطقة مقلق جداً، خصوصاً أنّ الأعوام الماضية لم تشهد تطوّرات تعد بتغيّر في مسار نمو عدد المستخدمين الذين لم تتخط نسبتهم في المنطقة 7 في المئة. وتُلقي هذه الأوضاع ظلالاً قاتمة على مشاريع الحكومة الإلكترونية التي أُطلقت في بعض البلدان العربية، خصوصاً أن نجاح هذه المشاريع يتوقف على وجود قاعدة كبيرة من المستخدمين للإنترنت.

ويبرز سؤال أساسي هنا موجّه الى كل وزراء الاتصالات والمعلوماتية العرب المسؤولين عن نشر إستخدام اتصالات الإنترنت بين المواطنين: لماذا تعثّرت المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز استخدام الإنترنت، بينما حققت المبادرات المتعلقة بزيادة معدلات استخدام الهاتف النقّال نجاحات لا مثيل لها؟ فقبل العام 2000 كان المعدل الوسطي لإستخدام الإنترنت في المنطقة يتراوح بين 3 و4 في المئة مقابل معدل أقل للهاتف النقال. أما اليوم فقد إنقلبت المعدلات لمصلحة "النقّال" الذي يُحقق 40 في المئة، فيما علق معدل إستخدام الإنترنت عند حدود 7 في المئة مع معدل نمو منخفض.

هل تعثّرت مبادرات تنمية الإنترنت ونجحت مساعي تنمية "النقّال" لأن الثاني يحقق الربح على المدى القصير بعكس الأول؟ وهل من الممكن أن تكون المشكلة في الخُطط أم في المعطيات أم في الجانب المالي والاقتصادي؟

نحن نعلم أنّ عدم قدرة بعض الحكومات على تمويل المبادرات المعلوماتية مضافاً إلى القدرات الشرائية المنخفضة للمواطنين تشكّل جزءاً من معوّقات تنمية استخدام الإنترنت في بلدان مثل: مصر، سورية واليمن. لكن بلدان الخليج لا تواجه مشاكل تمويل؛ فهل التعثّر نتيجة خلل في الخطة أم في المعطيات؟

سواء كانت المشكلة في الخطط أم في التمويل أم في المعطيات الخاطئة، ثمة مبادرات مُكلفة لم تُفلح، ورؤية لم تُصب وأجيال من الأمية المعلوماتية تنمو مهددة كل مشاريع التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي عصر المعرفة ثمة نوعان من الأخطاء القاتلة: الأولى غياب الرؤية التنموية، والثانية وجود الرؤية وغياب الطموح.

إياد ديراني

40 في المئة

هي حصة المملكة العربية السعودية من مجمل سوق تقنية المعلومات في الشرق الأوسط. وتقول شركة لاوسن الأميركية التي أطلقت هذه التقديرات أنّ المملكة تسيطر على نسبة كبيرة من نشاط سوق المعلوماتية في المنطقة، نظراً لحجم اقتصادها والإزدهار الذي يحققه والمبادرات المعلوماتية الحكومية.

23 مليار دولار

هو حجم عائدات قطاع الاتصالات في البلدان العربية، بحسب تقرير صادر عن مؤسسة بوز ألن هاملتون. ويتوقّع التقرير أن ترتفع عائدات القطاع إلى نحو 36 مليار دولار بحلول العام 2015، معتبراً أن العائدات قد تصل إلى 43 ملياراً في حال الإسراع بتخصيص سوق الاتصالات وتطويرها.

ولفت التقرير إلى أن قطاع الاتصالات يساهم بنحو 3,38 في المئة من الناتج المحلي في البلدان التي فتحت باب المنافسة أمام الشركات. أما في البلدان التي لا تزال تغلق السوق أمام الشركات فإنّ القطاع يساهم بنسبة 2,33 في المئة من الناتج المحلي.

19 مليون مشترك

هو عدد مستخدمي النقّال في مصر. وتضيف المعلومات الواردة في تقرير صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، إنه بين فبراير 2006 وفبراير 2007 ارتفع عدد المشتركين بنحو 5,18 ملايين مشترك، ما يدل على النمو الهائل الذي حققته سوق الاتصالات النقّالة في مصر.

ويضيف تقرير الوزارة أن القفزة التي حققها عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقّال مردها إلى العروض الترويجية التي أطلقتها شركتا "موبينيل" و"فودافون"، استباقاً لدخول شركة اتصالات مصر التي ربحت الرخصة الثالثة للنقّال نهاية العام الماضي.

50 مليار دولار

هي القيمة التقريبية لعرض شركة مايكروسوفت لشراء "ياهو". وتأتي المفاوضات حالياً بعد أن رفضت "ياهو" منذ أعوام عرضاً من "مايكروسوفت" لشرائها، إلّا أنّ مصادر صحفية في الولايات المتحدة تتوقّع أن تصل المباحثات الحالية إلى نتيجة إيجابية. يُذكر أن محادثات "مايكروسوفت" مع "ياهو" تكثّفت بعد صفقة شراء شركة يو تيوب من جانب "غوغل" بنحو 1,65 مليار دولار.

رئيس مجلس إدارة "إنتل":
التعليم مفتاح التنمية

بيروت – إياد ديراني

عندما عيّن د. كريغ باريت رئيساً لشركة إنتل العام 1997، كان قد أمضى 23 عاماً في رحلة الصعود الشاق داخل الهرم الوظيفي في "إنتل"، لذلك فهو يعرف جيداً معنى الصبر، والإنجازات، كما يعرف ان العلم ومراكمة الخبرة هما مفتاح النمو والنجاح. وربما من هذا المنطلق أيضاً يتعامل اليوم د. باريت مع مسؤولياته، سواء كرئيس لمجلس إدارة "إنتل" أو كرئيس للإتحاد العالمي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية GAID التابع للأمم المتحدة.

"أنا أؤمن أن التعليم قادر على إحداث فرق هائل في معدلات التنمية الاقتصادية، وأسرع بكثير مما يظن خبراء التنمية في العالم. لقد اختبرنا هذه العلاقة الوثيقة بين التنمية والتعليم في "إنتل" نظراً لوجودنا في الأسواق النامية وخصوصاً في البلدان التي تحاول إثبات قدراتها في الأسواق العالمية عبر تعزيز مناهج التعليم والتدريب". بهذه الخلاصة المركّزة إستهل باريت حديثه مع "الاقتصاد والأعمال" قبل أن يتناول مجموعة من أبرز القضايا المتعلقة بشركة "إنتل" وبرنامج الشراكة من أجل لبنان، إضافة الى أعمال "اتحاد الأمم المتحدة العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" UN GAID. ولـ باريت جهود على مستوى عالمي تتضمّن مبادرات في التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية.

شرقاً درّ

يرى د. باريت أن النمو في قطاع الاتصالات ينتقل حالياً من الغرب إلى الشرق بكل أشكاله وفي مختلف أقسامه، فعلى مستوى الاستثمارات نرى عشرات مليارات الدولارات تنفق في الشرق الأوسط، إن لشراء رخص الاتصالات أو لتأمين البنية التحتية الخاصة بالاتصالات الثابتة والخدمات الحديثة المتعلقة بالبرودباند Broadband. وجزء كبير من الاستثمارات يذهب باتجاه تمويل مشاريع الحكومة الإلكترونية التي تتطلب شبكات نقل معلومات وبرمجيات وأنظمة تشغيل وبرامج تطبيقية متخصصة. أما الجزء الآخر من الاستثمارات فيذهب باتجاه تحسين الإدارة لتتماشى مع التطوّر المعلوماتي.

د. كريغ باريت

وتشهد بلدان المنطقة نمواً في معدلات استخدام كافة خدمات الاتصالات والمعلوماتية، ويُرصد، في هذا الصدد، النمو في استخدام النقال والانترنت والبرودباند وسواها من الخدمات الرقمية. ويرى د. باريت أن الأرقام الكبيرة في عالم استخدام هذه الوسائل لن يستمر حكراً على بلدان الغرب، فـ آسيا ستشهد أكبر أرقام الاستخدام، وسنرى في بلدان هذه القارة أضعاف ما نراه اليوم في أوروبا أو أميركا الشمالية. لقد بدأ التشبع يتحقق في البلدان المتطورة، فيما لا يزال هذا التشبع بعيداً عن البلدان النامية، وأرقام الاستخدام في هذه البلدان تقترب، تعادل ثم تتخطى أرقام أوروبا وأميركا. ولهذا السبب تتسابق الشركات العالمية إلى المنطقة وسائر بلدان أفريقيا وآسيا، فهذه ستكون مناطق النمو في العقود المقبلة. "خذ الصين والهند وسترى أن أرقام الاستخدام فيها مقبلة على مستويات غير مألوفة على مستوى العالم".

إلا أن د. باريت يرى، من جهة أخرى، أنه على الرغم من معدلات النمو الكبيرة المسجّلة لا يزال عدد هائل من سكان الأرض غير قادرين على إجراء اتصالات نقالة، إما لأنهم لا يملكون البنية التحتية أو لأنهم لا يملكون القدرة المالية أو لأسباب أخرى. الأمر ذاته ينطبق على الانترنت والبرودباند وسائر خدمات الاتصالات والمعلوماتية. ويضيف: "يمكننا أن ننظر إلى الموضوع من منظور مختلف، فنحن عندما نقول إننا نقترب من تسجيل نحو 3 مليارات مستخدم للنقال ونحو 1,2 مليار مستخدم انترنت في العالم، فهذا يعني أن نحو 5 مليارات شخص لا يستخدمون الانترنت وأكثر من 3 مليارات لا يستخدمون النقال. وأكثرية الناس المحرومين من نعمة الخدمات المعلوماتية والاتصالات هي ليست في البلدان المتطورة بل في البلدان النامية. انطلاقاً من هنا، أمام العالم وقت طويل قبل أن يحقق قفزة نوعية وكمية تتيح

غالبية سكان الأرض لا يستخدمون النقّال والانترنت، والبلدان النامية ستقود النمو مستقبلاً

رفع نسبة المستفيدين من الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذلك، على الرغم من وجود فرص لنمو السوق في البلدان المتطورة إلا أن النمو الحقيقي الآن هو في البلدان النامية، ولذلك أردّد دائماً أن النشاط انتقل من الأسواق الكلاسيكية إلى الأسواق النامية. أنا طبعاً متفائل بالنسبة للأسواق في البلدان المتطورة لكن النمو بدأ رحلة الانتقال وسنرى شواهد مختلفة على هذا الإنتقال في الفترة المقبلة".

الشراكة من أجل لبنان

وعلى صعيد مساعدة البلدان على تنمية قطاع الاتصالات والمعلوماتية، يقول د. باريت "إن "انتل" تعمل كغيرها من الشركات على محاولة ردم الفجوة الرقمية بين البلدان لتصبح كلها قادرة على التمتع بنعمة التنمية المستدامة وبقدرة استخدام وسائل الاتصالات والمعلوماتية الحديثة. خذ برنامج "الشراكة من أجل لبنان" كمثال عملي، نحن هنا نعمل مع مجموعة من الشركات لنساعد لبنان على تخطي مشاكل تمنعه من النمو على مستوى المعلوماتية ونعتمد على مبدأ دعم المناطق الأقل حظاً للوصول إلى مجتمعات صغيرة أكثر قدرة على الاتصالات بالانترنت. وبالمناسبة البرنامج يحقق تطورات، وبدأنا نرى نجاحات نتيجة العمل الدؤوب لمجموعة من الأطراف الداعمة للمشروع. ومع أن لدى المشتركين في هذا البرنامج اهتمامات مختلفة إلا أنها تصبّ مجتمعة في هدف واحد.

فسواء قدمنا "خوادم" Servers للجامعات أو المدارس فإننا نقوم بذلك من خلال جهود أكثر من طرف، فنحن قد نقدّم العتاد ومايكروسوفت تقدم أنظمة التشغيل والبرامج التطبيقية. ومن خلال استهداف قطاع التعليم أو تأمين نقاط اتصال بالانترنت في القرى والبلدات أو دعم الحاضنات مثل "بيريتك" ودعم "اوجيرو" في مساعيها لتطوير شبكات الاتصالات، فإننا عملياً نعمل على هدف واحد وهو مساعدة لبنان على تطوير قدراته من خلال شبك "مجتمعات" مختلفة وتكبير طاقاتها. قيمة برنامج "الشراكة من أجل لبنان" هي في تفعيله قدرات لبنان من خلال دعم المواطنين والمؤسسات الحكومية والتعليم وعدد كبير آخر من الشركات والمؤسسات، وفي النهاية ندعم لبنان ككل".

■■ الصين تتخطى الولايات المتحدة إقتصادياً خلال 10 سنوات ■■

إتحاد بلا تمويل!

وحول دوره كرئيس للإتحاد العالمي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية GAID المنبثق من الأمم المتحدة، يقول د. باريت: "الأمم المتحدة لاحظت أهمية المعلوماتية والاتصالات بالنسبة لشعوب العالم خصوصاً في التنمية الاقتصادية والتعليم والحوكمة والإدارة وتحسين الاتصال ما بين الحكومات والمواطنين. لذلك يريدون استخدام GAID لمحاولة تحقيق الأهداف التي تمنحها المعلوماتية والاتصالات في البلدان النامية. على سبيل المثال نرى في GAID أن الاتصالات السريعة كالتي توفرها البرودباند خصوصاً في أفريقيا تتيح تنمية ثمينة. كذلك نرى أن مراكز الاتصال أو المراكز التي تتيح اتصالاً بالانترنت في المجتمعات الصغيرة الموجودة في القرى والبلدات تستطيع أن تلعب دوراً حيوياً في التنمية، كما في التعليم ومساعدة الناس على تحقيق حياة أفضل. ونعمل على تحقيق هدف مهم جداً وهو تأمين الاتصالات لمختلف قرى العالم أو على الأقل أكبر عدد ممكن من القرى حول العالم، وهذا ليس بهدف سهل خصوصاً أن ثمة بلداناً لا تتوفر فيها البنية التحتية الملائمة. واليوم يوجد في العالم مراكز إتصال في نحو 100 ألف قرية، لكن ثمة عملاً كثيراً للوصول إلى القرى الأخرى، فالهند وحدها تضم نحو 800 ألف قرية. تصوّر اذا استطعنا ربط قرى العالم ما مدى التغير الذي سيحدث في العالم ككل. نعتقد أن حجم التغير سيكون كبيراً لكننا لا نستطيع توقع مدة التغيير لأنه سيكون واسعاً وهائلاً".

ويوضح باريت "ستضم المناطق التي سنعمل على إنشاء مراكز اتصال في قراها، أميركا اللاتينية، افريقيا، آسيا، شرق اوروبا وسائر المناطق النامية". ويضيف: "نحن نعتقد أن استخدام الانترنت محدود جداً في العالم ونريد أن نساهم في رفعه، لكن يجب أن ينتبه الجميع إلى أن GAID لا يملك مالاً كافياً، لقد دعوني لأصبح رئيساً للإتحاد، وبعد موافقتي علمت أن لا مال لدينا. لذلك أول ما بدأت بالعمل عليه هو البحث عن مصادر تمويل لذا سيشكل الاتحاد أكبر لقاء او شراكة ما بين القطاعين العام والخاص في العالم لإيجاد مراكز اتصال وشبك البلدان بالانترنت".

المستقبل

ويختم د. باريت قائلاً: "لوضع مشهد واضح لمستقبل المعلوماتية والاتصالات في العالم علينا النظر ملياً إلى الاقتصادين الصيني والهندي وتحليل نموّهما. اليوم تضم الصين ثاني أكبر سوق في العالم بعد الولايات المتحدة. ونظراً الى تفوق عدد سكان الصين على عدد سكان الولايات المتحدة سنرى الصين تدخل قريباً في مرحلة جديدة، وأعتقد أننا سنراها تتخطى الولايات المتحدة خلال السنوات العشر المقبلة في ميادين عدة. يلي الصين في النمو الهند، لكن الأخيرة متأخرة عن الصين في تطور التجربة الاقتصادية والنمو بنحو 4 الى 5 أعوام. ولذلك نحن في "إنتل" نركّز على سوقي الصين والهند ونراهن على نجاح أعمالنا هناك".■



د. باريت مع الزميل إياد ديراني

إجتماعات الاتحاد الدولي للإتصالات:
التشديد على الشراكة مع القطاع الخاص

جنيف – شفيق شيا

احتضن الاتحاد الدولي للاتصالات في مقرّه في مدينة جنيف السويسرية، الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بمسائل القطاع الخاص، والاجتماع الثاني عشر للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، وذلك في الفترة المتدة ما بين 16 و20 أبريل الماضي بمشاركة عدد من الإدارات العربية والأجنبية والشركات الخاصة والعامة العاملة في قطاع الاتصالات.

افتتح الاجتماعات كل من رئيس الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات **فلاديمير منكن** ورئيسة الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بمسائل القطاع الخاص **واندا روزمن** ومدير مكتب تنمية الاتصالات **سامي البشير** مرحبين بالمشاركين ومشددين على أهمية التعاون ما بين الأعضاء ومناقشة التقارير ووضع التوصيات لتنفيذ اتفاقات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

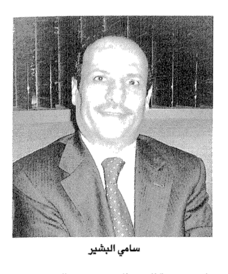
ستراتيجية جديدة

عرض **سامي البشير** في كلمته الافتتاحية الخطة التي وضعها لإعادة هيكلة مكتب تنمية الاتصالات والخطة التشغيلية للسنوات الأربع المقبلة. وعن طبيعة هذه الخطة قال **البشير** لـ"الاقتصاد والأعمال": "وضعنا مبادىء رئيسية كنقطة للانطلاق وهي: التركيز على القضايا ذات الطابع الستراتيجي، منع التشتت في أنشطة قطاع التنمية عن طريق دمجها، إعطاء الأولوية للأنشطة ذات الطابع الإقليمي، بناء شراكات لبعض المشاريع والاستفادة من جميع الطاقات التي لدى مكتب التنمية ما سيساعدنا على إعداد القطاع لمواجهة التحدّيات الجديدة وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) والقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ومؤتمر المندوبين المفوّضين (PP)".

القطاع الخاص

واستعرض الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بمسائل القطاع الخاص (WGPS) على مدى يومين نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات للعام 2006 وخطة عمل الدوحة المتعلقة بمبادرات القطاع الخاص، كما استعرض الخطط الستراتيجية والمالية والتشغيلية المتصلة بمسائل الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييم عضوية قطاع تنمية الاتصالات في الفترة الممتدة ما بين العامين 2002 و2006. أيضاً ناقش تقارير رؤساء فرق العمل الإقليمية ورؤساء المكاتب الإقليمية للاتحاد عن الأنشطة المتعلقة بالقطاع الخاص، وقضاياه الأساسية التي سيتناولها فريق العمل، واقتراحات لزيادة مشاركة القطاع الخاص في برامج قطاع تنمية الاتصالات وأنشطته ومبادراته ومسائل لجان الدراسات، إضافة إلى تحسين وتطوير موقع الإنترنت الخاص بالقطاع الخاص وأعضاء القطاع الجدد ووصلات الدخول إلى البرامج والمبادرات.

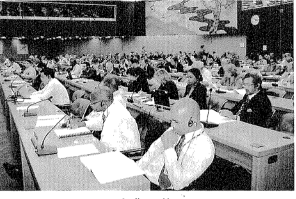
وتمّ إدراج اقتراحين تقدّمت بهما مجموعة الاقتصاد والأعمال لتسويق دور مكتب تنمية الاتصالات وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في التوصيات النهائية. وتناول الاقتراحان تفعيل دور المكاتب الإقليمية للاتحاد، والمشاركة الفعّالة في الملتقيات الإقليمية ومنها "الملتقى العربي للاتصالات والإنترنت" الذي تنظّمه المجموعة سنوياً بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عرب سات"، والذي سيعقد في دورته التاسعة في دمشق في الأسبوع الأول من يوليو المقبل. وتم انتخاب رؤساء فرق العمل الإقليمية كنوّاب لرئيس فريق العمل المعني بمسائل القطاع الخاص، وانتخب عن المنطقة العربية رئيس ومدير عام شركة MTC Touch **محمد شبيب**.



سامي البشير

تنمية الاتصالات

وعلى مدى يومين أيضاً، عقد الاجتماع الثاني عشر للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) حيث تمت مناقشة مواضيع عدة أهمها: تحليل نتائج "المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات" (WTDC-06) و"مؤتمر المندوبين المفوّضين" (PP-06)، تقرير فريق العمل المعني بمسائل القطاع الخاص، قضايا الشباب والمساواة بين الجنسين، تقييم مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ستراتيجية تنفيذ خطة عمل الدوحة (DAP)، إعادة تصميم عملية التخطيط في مكتب تنمية الاتصالات، الخطة المالية للاتحاد ووضع الميزانية على أساس النتائج، أنشطة قطاع تنمية الاتصالات، مشروع الخطة التشغيلية (OP) لقطاع تنمية الاتصالات والمبادرات الإقليمية والعالمية. ■



جانب من الحضور

شركة خدمات التواصل دعم متكامل لأنظمة الكمبيوتر والشبكات

الكويت - "الاقتصاد والأعمال"

توفّر شركة خدمات التواصل خدمات التشغيل والدعم الفني لشبكات الكمبيوتر في الكويت، وهي تسعى إلى تعزيز حضورها في السوق الكويتية تمهيداً لتوسيع نشاطها إلى دول المنطقة مستندة إلى دعم مجموعة من المساهمين. وتوفّر الشركة الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة، والبرامج والتقنيات المتطوّرة، لتقديم خدماتها المتنوّعة.



هشام أكبر

يشير رئيس مجلس الإدارة **هشام أكبر** إلى أنّ شركة خدمات التواصل، وهي إحدى شركات شركة التواصل القابضة، تتمتّع بقاعدة واسعة من المساهمين يتجاوز عددهم الـ 50، من أفراد وشركات، وأبرز الشركات المساهمة: مجموعة محمد عبد المحسن الخرافي، شركة الاستثمارات الوطنية، الشركة التجارية العقارية، شركة الاستثمارات الصناعية، شركة جلوبال للخدمات اللوجيستية، شركة الخدمات البريدية والشركة الأولى القابضة. ويقول: "يتركّز نشاط الشركة على تقديم الخدمات المتطوّرة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، مع التركيز على خدمات التشغيل والدعم الفني لأنظمة وشبكات الحاسب الآلي. ووضعت الشركة خطة طموحة طويلة الأمد للتوسّع الإقليمي مستفيدة من الطلب المرتفع على هذه الخدمات".

خدمات متطوّرة

تقدّم الشركة خدمات التشغيل والدعم الفني الخاصة بشبكات الكمبيوتر، وأجهزة الكمبيوتر الرئيسية، وأجهزة الكمبيوتر الشخصي الطرفية المستخدمة، وفي هذا السياق، يقول **أكبر**: "تتمّ مراقبة الأجهزة والشبكات على مدار الساعة بواسطة أنظمة المراقبة المتطوّرة التي تملكها الشركة والتي تمكّنها من اكتشاف الخلل في حال حدوثه، حيث تظهر معلومات هذه الأعطال على شاشات المراقبة الخاصة الموجودة بمركز التحكّم في مقرّ الشركة تلقائياً، وذلك بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي للمؤسسة أو فروعها، ومن دون الحاجة للتدخّل البشري، وعند ذلك يقوم المختصون بتسجيل كلّ حالة ومتابعة إصلاحها، كما يتمّ إرسال الفنيين المختصين إلى موقع الخلل عند تعذّر الإصلاح عن بُعد. وتُعدّ أنظمة أمن المعلومات والشبكات من ضمن الخدمات الأساسية التي تشملها خدمات الشركة.

ومن أجل تأمين تلك الخدمات قامت الشركة بتوفير 3 عناصر رئيسية هي: الأجهزة والبرامج المتطوّرة، الكوادر البشرية المتخصصة، والإجراءات القياسية المعتمدة في هذا المجال، أو ما يُعرف بمثلث (People, Product, Process)، حيث عملت الشركة على توفير هذه العناصر لتشكّل قاعدة الانطلاق في عملها، من خلال استخدام أحدث الأجهزة والبرامج المتطوّرة اعتماداً على أنظمة (HP OPENVIEW) المتخصصة. أما لجهة التنظيم والإجراءات الإدارية فاعتمدت الشركة المواصفات العالمية المعتمدة التي يطلق عليها تسمية Information Technology Infrastructure Library (ITIL)، وأكملت الشركة المثلث الهرمي بتشكيل فريق فني مدرّب ومؤهل للقيام بكافة الأعمال المطلوبة لخدمة العملاء على الوجه الأكمل".

وحول آلية عمل الشركة، يوضح **أكبر** أنه بعد الاتصال بالمؤسسات وشرح الخدمات التي تقدّمها الشركة من قبل إدارة المبيعات، يقوم الفريق الفني في إدارة الهندسة والتخطيط بإعداد خطة عمل لكلّ مؤسسة على حِدة، تبدأ بإحصاء الأجهزة والبرامج المستخدمة في المؤسسة ذات الصلة، والإطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المعلومات فيها وكيفية قيامها بعملها، والمعوّقات التي تواجهها، وبناءً على ذلك يتمّ وضع تصوّر لحاجة المؤسسة، وفي ضوئه، يتمّ تقديم عروض الأسعار للخدمات التي تحتاجها المؤسسة، قبل الانتقال إلى الخطوات التنفيذية التي تحتوي على عدد من الإجراءات الفنية التطبيقية.

ويبيّن **أكبر** أنّ "خدمات الشركة تمنح عملاءها مزايا عدة أبرزها: الاكتشاف المبكر للأعطال والعمل على معالجتها بسرعة، ما يتيح للعملاء استمرارية العمل وزيادة الإنتاجية، وإمكانية أفضل لتوجيه قدرات العاملين فيها نحو التركيز على صلب عمل الشركة وزيادة قدرتها التنافسية في مجال عملها، وهذا يشكّل في المحصلة ربحية أفضل وعائداً أكبر للمستثمرين".

الخطة الوطنية للترقيم

إلى ذلك، تقدّم الشركة حزمة من الخدمات المتطوّرة الإضافية. عن هذه الخدمات، يقول **أكبر**: "إنّ خدمات الدعم الفني تغطي طيفاً واسعاً من الخدمات المساندة مثل: الاستشارات الفنية، تطبيق الأنظمة المتكاملة في المؤسسات التي ترغب بأن يكون لها نظامها الخاص لإدارة خدمات النظم الآلية لديها، الخدمات المتعلقة بأنظمة أمن المعلومات(Information Security) وأنظمة المباني الذكية، كما نقدّم لبعض عملائنا خدمات شراء التكنولوجيا حيث نساعدهم في اختيار الأفضل لاحتياجاتهم وبأفضل الأسعار". ويشير **أكبر**، في هذا المجال، إلى مشروع كبير أشرفت شركة خدمات التواصل على تنفيذه، وهو الخطة الوطنية الجديدة للترقيم الهاتفي في دولة الكويت، موضحاً: "إنّ هذا المشروع جاء استجابةً لحاجة وزارة المواصلات لتوفير مزيد من الأرقام الهاتفية، وقد بدأ تنفيذ المشروع بالتعاون مع شركة الاتصالات المتنقّلة (MTC) والشركة الوطنية للاتصالات (Wataniya) وبإشراف المكتب الإستشاري العالمي (Booz, Allen, Hamilton)". ■

"زين" اسم جديد لـ "أم تي سي"



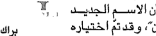
براك الصبيح

أعلن مدير عام شركة ام تي سي الكويتية **براك الصبيح** أن "أم تي سي" ستغير اسمها وشعارها اعتباراً من سبتمبر المقبل، وأن الاسم الجديد سيكون "زين"، وقد تمّ اختياره من بين 800 اسم.

على صعيد آخر قال **براك الصبيح** أن حرب أسعار تلوح في أفق سوق الاتصالات الكويتية، بسبب إطلاق الشركة الثالثة للنقال. وأكد أن "أم تي سي" "جاهزة لكل الاحتمالات". وأضاف: "في حال دخلت الشركات في حرب أسعار سوف نضطر لأن نلعب اللعبة نفسها". ولم يستبعد **الصبيح** تكرار السيناريو الذي سبق أن حصل بين "الوطنية للاتصالات" و"أم تي سي".

وحول إمكانية بيع "أم تي سي"، قال **الصبيح**: "كل شيء عرضة للبيع والشراء، فإذا جاء مستثمر بسعر مناسب، ما المانع من البيع، هذا بزنس".

واعتبر أن الشركة الثالثة أشبه بالضرة أو الزوجة الثالثة، التي ستتعب كثيراً من المنافسة. وقال: "إذا أرادت الحكومة نجاح الشركة الثالثة فلماذا لا تعطيها رخصة الهواتف الأرضية والانترنت"، مشيراً إلى أن المنافسة في هذا الوضع لن تكون شريفة. واستبعد **الصبيح** أن يكون هناك حل على طريقة الجلوس إلى طاولة المفاوضات، طالما لا يوجد في الكويت هيئة للاتصالات تفرض الحد الأدنى والأعلى للأسعار.



"اتصالات": خدمات الجيل الثالث تغطي 97 في المئة من مساحة الإمارات



محمد القمزي

أعلنت "اتصالات" عن تغطيتها لنسبة 97 في المئة من المساحة المأهولة في الإمارات لشبكة الجيل الثالث للاتصالات النقالة، وذلك من خلال إضافتها لنحو 689 موقعاً جديداً هذا العام، ليرتفع بذلك عدد مواقع الجيل الثالث إلى 1100 موقع تنتشر في أرجاء الدولة.

وتعتبر "اتصالات" المشغل الإقليمي الأول الذي قدم خدمات الجيل الثالث وذلك في ديسمبر 2003 ويتجاوز عدد المشتركين فيها حالياً مليون مشترك.

وساهمت إنجازات "اتصالات" على مدار العقود الماضية بوصول دولة الإمارات العربية المتحدة لمراكز عالمية متقدمة حيث احتلت مؤخراً المركز الأول عربياً وفقاً لـ"مؤشر الاستعداد الشبكي"، الذي جاء في التقرير السنوي للمعلومات التكنولوجية 2006 – 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. كما جاءت في المركز 29 على المستوى العالمي وفقاً للمؤشر، متقدمة بذلك على عدد من دول الاتحاد الأوروبي.

وتعليقاً على ذلك قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة "اتصالات" **محمد القمزي**: "يسرنا أن نتقدم بالتهنئة لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة لما تتمتع به من بعد نظر ورؤية ثاقبة ساعدت على تطوير اقتصاد تدعمه شبكة رقمية متطورة في الدولة".

"ألكاتيل- لوسنت" تقدّم حلول اتصالات للمكاتب

أعلنت "ألكاتيل– لوسنت" عن مجموعة من الحلول وبرنامج جديد لشركاء الأعمال، مخصص لتحويل الشبكات والخدمات وإجراءات الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتطوّر "ألكاتيل– لوسنت" حلول اتصالات حديثة تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز أدائها بصفة يومية من خلال حلول تكنولوجية وخدمات تتسم بالبساطة والمرونة والسعر المناسب. وحلول اتصالات الشركات الجديدة من "ألكاتيل– لوسنت" تشكّل حافظة شاملة من المنتجات والخدمات تجمع بين اتصالات الهاتف والتطبيقات عالية الجودة الخاصة بالشركات، واتصالات الصوت عبر الإنترنت التي تحقق أقصى ربح ممكن بالنسبة للتكلفة، وشبكة "المنطقة المحلية" تتصف بالأمان الكامل، وبنية تحتية لتكنولوجيا (WiFi).

كما قامت "ألكاتيل– لوسنت" بإدماج خواص القدرة على التنقّل وأدوات التعاون في العمل داخل تلك المجموعة من الحلول، ما يتيح تواجد الشركة على موقع الإنترنت، والرسائل الموحّدة، وإتاحة النفاذ المشترك لبيانات الاتصال بالعملاء، وجداول المواعيد، والوثائق، إضافة إلى أجهزة تلفون ثابتة للاستخدام في المكتب أو لاسلكية.

"إنمارسات" تفوز بتراخيص جديدة في مصر



سامر حلاوي

أعلنت "إنمارسات" عن فوزها برخصة تشغيل لأقمارها الاصطناعية في مصر، وفوز شركائها Alkan و MobiServe برخصة توفير مجموعة خدماتها الكاملة للمستخدمين في مصر وفي الدول المجاورة.

وكانت "إنمارسات" توفّر مجموعة من الخدمات عبر الأقمار الاصطناعية، تلبي عبرها احتياجات قطاع الأعمال والملاحة البحرية والجوية. أما الآن، ولدى حصولها على ترقية لرخصة تشغيل أقمارها الاصطناعية من قبل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، أصبحت "إنمارسات" توفّر حقيبة خدمات متكاملة في مصر بما فيها خدمة BGAN للاتصالات الصوتية والبيانية المتزامنة، وخدمات FleetBroadband و SwiftBroadband الخاصة بقطاعي الملاحة البحرية والجوية.

بانوراما الإتصالات

مصر

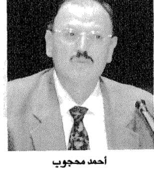

د. طارق كامل

وقّع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري **د. طارق كامل** ووزير التعليم العالي والبحث العلمي **د. هاني هلال** مؤخراً بروتوكول تعاون لتنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة تطوير التعليم المصرية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي.

ويهدف البروتوكول إلى تنفيذ مشاريع تساعد وزارة التعليم العالي على استكمال تنفيذ استراتيجيتها في مجال تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل المشروع: التعاون في تطوير البنية التحتية، التعلم الالكتروني، التدريب، كليات التربية، واستكمال بوابة "مصر للعلوم والتكنولوجيا". وتقدر التكلفة الكلية لتنفيذ هذا البروتوكول بنحو 60 مليون جنيه، ويأتي تنفيذه في إطار تنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير ورفع كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل منظومة التعليم العالي. وقد بدأ العمل في محور التعليم العالي الخاص بالمبادرة منذ إطلاقها في مايو 2006 خصوصاً في مجال التدريب والتعلم الالكتروني، وتحديث البنية الأساسية للشبكة الموحّدة للمجلس الأعلى للجامعات كمرحلة أولى.

تونس




أحمد محجوب

وقّعت "اتصالات تونس" مؤخراً، اتفاقية مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في إنتاج البرمجيات الإعلامية، تمتد لثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتهدف هذه الاتفاقية، إلى تحسين تنافسية شركة اتصالات تونس. وتُعدّ "اتصالات تونس"، التي خصخصت نحو 35 في المئة من رأس مالها العام الماضي لمصلحة شريك فرنسي، المشغّل الأول للهاتف النقّال في تونس من حيث عدد المستخدمين، على الرغم من وجود مشغّل ثان، هو شركة تونيزيانا.

وبمناسبة توقيع الاتفاقية قال الرئيس والمدير العام لـ"اتصالات تونس" **أحمد محجوب**: "لقد قمنا بخطوة لتحقيق مزيد من تطوير البنية التحتية الإعلامية للشركة عبر استغلال أحدث التقنيات المتوفّرة في مجال البرمجيات والمنظومات الإعلامية، وتوفير آليات عمل متطورة". وأوضح **محجوب**، أنّ "الاتفاق الموقّع، سيكون له انعكاس إيجابي على تطوير مجمل خدمات الشركة".

قطر




ناصر معرفية

قالت مصادر شركة اتصالات قطر "كيوتل" أنها حصلت على تسهيل إئتماني بملياري دولار من مجموعة بنوك، للمساهمة في تمويل توسّعها في الخارج. وقالت الشركة، في بيان منشور على موقع بورصة الدوحة على الإنترنت، أنّ بنكي "باركليز كابيتال" و"رويال بنك أوف سكوتلاند" (آر.بي.أس)، هما مديرا حسابات التسهيل الائتماني، الذي أبرم في لندن بتاريخ 30 أبريل الماضي. وأضافت أن التسهيل الإئتماني المتجدد هو الأول لها في أسواق رأس المال العالمية.

يُذكر أن "كيوتل" كانت اشترت مؤخراً 51 في المئة من الشركة الوطنية للاتصالات المتنقّلة. ويقود توسّع "كيوتل" رئيسها التنفيذي **ناصر معرفية** الذي بات يشغل أيضاً مركز رئيس إدارة الوحدة الدولية لشركة وطنية بعد أن كان يشغلها **أحمد حليم**.

الأردن


ميخائيل غصين

وقّعت مجموعة الاتصالات الأردنية اتفاقية شراكة مع شركة لايت سبيد للاتصالات المتخصصة في توفير خدمات الاتصالات. وتتضمن الخدمات التي ستوفّرها بعد توقيع الاتفاقية الاتصالات "ذات النطاق الواسع" Broadband الموجّهة الى العملاء في التجمّعات السكنية والشركات من الحجمين الصغير والمتوسط، إلى جانب قطاع المؤسسات.

وتعدّ مجموعة الاتصالات الأردنية أول جهة تقوم بتشغيل الخدمات المتكاملة في الأردن، حيث توفّر خدمات الاتصالات الثابتة من خلال "الاتصالات الأردنية"، والخدمات النقّالة من خلال "موبايلكم"، وخدمات الإنترنت والبيانات عبر "وانادوو"، وخدمات المحتوى عبر "إي داينمشن".

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية ورئيس مجلس الإدارة الجديد لشركة لايت سبيد للاتصالات **ميخائيل غصين** أن الشراكة الجديدة تأتي منسجمة "مع خططنا الهادفة إلى التوسّع في المنطقة على نحو يعزّز موقعنا الرائد في قطاع الاتصالات إلى جانب توفير منصة فاعلة لشريكنا الستراتيجي مجموعة فرانس تليكوم في المنطقة، وكذلك عن طريق تأسيس محطّة في الأردن تركز على الأسواق في منطقة الشرق الأوسط".

يُذكر أن "لايت سبيد" تعمل إنطلاقاً من مملكة البحرين.

"أتش بي"
تفتتح مركزاً في بيروت

أعلنت "أتش بي" الشرق الأوسط عن افتتاح مركز خاص لتطوير المؤسسات في بيروت يحمل اسم Microenterprise (MAP) Acceleration Program.

تمّ افتتاح المركز برعاية من وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني **سامي حداد** وبحضور رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان **باتريك لورينت**.

وتهدف مراكز (HP MAP)، التي بلغ عددها في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 44 مركزاً، إلى دفع عملية النمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة حول العالم، ومساعدة العاملين في المؤسسات المتوسطة والصغيرة على فهم الحلول التقنية والتحدّيات الخاصة بها المتعلقة بقطاع الأعمال في مجال الإدارة والعمليات والحسابات والاتصالات والتسويق.

وقال مدير عام مجموعة الأنظمة الشخصية في "أتش بي" الشرق الأوسط **سيردار أوركار**: "لقد تمّ تزويد مراكز (HP MAP) بمعدات ذات تقنية عالية ومنهج جديد نسعى من خلاله إلى تنمية أداء وفلسفة المؤسسات الصغيرة حتى تستطيع مواجهة التحدّيات المحلية والعالمية".

"باناسونيك"
كاميرات الفيديو عالية الدقة

أطلقت "باناسونيك" طرازين جديدين من كاميرات الفيديو عالية الدقة في أسواق الشرق الأوسط، وهما: "أتش. دي. سي– أس. دي 1" (HDC-SD1) و"أتش. دي. سي– دي. إكس 1" (HDC-DX1). وتمّ تصميمها لمواكبة التطوّر المستمر في مجال تقنية عرض الفيديو عالي الدقة على شاشات التلفزيون ذات القياسات الكبيرة.

كاميرا فيديو "أتش. دي. سي– دي. إكس 1"

وتعتمد الكاميرات الجديدة نظام التصوير "ثري. سي. سي. دي" المستخدم في كاميرات الفيديو الاحترافية؛ وتتميّز أيضاً باحتوائها على 5 مكبرات للصوت ونظام الصوت المحيط 5.1، الأمر الذي يوحي للمستخدم بأنه في قلب المشهد.

"جونيبر نتوركس"
تعزز منتجاتها لحماية الشبكات

أعلنت شركة جونيبر نتوركس عن تعزيز مجموعة منتجاتها لحماية الشبكات عبر توفيرها الإصدار السادس من نظام التشغيل "سكرين أو إس"(ScreenOS) لبوابة الحماية المتكاملة ISG، والجدار الناري لمنافذ الخدمات الآمنة SSG والشبكات الافتراضية الخاصة VPN، والإصدار الرقم 4.1 من منصات اكتشاف ومنع الاختراق IDP. وتسمح هذه الإصدارات الجديدة للشركات التحكم بتطبيقات الأعمال والمستخدمين بهدف تحديد وفرض سياسات أمنية عبر الشبكات لتعزيز أداء التطبيقات، ما يزيد من إنتاجية المستخدمين ويتماشى مع متطلبات الأعمال المتزايدة.


هايتيش سيث

وقال نائب رئيس قسم تقنيات طبقة الخدمات في "جونيبر نتوركس" **هايتيش شيث**: "التزمت "جونيبر" بتوفير أفضل وأحدث المنتجات القائمة بحد ذاتها والمدمجة من حلول أمن وحماية الشبكات. وهي تقدم لعملائها إمكانية الاستفادة من البنية الهيكلية الموجودة لديهم وتخفيض النفقات التشغيلية من خلال تحديث بسيط للبرمجيات".

"CA"
منتج جديد لحلول المحافظ والمشروعات

أعلنت شركة CA، المتخصصة في إدارة تقنية المعلومات، أنّ منتجها المعروف باسم CA Clarity لحلول إدارة المحافظ والمشروعات (PPM)، قد نال الاعتراف من قبل مجموعة "باتلر" كأحد الحلول الرائدة التي يجب على الشركات وضعها في الاعتبار عند تحسين "حوكمة تقنية المعلومات"IT Governance".

وفي تقرير جديد تحت عنوان "حوكمة تقنية المعلومات– إدارة المحافظ والمشروعات والعمليات والأشخاص"، أكدت مجموعة باتلر، وهي المؤسسة الأوروبية الرائدة في مجال الأبحاث التقنية والاستشارية، أنّ حوكمة تقنية المعلومات هي مبادرة إلزامية لكل من القطاعين الخاص والعام. وأوضحت أهمية استخدام حلول إدارة الحقائب والمشروعات (PPM) في تحقيق هذه الرؤية.

"أوكي"
عروض بمليون دولار


جون روس

أكّدت شركة أوكي لحلول الطباعة بأنها ستقدم أكثر من مليون دولار كقيمة مضافة للعملاء في الشرق الأوسط خلال فترة الصيف عبر حزمة من البرمجيات. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو حصة "أوكي" السوقية في الشرق الأوسط والتي نجم عنها عوائد مهمة جراء المبيعات الضخمة. وعلّق المدير العام لشركة أوكي لحلول الطباعة في الشرق الأوسط **جون روس** قائلاً: "ستقدم "أوكي" حزمة من البرمجيات مع طابعاتها التي تمكّن المستخدمين من الحصول على مستندات ونتائج طباعي أكثر فاعلية وذكاء. وستتضمن بعض المنتجات برمجيات إحترافية بقيمة تزيد على 4 آلاف دولار. وهذا هو جزء من القيمة المضافة التي تقدّمها "أوكي" لعملائها، مع الإشارة إلى أنّ قيمة هذه العروض ستتجاوز المليون دولار لفترة 3 أشهر في سوق الشرق الأوسط". ■

الجيل الجديد من "بي أم دبليو X5":

بُعد آخر في صناعة السيارات متعددة الإستخدامات



"بي أم دبليو X5"

مسقط - خطار زيدان

تعوّل "بي أم دبليو" على الجيل الجديد من طرازها الرياضي الفاخر متعدد الإستخدامات X5، ليكمل مسيرة النجاح الذي لاقاه الجيل الأول، بمبيعات وصلت إلى 580 ألف سيارة، ويأتي الجيل الجديد بإضافات وتعديلات مهمة تجعل منه خير خلف لخير سلف، وهذا ما جرى اختباره في طرقات المناطق الجبلية المحيطة بمدينة مسقط العُمانية، بدعوة من مكتب "بي أم دبليو" الإقليمي في دبي.

الجلوس خلف مقود "بي أم دبليو" BMW X5 يعطي انطباعاً بالسيطرة على الطريق، ويعطي الثقة بقيادة مريحة، سهلة وآمنة. وتعتبر "بي أم دبليو X5" أول سيارة رياضية متعددة الاستخدامات في العالم مزوّدة بنظام القيادة المتكيّفة Adaptive Drive كتجهيز اختياري، الذي يسمح للسائق بالتحكم والسيطرة على السيارة في مختلف الظروف.

وتعتبر X5 أول سيارة في فئتها تتبنى تقنية التسيير النشط Active Steering التي تتضمن تقنية Servotronic كتجهيز اختياري. ويعمل هذا النظام المبتكر على ضبط معدل تغيير الاتجاه حسب سرعة السيارة على الطريق، وهو ما يحافظ بالتالي على رشاقة ومرونة أدائها. كما يعمل هذا النظام على تعزيز ثبات السيارة على الطريق، وعلى توجيهها ومنعها من الانزلاق أو خروجها عن السيطرة أثناء الضغط المفاجئ على الفرامل.

كما جهزت X5 بنظام القيادة XDrive للدفع الجماعي للعجلات، الإلكتروني التحكم، والذي يوفّر توزيعاً مثالياً لقوة المحرّك على العجلات الأربع حسب ظروف القيادة، وتعزيز ديناميكية القيادة في مختلف الأجواء. إضافة إلى تجهيزها بنظام التحكم الديناميكي في الثبات (DSC) والذي خضع لتحسينات جعلت منه أكثر كفاءة ومساهمة في متعة القيادة وسلامتها. ويتضمن تقنية الكوابح المضادة للانغلاق والتحكم الإلكتروني في الثبات، إضافة إلى تجهيزها بنظام التحكم الديناميكي في الجر (DTC) والاتزان ونظام التحكم في الهبوط عن المرتفعات (HDC) ونظام التحكم الديناميكي في الكوابح، ونظام التحكم الجانبي في الكوابح (CBC) الذي يمنع السيارة من زيادة قوة التسيير عندما يقوم السائق بالضغط على الكوابح بخفة في المنحنيات. ويعمل نظام الكوابح التفاضلية الأوتوماتيكية كمحوّل غلق عكسي بين العجلات، حيث يبادر تلقائياً بتفعيل قوة الكوابح على العجلات المعرضة للانزلاق. كما تعمل وظيفة مساعد بدء الحركة (Start-Off Assistant) في دعم قدرة السيارة على تسلق المرتفعات من دون تراجع إلى الخلف. ويتم التنسيق بين هذه الأنظمة جميعاً بواسطة نظام ذكي متكامل لإدارة الشاسيه (Integrated Chassis Management)، ما يؤدي إلى تناغم كامل بين توزيع القوة والتدخل الفردي على كوابح العجلات وإدارة المحرّك. ويساهم في الارتقاء بديناميكية القيادة ومعايير الأمان والسلامة.

تعتبر X5 الجديدة الأولى في فئة السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات المزوّدة بتقنية العجلات القادرة على السير مفرغة من الهواء كتجهيز أساسي (Runflat Tyres). ويستطيع السائق السير بعجلة مفرغة من الهواء لمسافة تصل إلى 150 كلم، بسرعة قصوى تبلغ 80 كلم/ساعة في حالة الحمولة الكاملة، مع إمكانية قطع مسافات أكبر إذا كان الوزن أخف. كما تم تجهيزها بستقنية التعرف على عيوب الإطارات والتي تحذر السائق من النقص التدريجي في ضغط الهواء. إضافة إلى تقنية عرض المعلومات الأساسية للسائق على الزجاج الأمامي كتجهيز إضافي.

محرّكان من 6 و8 أسطوانات

جهزت X5 الجديدة بنوعين من المحرّكات، من 8 أسطوانات أو 6 أسطوانات. ويوفّر محرّك الـ8 أسطوانات على شكل V بسعة 4,8 ليترات مستوى عالٍ من الأداء، وتبلغ قوته القصوى 355 حصاناً (+11 في المئة)، ويصل عزم دورانه إلى 475 نيوتن/م (+8 في المئة)، عند سرعة محرّك تتراوح ما بين 3400 دورة في الدقيقة و3800 د.د. ويمكن للسيارة التسارع من صفر إلى 100 كلم/ساعة في غضون 6,5 ثوانٍ فقط، وتصل سرعتها القصوى المحددة الكترونياً إلى 240 كلم/ساعة.

أما محرّك الـ6 أسطوانات المتتالية، المعتمد في طراز BMW X5 3.0si، تبلغ سعته 3 ليترات، ويتميّز بأدائه وسلاسته. وتبلغ قوته القصوى 272 حصاناً (+18 في المئة)، وعزمه الأقصى 315 نيوتن/م (+5 في المئة) عند سرعة محرّك قدرها 2750 دورة في الدقيقة. وتتسارع السيارة من الصفر إلى 100 كلم/ساعة في غضون 8,1 ثوان فقط، في



حين تبلغ السرعة القصوى المحددة إلكترونياً 225 كلم/ساعة.

وتتضمن التجهيزات القياسية لـ X5 الجديدة ناقل حركة أوتوماتيكي من 6 سرعات، ويتميّز بسلاسته وكفاءته وسرعته، معتمداً على تقنية تحويل جديدة وبرنامج مبتكر يساهم في تقليل الاحتكاك وزمن الغيار بمعدل 50 في المئة مقارنة بأنظمة نقل الحركة الأوتوماتيكية التقليدية.

تصميم راق ومقصورة رحبة

قد يتراءى للوهلة الأولى أن التصميم الجديد لا يختلف عن سابقه إلا بتفاصيل صغيرة، إلا أن الفارق واضح إذا ما وضع الطرازان جانب بعضهما البعض.

التصميم الخارجي مبتكر، الأبعاد متناغمة، والخطوط أنيقة ورشيقة. ومن ناحية الأبعاد فإنّ الجيل الجديد أطول بنحو 18,7 سم، وأكثر عرضاً بنحو 6,8 سم مقارنة بالجيل السابق. وتبلغ أبعاد السيارة الجديدة 4854 ملم طولاً و1933 ملم عرضاً. كما أصبح حجم العجلات أكبر، وقاعدتها أطول، إضافة إلى التعديلات الواضحة التي شملت الشبك الأمامي والأضواء الأمامية، لتضفي وقاراً وجمالاً على إطلالة السيارة، فضلاً عن المصابيح الخلفية، وشكل غطاء الصندوق الخلفي.

ويمزج التصميم الداخلي لـ X5 الجديدة بين الأسلوب الراقي الأنيق لسيارات الصالون الفاخرة إلى جانب تنوع الوظائف والسمة العملية للسيارات الرياضية الحديثة. وتأتي السيارة مع 4 تركيبات لونية للتجهيزات الداخلية، و6 ألوان للمعدات والأنظمة و5 أنواع من الخطوط، والتي تتكامل مع 9 تركيبات لونية خارجية. وتم تجهيزها كباقي سيارات بي أم دبليو بنظام القيادة الذكي (iDrive) الذي يقوم بإدارة أنظمة الملاحة وتكييف الهواء ووسائل الترفيه ووظائف الاتصالات.

وزوّدت X5 الجديدة بخاصية إضافة صف ثالث من المقاعد، المثبتة في الخلف إلى جهة اليمين. وتوفّر هذه الخاصية مقعدين مريحين إضافيين لركاب بطول يصل إلى 1,7 متر. ويشتمل كلا المقعدين الخلفيين على أحزمة أمان مزوّدة ببكرات ثلاثية النقاط ومساند للرأس قابلة للتعديل حسب الرغبة. ولضمان سهولة الوصول إلى صف المقاعد الثالث، يمكن طي الصف الثاني بالكامل إلى الأمام، حتى في حالة رفع مسند الظهر؛ كما يمكن طيها إلى الأسفل كلاً على حده أو معاً على أرضية مقصورة الأمتعة.

علاوة على ذلك، توفّر X5 الجديدة مساحة أكبر بنحو 40 مليمتراً، مقارنة بالطراز السابق، لراحة ركاب صف المقاعد الثاني. من جهة أخرى، يمكن فتح الباب الخلفي في جزءين، بما يتيح وصولاً سهلاً إلى كابينة الأمتعة الرحبة التي ازداد طولها بنحو 100 ملم. مقارنة بالطراز السابق.

أما في الطرازات غير المزوّدة بصف مقاعد ثالث، فهي توفّر سعة إضافية للأمتعة تصل إلى 90 ليتراً أو 3,15 أقدام مكعبة، في حين تمت زيادة سعة كابينة الأمتعة بمقدار 110 ليترات حسب مقاييس VDA، وهو ما يعني زيادة بنسبة 22 في المئة، لتصل السعة إلى 620 ليتراً في طرازات X5 خماسية المقاعد. ومن خلال طي صف المقاعد الثاني القابلة للفصل بالكامل، تزداد سعة كابينة الأمتعة لتصل إلى 1750 ليتراً، بنمو قدره 200 ليتر أو 13 في المئة مقارنة بالجيل السابق. وحتى في حالة استخدام صف المقاعد الثالث، يستطيع السائق والركاب الاستفادة بسعة للأمتعة تبلغ 200 ليتر أو 7 أقدام مكعبة. وزوّدت هذه السيارة بنظام فيديو رقمي DVD في الصف الثاني من المقاعد، مبدل أقراص مدمجة CD وفيديو رقمي DVD في الكونسول، إضافة إلى نظام صوتي مبتكر متعدد القنوات، وكاميرا دعم. كما يتوفر نظام الاتصال اللاسلكي بالإنترنت BMW Online كتجهيز إضافي.

أنظمة سلامة آمنة

تتضمن سيارة بي أم دبليو X5 الجديدة العديد من أنظمة السلامة السلبية والنشطة، والتي يأتي في مقدمها مقصورة الركاب التي تتميز بصلابة فائقة. أما في الداخل فتتوفر وسادات هوائية للصدر والرأس إلى جانب وسادات جانبية لحماية الرأس كتجهيز أساسي. أما أحزمة الأمان فقد زوّدت بأنظمة للتحكم في قوة وضغط الحزام على المقاعد الأمامية. كما جهزت السيارة بكرسي الأطفال المبتكر ISOFIX كتجهيز أساسي في الصف الثاني من المقاعد.

كما تم تعزيز راحة القيادة ليلاً من خلال نظام مساعد الأضواء العالية High-Beam Assist المتاح كنظام اختياري في BMW X5 الجديدة. ويعمل هذا النظام على العودة تلقائياً إلى الأضواء الأمامية المنخفضة بمجرد اقتراب سيارة أخرى أو تناقص المسافة الفاصلة مع السيارة الأمامية عن حد معين. كما تعمل مصابيح الضباب كأضواء جانبية عند المنحنيات.

وتعتبر وظيفة التحكم الكامل في عملية التسيير من خلال تنشيط المكابح عند الحاجة إحدى الخيارات المبتكرة المتاحة ضمن BMW X5 الجديدة. ويقوم هذا النظام بوظائف إدارة المحرّك واختيار الغيار والمكابح بهدف المحافظة على السرعة التي اختارها السائق. كما يتعرف هذا النظام، الذي يراقب بصفة دائمة التسارع الجانبي للسيارة، على مخاطر عدم توافر مقاييس السلامة والمسافة المناسبة عند المنحنيات، حيث يبادر بالاستجابة الفورية عبر تقليص سرعة السيارة. ويساهم النظام أيضاً في تنشيط المكابح أثناء هبوط المرتفعات لضمان المحافظة على التحكم الكامل في السيارة.

السيارة الجديدة أصبحت متوفّرة لدى وكلاء وموزّعي "بي أم دبليو" في دول المنطقة، وتصل أسعارها إلى نحو 320 ألف درهم إماراتي. ■

"فولكس فاغن": مدير إداري جديد في الشرق الأوسط

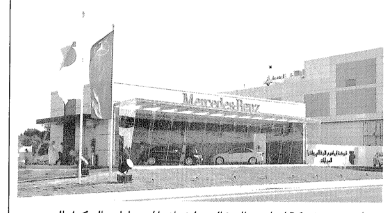

هانز-ديتر كيلّير

أعلنت شركة "فولكس فاغن" عن تعيين **هانز-ديتر كيلّير** في منصب المدير الإداري لـ"فولكس فاغن الشرق الأوسط". وتشمل إدارة عمليات الشركة في الشرق الأوسط من خلال شبكة موزعيها في كافة أنحاء المنطقة. واعتبر **كيلّير** أن تعيينه في هذا المنصب يعتبر بمثابة تحدٍ مثير، وأعرب عن نيته استخدام خبرته ومعرفته لزيادة الأعمال في المنطقة من خلال تحقيق النمو والزيادة في المبيعات.

وفي جعبة **كيلّير** خبرة طويلة ومعرفة غنية حيث عمل ما يزيد على 18 عاماً مع فولكس فاغن. وقبل انضمامه إلى عمليات الشرق الأوسط، عمل خلال العامين المنصرمين رئيساً لـ"فولكس فاغن" في روسيا.

وخلال الفترة ما بين 1994 و2005 شغل منصب المدير الإقليمي في "فولكس فاغن" لمنطقة جنوب ألمانيا في ميونيخ. وعمل أيضاً خلال الفترة ما بين 1989 و1994 مديراً عاماً لـAudi Centrum.

معرض خاص في السعودية للفئة "C" من "مرسيدس بنز"



افتتحت شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه للسيارات، الوكيل الحصري لسيارات مرسيدس بنز في المملكة العربية السعودية، معرضاً خاصاً لسيارات الفئة "سي"، على مساحة 60 متراً مربعاً، يقام بصورة مؤقتة ويستمر لمدة ثلاثة أشهر فقط، وذلك لإتاحة الفرصة أمام عشاق هذه الفئة للتعرف عليها عن كثب وفي أجواء غير مسبوقة، خصوصاً مع وصول الجيل الجديد منها إلى السوق السعودية وأسواق المنطقة.

المدير العام لشركة إبراهيم الجفالي وإخوانه للسيارات **صافي قبيسي** قال: "تسجل الفئة "سي" أفضل مبيعات سيارات مرسيدس بنز على مستوى العالم، حيث بلغ عدد السيارات المباعة منها حتى الآن أكثر من 6 ملايين سيارة، ما يعني أن هذه الفئة تمثل قصة نجاح رائعة لشركة مرسيدس الألمانية ذات السمعة العالمية". وأضاف: "أردنا أن يكون تقديمها للسوق السعودية بصورة جديدة لم تشهدها أي من الفئات التي تنتجها مرسيدس بنز من قبل، حيث لم يسبق في تاريخ الشركة أن خصصت أي معرض خاص لفئة واحدة من سياراتها".

"سوزوكي غراند فيتارا 2007" الثالثة في معايير السلامة

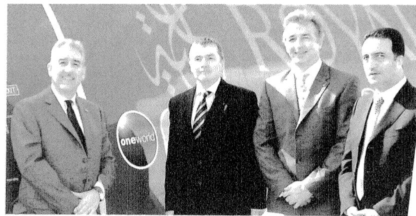
أعلنت شركة "سوزوكي موتور كوربوريشن" عن تبوّؤ سيارة سوزوكي "غراند فيتارا" 2007 المرتبة الثالثة في ترتيب أعلى معايير السلامة، وفقاً لبرنامج "المجموعة الأوروبية لتقييم السيارات الجديدة" (Euro NCAP). وسجل الطراز الجديد أربع نقاط من أصل خمس في اختبار سلامة الراشدين، وثلاث من أصل أربع نقاط في اختبار سلامة المشاة، وأربع من أصل خمس نقاط في اختبار سلامة الأطفال.



مدير مجموعة التسويق في الشرق الأوسط وأفريقيا لشركة "سوزوكي موتور كوربوريشن" **كازيوكي ياماشيتا** قال إن سوزوكي تقوم بتصميم سياراتها وفقاً لأعلى معايير توفير الحماية لكافة الركاب بمن فيهم الأطفال الذين يعتبرون أكثر عرضة للمخاطر، إضافة إلى تقليل إصابات المشاة في حال وقوع الحوادث. وأضاف: "يجمع تصميم "غراند فيتارا" 2007 بين الفخامة والأداء العالي الراحة والسلامة".

وإلى معايير السلامة، تتميز "غراند فيتارا" بتوفير خمس درجات للسرعة يتم التحكم بها إلكترونياً وعجلات معدنية من الألمنيوم بحجم 16 بوصة، إضافة إلى النظام الذكي لفتح الأبواب من دون استخدام المفاتيح ونظام تشغيل يحتوي على زر للإنذار وسبع سماعات للنظام الصوتي، ومشغل للأقراص المدمجة ومشغل "أم. بي. ثري" (MP3) و"ويندوز ميديا أوديو" (WMA) ومصابيح ضباب أمامية. وتتوفر هذه المركبة بنوعين هما ثلاثة أبواب ومحرك بحجم 1,6 ليتر، وخمسة أبواب ومحرك بحجم 2,0 و2,7 ليتر.

الملكية الأردنية تنضم إلى تحالف oneworld



من اليسار: المهندس سامر المجالي، ويلي وولش، جون ماكولوك والمهندس ناصر اللوزي

عمّان - "الاقتصاد والأعمال"

انضمّت "الملكية الأردنية" رسمياً إلى عضوية تحالف شركات الطيران العالمي oneworld، وباشرت تقديم الخدمات والامتيازات التبادلية التي يقدّمها أعضاء التحالف للمسافرين اعتباراً من مطلع شهر أبريل 2007 الماضي. كما أعلنت الشركة نتائجها المالية للعام 2006، حيث حققت أرباحاً صافية بلغت 7,4 ملايين دينار أردني، تمثل ما نسبته 10 في المئة من رأس المال.

اعتبر المدير العام الرئيس التنفيذي لـ"الملكية الأردنية" المهندس **سامر المجالي** أنّ الانضمام إلى تحالف شركات الطيران العالمي oneworld هو بمثابة "اعتراف دولي بكفاءة الشركة وسلامة عملياتها التشغيلية وخدماتها المنافسة". ورأى أنه "يعزز من مكانة الأردن الستراتيجية"، متوقّعاً أن يكون له انعكاسات اقتصادية وتجارية وسياحية واستثمارية كبيرة على المملكة".

وأوضح **المجالي** أنّ "الملكية الأردنية" هي أول شركة طيران عربية وشرق أوسطية تنضمّ إلى عضوية أيٍّ من التحالفات الثلاثة لشركات الطيران العالمية، مشيراً إلى أنّ الدعوة للانضمام إلى عضوية التحالف وجّهت إلى الشركة خلال شهر أكتوبر من العام 2005 بحضور **الملك عبد الله الثاني**.

وقال: "استطاعت الشركة خلال عام ونصف تحقيق الكثير من الإنجازات ومتطلبات العضوية في التحالف على صعيد الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث الأنظمة المستخدمة في مختلف دوائر الشركة والارتقاء بأساليب تقديم الخدمة للمسافرين وتسهيل إجراءات السفر، وبما شكّل ترجمة حقيقية لشعار التغيير الذي ترفعه الشركة".

وتشمل الفوائد التي سوف تجنيها "الملكية الأردنية" من عضويتها في التحالف زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وتقديم فرص كبيرة وخيارات سفر متعددة أمام المسافرين الذين سيصبح بإمكانهم التمتّع بتسهيلات سفر حقيقية على شبكة خطوط عالمية تتجاوز 700 مدينة.

لماذا التحالف؟

ورحّب رئيس تحالف oneworld **جون ماكولوك** بانضمام "الملكية الأردنية"، مشيراً إلى أنّها شركة طيران رائدة في المنطقة وتعتمد على قدراتها الذاتية، وستكون خير من يملأ الفراغ الذي كان يواجهه التحالف في هذا الإقليم من العالم، من خلال شبكتها الإقليمية الواسعة وأسطولها الحديث وخدماتها الجوّية والأرضية المنافسة وسجلها النقي في مجال السلامة الجوية.

وأوضح **ماكولوك** أنّ عدد المحطات التي تخدمها شبكة التحالف تصل إلى 700 مدينة في 150 دولة، في حين يبلغ عدد الرحلات اليومية نحو 9 آلاف رحلة، وعدد المسافرين نحو 345 مليون مسافر؛ كما يصل عدد العاملين في جميع الشركات الأعضاء إلى 256 ألف موظف يشغلون 2500 طائرة ويحققون إيرادات تتجاوز 85 مليار دولار.

يقدّم تحالف oneworld لأعضائه خدمات وتسهيلات متعددة أكثر من تلك التي يمكن أن تقدّمها كلّ شركة بمفردها على صعيد التذاكر الإلكترونية والأسعار وأساليب البيع والتدريب والمشتريات وغيرها. فهو التحالف الأكثر نجاحاً من بين التحالفات الثلاثة، حيث حقق أعضاؤه مجتمعين أرباحاً صافية خلال السنوات الماضية، في وقت واجه تحالف (Sky Team) و(Star) خسائر مالية كبيرة.

وسوف يحصد المسافرون مع "الملكية الأردنية" فوائد عدّة أهمها: توسيع شبكة "الملكية الأردنية" من 53 مدينة قبل الانضمام إلى 700 مدينة في كلّ أنحاء العالم بتذكرة إلكترونية واحدة وبأسعار منافسة. كما يستطيع المسافر من أيّ مدينة في العالم الاتصال مع مكاتب أيٍّ من شركات الطيران أعضاء التحالف لطلب المساعدة كتغيير الحجز أو تمديد صلاحية التذكرة وغير ذلك.

نتائج "الملكية الأردنية" في 2006

إلى ذلك، أقرّ مجلس إدارة "الملكية الأردنية" البيانات المالية المدقّقة للشركة للعام 2006، والمتضمّنة تحقيق أرباح صافية بلغت 7,4 ملايين دينار أردني، قبل الضرائب والرسوم والحوافز التشجيعيّة للموظفين، وتمثل الأرباح ما نسبته 10% من رأس المال.

وأعلن رئيس مجلس إدارة "الملكية الأردنية" المهندس **ناصر اللوزي** أنّ إيرادات الشركة ارتفعت من 413 مليون دينار العام 2005 إلى 447 مليوناً العام 2006 بزيادة 8 في المئة، كما بلغت الأرباح الإجمالية 13 مليون دينار. مشيراً إلى أنّ هذه النتائج جاءت في ظلّ تنفيذ الشركة لعدد من الاستثمارات الستراتيجية على صعيد تحديث الأنظمة المعلوماتية والمالية والإدارية والخدماتية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، لتتزامن مع قرب إعلان الحكومة الأردنية عن استكمال برنامج الخصخصة المتضمّن بيع ما نسبته 74% من حصصها إلى القطاع الخاص، مع احتفاظ الأردنيين بنسبة 51%. وتشير نتائج الحركة التشغيلية خلال الربع الأول من العام 2007 إلى نموّ ملحوظ في عدد المسافرين ليصل إلى 474 ألف مسافر من 421 ألفاً في الفترة نفسها من العام 2006، أي بزيادة 13%. ■



طيران ناس: إقلاع ناجح في 4 إتجاهات


طاهر عقيل

الرياض - روجيه رومانوس

تخطط الشركة الوطنية للخدمات الجوية "ناس" لاستثمار 7,5 مليارات ريال حتى العام 2010، لزيادة عدد أسطولها إلى 110 طائرات من 37 طائرة حالياً. كما تسعى للتحوُّل إلى شركة مساهمة عامة بداية العام 2009، بحسب الرئيس التنفيذي طاهر عقيل.

"تمّ انشاء شركة ناس (مقرها الرياض) العام 1999 من قِبل مجموعة من المستثمرين السعوديين لتقديم خدمات جوية مبتكرة وحلول مرنة لعملائها في المنطقة"، كما يقول **عقيل**. ويضيف: "تتركّز أعمال الشركة حالياً في 4 نشاطات، يأتي في مقدمها برنامج إدارة وخدمة الطائرات التابعة لشركاتٍ أو أفراد، حيث هناك ما يربو على 300 طائرة خاصة في المنطقة تدير الشركة منها نحو 25 طائرة، ونحن نتطلّع إلى زيادة هذه الحصة مستقبلاً. أما النشاط الثاني، فهو برنامج "نت جتس" (NetJets) للتملّك والتأجير الجزئي للطائرات الخاصة (Aircraft Fractional Ownership And Leasing) ويخدم مالكي الطائرات الذين لا يستخدمون طائراتهم لعدد كبير من الساعات، إذ تصل ساعات الارتفاع في الطائرة إلى 800 ساعة سنوياً كمعدل عام، في حين أنّ بعض المالكين لا يحتاج لأكثر من 100 أو 200 ساعة طيران، ولهذا نشأ البرنامج ليكون هناك أكثر من مالك للطائرة (نحو 8 مُلاّك) يقومون بالتنسيق في ما بينهم لتملّك وقت الاستخدام". مُشيراً إلى أن "ناس" تطمح لإضافة 60 طائرة إلى الطائرات الـ12 الموجودة لديها ضمن هذا البرنامج خلال السنوات الخمس المقبلة.

جناحا الراقي والاقتصادي

ضمن منظومة النشاطات أيضاً، يلفت **عقيل** إلى إطلاق "ناس" مُؤخراً لـ"طيران الخيالة" الراقية التي "تُعدُّ الخدمة الأولى والوحيدة من نوعها على مستوى الشرق الأوسط، وتستهدف رجال الأعمال وكبار الشخصيات وموظفي الشركات في سفرهم بين المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى رحلاتها المؤجرة (Aircraft Charter) إلى دبي. وخلال هذا العام سيشمل البرنامج القاهرة وبيروت، ومن ثم يليه التوسُّع أوروبياً إلى لندن وباريس وجنيف".

وعن إطلاق "طيران ناس" كأول طيران اقتصادي في المملكة، يُشير إلى أن "الهدف من وراء ذلك يتركّز بشكل أساسي على تقديم خدمات طيران بتكلفة منخفضة، من خلال استخدام طراز طائرات واحد وتصميم داخلي لكابينة الطائرة يضمن كثافة ركاب عالية ومن دون تقديم الخدمات الإضافية التي عادة ما تزيد من سعر تذكرة السفر على أيٍّ من خطوط الطيران التقليدية".

ويُفصح **عقيل** بأن "الشركة الوطنية للخدمات الجوية "ناس" تملك وتدير وتُشغّل حالياً 37 طائرة، ولدينا خطة لإضافة نحو 75 طائرة متنوّعة السعة والمدى في بحر السنوات الخمس المقبلة باستثماراتٍ تصل إلى 7,5 مليارات ريال، ليصل أسطول الشركة إلى أكثر من 110 طائرات بحلول العام 2010".

إقلاع رحلة الاكتتاب العام

يُنوّه **عقيل** بأن "البنوك السعودية التجارية تتعاطى مع تمويل قطاع الطيران، الذي يُعدُّ نشاطاً دقيقاً ومُتخصصاً جداً، بأساليب رتيبة، ولم تستفد من الفرص الكبيرة في هذا المجال. إلاّ أن تحرير القطاع المصرفي في المملكة العام 2005 أتاح للبنوك العالمية دخول السوق كما أدى إلى نشوء البنوك الاستثمارية، الأمر الذي جعل القطاع المصرفي يتجه لتمويل قطاع الطيران المحلي والإقليمي". وبالنسبة لشركة ناس، يُؤكد: "سوف نتعامل مع وسائل تمويلية طموحة وجديدة على المنطقة، تشمل إلى التمويل المحلي والإقليمي والعالمي المتعارف عليه عن طريق البنوك، التواصل مع أسواق رؤوس الأموال داخل المملكة وخارجها للتعرُّف على آليات التمويل المبتكرة والإفادة منها لتنفيذ خططنا التوسّعية". مصرحاً بأنّ "الشركة وقّعت مُؤخراً على مذكرات تفاهم مع جهات تمويلية في المنطقة حصلت بموجبها على 1,7 مليار دولار".

ويكشف **عقيل** عن قيام شركة ناس "بتوسيع قاعدة الشركاء، من خلال دخول مجموعة من المستثمرين السعوديين في شركة أنيس الاستثمارية، الذين قاموا بضخ نحو 177 مليون دولار واستحوذوا على 30 في المئة من الشركة، ليتجاوز بذلك رأس مالها المليار ريال".

إلى ذلك، "تعتزم الشركة طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام أواخر العام 2008 أو مطلع العام 2009، إلاّ أننا كخطوة أولى سنقوم بالتحوُّل إلى



شركة مساهمة مغلقة هذا العام".

صفقات بالجملة

بالنسبة لتعزيز أسطول "طيران ناس" تحديداً، يقول عقيل بأنّ عدد طائراتها "سيتجاوز 20 طائرة خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث رصدنا أكثر من 3 مليارات ريال لتحقيق هذا الهدف. ونحن نقوم حالياً بتقييم الطائرات لدى المورّدين العالميين كـ"إيرباص" و"بوينغ" لاختيار المناسب منها، فمن الضروري أن يتم التركيز على طراز أو طرازين على الأكثر لتوحيد الأسطول بأكبر قدر ممكن، بما يؤدي إلى خفض التكاليف ورفع القدرات التشغيلية".

من جهةٍ ثانية، يلفت عقيل إلى "توقيع صفقة ضخمة مع شركة رايثيون المصنّعة لطائرات "هوكر" لشراء 20 طائرة من طراز "هوكر 750" بقيمة مليار ريال، مُوجّهة إلى برنامج "نت جتس" حيث سنبدأ باستلام 4 طائرات في الربع الأخير من هذا العام، على أن يتمّ تسليمنا الطائرات المتبقية بمعدل 4 طائرات سنوياً. لتكون بذلك شركة ناس الأولى التي تستخدم هذا النوع من الطائرات على مستوى العالم".

إلى ذلك، وقّعت الشركة الوطنية للخدمات الجوية "ناس" مؤخراً اتفاقيةً مع شركة غلف ستريم ايروسبايس لشراء 3 طائرات من طراز (G450)، مع إمكانية شراء 17 طائرة إضافية من الطراز ذاته، بقيمة إجمالية تبلغ 700 مليون دولار. ومن المُقرّر أن يتم تسلّم الطائرات تباعاً بدءاً من الربع الثالث من العام 2009 وعلى مدى 5 سنوات.

وعن أبرز التحدّيات التي تواجه قطاع الطيران السعودي، يشير عقيل إلى أنها "تتركز في شحّ عدد الطائرات المتوفرة وقلة الكوادر البشرية المؤهلة سواء من ناحية الطيّارين أو الملاّحين أو الفنيين". لافتاً إلى أن "عدد الموظفين في الشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس) يتجاوز 700 موظف، وتبلغ نسبة السعودة نحو 55 في المئة". ■



عمر حلواني

نحو 4 ملايين مسافر

"يعمل "طيران ناس" حالياً من خلال طائرتين، سيُضاف إليهما مع بداية العام المقبل 3 طائرات من نوع "إيرباص 320"، تصل تكاليف الواحدة منها إلى 45 مليون دولار"، كما يُشير المدير العام التنفيذي عمر حلواني. لافتاً إلى أنّ الهدف الذي تسعى إليه الشركة هو "نقل نصف مليون مسافر خلال العام الأول، وصولاً إلى نقل 4 ملايين مسافر سنوياً بعد 5 أعوام".

ويضيف: "بعد أكثر من شهرين على بدء التشغيل، نرى أنّ الطلب قد فاق التوقّعات، إذ يبلغ متوسط حمولة الرحلة 75 في المئة". وبينما يُسيّر "طيران ناس" اليوم نحو 53 رحلة أسبوعياً بين 5 مطارات هي: الرياض، جدّه، المدينة، جازان والقريات"، يعلن حلواني أن "المحطتين القادمتين ستكونان أبها والدمام، على أن نغطي 14 مطاراً مع نهاية العام الأول من التشغيل، لنصل إلى تغطية كافة مطارات المملكة بعد نحو عامين".

"الخرافي" و"مصر للطيران" تنشطان السياحة في "مرسى علم"



عاطف عبد الحميد ولؤي الخرافي يوقّعان اتفاق التحالف

أعلن نائب رئيس مجموعة الخرافي **لؤي الخرافي** ورئيس مجلس إدارة "مصر للطيران" **عاطف عبد الحميد** عن تحالف ستراتيجي بينهما لتطوير منطقة مرسى علم كوجهة سياحية مصرية على البحر الأحمر.

واعتبر **الخرافي** أنّ "تطوير "مرسى علم" وجذب اهتمام شرائح وأسواق ذات مستوى مرموق يتطلبان خدمات خطوط طيران منتظمة تربط مطار مرسى علم الدولي بمطار القاهرة وغيرها من الأسواق الأساسية المصدّرة للسيّاح من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي". وأضاف: "يشكّل هذا التحالف خطوة إيجابية نحو الأمام من قبل فريقين يريان الفوائد على المدى المتوسط والبعيد لهذا التعاون الستراتيجي في تطوير هذه الوجهة المصرية عالية المستوى".

من جهته، قال كبير مستشاري مجموعة الخرافي **جايمز برنغل** أنّ البحث جار على كيفية خلق تحالف إيجابي مع "مصر للطيران إكسبرس" لتحقيق برنامج خدمات جوّية بين "مرسى علم" والقاهرة، حيث من الواضح أنّ كلا الفريقين يركّزان على إيجاد معادلة ترتكز على الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق تحديداً على صعيد التسويق.

وسوف تباشر "مصر للطيران إكسبرس"، وهي الفرع المخصص للرحلات الداخلية في "مصر للطيران" جدولة خدمات رحلاتها إلى "مرسى علم" من القاهرة مع بداية أكتوبر 2007، مباشرة بعد افتتاح "مرفأ غالب" أكبر مشاريع مجموعة الخرافي، وهو عبارة عن منتجع عالمي متكامل، إضافة إلى فندق وقصر الشمس العالمي ومنتجع صحراء الشمس.

ومن المتوقّع أن تقوم "مصر للطيران" بتشغيل رحلتين أسبوعياً بين "مرسى علم" والقاهرة على أن يرتفع عدد الرحلات إلى 4 في ذروة الموسم السياحي.

أرباح "بوينغ" ترتفع بنسبة 28 في المئة



جيم ماكنيرني

ارتفعت أرباح شركة بوينغ، خلال الربع الأول من العام الجاري، بنسبة 27 في المئة لتصل إلى 877 مليون دولار، في حين ارتفعت العائدات بمعدل 8 في المئة لتبلغ 15,4 مليار دولار.

ويعكس الارتفاع القياسي الذي تمّ تحقيقه في الربع الأول خروج الشركة من عمليات "كونيكشيون باي بوينغ" وخفض النفقات في إطار التغييرات على خطة التعويضات. وكانت الشركة قد أعلنت عن هاتين الخطتين وتطبيقهما خلال العام 2006.

ووصلت طلبيات "بوينغ" على قائمة الانتظار في نهاية الربع الأول إلى مستوى قياسي بلغ 262 مليار دولار، بزيادة 23 في المئة على مدى 12 شهراً الماضية، نظراً للزيادة المستمرة والقوية في طلبيات الطائرات التجارية والأنظمة الدفاعية الإضافية.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي **جيم ماكنيرني** "جاءت هذه النتائج متطابقة مع توقعاتنا وهي تعكس تقدماً قوياً نحو تحقيق الأهداف الكبيرة التي حددناها لأنفسنا خلال العام 2007 وما بعده". وأضاف: "إن الطلبيات القياسية على قائمة الانتظار، والزيادة في الإنتاجية، والتقدم الذي تحقق في برنامج التطوير، كلها تضعنا على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف التي حددناها لتحقيق مزيد من النمو والأرباح".

وقد ازدادت عائدات "بوينغ" للطائرات التجارية في الربع الأول بنسبة 7 في المئة لتصل إلى 7,6 مليارات دولار، واستند هذا إلى نمو بنسبة 8 في المئة في تسليم الطائرات التي بلغت 106 طائرات، إضافة إلى عائدات خدمات الطيران التجاري.

"بريستيج جت" شركة جديدة للطيران الخاص

أعلنت مجموعة الياسي عن تدشين "بريستيج جت"، وهي شركة جديدة للطيران الخاص مقرّها أبو ظبي، وسوف تباشر رحلاتها من مطاري أبو ظبي ودبي الدوليين.

وقال المدير الإداري في "بريستيج جت" **فارس ديب** أنّ الشركة الجديدة توفّر خدمات تأجير الطائرات الخاصة. مضيفاً: "يدرك المزيد من الناس والشركات في المنطقة العربية المميّزات التي تقدّمها خدمات تأجير الطائرات الخاصة، أنّ وسيلة السفر هذه لم تعد حكراً على أصحاب الثروات فقط". ولفت إلى أنّ المنطقة العربية ودولة الإمارات على وجه الخصوص تشهدان نمواً اقتصادياً كبيراً، الأمر الذي أدى إلى طلب قوي على الرحلات المستأجرة غير المنتظمة.

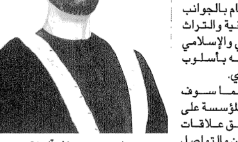
وأوضح **ديب**: "باتت الشركات الكبرى تدرك الفوائد والمزايا التجارية التي يمكن أن تجلبها لها خدمات السفر بواسطة الطائرات الخاصة، وليس أقلها إمكانية السفر وقت ما تريد وأينما تريد من دون أيّ تأخير أو أيّ انتظار لرحلات متابعة السفر". مؤكّداً أنه "خلافاً لما هو شائع، فإنّ تكلفة استئجار طائرة لرجال الأعمال قد تكون رخيصة نسبياً في حال تمّ التخطيط للرحلة بشكل جيّد ومدروس".

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يخصص 10 مليارات دولار لتطوير المعرفة

أعلن نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم** عن إنشاء "مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم" التي سوف تُعنى بإطلاق جهود التنمية العربية الإقليمية، في مبادرة تُعتبر الأكبر من نوعها على مستوى المنطقة.

وتمّ تخصيص 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع المؤسسة التي سوف تقوم بتصميم وإدارة برامج لبناء قاعدة معرفية بمستويات عالمية. وسيكون من أولوياتها إنشاء صندوق للبحث والترجمة، وتنفيذ برامج لإعداد أجيال مؤهلة من القيادات في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وسوف توفّر المؤسسة بعثات للدراسات العليا في أعرق المعاهد والجامعات بدءاً من العام المقبل، كما سوف تقدّم بعثات للكتّاب ومنحاً للأبحاث ولإنشاء مراكز بحثية في جامعات المنطقة.

وسوف تضمّ المؤسسة عدداً من المشاريع المهمة تشمل تأسيس مكتبة ضخمة، وإقامة مجموعة من مراكز الأبحاث العربية ، وتحفيز الطاقات الإقليمية على الاهتمام بمجالات البحث والإبداع العلمي، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب الثقافية والتراث العربي والإسلامي وعرضه بأسلوب حضاري.


الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

كما سوف تعمل المؤسسة على توثيق علاقات التعاون والتواصل مع كافة المؤسسات والجهات المعنية بعمليات التنمية الإنسانية، سواء على مستوى الحكومات أو المنظّمات الإقليمية والدولية والجمعيات الأهلية، وذلك بهدف الاستفادة من الإسهامات الفكرية لتلك الجهات وتعزيز قنوات تبادل الخبرات والأفكار.

"غلوبال هاوس" تطلق مجموعة نوفيس التعليمية في البحرين


د.أحمد بن حسين الدوسري

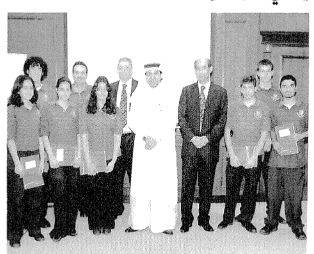
أعلنت مجموعة غلوبال هاوس عن إطلاق مشروعين كبيرين برأس مال يصل إلى 100 مليون دولار: المشروع الأول في مجال التعليم الحديث ينعكس في مجموعة نوفيس، فيما سيكون الآخر في مجال الصحة "ويلنس لايف".

وكشف رئيس مجلس إدارة مجموعة غلوبال هاوس **د.أحمد بن حسين الدوسري** أنّ مجموعة نوفيس التعليمية أطلقتها الشركة برأس مال 40 مليون دولار، وهي سوف تشكّل نقلة نوعية حديثة في إطار التعليم الذي يتوافق مع معطيات العصر من تطوّر دراسي في المناهج التعليمية مع المحافظة على الهوية الوطنية العربية والإسلامية.

وأوضح أنه في غضون العامين المقبلين، سوف يتمّ تشييد وافتتاح مدرسة نوفيس التعليمية التي ستكون ضمن مصاف المدارس التعليمية العالمية الكبرى ذات المستوى المميّز. مصرّحاً أنّ البحرين ستكون النواة التي تنطلق منها المجموعة لما تتمتّع به من مكانة تعليمية رائدة في المنطقة.

وأوضح **د.الدوسري** أنّ مثل هذه المشاريع طويلة الأمد، تعتبر من أهم الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، فهي وإن كانت مربحة اقتصادياً، إلاّ أنّها في الوقت ذاته تنطلق من أهداف سامية ورسالة مهمة في بناء جيل جديد مميّز.

الرئيس التنفيذي لـ "قطر الدولي الإسلامي" يلتقي طلبة من "مدرسة قطر الدولية"


عبد الباسط أحمد الشيبي مع الطلبة

التقى الرئيس التنفيذي في بنك قطر الدولي الإسلامي **عبد الباسط أحمد الشيبي** طلبة من مدرسة قطر الدولية (Qatar International School) بمناسبة زيارتهم الإطلاعية إلى المقرّ الرئيسي للبنك بهدف التعرّف على أعمال الصيرفة الإسلامية.

وقدّم **الشيبي** للطلبة لمحة عن تاريخ البنك منذ انطلاقته في العام 1991، معبراً عن ارتياحه للتطوّرات الكبيرة التي تشهدها أعمال الصيرفة الإسلامية التي تتوسّع على مستوى العالم. كما لفت **الشيبي** إلى أهمية الكوادر والخبرات والموارد البشرية في تحفيز التقدّم في كافة القطاعات وفي قطاع المصارف بشكل خاص.

المرأة العربية والمستقبل

منتدى حول الريادة والدور الإجتماعي

21 - 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007 - جميرا أبراج الإمارات - دبي - الامارات العربية المتحدة

امرأة عربية جديدة تنتفض بعد عشرات السنين من حرمانها من التمثيل في كل مجالات الحياة. امرأة عربية أقوى من ذي قبل، مثقفة، ملتزمة وقادرة، تثبت اليوم حضوراً ملفتاً في كلّ المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

في السنوات الأخيرة الماضية، اكتسبت المرأة العربية مزيداً من القوة والفعالية في المجتمع، محققة مزيداً من النجاح في دفع ملفها إلى الأمام. وكثيرون يعتقدون بأنّ قيام زمن جديد يكون بالفعل، حين تتقدم المرأة العربية في مسعاها للتغلب على العجز القائم، والذي تعاني منه في السياسة، إدارة الأعمال والعلاقات العامة والمجتمع. يُتوقّع من انتفاضة المرأة في المجتمعات العربية أن تشكل عاملاً أساسياً في تحديد ما إذا كانت البلدان العربية قادرة على تحسين نموّها الاقتصادي، فتتقدم في عالم المنافسة الاقتصادية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

بهدف التقاط التحوّل القائم في عالم المرأة العربية، ولتحديد اتجاهاتها الجديدة التي بدأت بوادرها ولتأمين برنامج فعّال لمناقشة الأوجه الأساسية من حياتها، ينعقد **منتدى المرأة العربية والمستقبل**، للمرة الأولى، في 21-22 تشرين الأول 2007، في دبي.

ينظّم هذا المنتدى كلٌّ من مجموعة «**الاقتصاد والأعمال**»، الرائدة في تنظيم المؤتمرات في العالم العربي، ومجلة «**الحسناء**». ويستقطب نخبة من المتحدثين من سيدات ورجال ممن لهم بصمات وأفكار حول شؤون المرأة والمجتمع. وتضم لائحة المدعوين سيّدات في مناصب قياديّة في القطاعات العامة والخاصة، رئيسات لمنظمات غير حكوميّة وإعلاميات وفنانات.

LEBANON: KORAITEM RUE MADAME CURIE, TEL: +961 1 780200 - FAX: +961 1 780206
P.O.BOX: 113-6194 HAMRA - BEIRUT 1103 2100
UAE: TEL: +971 4 2941441 - FAX: +971 4 2941035 - P.O.BOX: 55034 DUBAI
WWW.IKTISSAD.COM - NAWFORUM@IKTISSAD.COM

The New Arab Woman

A Forum on Leadership and Social Responsibility

October 21 - 22, 2007 - Jumeirah Emirates Towers - Dubai - UAE

A new Arab woman is emerging from decades of under representation in all walks of life. A more empowered, educated, engaged, and capable Arab woman is making her presence felt across the whole political, economic, social and cultural spectrum.

In the last few years, Arab women have been gaining more power and influence and achieving more success in advancing their agenda. And many believe that establishing a new era is in the making, when Arab women forge ahead in their endeavor to erase the existing deficit they suffer from in politics, business and public managing and society. The rise of women in Arab societies is expected to be a major factor in determining whether Arab countries can move up the ladder of economic development and become economically more competitive in science and technology on a global scale.

To capture the transformation taking place in the world of Arab women, to identify emerging trends and to provide a conducive platform to debate major aspects of the lives of Arab women, **The New Arab Woman Forum** will be held on 21-22 October 2007 in Dubai.

The Forum is organized by **"Al-Iktissad Wal-Aamal Group"**, the leading conference organizers in the Arab countries, and **"Al Hasnaa"** magazine. It will bring together more than 500 high profile delegates. Invitees include first ladies, women ministers, parliamentary members and corporate executives, renowned actors and artists, journalists and NGOS' leaders.



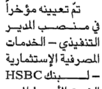
Organized by:





تعيينات مصرفية

أمين الخولي



تمّ تعيينه مديراً تنفيذياً لشركة شعاع لإدارة الأصول، التابعة لـ"شعاع كابيتال".

وسيعمل **الخولي** على تطوير وتوسيع مجموعة الخدمات المالية والصناديق المدارة من قبل الشركة بالاعتماد على خبرته الواسعة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقبل انضمامه إلى "شعاع كابيتال"، كان **الخولي** يشغل منصب مدير أول لدى بنك دبي الوطني.

وقبل ذلك عمل **الخولي** كمدير استثمار لدى "برايم كور إنفسمنت مانجمنت" في لندن، وبنك "الكويت المتحد" في لندن، وكان أحد مؤسسي شركة بارك تكنولوجيز.

و**الخولي** حاصل على درجة الماجستير في الهندسة وشهادة الدكتوراه من "إمبيريال كولج" جامعة لندن.

فيكرام كريشنا

تمّ تعيينه رئيساً جديداً لقسم تطوير وتسويق الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإمارات.

وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات، كان **فيكرام** يعمل في البنك البريطاني – فرع الهند، حيث شغل منصب نائب رئيس قسم تسويق أصول الأفراد وتمويل العملاء، كما كان مسؤولاً عن تطوير محفظة استثمارية واسعة لمنتجات قروض السكن المتنوعة في البنك البريطاني.

وقبل ذلك، شغل **فيكرام** منصب رئيس قسم القروض السكنية لشمالي الهند في مؤسسة "سيتي فينانشيال".

يذكر أن **فيكرام** حاصل على درجة الماجستير في التسويق، كما يحمل شهادة في الإحصاء الرياضي من جامعة دلهي.

محمد كمال متولي



تمّ تعيينه مؤخراً في منصب المدير التنفيذي – الخدمات المصرفية الإستثمارية – لبنك HSBC الشرق الأوسط المحدود. انضم **متولي** إلى بنك HSBC آتياً من بنك "ستاندرد آند تشارترد" حيث كان رئيساً لإدارة تمويل الشركات والإستشارات الإستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط، وقد شغل قبل ذلك العديد من المناصب بما فيها مستشار لوزير المالية في مصر، ورئيس لشركة استثمارية خاصة في الولايات المتحدة، ورئيس لقطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية للشرق الأوسط في ميريل لينش، ومنصب رئيسي في شركة سولومون بروذرز، حيث كان يغطي الشرق الأوسط، وقبل ذلك القطاعات العقارية في أوروبا والولايات المتحدة.

جونتي كروس



تمّ تعيينه مديراً مقيماً لمجموعة الزبون الخاص العالمية في الشرق الأوسط في "ميريل لينش". وكان **كروس** انضم إلى "ميريل لينش" العام 1988 كمستشار مالي في البحرين، وكان له فضل في تطوير علاقات الشركة في المنطقة. وفي مهمته الجديدة كمدير مقيم، سيعمل مع فريق المستشارين الماليين على مواصلة بناء أعمال مجموعة الزبون الخاص في الشرق الأوسط.

هلا الغصين

تمّ تعيينها رئيساً لعلاقات العملاء في مصرف "ستاندرد آند شارترد– أبوظبي"، حيث ستتولى مسؤولية قيادة ستراتيجية علاقات عملاء المصرف. وبدأت **الغصين**، وهي من الكوادر الإماراتية، حياتها المهنية منذ 14 عاماً، وحصلت على بكالوريوس هندسة الاتصالات من بريطانيا، كما تحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق.

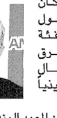
أحمد محمد مبارك الهذيلي

أعلنت شركة رسملة للاستثمار عن تعيينه مديراً عاماً لـ"رسملة" السعودية، وذلك على أثر حصول الشركة على ترخيص "هيئة سوق المال السعودية" وموافقة وزارة التجارة.

يحمل **الهذيلي** شهادة الماجستير من جامعة سانت طوماس في التسويق والإدارة المالية منذ العام 1984، كما يحمل إجازة في المحاسبة من جامعة سانت بول في الولايات المتحدة. شغل منصب مدير عام البنك السعودي الهولندي منذ العام 2003 بعد أن تدرّج وشغل مناصب عدّة في المصرف منذ العام 1990.

بدأ **الهذيلي** عمله المصرفي مع مؤسسة النقد السعودي في العام 1984 لمدة 4 أعوام قبل أن يلتحق بمجموعة الموارد السعودية حتى العام 1990.

جريش مراتي



عيّنته "أمريكان إكسبرس" لحلول الدفع الخاصة بفئة النخبة – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مديراً تنفيذياً لها في الإمارات.

تخرّج **مراتي** من المعهد الهندي للإدارة في كالكوتا، وهو يحمل شهادة بكالوريوس في التقنيات من المعهد الهندي للتكنولوجيا، ويتمتّع بخبرة 17 عاماً في مجال العمليات المصرفية الخاصة بالتجزئة والأفراد، كما سبق له أن شغل العديد من المناصب الإدارية العليا لدى عدد من أشهر المصارف في الشرق الأوسط والهند، منها: "HSBC" و"HDFC".

أندرو واتسن

عيّنته "تي أن تي إكسبرس" للشحن السريع بين الشركات مديراً لعملياتها في البحرين، على رأس فريق يضمّ 40 موظّفاً.

يتمتّع **واتسن** بخبرة 15 عاماً في قطاع الشحن بالسعودية والبحرين، وسوف يعمل على تعزيز علاقات الشركة مع العملاء وخطوط الطيران وشركات خدمات الطيران.

■ مارك تمبرال

انضمّ إلى مجموعة فنادق روتانا كمدير عام جديد لفندق جفينور روتانا بيروت. تخرّج تمبرال من إيلنغ كولدج Ealing College في لندن، وهو يتمتّع بخبرة 24 عاماً في القطاع الفندقي. شغل مناصب عدة في الأردن والبحرين، منها مدير المبيعات والتسويق في "فورت غراند عمّان" والمدير الإقليمي للمبيعات والتسويق في فنادق فوروم. وقبل انضمامه إلى فنادق روتانا، شغل تمبرال منصب المدير المقيم في فندق إنتركونتيننتال الأردن.

■ حبيب جعلوك

انضمّ إلى فريق مدراء شركة شديد لوساطة إعادة التأمين (شديدري)، وهو يتمتّع بخبرة دولية تمتد لأكثر من 9 أعوام، تنقّل خلالها بين شركة شاتر اللتجارة في الكويت، و"أ.ج. غيلنغر" في سويسرا.

بدأ جعلوك مسيرته المهنية في إعادة التأمين كمكتتب في الأخطار الهندسية في مجموعة سويس ري واستمر مع المجموعة 7 سنوات تدرّج خلالها في مناصب عدّة. وبعد عودته إلى لبنان شغل منصب مدير إعادة التأمين في شركة مدغلف، ودخل شريكاً في إحدى شركات وساطة إعادة التأمين قبل انضمامه إلى شركة شديدري.

■ فادي مبارك



عيّنته شركة سيسكو مديراً عاماً لعملياتها في الشرق العربي. ويحمل مبارك إجازة في الهندسة الإلكترونية من الجامعة الأميركية في بيروت، وهو حاصل على درجة الماجستير.

ويتمتّع بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 17 عاماً في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. وكان مبارك بدأ حياته المهنية في مجال تقنية المعلومات، ليتولى بعد ذلك مناصب إدارية في أنحاء مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

باقة متنوّعة من ساعات RSW

ساعة CROSSROADS

تقدّم دار RSW تشكيلة من الساعات للسيدات والرجال. مجموعة من الابتكارات الجديدة التي تلبي مختلف الأذواق:

Princess LIBERTY تصميم الساعة– الحلية الذي لاقى رواجاً عبر العالم والساعة الجديدة أكثر قوّة وتميّزاً.

أما ساعة CROSSROADS فميكانيكية تعكس تألّقاً مرهفاً بين الميناء والعلبة. وتميّز خطوط ساعة IMAGINATION Round، هذا التصميم الذي تمّ تزويده بحركة من الكوارتز متوفّرة بقياسين، من الفولاذ الخالص أو مرصع.

كما تقدّم علامة RSW ساعة NAZCA "G" Giant بأحجام قياسية، وهي متوفّرة بالفولاذ أو الذهب 18 قيراطاً.

جديد Baume & Mercier HAMPTON XL MAGNUM

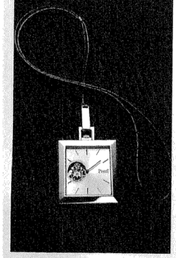


طرحت دار الساعات السويسرية "بوم أند مرسييه" Baume & Mercier ساعة "هامبتون" تحت اسم: "هامبتون إكس إل ماجنوم" HAMPTON XL MAGNUM بشكل يتناسب مع محبي الرياضة.

الرئيس التنفيذي في "بوم أند مرسييه" ميشيل نيتو قال: "شمل التصميم مادة التيتانيوم المطعّم بالبلور، وعلبة تتميّز بالمتانة وروعة التصميم تزيّنها 4 مفاتيح قوية. وتقوم الداعمات المطاطية الجانبية بالعمل على حماية الساعة من الصدمات التي قد تتعرّض لها".

عقارب الساعة مضيئة ولامعة ويساعد مؤشرها الخاص بالتوقيت المزدوج عند الساعة السادسة للتعرّف على التوقيت في أيّ مكان في العالم.

دار Piaget تحيي ساعة الجيب



أعادت "بياجيه" Piaget إحياء ساعة جيب التوربيون في تصميم مربّع عصري خاص بمجوعة "ألتيبلانو". تحتضن علبة الساعة المصنوعة من الذهب الأبيض (بقطر 40 ملم) حركة 600P الميكانيكية يدوية التعبئة، وهي حركة التوربيون الأرقّ في العالم بسماكة 3,5 ملم.

يتألّف قفص التوربيون الذي يمكن رؤيته من خلال فتحة داخل الميناء عند مؤشر الساعة الـ 9، من 42 قطعة ويزن ما يقارب 0,2 غرام. وكما كلّ طرازات "بياجيه" القديمة، حُفِرَ شعار الدار على خلفية العلبة. وتتوفّر هذه الساعة الأنيقة بسلسلة من الذهب الأبيض ورباط جلدي.

"إنجاز" و"أرامكس" تطلقان مبادرة لتطوير المهارات القيادية



ثريا سلطي وحسين هاشم

نظّم برنامج "إنجاز" بالتعاون مع "أرامكس" مسابقة لأفضل شركة طلابية في كلٍّ من: مصر، لبنان، فلسطين وعُمان، إلى جانب مشاركة خاصة لطلبة من الإمارات، في مبادرة لتطوير المهارات القيادية والريادية للطلبة على مستوى المنطقة.

وتهدف هذه المسابقة، والتي تُعدُّ الأولى من نوعها، إلى تمكين طلبة المدارس والجامعات (بين 15 و20 عاماً) من خوض غمار العمل الريادي من خلال إنشاء وإدارة شركة فعلية برأس مال وهيكل إداري ومالي ووظيفي حقيقي.

وقالت نائب الرئيس الأول لـ"إنجاز" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **ثريا سلطي**: "يأتي هذا الحدث في وقت تشهد المنطقة، ولأول مرّة، فرصاً حقيقية لتهيئة الشباب العربي لسوق العمل".

ومن جهته قال نائب رئيس "أرامكس" في الإمارات وعُمان **حسين هاشم**: "هذه المسابقة تعتبر مبادرة مشتركة لنؤكد من خلالها على ضرورة استثمار القطاع الخاص في الشباب العربي وتمكينهم لتحديد ملامح تطوّر ونموّ مجتمعاتنا".

"الزامل للصناعة" في معرض الخليج الدولي للبناء 2007

شاركت بعض قطاعات شركة الزامل للاستثمار الصناعي "الزامل للصناعة" في معرض "الخليج الدولي للبناء والتصميم الداخلي والأثاث 2007"، الذي أقيم في مركز البحرين الدولي.

شارك في المعرض أكثر من 195 عارضاً من 18 دولة. وقد استقطبت أجنحة العرض الخاصة بقطاعات "الزامل للصناعة" عدداً كبيراً من الزوّار، حيث عرضت "سابقة الهندسة" في "الزامل للحديد" منتجاتها وخدماتها المتعلقة بهذا القطاع، إضافة إلى حلولها الخاصة بتصميم المباني الحديدية حسب الطلب. وعرضت شركة كانام آسيا تشكيلة من العينات الخاصة بمنتجاتها المبتكرة من المسطحات الحديدية للأسقف والأرضيات لمجموعة من الزوّار الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بهذه المنتجات. كما عرضت "أفيكو" تشكيلة واسعة من حلول ومنتجات المواد العازلة من الفيبرغلاس عالية الجودة للتطبيقات السكنية والصناعية المختلفة.

"فرانس 24" تطلق قناة فضائية بالعربية


الآن دوبوزياك

بعد 4 أشهر من إطلاق المحطة الفرنسية الإخبارية باللغتين الفرنسية والإنكليزية، أطلقت محطة "فرانس 24" نهاية مارس الماضي قناتها الجديدة الناطقة باللغة العربية.

وأشار رئيس مجلس إدارة "فرانس 24" **الآن دوبوزياك** إلى أنّ المحطة الجديدة سوف تنظر إلى الأحداث الدولية من منطلق النظرة الفرنسية التي تحمل في طيّاتها تعددية الآراء والنقاش والمواجهة والدفاع عن مختلف الأطراف والتضامن واحترام حرّية التعبير والرأي الآخر والثقافات المتنوّعة.

وسوف تبدأ القناة البث باللغة العربية لمدة 4 ساعات حتى سبتمبر، على أن ترفع ساعات البث تدريجياً حتى تصل إلى 24 ساعة يومياً خلال سنة.

كذلك من المنتظر أن تبدأ المحطة بعد 3 سنوات بإضافة خدمة جديدة تتمثّل بالبث باللغة الإسبانية.

"سوق أبو ظبي للأوراق المالية" تكرّم الإعلاميين



أقامت "سوق أبو ظبي للأوراق المالية" مؤخراً حفلاً تكريمياً في قصر الإمارات للعاملين في وسائل الإعلام المحلية المختلفة وفي مكاتب وسائل الإعلام العالمية، بحضور مسؤولي السوق وعدد من الشخصيات الإعلامية والاقتصادية.

القائم بأعمال المدير التنفيذي للسوق **راشد البلوشي** أكد في كلمة ألقاها في المناسبة حرص السوق على توطيد العلاقات مع مختلف وسائل الإعلام، المقروءة والمسموعة والمرئية، ومد جسور التعاون والتنسيق معها انطلاقاً من الأهمية التي يمثلونها كمحررين اقتصاديين، في إلقاء الضوء على ما تقوم به السوق من جهود ودور فعّال يعد حيوياً على المستوى الاقتصادي.

وأشار إلى أنّ العلاقة بين السوق والإعلاميين هي شراكة حقيقية تهدف إلى تحقيق قواسم مشتركة بين الطرفين، وصولاً إلى تحقيق تنمية وتطوير المجتمع بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة.

Offices and Representatives

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 BEIRUT
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-mail: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 DEIRA - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: iktissad@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955
SAFAT 13090 KUWAIT
TEL: + 965 2409552
MOBILE: + 965 7835590
FAX: + 965 2409553

QATAR

office # 16 ,Bin Towar center,
TV roundabout, Doha, Qatar
P.O.BOX: 747 Doha-Qatar
TEL: + 974 4877442
FAX: + 974 4873196
Mobile: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
EMLAK BANKASI BLOKLARI C-4
NO. 15 34330 1. LEVENT - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

MRS. VICTORIA TOWNSEND
85 AVE. CHARLES DE GAULLE
92200 NEUILLY SUR SEINE
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574

JAPAN

SHINANO INT'L
AKASAKA KYOWA BLDG
1-16-14 AKASAKA
MINATO - KU, TOKYO 107
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628

MALAYSIA

PUBLICITAS MAJOR MEDIA
DAMANSARA UTAMA 47400
PETALING JAYA
SELANGOR DARUL EHSAN
MALAYSIA
TEL: + 3 7729 6923
FAX: + 3 7729 7115
E-MAIL: pmmm@p0.jaring.my

RUSSIAN FEDERATION & CIS

LAGUK CO.
KRASNOKHOLMSKAYA NABEREZHNAJA
DOM 11/15, APP. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

BISCOMRM 521, MIDOPA BLDG.
145, DANGJU-DONG
CHONGNO-GU, SEOUL. 110-071
KOREA
1916 SEOUL, 110-619 KOREA
TEL: + 82-2 739 7841
FAX: + 82-2 732 3662

SWITZERLAND

LEADERMEDIA S.A.
CASE POSTALE 166,
ROUTE D'ORON 2
CH-1010 - LAUSANNE 10,
SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

TONY BEESTON
POWERS INTERNATIONAL LTD
GORDON HOUSE
GREENCOAT PLACE
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 207 592 8325
FAX: + 44 207 592 8326
E-MAIL: tbeeston@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 EAST 36TH ST,
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

THE MARCOM BUILDING
105 WOODROW AVE,
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

Advertisers' Index

- 4TH CSR SUMMIT 151
- ACER 69
- ADIR INSURANCE 163
- AL BUSTAN RESIDENCE 165
- AL RAYAN 67
- AL SALAM ROTANA HOTEL 127
- ALMUTTAHED 29
- ARAB BANK 60-61
- ARAMEX INTERNATIONAL 122
- AREF INVESTMENT GROUP 117
- ASEEL FINANCE 27
- AWTTE 2007 175
- BANK ALBILAD 23
- BANKMED 125
- BANQUE AUDI 131
- BLOM BANK 17
- BMW 49
- CARTIER .... OBC
- CCC 111
- CREDIT SUISSE 5
- CROWN PLAZA HOTELS 101
- CSC CO. 135
- DAVIDOFF 31
- DHL .... "18#19, 71"
- DU 75
- DUBAI HOLDING .... IFC
- DUBAI INVESTMENT 73
- EBEL 15
- FAST CAR 185
- FUTURE TV 145
- GIC 79
- GIRARD PERREGAUX 65
- GOOD YEAR 9
- HARRY WINSTON 7
- HYUNDAI .... 34 #35
- JAFZA 33
- JAQUET D'ROZ 43
- KARTHAGO LE PALACE 143
- MEA 159
- MENA CAPITAL 155
- MITEL 133
- MTC GROUP 107
- NBD .... 98 # 99
- NSCSA 89
- PAN KINGDOM GROUP 115
- RAK PROPERTIES 51
- SABIC STEEL .... IBC
- SHANGRI-LA HOTELS & RESORTS .... 11 & 77
- STARWOOD SHERATON HOTEL 109
- STC/ALJAWAL 53
- TAMDEEN REAL ESTATE CO. 25
- TANMIYAT 36-37
- THE NEW ARAB WOMAN FORUM 188-189
- TOTAL 21
- TUNISIA ECONOMIC FORUM 137
- TUNISIE VALEURS 129
- UNION PROPERTIES 57
- VEOLIA WATER 41
- VERTU 13